

ديسمبر
2005

العدد السادس

الإسهامات الاقتصادية للنساء



طيبة

طيبة مجلة نسوية نظرية

العدد الثامن عشر – ديسمبر ٢٠١٥

نولة درويش

تصميم

أماني أبو زيد

أيمن حسين

طباعة

بروموشن تيم

تليفون: 33367449

مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المـرأة الجديـدة منظمـة مصـرية، غـير حكوميـة، ذات توجـه نسـوي؛ وقـد بـدأت نشاطها عام ١٩٨٤ بتشـكيل مجموعـة غـير رسـمية، ثم قـامت بالتسـجيل في عـام 1991 كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة. ثم سجلت كمؤسسـة خاصة طبقًا للقانون رقم 84، 2002 مع وزارة الشئون الاجتماعية، باسم مؤسسة المرأة

الجديدة. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية؛ كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وحقوقهن الإنجابية، والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة، والتحرر من القمع.

أهداف المؤسسة

* الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبيًا على وضع النساء في المجتمع، سواء كان ذلك في المجال العام أو الخاص؛

* الإسهام في تغيير هيمنة الثقافة الأبوية والذكورية السائدة اجتماعيًا؛ تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتي يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة، من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن؛

* المساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاغطة في مصر، قادرة على إنجاز تطور في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛

* تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني من خلال المشاركة الكاملة للفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع؛

* المساهمة في بناء وتطوير حوار وخطاب يركـزان على حقـوق النسـاء على المسـتويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء؛

* تفعيـل آليـات التضـامن بين جميـع الجهـود العالميـة القاصـدة لـدعم ممارسـة النسـاء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة في مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط.

طيبة

مجلة نسوية نظرية غير دورية

العدد الثامن عشر - ديسمبر ٢٠١٥

عنوان المؤسسة:

14 ش عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد

المهندسين

تليفون: 33464901 – 33460898

بريد إلكتروني: nwrc@nwrcegypt.org

الموقع الإلكتروني: www.nwrcegypt.org

هذا الإصدار بدعم من مؤسسة اوكسفام توقيب

رقم الإيداع 12138/ 2003

المحتويات

والمحيط الهادى

ترجمـــة: أحمـــد

محمود

افتتاحية

يعد هذا عـددا خاصـا من مجلـة "طيبـة" حيث يقـدم هـذا العـدد في معظمـه الأوراق الـتي قــدمت في المــؤتمر الثــاني لمؤسســة "المــرأة الجديــدة" تحت عنــوان: "الإســهامات الاقتصادية للنسـاء" والـذي أقيم في القـاهرة في الفـترة مـابين 28 و30 نوفمـبر، 2015. وتنوعت جلساته بين أوراق بحثية نظرية وأخـرى توثيقيـة وأوراق موقـف وشـهادات وأفلام وثائقية وجلسات نقاشية. ولضيق المساحة وعـدم تمكن بعض البـاحثين/ ات من اسـتكمال أوراقهم/ ن قبل مثول العدد للطبـع، يتضـمن هـذا العـدد معظم الأبحـاث الـتي قـدمت في المؤتمر وليس كلها. كما يتضمن العدد أيضًا بعض عروض الكتب والأوراق المترجمـة حـول موضوعات مهمة تتعلق بموضوع المؤتمر وتضـيف بُعـدًا قـد لا تكـون الأوراق قـد اسـتوفته كاملاً وبالذات من بلدان أخرى لم تتمكن اللجنة المنظمة من استضافة بعض البـاحثين/ ات منها.

وقد نالت السياسات النيوليبراليـة نصـيبًا كبـيرًا من اهتمـام الباحثـات في هـذا العـدد حيث قدمت كل من "نعمات كوكو" من السـودان و"ليبوهـانج ليبولـو فيكـو" من جنـوب أفريقيـا ورقـتين تهتمـان في جلهمـا بتـأثير تلـك السياسـات على ظـروف العمـل بالنسـبة للنسـاء والضغوط التي تمارس على العمال بصفة عامة، والعاملات من النساء بصفة خاصة، نتيجة لتلك السياسات. كما تميزت الورقتان بوضع بعض التوصيات التي من شأنها – إن نفـذت – أن ترفع بعض العبء عن النساء وتسهم في تحسين معيشتهن. وفي الإطـار نفسـه تقريبًـا تأتى ترجمة الحـوار الإذاعي للمفكـرة النسـوية الأمريكيـة نانسـي فولـبري والـتي تتطـرق

لموضوع تكلفة الرعاية ولكن في نطاق يتخطى تكلفة الرعاية داخل الأسرة ومن يقوم بها إلى علاقتها باقتصاد الدولة والاقتصاد الحر وشبكات أصحاب المصالح، بل والعلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب ونظم الحماية الاجتماعية للأضعف اقتصاديا، وأهمية التعاون الفعال بين الأغنياء والفقراء سواء على المستوى المحلى أو العالمي، لمصلحة الجميع. أما عروض الكتب لهذا العدد فهي تتمثل في مقال واحد يعرض لثلاثة كتب تدور موضوعاتها حول السياسات النيوليبرالية أيضًا وحول تأثيرها على حيوات النساء في المجالين العام والخاص، أو بالأحرى في المجال العام الذي تمت خصخصته والمجال الخاص الذي أصبح عاما بعد توسيع السياسات النيوليبرالية لقاعدة العمل من المنزل، خاصة بالنسبة للنساء.

أما مقال: "النسوية وتحديات عالم ما بعد الحرب الباردة" ل جين س. جاكيت فهو بمثابة إعادة طرح للعديد من القضايا الإشكالية فيما يختص بالنسوية وحقوق النساء ومنها "نسوية المساواة" و"نسوية الاختلاف" والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة والاتجاه الثوري في مقابل الاتجاه السياسي التفاوضي ومزايا وعيوب كل طرح منها، خاصة فيما يختص بالحقوق الاقتصادية للنساء في ظل سياسات العولمة واقتصاد السوق، وهو ما يعطى هذا المقال قيمة كبيرة من حيث إنه يعرض لهذه الإشكاليات من عدد كبير من وجهات النظر المهمة في مساحة صغيرة جدًا.

ويحظى العمل المنزلي بنصيب كبير في هذا العدد. فيناقش مقال "العمل المنزلى والأجور والمال" فئة "المرأة المعيلة" في المنظومة الرأسمالية من منظور ما بعد - فوردي من منطلق عدة قضايا هي دائما محل اهتمام النسويات والنظرية النسوية، وهي العمل المنزلى والعمل الإنجابي، في محاولة لإعادة النظر في هذه القضايا من منظور نسوى

يأخـذ في اعتبـاره بعض المتغـيرات في النظريـات الماليـة والاقتصـادية، بالإضـافة إلى النظريـات الاجتماعيـة. وتـدور دراسـة سـلوى العنـترى في هـذا العـدد أيضًـا حـول العمـل المنزلى للنساء. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في البعـد النظـري الـذي يضـفى عمقًـا كبـيرًا على تحليل نتـائج الدراسـات الميدانيـة الـتي أجرتهـا الباحثـة بنفسـها أو اسـتعانت بهـا من دراسات آخرين وأخريات، وللقدرة والسلاسـة الـتي تم بهـا توصـيف مصـادرها في دراسـة مبحث تندر فيه المصادر وهو عمل النسـاء بـدون أجـر لـدى أسـرهن أو في الاقتصـاد غـير المنظم، مما يجعل هذه الدراسة إحـدى الدراسـات الرائـدة في هـذا المبحث بالـذات. أمـا زينب خير فتناقش في ورقتها: "دراسة حالة للمشاركة الاقتصادية لعاملات المنازل: الواقع والمـأمول" إحـدى أهم القضـايا حـول الإسـهام الاقتصـادي للنسـاء وهي أوضـاع العـاملات بقطـاع العمـل المـنزلي. وتـأتي أهميـة الدراسـة في التوصـيات الواقعيـة والقابلـة للتنفيـذ المدرجة في آخرها والتي تنتج عن دراسة ميدانية جادة توضح بما لا يدع مجالا للشك مـدى الظلم الواقع على فئة عـاملات المنـازل نتيجـة عـدم إدراجهن في قـوانين العمـل الحاليـة بالرغم من أهمية الدور الاقتصادي الذي يقمن به داخـل أسـرهن أو في الأسـر الأخـرى، أو بالنسبة للدولة بصغة عامة. وفي إطـار متصـل يكتب عبـد المـولى إسـماعيل عن "النسـاء العاملات في الزراعة: الواقع والبدائل"، وهي ورقة تغطى جانبًا لا يمكن إغفالـه بـأي حـال من الأحوال في عدد حول الإسهامات الاقتصادية للنسـاء، وخاصـة في مصـر، حيث تحظى الزراعة باهتمام تاريخي وإن لم ينعكس بعد على سياسات حمايـة النسـاء العـاملات بـذلك القطاع المهم، كما توضح الورقة.

أما الميزانيات المستجيبة للنـوع الاجتمـاعي فقـد حظيت باهتمـام كبـير في المـؤتمر حيث كانت موضوعا لعدة أوراق تدرجها في هذا العدد، فتهتم ورقـة خديجـة الربـاح، على سـبيل المثال، بإبراز كيفية عدم اقتصار هذا العنصر على خدمة الحساسية للنوع الاجتماعي وعدم

التمييز بين النساء والرجال فقط وإنما يمتد إلى عناصر أخرى تشمل الشفافية والمواطنة والتشاركية، مما يجعله جانبا لا غنى عنه في إرساء قواعد اقتصاد عادل لدولة ناجحة. كما تنبع أهمية ورقة الرباح من التطبيق الفعلي للأفكار النظرية حول الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعى على دولة المغرب، مما يتيح فرصة لرصد الإخفاقات والنجاحات على أرض الواقع، وكيفية تجنب المشكلات في سياق حقيقي. في السياق نفسه تأتي ورقة سعاد تريكي من تونس وفيها تقدم تريكي لتجربة تونس في إدراج ميزانية العمل المنزلي ضمن الموازنة العامة للدولة وما تحقق من آمال وتوقعات في هذا الشأن وما لم يتحقق بعد، رغم وجود الأطر القانونية التي تدعم ميزانية حساسة للنوع الاجتماعي سواء في القوانين العامة أو في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدولة التونسية. أما نيفين عبيد فهي تقدم في ورقتها بعنوان: "الطريق إلى الموازانات المستجيبة لحقوق النساء" عرضًا يوضح أهمية وضع موازانات مستجيبة لحقوق النساء كهدف والمحاولات التي تمت في سبيل تحقيق هذا الهدف دوليًا وإقليميًا مع التركيز على هذه المحاولات في مصر، وخاصة في موازنة عام 2015. وتتميز الورقة بالدقة الشديدة في رصد الحالة المصرية وبوعى شديد بأسباب عدم تحقق هدف حساسية الميزانية للنوع الاجتماعي أو لغيره من الأهداف التشاركية الأخرى. كما تطرح الورقة توصيات جيدة للغاية لوضع ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

وبينما تنتهى معظم الأوراق في هذا العدد بعدد من التوصيات لصناع القرار، تقدم ورقة "آيات عبد المعطى" الفرصة لاستعراض جهود الدولة من أجل وضع ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي ومنها تدريب العاملين/ ات في القطاعات الحكومية المختلفة ووضع كتب التدريب وترجمة بعض المراجع الخاصة بالموضوع. وتقدم الورقة أيضًا التحديات التي واجهت هذا المشروع في موازنة الدولة المصرية في الفترة من 2005 إلى 2015، من

وجهة نظر القائمين، ا ت على هذا المشروع من قبل الدولة وبمساعدة جهات مانحة عديدة، فتكمل هذه الورقة الصورة التي تقدمها الأوراق الأخرى وتضيف إليها بعدًا كان من المهم إدراجه في هذا العدد. كما تقدم ورقة هانية الشلقامي دراسة حالة لمشروعي "تكافل" و"كرامة" ومقارنتهما بغيرهما من مشروعات الحماية الاجتماعية داخل وخارج مصر في إطار رؤية نسوية تأخذ في اعتبارها الأفكار والتقاليد الخاصة بالنساء وعملهن داخل وخارج المنزل بصفة عامة والقيام بهذه الأدوار في مصر بصفة خاصة. في المقابل تقدم ورقة منى عزت ومنجية الهادفى رؤية انتقادية لمحدودية سياسات الدولة فيما يختص بعمل النساء في القطاع غير المنظم وقصور تلك السياسات عن حماية النساء في ذلك القطاع.

تقدم غادة برسوم في ورقتها: "القطاع العام، صاحب العمل المفضل لدى النساء الشابات في مصر" منظورا جديدا للإقبال الشديد من قبل الشباب من الجنسين في مصر على العمل في الجهاز الحكومي باعتباره من السلبيات من حيث إنه يزيد الأعباء على هذا القطاع، فتعرض لرواية شديدة الإيجابية، حيث تشير الورقة إلى مزايا هذا الإقبال في تمكين القائمين على هذا القطاع من اختيار أفضل العناصر به، ومن ثم تحسين الخدمة العامة بالنسبة للمواطنين، وهو مطمح كبير للكثير من المواطنين، ات في مصر.

ويختتم العدد بورقتين: إحداهما ورقة توثيقية من "ريم الجابي" تحت عنوان "المعاهدات الدولية الخاصة بالعمل"، وتعد هذه الورقة مرجعًا مهمًا في محتوى تلك المعاهدات وموقف الدول العربية منها، وهي ضرورية للفت الانتباه إلى عدد من الفجوات التي يجب أن تسدها تلك الدول إذا ما أرادت الالتزام بعدم التمييز ضد النساء في مجال العمل وضمان مراعاة ألا تضار المرأة في عملها بسبب أي من أدوارها الإنجابية أو الرعائية.

ينتهى العدد أيضًا بورقة موقف حول "أهـداف التنميـة المسـتدامة وأجنـدة تطـوير مـا بعـد 2015" من قبل المرصد الدولي حقوق النساء في آسـيا والمحيـط الهـادي، وهي بلا شـك إضافة مهمة لهذا العدد.

وأخيرًا، نرجو أن يحوز هذا العدد إعجاب قرائنـا وقراءاتنـا بعـد غيـاب طويـل انقطعت فيـه المجلة عن الصدور. ونعتذر بـالطبع عن عـدم الإلمـام بجميـع جـوانب موضـوع الإسـهامات الاقتصادية للنساء، فهذا شأن المؤتمرات دائما حيث تحظى بعض محاور المـؤتمر باهتمـام قد يأتى على حساب محاور أخرى لا يتم التعرض لها. لكن بالطبع لا يمكن لعـدد واحـد من أعداد "طيبة" أن يلم بجميع جوانب موضوع بهذا القدر من الثراء والأهمية، ونعد قراءنا من الجنسين بعودة لجوانب أخرى من هذا الموضوع في أعداد قادمة بإذن الله.

المشاركة الاقتصادية للنساء

في ظل السياسات النيوليبرالية

نعمات كوكو محمد

ملخص

ظلت البلدان النامية أو ما يسمى بدول "الجنوب" تدعو وعلى مدى العقود الأخيرة إلى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد يحفظ التوازن بينها وما يسمى بدول "الشمال" وفق قاعدة المصالح المتبادلة. وكان من بين أهم المطالب التي ظلت تنادي بها الدول النامية "دول الجنوب" ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في سياسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد "النيوليبرالي" وأهمية أن تمتد لتشمل هياكله ومؤسساته، خاصة تلك التي تتعلق بنظام التجارة الدولية وضرورة توفير الموارد لتمويل التنمية وتغيرات أساسية لابد أن تطال النظام النقدي الدولي مع إتاحة العلوم والتكنولوجيا والصناعة والأمن الغذائي. ومن هنا كان من الضروري الوقوف على الآثار المترتبة لسيادة مفاهيم وسياسات الليبرالية الجديدة على المساهمة الاقتصادية للمرأة عامة والعاملات خاصة لأن هذه السياسات تشكل في جوهرها انتصارًا جديدًا للرأسمالية العالمية وفتحًا مبينًا لمزيد من الاختلالات الهيكلية التي أدت بدورها إلى تغيرات في موازين القوى بين الدول النامية والدول الرأسمالية عامة.

تشكل المساهمة الاقتصادية للمرأة عاملاً مهمًا في الاقتصاد العالمي، ومجالاً مهمًا واستراتيجيًا لا يمكن التغاضي عنه في إطار الإنتاج وتطوير القوى المنتجة وتراكم الفائض الاقتصادي الذي أدى إلى مزيد من تمركز رأس المال في دول محددة على مستوى العالم، وفى أيدي طبقة اجتماعية محددة على المستوى الوطني، وهذا بدوره أدى إلى عدد من المتغيرات ذات الارتباط بتراجع مشروع "المساواة" ومن هنا جاءت ضرورة الانتباه إلى هذه العلاقات غير المتوازنة وإفرازاتها وانعكاسات سياساتها في المجالات الحاسمة ذات العلاقة الوثيقة بأوضاع المرأة خاصة على مستوى المساهمة الاقتصادية.

تبدأ الدراسة بشرح أهم المفاهيم والسياسات والبرامج ذات الصلة والتي أدت إلى تأثيرات واضحة في المساهمة الاقتصادية، ومن ثم تراجع الخريطة الاجتماعية للمرأة في أغلب البلدان العربية في ظل سيادة وهيمنة مبادئ وسياسات الاقتصاد العالمي الجديد أو ما يسمى الاقتصاد الحر "الليبرالية الجديدة". ومن ثم ظهور الحاجة إلى سياسات تنموية بديلة تسهم في خلق مجتمع العدالة والمساواة.

تحتوى الورقة على 3 أجزاء كالآتى:

الجزء الأول: المفاهيم

الجزء الثاني: تداعيات النظام العالمي الجديد

الجزء الثالث: نحو سياسات بديلة

الجزء الأول: الإطار المفاهيمي

1 – 1 المشاركة الاقتصادية للمرأة

1- 1- 1 العمل الرسمي

تشير الاحصاءات الرسمية العالمية الى أن النساء يشكلن 33% من القوة العاملة في العالم وتبين تقديرات قوة العمل التي وضعتها منظمة العمل الدولية أن نسبة النساء المصنفات باعتبارهن ناشطات اقتصاديًا تصل إلى 35% وأكثر في بلدان أفريقيا وآسيا، بينما تنخفض هذه النسبة إلى نحو 20% في بلدان أمريكا اللاتينية. أما في البلدان العربية الأخرى والتي توجد فيها موانع اجتماعية – ثقافية قوية ضد عمل المرأة خارج البيت فإن النسبة تنخفض إلى أقل من 10%([1]). كما تشير بعض البيانات إلى أن مساهمة المرأة العربية في سوق العمل على مستوى الإقليم لا تتجاوز نسبة الـ 29% حتى عام 2010 م، ويجعلها هذا الأدنى وضعًا في العالم مقارنة بـ 65% في شرق آسيا التي تعتبر الأعلى و 59% في دول منظمة التعاون الاقتصادي([2]). كما يورد تقرير التنمية البشرية لعام 2003م أن معدل إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي لمن هن فوق 15 عامًا كنسبة مئوية يصل إلى 32.7% في متوسط البلدان العربية ([3]). كما تبلغ تلك المساهمة في ساعات العمل في المتوسط حوالي 20%([4]).

1- 1– 2 العمل غير الرسمي

لا تعكس الإحصاءات الرسمية العمل الذي تقوم به المرأة فعليا، فالتقـارير والإحصـاءات لا تعترف بالأعمـال المنزليـة الروتينيـة الـتي تقـوم بهـا المـرأة يوميـا ولا يوجـد لهـا معيـار أو مؤشرات اقتصادية، ولا الأعمال الأخرى غير مدفوعة الأجر مما جعل تسميته بالقطاع غــير المنظم أو "الهامشي" أحيانًـا بـالرغم من أنـه ليس هامشـيًا والـدليل على ذلـك أنـه يعـول أعدادًا مهوولة من الأسر، خاصة تلك التي تكـون على رأس مسـئوليتها المـرأة "Women Headed Households"، وهنـــا تشـــير بعض الدراســـات أن 80% منهن ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض والتي ترتفع فيهـا نسـبة الأميـة([5]). ووفقًـا لدراسـة أجرتهـا منظمـة العمـل العربيـة على حـوالي 13 مدينـة عربيـة تـبين أنّ نسـبة عمـل المـرأة في الاقتصـــاد غـــير المنظم بلغت 1.30% في تـــونس، و56 % في المغـــرب، و25 % في الجزائـر، و43 % في مصـر([6])، كمـا تشـير بعض البيانـات إلى ارتفـاع هـذه النسـبة في السودان لتصل إلى 65 % بسبب الحروب والنزاعات والنزوح إلى أطراف المدن([7]).

وفي ظل الأزمات الاقتصـادية وتفشـي ظـاهرة الفقـر بـدأت المـرأة بالإضـافة إلى عملهـا اليـومي في المـنزل تتجـه لإنتـاج بعض السـلع الغذائيـة بمختلـف الأنـواع للـدعم المـادي والاقتصـادي للأسـرة، وهي كـذلك غـير مدرجـة في الإحصـاءات الرسـمية. ومن الأعمـال الأخرى التي تقوم بها المرأة ولا تسجل العمـل غـير مـدفوع الأجـر في المـزارع والحقـول الصغيرة إذ أن هناك حوالي 60% من إجمالي الأيـدي العاملـة النسـائية في ريـف البلـدان العربية يعملن في الزراعة لحساب أسرهن بـدون أجـر، وأن هـذه النسـبة ترتفـع في دول مثل المغرب لتصل إلى 84%، وفي تونس إلى 74%([8])، أما في السودان فإن مـا يقـرب من 80% من النساء العاملات في القطاعين الريفي والزراعي عاملات بدون أجر مباشر([9]). وإذا أخذنا في الحسبان كل الأعمال التي تقـوم بهـا المـرأة في البلـدان العربيـة سـواء

بأجر مباشر أو بأجر غير مباشر يذهب لصالح الأسرة كلها سـنجد أن معـدَّل مشـاركتها في النشاط الاقتصادي، وخاصة في الريف، تصل إلى حوالي 70% ([10]).

2 - الاقتصاد الحر "الليبرالي/ النيوليبرالي"

اتبعت غالبيـة الـدول العربيـة سياسـات الانفتـاح الاقتصـادي وتحريـر السـوق وخصخصـة مؤسسات الدولة الإنتاجية بهدف تحقيـق تنميـة اقتصـادية متكاملـة وتسـريع وتـيرة الإنتـاج بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي مما يـتيح لهـا سـرعة الانـدماج في سـوق رأس المـال العالمي، ولذلك قامت بسن عدد من التشريعات الاقتصـادية، خاصـة في مجـال الاسـتثمار بدعوى تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية لخلق مزيد من فرص العمـل عن طريـق تشجيع القطاع الخاص، إلا أن الشواهد تعكس جملة من تفاقم الاختلالات في سوق العمل مما زاد من نسبة البطالة، خاصة وسط النساء إذ سجلت الدول العربية أكـبر نسـبة بطالـة بين النساء في العالم، إذ يمثّلن 40% من مجموع العاطلين من العمـل، مقابـل 29% من القوى العاملة، وذلك على الرغم من انخفـاض مسـتوى مشـاركتهن الاقتصـادية([11]). وهـذا يطرح السؤال المحوري حول انحياز هذه السياسات إلى طبقة من الطبقـات الاجتماعيـة؟ حيث تعكس هذه السياسات الطبيعة الاجتماعيـة - الطبقيـة للدولـة وخياراتهـا الاقتصـادية والاجتماعية، خاصة ما لـه من علاقـة بالإنتـاج الاجتمـاعي وعلاقـات الإنتـاج وتملـك وسـائل الإنتاج ومدى استهلاك جميع أفراد المجتمع لهذا الإنتاج، لأن كل هذه المطلوبات لها علاقــة مباشرة بموضوع المسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة، ومن ثم الاعتبـار الكـافي للمسـاواة في المجتمع والمساواة بين الرجل والمرأة.

مدرسة أخرى تنظر إلى سياسات الاقتصاد العالمي الجديد "النيوليبرالي" بمزيد من الشك والريبة، خاصة في بعدها الاجتماعي حيث ترى بعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية أن الاتجاه الأيديولوجي للنموذج الليبرالي الرأسمالي الجديد إنما ينتهي في آخر المطاف بالدفاع عن النظم الليبرالية الرأسمالية غاية التطور وهدفه النهائي هو النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهو النظام الأفضل حتى بمدرسته السياسية "الديمقراطية الليبرالية"، وهي كذلك التطور النهائي للعملية السياسية مع افتراض وجود حدود بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الواقع يؤكد أن تبني النظام الليبرالي الجديد إنها يعتمد على الاقتصاد الرأسمالي كقاعدة للتحليل وكأساس لفهم عمليات التغير الاقتصادي في البلدان النامية، وهذا ما ذكره "كارل ماركس" عندما كتب في "رأس المال" أن الدول المتقدمة في ميدان الصناعة ترسم الطريق والمستقبل للدول الأقل تقدمًا، وهذا بالضبط ما يعكس وجود هذا المفهوم في إطار تبني سياسات الاقتصاد الحر المطبقة في النظام الرأسمالي العالمي الغربي باعتباره قمة التطور الإنساني وعلى الدول المتخلفة الاقتراب من هذا النموذج الحضاري بغض النظر عن السياق المحلى ومستوى تطور القوى المنتجة وشكل علاقات الإنتاج السائدة التي تعكس مقاربة الوصول إلى الموارد والتوزيع العادل للثروة.

3 – المساواة النوعية

تمثل المساواة النوعية أحد أبرز مفاهيم "النوع الاجتماعي – الجندر" الذي يهدف كإطار تحليلي لإعادة النظر في توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة من خلال إعادة توزيع (القوة) بينهما في سبيل خلق (الفرص المتساوية) والمتكافئة للرجل والمرأة علي حد سواء من خلال مفهوم المشاركة والمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء دولة

المؤسسات، وبذلك يتم تمهيد الطريـق لتحقيـق المسـاواة الكاملـة القائمـة على الحقـوق المتساوية في الفرص المتاحة لكل من الرجل والمرأة في الوصـول إلى المـوارد وإدارتهـا والتحكم فيها.

كانت أولى الوثائق العالمية الـتي أقـرت الحـق في المسـاواة بين البشـر غض النظـر عن العرق، الانتماء الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي، الجنس، العقيدة المولد أو الرأى السياسي هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ورغم التقدم التاريخي والحقـوق المهمـة الـتي وفرها مبدأ المساواة الرسمية Formal Equality للمـرأة، إلا أن هنـاك بعض السـلبيات التي تم اكتشـافها من خلال التطبيقـات العمليـة في الـدول الـتي تضـمنت تشـريعاتها منـع التمييز على أساس العرق واللون أو النوع الاجتماعي منذ سبعينيات القرن الماضي([12]).

ثم توالت الانتقادات لمبدأ المسـاواة في صـيغته الرسـمية الـتي أوضـحت أنـه لا يقـود إلى النتائج المرجـوة في تجسـير الفجـوة النوعيـة بين النسـاء والرجـال ولا يعـني بإزالـة الغبن والعوائق التاريخية التي تمنع النساء من التمتع بالحقوق المتسـاوية إذ أن جـل اهتمامـه أي المبدأ الرسـمي هـو إقـرار المعاملـة المتسـاوية غض النظـر عن نتائجهـا وعليـه فقـد بـرز المدخل المعاصر ([13])Substantive Equality، وهو مدخل جديد يعالج سلبيات تطبيقات مفهوم المساواة الرسمية.

يركز هذا المدخل الجديد على الوصول إلى المساواة الموضوعية أو الفعليـة عن طريق:

1 – مساواة الفرص أو الفرص المتساوية Equality of opportunities وهي تعنى تدابير المساواة في الفرص وتركز كثيرًا على إنهاء المظالم وانعدام العدالة والإنصاف في إتاحة فرص العمل وتولى الوظيفة ولذلك تمنح أفضلية للمستهدفين بالتمييز الإيجابي في مجالات العمل، التعليم والتدريب وفرض العمل.

2 - مساواة النتائج Equality of results ومن أبرز الأهداف التي تحكم هذا المدخل تحقيق المشاركة Participation في جميع مستويات وضع السياسات واتخاذ القرارات.

3 - ما بعد مساواة الفرص والنتائج: إدماج النوع (الجندر) في السياسات Mainstreaming ويقتضى هذا المدخل المتقدم اعتماد حزم من التدابير تستهدف كل السياسات التي لها مردود وذات علاقة مباشرة بحياة النساء أيًا كان وضعهن الاجتماعي والاقتصادي وتعمل على مستويات متعددة لتحقيق أهداف متنوعة تكون محصلتها النهائية العمل في تجسير الفجوة النوعية وصولا لتحقيق المساواة الفعلية الكاملة.

وعليه يصبح غياب التحليل القائم على النوع الاجتماعي وعدم تحقيق المساواة النوعية من أهم العوامل التي تقف معيقا بل توقف عملية التنمية لأن إتاحة الفرص الاقتصادية المتساوية للمرأة يقود إلي تطوير المجتمع وخلق وإتاحة الفرص المتساوية في القوة العاملة يؤدي إلى نتائج تنموية إيجابية ذات مردود أفضل يسهم في إمكانية التحول في السياسة العامة على المستوى المحلي والقومي والعالمي([14])

الجزء الثاني: تداعيات النظام العـالمي الجديـد على المشـاركة الاقتصـادية للمرأة

2 - 1 غياب التنمية

إن تجاهل البعد الاقتصادي- التنمـوي أدى إلى عـدم التركـيز على الـدور الحاسـم للتنميـة ودورها في التقدم الاقتصادي الاجتماعي خاصة قضايا توزيع المـوارد والعدالـة الاجتماعيـة. فإذا اعتبرنـا أن السياسـة هي علم التوزيـع السـلطوي للمـوارد فلابـد من الانتبـاه إلى من يحصل على ماذا؟ ولماذا؟ وعلى حسـاب من؟ ولـذلك فـان تجاهـل البعـد التنمـوي يعكس انحيازًا أيديولوجيا للسلطة وهـذا مـا تحـاول المدرسـة الاقتصـادية الناشـئة على الليبراليـة والنيوليبرالية تجاهله وغض الطرف عنه. فالتنمية هي عمليـة "Process" تعمـل من أجـل التغيير الاقتصادي الاجتماعي من خلال تجديد علاقات الإنتاج وتطوير القوى المنتجة وخلـق علاقات إنتاج اجتماعية تهدف إلى العدالة بين جميـع أفـراد المجتمـع، وحيث يجب أن تضـع في حسابها أن الوصول إلى الموارد والتحكم فيها هو المحدد الرئيسي في كيفية اسـتفادة المرأة منها والمشاركة في صـنع سياسـاتها وخياراتهـا الاجتماعيـة ومن ثم تحقيـق العدالـة والمساواة النوعية.

إن غياب التنمية بهذا المفهوم من سياسات الدول، التي تتبنى الاقتصاد الحر ومناهج عملـه في إطار الليبراليـة الجديـدة تهـدف إلى الاهتمـام بمخرجـات النمـو الاقتصـادي في أرقـام وجداول إحصـائية دون اعتبـار مؤشـرات التنميـة ذات الصـلة ببعض الاحتياجـات الأساسـية المرتبطة بالمساواة النوعية، مثل: التعليم والصحة والحصول على المياه النظيفة والسكن

اللائق بكرامة الإنسان، بل إن التركيز على المؤشرات المرتبطة بمخرجات اقتصادات السوق الحر في مستواه "الماكرو" يهمل مؤشرات أساسية مرتبطة بالتنمية البشرية كما حددتها الأمم المتحدة "Human Development Index" وهذا ما أدى وسوف يؤدى إلى عدم الاهتمام والتركيز على مصادر عدم المساواة في المجتمع، وجذورها في تقسيم العمل الناتج من علاقات الإنتاج الاجتماعية وعلاقتها الجدلية بطبيعة الدولة ومصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة والحاكمة التي تعبر في الحقيقة عن استمرار الانحياز الأيديولوجي والفكري ولا يمكن تحليله خارج المدرسة الليبرالية الجديدة وتوجهاتها الحديثة في تحرير السوق وخصخصة أصول الدولة والتحكم في مواردها رغم ما تواجهه من صعوبات حقيقية في حالات التطبيق المتعسف في الدول النامية ومنها أغلب دول المنطقة العربية.

إن غياب التخطيط التنموي وعدم التزام الدول بتمويل مشاريع التنمية أدى إلى تراجع الخريطة الاجتماعية للمرأة، سواء على مستوى المؤشرات الأساسية من تعليم وصحة وازدياد معدلات الأمية وحق الحصول على العمل، أو على مستوى الاحتياجات الاستراتيجية، خاصة الوصول إلى الموارد الإنتاجية وإدارتها والتحكم فيها والقدرة على التنظيم والمشاركة في وضع السياسات واتخاذ القرارات ولو على المستوى الشخصي، وما تراجع معدل المشاركة السياسية إلا دليلاً ساطعًا على تراجع وضعها الاجتماعي وثيق الصلة بقدراتها في المشاركة الاقتصادية.

2 -2 تراجع الدور الاجتماعي للدولة

من الشروط الأساسية لتبني وتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة ولتسهيل الاندماج في السوق العالمي بتوازناته المختلفة أن تحصر الدولة نشاطها في توفير البيئة الجاذبة للاستثمار وتيسير نشاط عمل رأس المال سواء المحلى أو الإقليمي أو العالمي، وهذا ما يعطى الدول الميزة التفضيلية فيما يسمى الاستقرار الاقتصادي وتوفر البنية التحتية للقاعدة الإنتاجية غض النظر عن من يملك ماذا؟ وبمعنى آخر على الدول أن تتفرغ فقط لتهيئة الظروف المواتية للاستثمار والإنتاج الذي يساعدها في الوصول إلى السوق العالمي والاندماج في علاقات القوى الرأسمالية، وأول هذه الشروط أن توقف الدولة ومؤسساتها تمويل كل ما يتعلق بالقطاعات الخدمية من تعليم وصحة وبيئة....إلخ كما يجب أن تتحول هذه الخدمات إلى "سلع" تجارية تخضع لعلاقات العرض والطلب، ولذلك نجد أن الخصخصة وتحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات "ربحية" طالت مؤسسات التعليم والصحة التي تم بناؤها عبر التاريخ وعلى حساب الكادحين والفقراء ودافعي الضرائب من عامة المواطنين.

وفي هذا الإطار فان المتأثر الأول من هذه البنية الاقتصادية الجديدة هم الفقراء والذين تزداد في أعدادهم النساء، وما ظاهرة "الفقر المؤنث" إلا دليلاً وعلامة فارقة في مردود سياسات الليبرالية الجديدة، إذ يصعب الوصول إلى فرص التعليم وسط النساء، خاصة في الطبقات الكادحة وهذا بدوره يؤدي إلى تفشى جملة من الأمراض وتراجع الوضع الصحي وبالتالي عدم القدرة في أن يكونوا جزءًا من علاقات الإنتاج السائدة المتحكمة والتي تهدف إلى "الربح". وفى سبيل ذلك تلجأ مدرسة النيوليبرالبية إلى تطوير القوى المنتجة بأحدث أنواع التكنولوجيا ولو أدت إلى إحلالها لهذه العمالة غير المتعلمة/ المتدربة خاصة المرأة مما ينعكس سلبا على مستوى مشاركتها الاقتصادية ودخولها سوق العمل.

إن تجاهل هذا البعد الاجتماعي يتعامل مع "الدولة" وكأنها في حل عن التزاماتها ودورها المحلى على "المستوى الوطني" ويتم دفعها بأثر شروط وسياسات السوق العالمي والرضوخ الى الضغوط الخارجية الاقتصادية إلى البحث عن المحيط الإقليمي والدولي وتجاهل أثر أيدلوجية وهياكل النظام العالمي الجديد بما يتضمنه من تقسيم دولى للعمل وشروط السوق والآثار المترتبة على ذلك وبالتحديد تلك المتعلقة بالبطالة وضيق سوق العمل. وهذا بدوره أدى إلى تركز البطالة وسط النساء والشباب، حيث أفادت منظمة العمل الدولية أن متوسط معدل البطالة في عام 2010 م بلغ 21.5 % في أوساط الشباب بالبلدان العربية ووصل إلى 33% في أوساط النساء الشابات([15]).

2 – 3 توسع السوق الاستهلاكي

من نتائج السياسات الاقتصادية في ظل الليبرالية الجديدة العلاقات غير المتكافئة بين اقتصادات كثير من الدول النامية والدول الرأسمالية الكبرى، حيث يتم التركيز على المحاصيل النقدية التي تساعد في الوصول إلى السوق العالمي ومن ثم أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى تناقص الإنتاج اللازم للاستهلاك المحلى "السوق الداخلي" وهذا بدوره جعل من الضروري للدول النامية أن تسد احتياجاتها المحلية عن طريق الاستيراد مما جعلها سوقًا استهلاكيًا في ظل توازنات القوى غير المتكافئة وبذلك أصبحت المحاصيل النقدية المرتبطة أكثر "بإنتاج الرجل" هي نمط الإنتاج السائد لأنها الأوفر حظًا في سوق التصدير الأكثر ربحًا وجاء هذا على حساب الدور الإنتاجي للمرأة المتمركز في إنتاج السلع الغذائية سواء لأسرتها أو للمجتمعات المحلية من حولها. وبذلك فقدت المرأة مواردها الإنتاجية إذ أن زيادة الإنتاج لا تعنى بالضرورة تطورًا ايجابيًا في القوى المنتجة، ناهيك عن تحسن أحوال صغار المنتجين الذين لا قدرة لهم على المنافسة في سوق يحكمه العرض

والطلب، وخاصة المرأة الريفية مهما أنتجت ومهما كانت دعاوى المشروعات الصغيرة أو المدرة للدخل. ولذلك فان القضية المركزية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ليست مجرد "الإنتاج" والوصول إلى "السوق العالمي" والاندماج فيه بل ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ حيث إن الأشكال المختلفة من علاقات الإنتاج وتطور القوى المنتجة ذو مردود مختلف على قطاعات المجتمع وطبقاته الاجتماعية المختلفة.

إن تراجع الدور الإنتاجي للمرأة في ظل سياسات الاقتصاد الحر لم يحرمها من موارد الإنتاج فقط بل أدى إلى تراجع مشاركتها الاقتصادية ومن كونها منتجة مستقلة إلى "عامل مستغل وهامشي" في ثقافة السوق السائدة بل حولها في بعض الأحيان إلى "سلعة" تباع وتشترى حتى في السوق العالمي وما "ظاهرة الاتجار بالبشر" وتركيزها على المرأة إلا دليلاً يقف ساطعًا بلا مواربة يعكس شراسة النظام الاقتصادي الجديد في تراكم الأرباح.

2 – 4 نظام التجارة الدولية

إن الفكرة الأساسية وراء خلق نظام للتجارة الدولية هو دعم التحول إلى اقتصادات وقوانين السوق العالمي وارتباطه بجملة من السياسات التي تهدف إلى دعم الاقتصادات الحرة والأسواق الناشئة التي تعمل جيدًا وبكفاءة عالية حيث التنافس ومن ثم الوصول إلى السوق الرأسمالي مما يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادي وحرية تبادل السلع التجارية غض النظر عن انعكاسات ذلك على دخل الأسر والأفراد وحاجاتهم الاجتماعية، كما يهدف النظام التجاري العالمي الجديد إلى سد الفجوات التجارية ومعالجة العلل المرتبطة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية حيث ضعف الإنتاج وقلة "العرض" عن طريق انسياب

التجارة الحرة من خلال السوق العالمي بدلاً من المقاربة مع أهداف التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني وتطوير الإنتاج لسد "الطلب" في الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، كما أن ضعف البنية الاقتصادية والتجارية لأسواق الدول النامية ومنها أغلب الدول العربية كشف عن عدم ملاءمة هذه السياسات كنموذج اقتصادى تنموى. ومن بين المقترحات المقدمة لإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي الجديد تصحيح الاختلالات الهيكلية في النظام التجاري العالمي عن طريق توسيع وتنويع التجارة لتمكين البلدان النامية من الحصول على أسعار منصفة ومستقرة لسلعها الأساسية ولزيادة حصتها من السلع المتبادلة في العالم، وهذا ما عرف حديثًا بنظام التجارة العادلة والتي تهدف إلى تحدى الأنماط التقليدية للنماذج والسياسات التجارية الرأسمالية، حيث تسعى إلى تحقيق المزيد من الإنصاف في التجارة الدولية وتقديم ظروف تجارية أفضل للمنتجين([16]).

إن تطور نظام التجارة الدولى إلى التجارة العادلة "Fair Trade" يسعى لعل وعسى أن يخفف من الآثار السالبة لنظام التبعية الرأسمالية إلى عدالة تجارية في ظل هيمنة سياسات وآليات الاقتصاد العالمي الجديد وسيادة القطب الواحد حيث لا بديل إلا الرضوخ لشروطه، كما أن التساؤلات ما زالت قائمة حول مدى فعالية التجارة العادلة في تحقيق الفائدة بالنسبة إلى صغار المنتجين في البلدان النامية ذات الدخل المتدني، رجالاً كانوا أم نساء والذين هم عرضة لتدني أسعار السلع المنتجة وارتفاع تكاليف الإنتاج مما يحرمهم من فرص المنافسة العادلة ويستمر المزيد من الجدل حول أثر النظام العالمي للتجارة على تمكين المرأة الريفية وزيادة نشاطها الاقتصادي لتصبح جزءًا من دائرة النشاط الاقتصادي التجاري العالمي في ظل هذه العلاقات غير المتكافئة من حيث توفر وسائل الإنتاج المتطورة التي تسهم في زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة.

2 - 5 تدهور القطاع الصناعي

تعتبر الصناعة والتصنيع ركنًا أساسًا في الاقتصاد المتطور وتجعل البلدان النامية أقل اعتمادًا على العالم الخارجي خاصة إذا ما كان الإنتاج الصناعي قائمًا على قاعدة الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو تغطية الاستهلاك المحلي، أي بمعنى آخر أن يكون الإنتاج من أجل السوق المحلي أولاً ومن ثم تصدير الفائض وهي القاعدة التي بني عليها اقتصاد الصين وكوريا وكان من أسباب نهضتهما الاقتصادية الصناعية، والمطلوب هو إعادة توزيع الثروات الصناعية وتعزيز المنافسة على صعيد السوق العالمي وبعض الدراسات تؤكد أن حصة البلدان النامية من الناتج الصناعي العالمي ما زالت تقل عن 10%.

إن بناء قاعدة صناعية متنوعة حسب الموارد المتاحة في كل بلد من المؤكد سيوفر فرص عمل سواء مؤقتة أم مستدامة للمرأة بمختلف القدرات المهنية المتاحة والكفاءة المتوفرة مما يجعل استقلالها الاقتصادي أمرًا واقعًا وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرار ذات فرصٍ أوسع رغم سيادة المؤسسة الأبوية التي ما زالت تهيمن ثقافيا واجتماعيا، والشاهد وفي ظل اقتصادات العولمة وسياسات الليبرالية الجديدة التي وتحت دعاوى إزاحة القيود والحدود من طريق تحرير الاقتصاد وحرية السوق والتجارة، لم يصمد القطاع الصناعي في أغلب اقتصادات الدول النامية ومن ثم ظهرت الانهيارات المتتالية وخروج العاملين "نساء ورجال" من سوق العمل خاصة الصناعات المتوسطة وتأثرت المرأة أكثر من الرجل. في السودان مثلا 65% من العاملين في القطاع غير المنظم من العاملات من مصانع النسيج التي توقفت"([17]) ولأن الرجال أمامهم فرص الهجرة واللجوء للخارج. وثمة ملاحظة عامة أن عمل المرأة في الصناعات المتوسطة يزداد أحيانًا خاصة مصانع التعبئة لأنها وظائف لا تتطلب قدرات مهنية ولا هي مرضية ماديًا، إلا أن الحوجة لها

دفعت كثيرًا من النساء إلى ولوج هذا النمط من الإنتاج، أكثر من 60% من عاملات مصانع التعبئة في السودان خريجات جامعيات([18]).

كما أن المؤسسات الصناعية القائمة على التصنيع الزراعي تستفيد من الطبيعة المزدوجة لسوق العمل للحصول على الأيدي العاملة الرخيصة وتعتمد على المرأة بوجه عام لأنها غير مدربة وتفتقر إلى الوعي بأهمية التنظيم النقابي، خاصة في المناطق الزراعية الريفية، كما أن احتياجات البناء الأسري تفرض عليها بيع قوة عملها مقابل أقل أجر ممكن وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فائض القيمة ومن ثم تراكم رأس المال، وبالتالى تسقط نظرية تحرير سوق العمل وعدالة التوزيع للدخل بفرضية الليبرالية الجديدة.

2 – 6 استخدامات التكنولوجيا

يفترض منظرو النظام الاقتصادي العالمي الجديد أن فرصة اختيار وتطوير أحدث أنواع التكنولوجيا سوف توسع القدرات الفنية والإنتاجية للدول النامية ومن ثم القدرة على المنافسة في السوق العالمي.

ومن المؤكد أن التقدم التكنولوجي له مزاياه ويسهم في تطوير القوى المنتجة، ويصبح السؤال المحوري هل التكنولوجيا محايدة؟ أي من الذي كسب؟ ومن الذي خسر؟ من هذا التقدم العلمي والتكنولوجي الذي اجتاح العالم. لقد دلت التجارب المماثلة أن الاتجاه عكس ذلك فالآلات والتقنية الحديثة أينما حلت كانت بديلاً للأيدي العاملة المنتجة وكان الرابح منها تطور الإنتاج وقلة التكلفة وتراكم رأس المال والخاسر منها القوى المنتجة

الحقيقية وهي الإنسان رجلاً كان أم امـرأة، مثـال لـذلك اسـتخدام آلات الميكنـة الزراعيـة كبديل للأيدي العاملة، خاصة المرأة التي كـانت تنتج أكـثر من 75% من الإنتـاج الـزراعي([19]). وعادة ما تفقد المـرأة فـرص العمـل ويـتراجع نشـاطها الاقتصـادي كلمـا تم اسـتخدام أحدث وسائل التكنولوجيا وهـذا بـدوره يـؤدي إلى حرمـان المـرأة من الـدخل ومن فـرص الاستقلال الاقتصادي والقدرة على التنظيم كأحد مؤشرات التمكين الاقتصادي، وفي جميـع الحالات ومهمـا كـان مسـتوى التكنولوجيـا المسـتخدمة فإنـه يبقي المـرأة العاملـة بشـكل رئيسي في نطاق العمالـة غـير المـاهرة وشـبه المـاهرة وتفتقـد التـدريب والاسـتفادة من التطور التكنولوجي ولهذا يتراجع وضعها الاقتصادي – الاجتماعي وبذلك تصبح خـارج دائـرة المشاركة الاقتصادية ومن ثم الفعل الإيجابي في الحياة عامة والسياسية خاصة.

في الهنـد مثلاً فـإن النتـائج المباشـرة لاسـتراتيجية زيـادة الإنتاجيـة الزراعيـة عن طريـق التكنولوجيا واستخدام الميكنة في ظل "الثورة الخضراء" قد عـادت بالفائـدة الكـبرى على كبار المزارعين وأدت إلى خسارة فرص العمال الريفية خاصة فـرص النسـاء([20]). كمـا أن استخدام التكنولوجيا في تطوير الإنتـاج وزيـادة الإنتاجيـة لا يعـني بالضـرورة تطـور القـوى المنتجة خاصة الجانب "البشـري" فيهـا حيث تم تسـريح مـا لا يقـل عن 3 ألـف عامـل من مصنع سكر كنانة بالسودان مثلاً([21]).

إلا أن هذا لا يعني أن استخدام التكنولوجيا ليست ذات أثر ايجابي على النشاط الاقتصـادي للمرأة خاصة التكنولوجيا الوسيطة وإذا ما اسـتخدمت لتخفيـف العبء المـنزلي وسـاعات العمـل الطويلـة في المنـاطق الريفيـة خاصـة تكنولوجيـا الميـاه ومـدخلات الزراعـة وكـل الوسائل التي تساعد على الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتحسينها وتطوير القـدرة التنافسـية لهـا

في السوق لأن زيادة الدخل تعزز من استقلالها الاقتصادي وتطور وضعها الاجتماعي وتـتيح لها فرص المشاركة المجتمعية والسياسية.

2 – 7 الأمن الغذائي:

يستلزم الأمن الغذائي الـذي تنتج المـرأة أكـثر من 75% منـه في البلـدان الناميـة، خاصـة أغلب الـدول في المنطقـة العربيـة أن يكـون ذا مـردود إيجـابي على وضـعها الاقتصـادي والاجتمــاعي. إلا أن الشــواهد كثــيرًا مــا تعكس أن تراجــع أوضــاع المــرأة الاقتصــادية والاجتماعية مرتبط إلى حـد كبـير بمـا تم من تبـني سياسـات الاقتصـاد الحـر وانتصـار قيم الليبرالية الجديدة التي تسعى إلى تحويل سوق الدول النامية إلى مسـتورد أكـثر من كونـه منتجًا لغذائه (ومن يملك قوته يملك قراره).

إن التكلفة العالية للإنتاج الغذائي والتغيرات المناخية التي ضـربت العـالم عصـفت بـالتنوع في الموارد وإنتاج الغذاء ومن ثم ضمان الأمن الغذائي. لقـد كـان لكارثـة تـدهور القاعـدة الإنتاجيـة الزراعيـة مـردود سـالب على النشـاط الاقتصـادي للمـرأة حيث فقـدت المـوارد ووسائل الإنتـاج من حيث الأرض والتمويـل والتكنولوجيـا بهـدف تطـوير الإنتـاج والإنتاجيـة، ويظهر المردود السالب أكثر وضوحًا في تغير الخريطـة الاجتماعيـة لأغلب نسـاء المنطقـة العربية، خاصة الزراعية منها مثل فقدان فرص العمل في المشاريع وفي المصانع الغذائية ومن ثم تم التوجه إلى قطـاع العمـل غـير المنظم حيث لا قـانون يحمي المـرأة ولا تنظيم يجمعها مع الآخرين ولا تدريب وبناء للقـدرات خلال العمـل. ومن هنـا جـاءت كـل الظـواهر السالية التي تحدث للمرأة، خاصة الاستغلال الجنسي، الهجرة غير المقننة ودخولها كسلعة

في سوق الاتجار بالبشر. إن تراجع الأمن الغذائي وتدهور أوضاع المرأة الريفية مع قلة الدخل المتوقع كثيرًا ما يجبرها لقضاء ساعات أطول خارج المنزل وتبقى الحقيقة أن الغالبية العظمى من النساء يفتقدن فرص العمل الذي يعزز من نشاطهن الاقتصادي والمردود الإيجابي، ولهذا كان المردود السلبي ذو أثر غير منظور على صحة المرأة وعلى أسرتها ومن ثم على المجتمع ككل ويتجلى ذلك في انتشار أمراض سوء التغذية وزيادة نسبة الوفيات أثناء الحمل وعدم الحصول على المعرفة والمهارات المطلوبة التي تمكنها من المنافسة في هذا السوق الحر الذي أثر على وضعها الاقتصادي والاجتماعي وقلل من فرص مشاركتها المجتمعية وهما مرتبطتان جدليا بوضعها الاقتصادي، ومن ثم فإن تراجع النشاط الاقتصادي للمرأة أصبح يشكل حلقة مفرغة يحول دون إعطائها الفرص المتكافئة للمشاركة في الأدوار الإنتاجية ذات المردود المباشر وغير المباشر على أوضاعها الاجتماعية، وهذا ما قصدته بالمتغيرات في الخريطة الاجتماعية للمرأة عمومًا.

الجزء الثالث: نحو سياسات تنموية بديلة

إن الأوضاع العامة للمرأة في المنطقة العربية والتي تعكس التدني الواضح في وضعها الاجتماعي غض النظر عن مساهماتها الاقتصادية المنظورة وغير المنظورة تفرض ضرورة إعادة النظر في تبنى سياسات الليبرالية الجديدة والهرولة نحو الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي غير المتكافئ من حيث الفرص والتحديات. إن البحث عن الطريق المستقل وتطوير المشروع الوطني الاقتصادي التنموى يعكس التحدى الحقيقي الذي يواجه المنطقة العربية على مختلف مستويات الوضع الاقتصادي المتمايز بها، وهذا بدوره سوف يؤدى إلى تحسين وتطوير قدرات المرأة الاقتصادية ويتيح لها الحصول على الفرص

المتكافئة كمدخل مهم لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع مما يمهد الطريق لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

لقد برزت بشكل واضح الحاجة إلى نموذج تنموى جديد من خلال البحوث والدراسات النقدية المقدرة لعدد من الباحثين/ت والأكاديميين/ ت خاصة الذين يرفضون المدرسة الاقتصادية الليبرالية وسياساتها المتجددة في سبيل الحفاظ على توازن القوى لصالح السوق الرأسمالى العالمي واستنزاف موارد الدول النامية والاستمرار في تراكم الفائض الاقتصادي حتى ولو كان هذا على حساب تدهور وتراجع الظروف البيئية، وليس بعيدًا عن ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أنهى 15 عامًا من مشروع أهداف الألفية وأجازت قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 أهدافًا جديدة للتنمية المستدامة بلغت 17 هدفًا بما فيها هدف تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة النوعية. إلا أن نظرة نقدية ترى أن هذه الأهداف غير الملزمة للحكومات الوطنية تقابلها أجندات ملزمة في المفاوضات التجارية الدولية التي تقدم مصالح الشركاء التجاريين الدوليين والشركات التجارية على المصالح والأولويات الوطنية وتعمل على تضييق مجالات وضع السياسات الوطنية، وأن هذا التناقض يهدد إمكانية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ولا تتضمن الخطة آليات واضحة لمراجعة مدى التزام مختلف الشركاء التنمويين ببنودها، على أن تكون ملزمة ودورية([22]).

وبالرغم من أن أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 م قد تضمنت التزامات مهمة ترتبط بتنفيذ العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، لكنها لم تنطلق من مقاربة شاملة إلى حقوق الإنسان ولم تستند إلى الالتزامات الدولية عند تحديد الأهداف، وهذا التوجه يعكس حقيقة تزايد تأثير قطاع الأعمال على حوكمة منظمات الأمم المتحدة

وآليات صنع القرار الدولية مما يؤدي إلى تراجع اللغة الحقوقية في المؤسسة الدولية المعنية أساسًا بحماية حقوق الإنسان باتجاه التركيز على أهداف محددة وأقل تضمينًا، ومثال لذلك الهدف الثامن من الخطة الذي يربط بشكل واضح بين التشغيل والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، وهي مقاربة اقتصادية نيوليبيريالية بعيدة عن المقاربة الحقوقية التي تعتبر الحق في التشغيل والعمل اللائق هو حق للإنسان بغض النظر عن الوضع الاقتصادي([23]).

أخيرًا: وفي إطار بلورة وتبنى سياسات تنموية بديلة ترى الباحثة أن هناك قضايا استراتيجية لابد من التعامل معها بجدية واهتمام يليق بحجم المشكلة التي تواجه تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار الأدوار المختلفة للمرأة وموقعها في التقسيم الاجتماعي للعمل الذي فرض عليها عبر التاريخ، لأن المشاركة الفعلية في الاقتصاد وضرورة حصولها على دخل مجزٍ متمثلاً بالأجر المباشر أو غير المباشر هو بمثابة الأساس المادي لاستقلالها الاقتصادي ويهيئ لها الأرضية الاجتماعية لانطلاقها نحو التحرر الشامل من الاستغلال بكل أشكاله، وهذا بدوره يمثل النقطة الحاسمة لخلق الشروط الموضوعية لتنمية كل ما يتعلق بالقدرات الذاتية والتقدم خطوات ثابتة نحو المساواة وذلك من خلال 3 محاور أساسية ذات ارتباطات جدلية هي:

أولاً: التأكيد على الدور الاجتماعي للدولة من حيث الالتزام السياسي وتوفير الموارد المادية والبشرية لتطوير القطاعات الخدمية من صحة وتعليم وتدريب على مختلف المستويات، إذ يشكل هذا المحور المدخل الأساسي للتنمية البديلة وللتغيير الاجتماعي والثقافي. ولابد أن تشكل هذه الخدمات الاجتماعية منظومة حقوقية متكاملة تعتمد المعايير الدولية المتفق عليها.

ثانيًا: ضرورة خلق وبلورة مشروع وطني للتنمية يعتمد على الدور الفاعل لمؤسسات الدولة في التخطيط الاقتصادي – التنموي ويعمل على خلق الظروف المؤاتية لقيام قاعدة إنتاجية متنوعة الأنماط وتطوير القوى المنتجة بهدف المزيد من الاكتفاء الذاتي وتوسيع قاعدة السوق المحلى بتعدد الهياكل الإنتاجية وتطوير علاقات الإنتاج المشترك التي تمكن العاملين من الاستفادة من الفائض الاقتصادي بزيادة الدخل، حتى تتمكن شرائح المجتمع المختلفة خاصة الضعيفة منها من سد احتياجاتها الأساسية، وذلك برد الاعتبار الكافي إلى الحق في التنمية والعمل على الالتزام به منهجا يقوم على Rights - Based Approach وهذا يسهم في تعزيز مفهوم ديمقراطية التنمية ويضمن فعاليتها.

ثالثًا: الالتزام والعمل على قيام وتطوير الأطر والبنية السياسية – القانونية التي تتيح ممارسة الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة في وضع السياسات الكلية واتخاذ القرارات، خاصة التي تتعلق بتطبيق مناهج التدابير الإيجابية لإنصاف أكبر قاعدة من النساء خارج دائرة النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب عدم التعامل مع الديمقراطية كآلية للانتخاب والتمثيل فقط والتي فرضتها ظروف هيمنة المدرسة الليبرالية ونظامها الاقتصادي الرأسمالي، بل إن التأكيد على المحتوى الاجتماعي للديمقراطية يعزز من الحقوق التي تؤطر للمرأة واقعًا جديدًا يسهم في تفجير قدراتها والعمل على حماية كرامتها. ويصبح من الضروري مراجعة وتنقية المنظومة التشريعية في مختلف المستويات لضمان تنفيذ إصلاحات قانونية تدعم الجهود المبذولة من أجل تغيير الواقع المأساوي الذي يتجذر في هيمنة ثقافة المؤسسة الأبوية وصولاً لتغيير اجتماعي يحرر المرأة من جميع القيود الاجتماعية والثقافية والدينية.

الهوامش:

(1) تقرير منظمة العمل الدولية 2012 م.

(2) تقارير البنك الدولى 2010 م.

(3) تقرير التنمية البشرية 2013 م.

(4) مصدر سابق، منظمة العمل الدولية 2012 م.

(5) منظمة العمل العربية 2012 م.

(6) المصدر السابق.

(7) بائعات الأطعمة والشاي – الخرطوم 2013 م.

(8) منظمة العمل العربية 2012 م.

(9) دور المرأة في الأمن الغذائي – السودان.

(10) منظمة العمل العربية – مصدر سابق.

(11) تقرير منظمة العمل العربية 2012 م.

(12) نحو إطار مفاهيمي للمساواة النوعية – مركز الجندر للبحوث والتدريب 2009 م.

(13) المصدر السابق.

(14) الدستور وقضايا النوع الاجتماعي، مركز الجندر للبحوث والتدريب 2012 م.

(15) أفكار في ظل ثورات الشعوب – الشبكة العربية للتنمية 2012م.

(16) التجارة العادلة: دروس مستفادة وممارسات أفضل - 2013.

(17) القطاع غير الرسمي في السودان – ورقة غير منشورة 2007 م.

(18) مقابلة جرتها الباحثة 2006 م.

(19) دور المرأة في الأمن الغذائي – جنوب كردفان 2008 م.

(20) محاضرة للباحثة فاندانا شيفا 2003 م.

(21) تقارير صحفية – السودان 2011 م.

(22) لمزيد من التفاصيل راجع ورقة موقف الشبكة العربية للتنمية 2015 م.

(23) المصدر السابق.

المصادر والمراجع

(1) تقرير منظمة العمل الدولية – 2012.

(2) تقرير البنك الدولى – 2010.

(3) تقرير التنمية البشرية - 2003 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(4) التقرير العربي الثاني للتشغيل والبطالة في الدول العربية منظمة العمل العربية – 2010.

(5) دراسة عن بائعات الأطعمة والشاي – الخرطوم وزارة الشئون الاجتماعية، ولاية الخرطوم 2013م.

(6) غادة شوقي عوض. نحـو تـأطير مفـاهيمي للمسـاواة النوعيـة مركـز الجنـدر للبحـوث والتدريب 2009م – الخرطوم/ السودان.

(7) نعمات كوكو محمد. الدستور وقضايا النوع الاجتماعي - 2012 مركـز الجنـدر للبحـوث التدريب – الخرطوم/ السودان.

(8) كنـده محمديـة. نصـوص حـول حقـوق المـرأة والعدالـة الاقتصـادية والاجتماعيـة في المنطقة العربية الشبكة العربية للتنمية 2012 – بيروت/ لبنان.

(9) دراسة التجارة العادلة: دروس مستفادة وممارسات أفضل المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصاديًا – 2012، بيروت/ لبنان

(10) دراسـة دور المـرأة في الأمن الغـذائي – جنـوب كردفـان مركـز الجنـدر للبحـوث والتدريب 2008 م.

(11) صحف الخرطوم الصادرة في 13/ نوفمبر 2013م.

(12) ورقة موقف عن أهداف التنمية المستدامة لمـا بعـد 2015 الشـبكة العربيـة للتنميـة 2015 – بيروت/ لبنان.

الدور الاقتصادي للنساء في سياق دول اقتصاد السوق وسياساتها

ليبوهانج ليببولو فيكو

ترجمة: عنان الشهاوي

عرض موجز

تواجه النساء الأفريكان([1])، تغول المؤسسات، والهياكل والنظم والسياسات في ظل اقتصاد يكرس النظام الأبوى والنيوليبرالية والأصولية، وهن بذلك يمارسن حياتهن من نقطة بداية غير مواتية. وعلى نطاق أوسع فإن النساء الأفريكان يدفعن ثمن شل الدول، والنظم السياسية والاقتصادية المعادية لمصالحهن التي تعمِّق الفقر وتزيد هوة عدم المساواة في الكثير من مجتمعاتنا بجنوب الكوكب. ونظرا لعدم استفادة الملايين من الرجال والنساء من العوائد الاقتصادية، فإن أفكار المواطنة الاقتصادية بحاجة إلى الفحص في علاقتها بالنموذج الخاضع للسوق([2]). وتتسم العلاقة بين الدولة والنساء - التي تبينها السياسة التجارية- بتناقضات بين أجندة السوق وعواقبها غير العادلة والنوايا التي تعلنها الحكومة حول إعادة توزيع الثروة وتوفير الخدمات الأساسية.

وبينما شهد وجود الدولة في أفريكا ما بعد الكولونيالية بزوغ نوع من الديمقراطية الشعبية، فإن تخليها عن سيطرتها لصالح الشركات الدولية والقطاع الخاص الدولي

والمحلى، وتنامي العنف والتفسخ الاجتماعي، أدى من جانب آخر إلى العديد من المشـاكل فيما يتعلق بالاستبداد، والجمود البيروقراطي، وتعزيـز مصـالح طبقيـة بعينهـا، وغالبًـا، دعم القيم الأبوية. والمسألة هنا ليست ما إذا كانت النساء مع أو ضد الدولة، لكن بـالأحرى، مـا نوع التنمية التي تقودهـا الدولـة الـتي سـتعترف أو تـدعم النسـاء كمنتجـات ومسـتهلكات، وقادرات اقتصاديا.

نمط الأسئلة والقضايا التحويلية الـتي سـتتناولها هـذه الورقـة يـرى أن العلاقـة بين الدولـة والنساء هي معضلة المواطنة والأبوية، والتي تزداد تفاقمًا من خلال قبـول المسـاومة على فضاء السيادة الوطنية والمتنازل عنه - في كثير من الأحوال – لصالح المؤسسات الماليـة العالمية وتقلبات أحوال السوق.

ويعني هذا أن الحوكمة يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار كيـف تحـدد المواطنـة هويـة ودور واستحقاقات النساء بالمقارنة مع الرجال وكيف سيتم تحديد ذلك قانونيًا؟.

مقدمة

التحول للاهتمام بالمواطنة والمشاركة والضمان الاجتمـاعي لا يعـني مـع ذلـك أن علاقـات النوع الاجتماعي تصبح بالضـرورة نقطـة البـدء في البحث حـول توزيـع الحقـوق والمـوارد والتقدير. والدراسات النسـوية أوضـحت جـوانب من هـذه المسـألة. وفي إطـار المواطنـة الاقتصادية، فإن النمـط الأبـوى للإنتـاج والملكيـة والحصـول على المهـارات والتوصـل إلى التأمينات باستقلالية، قد أثرت على تعريف النساء الأفريكان للذات من الناحية الاقتصادية(

[3]). التأثير على الخطاب حول البرامج السياسية وفي الوقت نفسه حشد القـوى الشـعبية، مثل الاتحادات والعمال المهـاجرين والتعاونيـات ومجموعـات المسـتهلكين، يـوفر الفرصـة لخلق أساس للتأثير على الكتلة الحرجة وعلى عملية التحول في نموذج الحوكمة.

وعلى نحو خاص تطرح الورقة، من بين أشياء أخرى، الحجج التالية(1) بينما يعاني الرجـال والنساء في البلدان النامية من الاختلالات الاقتصـادية الناجمـة عن السياسـات الاقتصـادية النيوليبرالية، فإن النساء تكون معاناتهن أشـد بسـبب البـنى الثقافيـة، الـتي تنعكس عليهن باعتبارهن "النوع المنزلي"؛(2) المصدر الرئيسي للوضع الاقتصادي الظالم للنساء، والـذي فاقمته سياسات التكيف الهيكلي، ليس اقتصاديًا بالقطع، لكن تمتـد جـذوره إلى التحـيزات والممارسات الثقافية الـتي اسـتمرت زمنـا طـويلا وأدت إلى الحـط من قيمـة النسـاء في النظام الأبوى، عبر "تدجين" المرأة وتهميشها في التقدير الاجتمـاعي؛(3) إن الـدول خلال مرحلة التشـكل تقلـل من أهميـة قضـية النسـاء وتـدفع بهن بعيـدا عن بنـاء الأمـة، ومـدت علاقـات القـوى الإمبرياليـة لتشـملهن، وكـل هـذا يـؤدى بشـكل مسـتمر إلى كبح وتـدمير المواطنة الكاملة للنسـاء في الدولـة الأفريكانيـة مـا بعـد الاسـتقلال؛(4) اسـتخدام جنـوب أفريقيا كدراسة حالة، لتمحيص الفجوة بين النوايا التقدمية للسياسة الوطنية وواقع الدولـة تتعثر في الانحيازات الأبوية المتأصـلة، وجمـود السـوق العـالمي، ومن ثم رؤيـة إشـكاليات الاقتصاد التي باستخدام أدوات التحليل النسوى([4])؛

فلسفة اقتصادات السوق

الفلسفة الكامنة للاقتصاد النيوليبرالي، وهو مكوّن أساسي للعولمة، هي أن تـدخل الدولـة في الحياة الاقتصادية للناس، مهما حسنت النوايا، "يأتي بنتـائج عكسـية" ولـذلك فهـو غـير مطلوب. ومن ثم، تشتمل السياسة الأساسـية للعولمـة على تحريـر التجـارة، خفض قيمـة العملات الوطنية أمام العملات "الرئيسية"ـ خاصة الدولار الأمريكي، وتحرير القطاع العــام، أو ببساطة خصخصة المنشآت العامـة. والنتـائج الاجتماعيـة والاقتصـادية لهـذه السياسـات تتسبب في خفض العمالة وبالتالي تعـاظم البطالـة، وخفض الإنفـاق الحكـومي على البنيـة التحتية الاجتماعية، وخفض الدعم الحكومي للخـدمات الاجتماعيـة حيثمـا تـوفرت وبالتـالي زيادة تكلفة هذه الخدمات.

وبالنسبة للنساء فإن تأثير تحرير الأسواق وإدماج الاقتصاد الوطني في "الاقتصاد العالمي" كان "أمرا معقدا ومتناقضا على حد سواء". ومما له دلالة أنه بينمـا أجـريت أبحـاث عديـدة وتوثيق كبير لحقيقة أن السياسات النيوليبراليـة، وبالـذات سياسـة التكيـف الهيكلي(SAP) في الدول النامية لم تحقق الاقتصـاد القـوي المتـوخَّي لعمـوم النـاس؛ (Mbiliyi 1991، البنك الدولي، Adedeji: 1994 1994, وخلافه)، فإن حقيقة أن سياسة التكيف الهيكلي قد أثرت على النساء بطرق أشد سوءًا مقارنة بالرجـال لم تحـظ باهتمـام مماثـل. النسـاء في أفريقيا – باعتبارهن "النوع المنزلي" الذي تتضمن أدواره "التقليديـة" المهـام المنزليـة والنشاطات الإنجابية، واللاتي يشغلن أدنى درجات السلم الاجتماعي، والأقـل تعليمًـا، ومن ثم عادة ما يعملن بأجور ضئيلة - هن أول من يشعر بالتأثير المباشر بالسياسات التي تـؤثر عكسيا على الخدمات الاجتماعية.

وتمثل هذه الورقة محاولة لتغطية الفجوة النظرية والعملية في دراسات النوع الاجتمــاعي في العالم الثالث، باستخدام الحالة الأفريكانية، لتكشف العلاقة ما بين الأيديولوجية الأبويـة

وثقافتها السائدة حول النساء مع الظروف الاجتماعية – الاقتصادية البائسة للمرأة الأفريكانية.

تكوّن الدولة، النساء، الوطنية

يعد تاريخ تشكل الدولة والهوية، هو تاريخ للقهر القائم على النوع الاجتماعي (وغيره من أشكال القهر الأخرى). وتاريخيا كان التكوين الأول للدولة علامة على مركزة السلطة السياسية وعمليات التراكم، ومأسسة الاستغلال الطبقي والنوع الاجتماعي، والتسويغ الأيديولوجي لهذه التحولات. في إطار عملها النقدي حول الدولة، اتهمت العلاقات النسوية الدولية - سواء بشكل مباشر وغير مباشر – التيار الرئيسي للعلاقات الدولية بنزع الطابع السياسي للاستغلال عبر تجاهله ديناميكيات النوع الاجتماعي الجوهرية للسلطة السياسية للدولة ذات الطابع الذكوري. وهذا العمل يوضح أن السلطة الذكورية يمكن وينبغي توضيحها، فالدولة باعتبارها أعلى تعبير عن السلطة الذكورية الجمعية collective والتي تشكلت اجتماعيًا وتاريخيًا ينبغي شرحها بتعبيرات ديناميكية من منظور النوع الاجتماعي، لا أن تؤخذ باعتبارها معطى مُسلَّمًا به.

وتقدم الدراسات حول النساء والقومية من الفترة الكولونيالية حتى يومنا هذا طيفًا واسعًا من التفسيرات، وتعكس آراء تقدمية عريضة حول الدور المتغير للقومية في القارة. في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كان الحشد والعمل تحت راية التحرر الوطني مركزيًا للسياسات الشعبية والتي ضمت حق تقرير المصير للنساء في عملية السعي للاستقلال وفي السنوات التي تلته مباشرة. وبعد عدة عقود، أدت سيطرة الامبريالية

الجديدة والبرجوازية المحلية على الدول الأفريقية لتزايد خيبة الأمل في خطاب بناء الأمة والممارسات المتصلة به، وتزايد الإدراك بأنه يعبر عن أيديولوجيا الأوتوقراطية والامبريالية الجديدة وتكوين الدولة الأبوية.

تبرز الدراسات المبكرة للحركات النسائية نضالية النساء الأفريقيات المنخرطات في العمليات الوطنية إضافة إلى أجنداتهن في مواجهة النزعة الوطنية المتمحورة حول الذكور. وهذه الدراسات كتبتها – أو اعتمدت على شهادات – نساء شاركن في النضال السياسي، وهي تتضمن العديد من تجارب النساء في النضال المسلح؛ تجارب شجعت النساء على اتخاذ مواقف ونسج علاقات غير مسبوقة تجاه الرجال في الحياة العامة.

غير أن صعوبة تعريف الهويات الوطنية هي السبب في الطبيعة المثيرة للقلق باستمرار في النزعة الوطنية. وفي الحقيقة لا يمكن للمساواة بين الدولة والأمة أن يؤخذ باعتباره أمرًا مسلمًا به. وعلى الرغم من أن العديد من الدول استطاعت بفاعلية خلق مجتمع وطني، فإن هذا النجاح بعيد تمامًا عن أن يكون شاملاً. والجمع بين الدولة والأمة يمثل إشكالية خاصة في الدول الأفريقية، بسبب حدود الدولة المصطنعة الموروثة من الفترة الكولونيالية. وهذه مخلفات الحروب، السلام، سياسات الهوية والتمييز، الفصل العنصري الاجتماعي.. إلخ. الدول الوطنية مرغمة على تخفيف مختلف الآثار الاجتماعية والإثنية والنوعية والطبقية وغيرها للحفاظ على السلام والإنصاف، وضمان توزيع مناسب لموارد الدولة.

ماذا يعني بناء الأمة في السياق النسوي؟

قليل من صانعي السياسة المسئولين عن بناء الأمة قد يحاججون ضد الهـدف النهـائي من تأسيس مجتمعات منصفة وديمقراطيـة، تنعم بالمسـاواة وتحـترم فيهـا الحقـوق الإنسـانية للنسـاء؛ لكن الكثـير منهم يعـبرون عن مخـاوفهم من أن السـعي لتحقيـق هـذا الهـدف "بتعجل" قد يعرقل مسيرة السـفينة، وفي حالـة سـفينة متأرجحـة بشـدة لدرجـة أنهـا قـد تنقلب.. لا يمكن اتخاذ مثل تلك المخاطرة.

أولاً قـد يحـاججون بأنـه ينبغي تحقيـق الاسـتقرار، والحصـول على مبايعـة أهم الأطـراف المعنية، وأخذ المحاربين القدماء في الاعتبار. ومع التمهيد التدريجي لتأسيس مجتمع مدني سلمي وديمقراطي، فأنت تمهد الطريق لتحسين وضعية النساء وحقوقهن، التي - كما هو مأمول- ستتنامى بمرور الزمن.

عمليًا، لا يمكن التحقق من صحة هذه الفرضية ميدانيا، وأن تفصـل حـالات بنـاء الأمـة إلى سيناريوهين متوازيين، أحدهما يتم فيـه تضـمين النسـاء بالكامـل من البدايـة في محادثـات السلام وجهود بناء الأمة؛ والآخر بتهميشهن، وجعل الظروف الأخرى قابلة للمقارنة إلى حد كبير.

لحسن الحظ، ثمة قدر كبير متنامٍ من العمل التجريبي يتناول العناصر الداخلة في استقرار وبناء الأمة، يتيح لنا استقراء الوضع بقدر من الثقة. يحتـاج بنـاء الأمـة إلى وقـف النزاعـات المسلحة السابقة، وموافقة المحاربين السابقين على السـعى لتحقيـق أهـدافهم من خلال العمل السياسي الشرعي وليس أعمال العنف. ويستلزم ذلـك بنـاء نظـام للحكم، يتضـمن القدرة على حفظ النظام، وضـمان الوفـاء بالالتزامـات الدوليـة وحقـوق الإنسـان، وتوفـير

الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويتعين إحلال سلطة القانون والإجراءات القانونية بــدلا من العنف وممارسة السلطة بشكل تعسـفى. وفي المجتمعـات المنقسـمة، يتعين على جميـع الأطراف الالتزام بميثاق ينظم أوضاعهم وعلاقاتهم. ويتحتم أن يكـون المجتمـع نفسـه في حالة حيوية، أو يسير بوضـوح صـوب ذلـك، فيمـا يتعلـق بالاقتصـاد والممارسـة السياسـية. وأخيرا ينبغي له تسـوية علاقاتـه مـع الـدول المجـاورة ومـع المجتمـع الـدولي، وأن يمتثـل للممارسات السلمية بدلا من العنف وخوض الحروب، ولسـنا بحاجـة إلى سـرد أمثلـة على كيف يتسرب عدم الاستقرار ما بين حدود الدول - في أشكال متعـددة: لاجـئين، أمـراض، قحط، جرائم بما يؤدي لإفشال الجهود الأساسية المتنامية للإصلاح.

العولمة، النيوليبرالية، النساء

يتسم مفهوم العولمة بالسيولة والضبابية؛ "استخدامه في سياقات كثيرة متباينـة للغايـة، لدى كثير جدًا من النـاس، لأغـراض بالغـة الكـثرة، يجعـل من الصـعب التحقـق من ماهيـة الأمور التي تطرحها إشكاليات العولمة، ما وظيفة هذا المصطلح، ما تأثيراته في النظريات الحديثة والسياسات المعاصـرة (Kellner: 23: 1998) وبـالمعنى الاقتصـادي قـد تعـني العولمة خلق "سوق عالمي" تنتقل فيه السـلع من جـزء من الكـوكب إلى أجزائـه الأخـرى بسهولة. وهي بالتالي "عملية اجتماعية تتراجع من خلالها القيود الجغرافية على الإجـراءات الاجتماعية والثقافية ويدرك الناس من خلالها أنهم يـتراجعون" (woters 3: 1995). في هذا السياق، تقتضى العولمة ضمنًا "ثمة زيادة حـدثت في كثافـة الصـلات بين المواقـع في أنحـاء العـالم؛ وأن حياتنـا تتشـكل على نحـو أصـبحت فيـه التفـاعلات الاجتماعيـة مرتبطـة بالشبكات الكوكبية"(Aximann 2: 1998). ذلك يعنى بكلمات أخرى، غياب التمـايز بين المحلي والعالمي أو بين الوطني والدولي. وثمة ترابط بين كل شيء وكل شيء آخـر, قيم

في مواجهة قيم، مسافة في سياق مسافات، تواريخ في إطار تواريخ، أو عوالمهم ضد عوالمنا.

إعادة تشكيل المكان وانكماش الزمن في العالم "جعل تعريف الحدود والمفاهيم المرتبطة بها؛ مثل "هنا" و"هناك"، "بعيد" و"قريب"، "خارج" و"داخل"، "الوطن" و"خارجه"، "هم" و"نحن"، أكثر إشكالية من أي وقت مضى".(Scholtes 1996: 49)، وأيا ما كانت الزاوية التي ينظر إليها منها، يظل هناك شيء واحد واضح؛ أن العولمة "تقوّى هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وتستبدل أسبقية الدولة/ الأمة بالمؤسسات والهيئات العابرة للقومية، وتؤدي لتخلخل الثقافات والعادات المحلية أمام ثقافة عالمية"(Keller، 1998: 23)، ولتناول الوضع على نحو آخر فإن العولمة عملية إلهاء فكري، تتحول فيها بؤرة تركيز الباحثين من الجنوب – خاصة في حقبة الحروب الباردة – من "هيمنة الدول المتقدمة على البلدان النامية، إلى هيمنة المؤسسات العابرة للقومية على الاقتصادات الوطنية والمحلية".

تؤدى العولمة إلى التشوش "جزء من خطاب الإمبريالية الجديدة يهدف للتعتيم على الاستغلال المستمر لكثير من دول العالم عن طريق عدد محدود من القوى العظمى والمؤسسات العملاقة العابرة للقومية، وبالتالى تحجب بعض الأوجه البربرية والتدميرية للتنمية المعاصرة (المرجع السابق 25)، إحدى أدوات دعم هذه الهيمنة هي السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المفروضة على الدول الأقل تقدما من صندوق النقد الدولي والبنك الدولى وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها دول الشمال. وهذا التبادل غير المتكافئ المدعوم من العولمة يؤدى إلى إزاحات اجتماعية في أفريكا، والأكثر

أهمية، أنه يفاقم بدرجة أشد من الأوضاع الاقتصادية المتردية للنساء، وهـو مصـب اهتمـام هذه الورقة، أو لهذا الموضوع سأتحول الآن.

على الـرغم من أن أفريكـا أدخلت برنـامج التكيـف الهيكلي(SAP) في عـام 1986، فقـد اتبعت دائمًـا سياسـات اقتصـادية تابعـة للرأسـمالية أو سياسـات السـوق الـتي تقودهـا النيوليبراليـة. فقـد وضـعت "خطـط التنميـة الوطنيـة" الأربـع – وكـذلك "خطـط التـداول" السابقة على برنامج التكيف الهيكلي – أهمية كبرى "لمبادرات السـوق والقطـاع الخـاص" بدلا من استثمارات القطاع العام.

عند تبنى برنامج التكيف الهيكلي، كان الاقتصاد الأفريكاني منهارًا وفي وضع خطر، وكـانت التوقعـات أن البرنـامج سـيؤمن "اسـتقرار وتعـافي الاقتصـاد القـومي من خلال التحريـر المتزامن للسوق وتخفيض نفقات الدولة"(Olukoshi و agbu, 1996: 80)، وقد "عرّض تراجع عائدات البترول استقرار اقتصاد البلاد للخطر". وبالتالي كان من المتوقـع أن يـؤدي تخفيض قيمة العملة لرفع عائدات Naira الحكومية على المدى القصـير، ونظـرًا هشاشـة علاقات البلاد الأفريكانية مع دائنيها، ساد شعور بأن "إعادة جدولة الديون قد يكـون مقبـولا من دائنيها فقط في ظل شروط محددة بوضوح في برنـامج للتكيـف". وقـد أدى ذلـك إلى تبني صانعي السياسة الأفريكان لمنطق "أن مقاربة تدخل الدولـة ليس اسـتراتيجية فعالـة للتنمية". وخلصوا إلى أن "أفضل شيء في الوقت الراهن هـو اسـتراتيجية جديـدة للتنميـة تتحـول بعيـدًا عن نمـو تقـوده الحكومـة" (Faruqee 1994: 244). لكن كمـا أوضـحت التجربة فإن السحر لم يحدث. أما برنـامج التكيـف الهيكلي فقـد كـان الفشـل مقـدرًا لـه، فالمؤشرات التي قد تجعله ناجحًا لم توجد في أفريكا.

يفتقر اقتصاد أفريكا للشروط التي قد تجعل بلدًا يستفيد إما من تخفيض قيمة عملته أو تحرير اقتصاده وهما العنصران الأساسيان في برنامج التكيف الهيكلي. في المقام الأول فإن العرض والطلب على صادرات المنتجات الافريكانية ليس مرنا. لا تستطيع صادرات البضائع الاستجابة في التو واللحظة للزيادة عند الطلب. ثانيًا لم يتمكن الاقتصاد الأفريكاني من تلبية الطلب المحلي لبعض السلع والخدمات الرأسمالية الأساسية التي تحتاج إليها البلاد. ولو تم ذلك لكان قد أمن ألا "يسترد" السوق العالمي – استعارة من سمير أمين - المكاسب التي يوفرها اقتصاد الإنتاج الكبير في صورة واردات الرأسمال والخدمات اللازمة للأفريكان.

الدول الخاضعة لاقتصاد السوق – سيناريو جنوب أفريقيا

من النادر عند تناول مفهوم الفقر في جنوب أفريقيا التعرض للارتباط بين الفقر المطلق وتأنيث الفقر رغم اتصالهما الوثيق. هناك تصور في الرأي العام أن اتفاقيات أنظمة التجارة متعددة الأطراف السائدة البلدان ومواطنوها بالقدر نفسه. ينبع هذا التصور من فرضية أن كل بلد يتمتع بميزة نسبية، وأن هذا ييسر النمو من خلال المستويات المتزايدة للمخرجات والإنتاج. والحقيقة أن خبرة النساء فيما يتعلق بتحرير التجارة اختلطت فيها النتائج الايجابية والسلبية حيث تعتمد على مستوى التعليم، والموقع داخل قوة العمل، وسهولة الوصول إلى الرعاية الصحية وغيرها من مؤشرات اجتماعية اقتصادية. ويعتمد الإطار الاقتصادي الاجتماعي الراهن أكثر على الوصول إلى الأسواق، وحركة رأس المال، والتجارة الحرة مع عدم التأكيد على الإنفاق الاجتماعي.

وتعاني النساء – لأنهن المستخدمات الأساسيات للخدمات - بشكل فـوري وأكـثر حـدة من آثار سحب الاستثمارات الاجتماعية مقارنـة بالرجـال. تعـنى الانتمـاءات العرقيـة والطبقيـة ومستويات الدخل أن النساء الأفريكان، خاصة في المناطق المحيطـة بالحضـر والمنـاطق الريفية، من الأكثر تأثرًا بهذه الاختيارات السياسية. وأحد تحديات تنـاول الفقـر هـو تعريـف أساسـي واحـد. وكمـا تقـول "جرونـدزول" فـإن التنميـة الحقيقيـة توجـد فيمـا وراء النمـو والكفاءة، ويذهبون إلى القول بأنها في الحقيقة مهمة للمساعدة على حياة كريمة والـدول التي تمتلك فيضًا هي التي تكمن بها التنمية فما بعد النمو والكفاءة، ويواصلون بالنص على أنه في الواقع وظيفة تكيف حيوات مخجلة. ومع ذلك يتبقى قدر من الإحجـام عن التسـليم بأن نظام التجارة السـائد يحتـاج إلى إعـادة صـياغة جذريـة؛ من اسـتخدام معـايير السـوق ومؤشراتها حول التأثير الاجتماعي.. إلى دراسة العلاقات الاجتماعية مثل: النوع الاجتماعي والعرق الضرورية لتبصير إطار صناعة السياسة.

تقرير البنك الدولي عن الفقر لعام 1990، يعرف الفقر بأنه "عـدم القـدرة على الحصـول على الحد الأدنى لمستوى المعيشة". وهذا التعريف يقوم على ثلاثة جوانب:

- مقياس لمستوى المعيشة.

- مفهوم واضح للحد الأدنى لمستوى المعيشة.

- تضمين شدة الفقر في مؤشر وحيد.

لكن الفقر ليس مجـرد ظـروف المعيشـة المحـددة والظـروف الماديـة، بـل يتجاوزهـا إلى التوصل إلى العمليات، إلى الوسائل والأدوات التي تؤثر على حدوث تحـول ذى مغـزى. إن الفقر ظاهرة اجتماعية تتشابك فيها أبعاد متعددة. ويمكن تعريـف الفقـر على أنـه نـوع من الألم، ذلك الألم الجسدي الذي ينشأ عن شحة الغذاء الشـديدة وسـاعات العمـل الطويلـة؛ وقد يكون أيضًا ألمًا عاطفيًا ينبع من التبعية ومـا ينجم عنهـا من إهانـات يوميـة عنـد تحديـد الاختيارات، مثل هل تستخدم الأموال المحدودة لإنقاذ حياة أحـد أفـراد الأسـرة، أم لتغذيـة الأطفال".

أغلب نظريات التنمية وممارساتها تتجاهل علاقات النوع الاجتماعي لحد كبير. ودور النسـاء كمالكات، عاملات وماكينات للإنجاب الاجتماعي يوضح الميكانيزمات المنهجية التي تكـرس استبعاد النساء من اعتبارات التنمية الاجتماعية سواء عبر الإغفال أو التكليف.(سواء بقصد أو بدون قصد (by commission Or omission) ويستمر تهميش النساء في عمليـات صياغة السياسـات، والمشـروعات الكـبرى المـدرة للـدخل، ومن السـيطرة على المـوارد الممتازة مثل العمل والأرض، التي تمثل أهمية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

يعرف الإنصاف النوعي على أنه: علاقة القوى التي تتيح لكـل من الرجـال والنسـاء فرصًـا متساوية في الحصول على الموارد الشحيحة ذات القيمة لمجتمعهم. ويشمل هـذا الأجـور، التوظيف، وقت الفراغ، الرعايـة الصـحية، التعليم، الاسـتقلال الشخصـي وصـناعة القـرار. وباستخدام هذا المقياس، قد يكون لمعظم النسـاء مصـلحة في عـدم "تقليص دور الدولـة بدرجـة كبـيرة، وزيـادة دور السـوق" أو العكس. وربمـا تجـد النسـاء أن من مصـلحتهن أن يعرفن ما هو نمط نمو السوق، ومـا هـو نـوع التنميـة الـتي تقودهـا الدولـة الـذي يمكن أن يحسن أوجها معينة فيما يتعلق بالإنصاف النـوعي في جنـوب أفريقيـا، وكيـف يمكن إعـادة

هيكلة كل من الأسواق والدولة لتكون أكثر استجابة لحاجات وإسهامات النساء في كل من الإنتاج والإنجاب.

في حين أن وجود الدولة في جنوب أفريقيا قد شهد صعود الإثنيـة، والتخلى عن السـيطرة لصالح القطاع الخاص والشركات محليًـا وعالميًـا، نمـو العنـف والتفسـخ الاجتمـاعي، فـإن الدولة القوية خلقت بنفس القدر مشاكل فيما يتعلـق بالاسـتبداد، والجمـود البـيروقراطي، وتعزيز بعض المصالح الطبقية، وغالبا، تقوية القيم الأبوية. والأمر هنا ليس هل النسـاء مـع الدولة أو ضدها، بل هو، ما نوع التنميـة الـتي تقودهـا الدولـة سـتعترف بالنسـاء وتـدعمهن كمنتجات.

تقدم جنوب أفريقيا فرصة لمشاهدة السلوك الذي تواجه النساء من خلاله عددًا من حالات عدم المساواة. والسؤال المحوري ما إذا كانت النساء أكثر فقرًا من الرجـال والسـبب في هـذه الحالـة، دراسـة الـدخل فقـط لا يسـفر عن إجابـة شـاملة وحساسـة. لكن دراسـة إحصائيات الصحة والتغذية والتعليم والمشاركة في قوة العمل، تمكننا من التأكيـد على أن النساء يعانين من فقر أشد، فالنساء ذوات الدخل الأقل أو معدومات الدخل يواجههن كمًـا ضخمًا من البنى الثقافية والاجتماعية، والقانونية والاقتصـادية لا يعـاني منهـا حـتى الرجـال المحرومين اقتصاديًا واجتماعيًا.

الخصخصة وما ينجم عنها من تخفيض الإنفاق الاجتماعي، تقلص من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعايـة الصـحية والميـاه والتعليم. وليس هنـاك حسـاب للتكلفـة الإجماليـة لعمل النساء لتعويض تراجع الدولة عن دعم الخـدمات الأساسـية سـواء عـبر التوقـف عن

تقـديمها أو الاسـتعانة بمصـادر خـارج الدولـة لتقـديمها.. وقـد تفـاقم الوضـع بتزايـد هجـرة المدرسين والممرضات من جنوب أفريقيا إلى المملكة المتحدة، كنـدا، أسـتراليا والشـرق الأوسط. ويحمل تحرير التجارة في مجال الخدمات - من خلال اتفاقية التجارة (GATS) - إمكانية تزايـد معانـاة النسـاء فيمـا يتعلـق بقـدرتهن على الحصـول على الخـدمات العامـة بتكلفة يمكنهن تحملها.

وفي اتفاقية التربس (Trips) [جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة] لمنظمة التجارة العالمية، تفرض هذه الدورة بإعاقة حق الجميع – فيما عدا النساء والرجال ذوي المـوارد - في السعى للعلاج. فتسجيل براءات أشـكال النباتـات، وانتهـاك حقـوق المعرفـة التقليديـة تمثل نقطة البداية لما تخبره النساء الأصـليات في أنحـاء العـالم، وليسـت جنـوب أفريقيـا سوى أحد من المواقع التي تكشف ذلك.

ليس أمرًا غريبًا أن تقرير البنك الدولى عن التنميـة في العـالم (2000) قـد راجـع تعريفـه للفقـر ليتضـمن مفهـوم قلـة الحيلـة powerlessness علاوة على الفاقـة الاجتماعيـة والمادية، والحرمـان. ومن زاويـة علاقـات النـوع الاجتمـاعي، تبقى قلـة الحيلـة ومحدوديـة الوصول إلى الخيارات عائقين أساسيين لأي تنميـة حقيقيـة. والفرضـية الـتي تقـدمها هـذه الورقة على النحو التالي:

- نتيجة لمواقعهم المختلفة وإمكانية الوصول على الموارد وعمليات التشـغيل داخـل الاقتصاد فإن الرجال والنساء يتأثرون على نحو مختلف بالسياسة التجارية.

- نتيجة لهذه الاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي فإن تحرير التجارة بدلا من أن تكون له نتائج ايجابية قد يفاقم من حالات عدم المساواة الاجتماعية.

- لابد من صياغة جميع سياسات التنمية والتجارة في إطار علاقات النوع الاجتماعي وما ينجم عنها من عدم المساواة.

الفقر في محيط التنمية بجنوب أفريقيا

نموذجيًا، يمثل تحرير التجارة جزءًا من حزمة تتضمن الانضباط المالى، سحب الاستثمارات من الخدمات الاجتماعية، خصخصة تلك الخدمات ورفع القيود عنها. وبرنامج التكيف الهيكلي في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين يتضمن دروسًا للوضع في جنوب أفريقيا. لا يزال التاريخ الشاذ للتنمية في جنوب أفريقيا يحمل النتائج الحادة لسياسة التنمية المنفصلة، وضعف الاستشارات المقصود والمستمر حين تعلق الأمر بأغلبية السكان الأفارقة. ووفقًا لوصف سامبى تيربلانشى Sampie Terreblanche بأنها مشاكل قد "تشكلت وتخلقت على مدى فترة طويلة جدًا بواسطة هياكل السلطة، التي تمثل الأساس لنظم الكولونيالية والفصل والتفرقة العنصرية". ومن ثم فهي منهجية وهيكلية وتتطلب تدخلا مدروسًا وقصديًا

- مستويات البطالة العالية والمتزايدة.

- عدم المساواة المكرس على مستوى المؤسسات فيما يتعلق بتوزيع الملكية والسلطة والفرص بين النخبة الأوروبية والأفريقية، والقطاع الأكثر فقرًا من السكان.

- الهياكل الاجتماعية المتخلخلة والمتفاوتة، ومتلازمة الفقر المزمن عبر الأجيال بين الأكثر فقرًا والذين يمثلون 50% من السكان.

- تصاعد الميل تجاه العنف والجريمة، واعتلال الصحة وكلها تقوى بعضها البعض وتؤدى إلى العور.

الاستخدام المنهجي للعمالة السوداء لتوليد رأس المال من خلال استراتيجية العمالة المكثفة بتكثيف قطاعي الاستخراج والزراعة قد لا تكون استراتيجية مستدامة. وسياسة فيرورد حول خلق اقتصاد أوروبي في أفريقيا للأقلية البيضاء الصغيرة واجهت حقيقة أن المطلوب من عمالة ماهرة لن يمكن توفيره من الموظفين البيض. وفي عام 1970 مثلت العمالة الأفريقية 68% من السكان الأفارقة الذين تصل نسبتهم إلى 70% من إجمالي السكان. ولكن هذه النسبة تناقصت إلى 59% من قوة العمل من سكان تزايدت نسبتهم إلى 76.5% من الإجمالي. وكانت النساء وظللن هن الأكثر حرمانا نتيجة لذلك. وبحلول عام 1995 ارتفعت البطالة بين الإناث لكل الجماعات العرقية مقارنة بالذكور. وبالنسبة للنساء الأفريقيات تزيد النسبة على 60%، ويضاف إلى هذا حقيقة أن 65% من الأفارقة بين 16 و25 عامًا يعانون من البطالة، ومن ثم فإن جيلاً كاملاً، من النساء لم يعملن قط

ولن يعملن طيلة حياتهن. وهذا يفاقم من حالة الإفقار بين كـل الأجيـال؛ كمـا يعيـق فـرص الحراك الاقتصادي والاجتماعي لمعظم النساء.

التعليم أيضًا مؤشر من المفيد دراسته، خاصة باعتباره قاطرة أولية لتطور النساء وترقيهن اجتماعيًا. ولا يقتصر التفاوت فقط على النوع الاجتماعي لكن أيضًا على العرق بما يؤكد أن النساء الأفريقيات والنسـاء الأوروبيـات عمومـا لا يتشـاركن في التجـارب نفسـها، في كـل قطاعات السكان، زادت أعداد الفتيـات اللاتي يلتحقن بـالتعليم؛ بينمـا ارتفـع سـن التحـاق الفتيـان بـالتعليم قليلاً. على أي حـال، توجـد تباينـات وفقـاً للنـوع الاجتمـاعي بـاختلاف المقاطعات وهو تكرار للوضـع الـذي كـان موجـودًا قبـل الفصـل العنصـري. ومن بين 6Î4 ملايي استجابة تزيد أعمارهم على 20 عامًا في المسح الإحصائي لتعداد عـام 2001، كـان عدد النساء اللاتي لم يدخلن المدارس 2,8 مليون. وإذا وضعنا في الاعتبار أن نسبة النساء 53.6% في هذه الفئة العمرية؛ فإن الأمر يدعو للقلق.

وتكفى نظـرة سـريعة لـنرى أن اتجاهـات الخيـارات السياسـية القائمـة الحاليـة لا تتعامـل بصورة ملائمة مع الميراث الثقيل لحقبة التمييـز العنصـري. وقـد كـانت اسـتراتيجية النمـو والتوظيف وإعادة التوزيع [GEAR] تهدف إلى معالجـة مـا يسـمى تراكمـات التنميـة غـير المنجزة.

اتجاهات التنمية الحديثة

استجابة للتحدي الكبير المتعلق بإعادة التوزيع الاجتماعي المتساوي، وضعت حكومة جنوب أفريقيا الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- استراتيجية للنمو لصالح الفقراء تقودها الحكومة.
- تعميم استئصال الفقر.
- تحويل سوق العمل بإزالة الحواجز العرقية والنوعية.

وبالتالي فإن أهم جوانب استراتيجيات مواجهة الفقر تعتمد خمسة أعمدة:

- تطوير الاستقرار الاقتصادي الكلى.
- توفير الاحتياجات الأساسية.
- توفير السلامة الأساسية.
- تنمية الموارد البشرية.
- خلق الوظائف.

برغم أن ظاهرة الفقـر ينظـر إليهـا على أنهـا متعـددة الأبعـاد، فـإن الحكومـة وضـعت في الصدارة تنمية الموارد والمهارات البشرية باعتبارها أولوية أساسية. على أن هـذه المهمـة لم توضع في سياق استئصال الفقر ناهيك عن مراعاة النوع الاجتمـاعي؛ بـل كـانت أقـرب إلى نموذج النمو الاقتصادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.(SMEs)

لتناول هذه الفترة من تحرير التجارة في جنوب أفريقيا، يحتاج تحليل النوع الاجتماعي إلى تحولين أساسيين:

أولاً: حيث إن العولمـــة من حيث الأســـاس هي إزالـــة للحـــواجز الوطنيـــة أمـــام التجـــارة والاستثمار، يحتاج تحليل النوع الاجتمـاعي أن يتجـاوز نمـوذج التحليـل "المحلى" الحصـرى (الذي يقتصر على الأسـرة أو البلـد) في اتجـاه فهم أوسـع لعلاقـات النـوع الاجتمـاعي بين الفاعلين على المستوى العالمي.

ثانيًا: يحتاج تحليل النوع الاجتماعي إلى الانتقـال من نمـوذج التفكـير "التـأثير" و"الضـحية" الذي يركز على "النتيجة النهائيـة"، إلى تبـني نمـوذج "بـنيوى" و"تحـويلى" يتصـدى للقـوى الكامنة التي تشكل المجتمع من أجل إحـداث التغيـير. وفي الـوقت الـراهن، تقتصـر أغلب التحليلات النوعيـة على كيفيـة تـأثير الاقتصـاد العـالمي على النسـاء. ومـع ذلـك، فـإن المؤسسات الماليـة والتجاريـة، والشـركات العالميـة تـؤثر على الرجـال والنسـاء، وكـذلك الأغنياء والفقراء بطرق مختلفة.

هذا لأنها مؤسسات وهياكل "مبنية على النوع الاجتماعي". بمعني، أنها مؤسسات خلقها وتسيدها ويسيطر عليها الرجال. ومؤسسات مثل إدارات التجارة والصناعة (DTI) شكلها نوع اجتماعى محدد ينتمي لطبقة بعينها؛ فهي تعبر عن تطلعات ورؤى هذه المجموعة الخاصة في جنوب أفريقيا، وهي وسائلها لتحقيق تلك الرؤى والتطلعات.

ومن ثم، فإن تناول تحرير التجارة بجنوب أفريقيا من منظور النوع الاجتماعي لا يمكن أن يقتصر على تأثيرها على النساء. إنه يحتاج أن يأخذ في اعتباره الأسس الأبوية للنماذج والعمليات والسياسات والمشروعات المرتبطة بهياكل التجارة في جنوب أفريقيا؛ وكيف يتم استبعاد اهتمامات وأولويات وتصورات النساء في تحديد الأجندة التجارية بجنوب أفريقيا. استبعادهن من مناقشة مشاكل تحرير التجارة, وطرح الحلول لمعالجة تلك المشاكل وتنفيذها.

تؤكد البحوث أن تدابير التكيف الهيكلي مثل استراتيجية النمو والتوظيف وإعادة التوزيع [GEAR] وتحرير التجارة يمكنها خلق مجاعة بإلغاء الرسوم الجمركية والسماح بتدفق الأغذية الرخيصة التي تزيح النساء الفقيرات وتدمر مستحقاتهن. انعدام الأمن الغذائي، على سبيل المثال، قد يرتبط بإلغاء الرسوم على الواردات وتدمير الأسواق الخاصة بالمنتجين المحليين. إن خفض الرسوم على الواردات وإغراق الأسواق بالحبوب المستوردة المشتراة بأسعار منخفضة – نتيجة الدعم الخفى على عدة مستويات - يمكن أن تسهم فعليًا في تجويع المجتمعات الزراعية من حيث الأساس في جنوب أفريقيا. وبينما قد يكون انخفاض أسعار الغذاء مفيدًا لمجتمعات يقل بها المزارعون، فإن تأثيره مدمر على الأمن الغذائي للمناطق الريفية الفقيرة في جنوب أفريقيا.

تحليل السياسة التجارية والنمو الاقتصادي من منظور النوع الاجتماعي

تحليل السياسات الاقتصادية والتجارية في ارتباطها بعلاقات النوع الاجتماعي مهمة صعبة منهجيًا، في ظل عدم الحساسية لقضايا النوع في الخطاب الاقتصادي. ويمكن تعريف العلاقات النوعية من زاوية التفاعل بين الممارسات التاريخية التي يمكن تمييزها وفقًا للذكورة والأنوثة (نظريات وأيديولوجيات، بما فيها الأفكار الدينية)، والممارسات المؤسساتية (مثل الدولة والسوق) والظروف المادية (طبيعة القدرات المادية وتوزيعها وفقًا للنوع الاجتماعي).

علاقات النوع الاجتماعي تمثل أبنية اجتماعية (قوى اجتماعية وتراكيب تاريخية)، تُفاضل وتحدد النتائج المادية للنساء والرجال. وهذا التعريف لعلاقات النوع الاجتماعي يعترف بأن التفاعل العرقي والطبقي والجنسي يعزز شكل وتركيب العلاقات النوعية الفعلية.

إن معظم الخطابات الاقتصادية تهيمن عليها المفاهيم الكلاسيكية الجديدة للأسواق التي تعمل على أساس التنافس التام؛ ونتيجة لهذا، فإن التحليل الاقتصادي – من حيث فرضياته النظرية - يحمل تصورًا تجريديًا راسخًا ومحايدًا من زاوية النوع الاجتماعي حول أسواق تعمل "بمدخلات عمل متجانسة. إلا أن الأسواق لها بعد نوعي، ويركز تحليل علاقات النوع الاجتماعي تحديدًا على كيف تنطوي علاقات السوق - التي تبدو محايدة نوعيًا - على وجهة نظر ذكورية".(Whitehead, 1979, Elson, 1993)

هذا الانحياز تم تشكيله ووضع خطوطه أساسًا بطرق ينظم فيها المجتمع العلاقة بين العمل مدفوع الأجر وتنشئة الأطفال (عمل بدون أجر). والنساء اللاتي يقمن بتربية الأطفال ليست لهن استحقاقات مستقلة في الموارد، ويعتمدن على رفاقهن، وأزواجهن والدولة لتلبية احتياجاتهن. وتعمل الأسواق بدون الاعتراف بأن العمل غير مدفوع الأجر للرعاية الاجتماعية والحفاظ على الموارد البشرية يسهم في تفعيل وتحقيق علاقات السوق الرسمية، تعمل الأسواق لأن النساء تتيح ذلك من خلال الكثير من الأعمال غير مدفوعة الأجر التي يؤدينها! عمل النساء غير مدفوع الأجر للإنجاب ورعاية الأسرة يمكن اعتباره "ضريبة" على النساء سدادها قبل أن يستطعن الانخراط في أنشطة مّولدة للدخل(Palmer، 1991). وتحاجج "انجريد بالمر" أن علاقات النوع الاجتماعي القائمة على تراتبية الموارد والشروط غير العادلة للتبادل بين النساء والرجال تؤدى إلى سوء توزيع الموارد والتي يمكن النظر إليها على أنها "تشوهات الأسواق القائمة على النوع الاجتماعي".

المساواة النوعية أحد المبادئ الأساسية الواردة في دستور جنوب أفريقيا [مشروع الحقوق لدستور جمهورية جنوب أفريقيا، 1996(مرسوم 108 لسنة 1996)]. والسياسة الوطنية حول النوع الاجتماعي تنطلق من حقوق الإنسان والإقرار بالمساواة بين الرجال والنساء؛ وتقدم خطوطا مرشدة لعلاج التراث التاريخي للفصل العنصري، وتيسير وصول كل من النساء والرجال بشكل متساوٍ للموارد والخدمات. ومن ثم، فإن السياسة النوعية الوطنية معنية بتأمين ألا يتم تناول قضايا النوع الاجتماعي كأمر ثانوي.

تعانى السياسة التجارية لجنوب أفريقيا من انحيازات هيكلية؛ ومن المهم تحديد الانحيازات النوعية في الهياكل المؤسسية للتجارة وإجراءاتها العملياتية لتضمين بعد النوع الاجتماعي،

خاصة عند ترجمة السياسات إلى ممارسات. وفي العقود القليلة الماضية، رغم حدوث تغيير في الخطط والسياسات الاقتصادية الكبرى المؤثرة على تنمية التجارة والاهتمام بقضايا النساء ومشاكلهن، إلا أن إطار العمل الأساسي ظل في الواقع على حاله بلا تغيير. ومن أجل تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالنساء، أنشئت هيئات منفصلة مثل وزارات ومجالس وإدارات ووحدات وأقسام ومكاتب المرأة، وأدى إنشاء هياكل منفصلة لتفعيل الخطط والبرامج النسوية إلى نوعين من التأثيرات للانحيازات:

(1) التعامل مع الموضوع انطلاقًا من فكرة أن النساء مجموعة خاصة فيما يتعلق ببرامج مكافحة الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية. ومن ثم، تم إنشاء قطاع "ثانوى" له حصة صغيرة من الموارد، كما هو مقر في وثائق مكتب أوضاع النساء. وإذا ركزت الوحدة على قضايا التمكين الاقتصادي لمكافحة الفقر، وعلى صناعة القرار السياسي، وعلى مسائل التدريب والتعليم والتوظيف، دون ربط كل ذلك بالسياسات الاقتصادية والتجارية الكبرى، ستكون هناك أوجه قصور هيكلية كبرى.

(2) تهميش النساء في الآلية الهيكلية للاقتصاد والتجارة والصناعة، وهي القطاعات التي تستأثر بالجزء الأكبر من الموارد وآليات التنفيذ.

على سبيل المثال، إذا لم توضح كيفية حل مسألة تمكين النساء لمكافحة الفقر داخل نمط النمو – علي مستوى السياسات والتطبيق – في الصناعة والتجارة؛ ستظل النساء على هامش ما يسمى بالمجالات الرئيسية للسياسات. لذلك، فإن غياب إطار عملياتي

مناسب، قد حال دون اعتبار النوع الاجتماعى كأحد المتغيرات في التخطيط وكذلك في عملية تنفيذ السياسة التجارية الجنوب أفريقيا.

تدرك السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي تحديات انتقال جنوب أفريقيا إلى مجتمع غير عنصرى لا يتحيز ضد النساء.؛ وتقر بالعقبات الواجب تجاوزها لجعل تغيير علاقات النوع الاجتماعي أمرا مركزيا للتغير المؤسسي الأوسع. كما ترى السياسة الوطنية للنوع الاجتماعي أن الفقر مشكلة أساسية لنساء جنوب أفريقيا؛ وأن الحكومة بحاجة إلى التحرك صوب تخفيف حدة الفقر وفى النهاية القضاء عليه تمامًا.

وعلى مدى السنوات الثاني الماضية، استمرت ديناميات وتشوهات الفصل العنصري في إعادة إنتاج الفقر وتكريس عدم المساواة. وبحسب الاقتصادي المعروف سامبي تيربلانش Sampie Terreblanche تظل شراك الفقر التي وضعها نظام الفصل العنصري عاملا حاسما في شرح استمرار الفقر وتفاقمه في جنوب أفريقيا. وهذا بالرغم من زيادة الإنفاق الاجتماعي منذ عام 2003، ويمكن تصنيف شراك الفقر في جنوب أفريقيا على النحو:

- حالات عدم المساواة المؤسسية في توزيع السلطة، الفقر، الفرص بين النخبة البيضاء والأفريقية، ونصف السكان الأكثر فقرًا.

- آليات العنف والجريمة واعتلال الصحة وعملية تعميق الإفقار والتي تقوى بعضها البعض.

- تفتت الهياكل الاجتماعية وتعطلها، ومتلازمة الفقر المجتمعي المزمن بين 50% من السكان الأكثر فقرًا.

- ارتفاع مستويات البطالة وتزايدها على خلفية زيادة النمو الاقتصادي.

لا يزال نصف السكان الأكثر فقرًا غير متعلمين نسبيًا وغير مهرة، ولا يشاركون في القطاع الرسمي، ومحرومين من المعلومات حول حقوقهم والحصول على الفرص، وطبقًا لهيئة الإحصاء الوطنية لجنوب أفريقيا، تصنف الأسر التي تنفق 600 راند فأقل شهريًا في عام 1996 ضمن الأكثر فقرًا, بينما يصنف من ينفقون 601 إلى 1000 راند شهريًا ضمن الفقراء (2000، 59)، وحتى تلك الأسر التي تنفق ما بين 1001 إلى 1800 راند شهريًا تعد فقيرةً نسبيًا ومعرضة للخطر(4).

مستويات الفقر أعلى كثيرًا في الريف مقارنة بالمدن. وطبقًا لأحد المؤشرات، يبلغ معدل الفقر في الريف 63% مقابل 22% في المدن. وفي كثير من مناطق الريف هناك أسر تعولها النساء. وثمة ارتباط وثيق أيضًا بين المستوى التعليمي والفقر. فالأفراد معدومو التعليم أو من حصلوا على تعليم أولى أقل من 7 سنوات يزداد احتمال وقوعهم في براثن الفقر مقارنة بمن حازوا على قدر أكبر من التعليم. كما أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الفقر والبطالة. والنساء هن من يتحملن العبء الأكبر للفقر. وطبقا لبحث ميداني جرى في عام 2005، بلغ من 7 سنوات يردد معدل الفقر 60% بين الأسر التي تعولها النساء مقابل 31% بين الأسر التي يعولها الذكور. وثمة تقديرات أيضًا أن ما بين 2- 3 ملايين من سكان جنوب أفريقيا يعانون من سوء التغذية (ليبرانت وليبرانت 2000: 6- 11، الجداول 8-

14، وكذلك القسم 11.3.3 المتعلق بموقع جنوب أفريقيا في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي).

يلجأ صانعو السياسة في جنوب أفريقيا إلى أدوات محدودة لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحجيم الفقر. إحداها: ما إذا كان النمو الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الفقر. والأخرى: ما إذا كان النمو الاقتصادي ضروريًا لاستدامة خفض الفقر.

يتعذر تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر من مراجعة تقارير إدارة التجارة والصناعة. ومن ثم، لابد من توجيه السؤالين التاليين لصانعي السياسة:

(1) كيف وبأي طريقة أدى النمو الاقتصادي للحد من الفقر في جنوب أفريقيا؟

(2) هل النمو الاقتصادي شرط أساسي لاستدامة الحد من الفقر وخاصة التأثير على النساء مقارنة بالرجال؟

هذان السؤالان ضروريان لأنهما سيوضحان نمط النمو والإدارة الاقتصادية أكثر بكثير من مجرد تأثير معدل النمو على قدرة جنوب أفريقيا في التعامل مع الفقر. فالتركيب التوزيعي من زاوية النوع الاجتماعي والطبقة والعرق وتخصيص الموارد، والوصول إلى فوائد التنمية؛ هي عوامل وسيطة من الضروري وضعها في الاعتبار.

في القطاعات الصناعية والخدمية، حيث معدلات النمـو أعلى كثـيرًا، تـتركز معظم النسـاء في الأعمال غير الماهرة/ نصف الماهرة يحـد من حصـولهن على الفـرص وفوائـد التنميـة مقارنة بمن يعملون في الفئـات الأعلى. ولكي تسـتفيد النسـاء من التوجهـات المسـتقبلية المتعلقـة بالتنميـة الاقتصـادية من الضـروري دعمهن بتطـوير مهـاراتهن. إن السياسـات والقرارات الاقتصادية يحركها بشكل متزايد أفق المدى قصير الأجل الجـاري في الأسـواق المالية. والإنجاب والرعاية الاجتماعية عمليات طويلة الأجل بالضرورة.

التوسع التجاري وسوق العمل

يؤدي التوسع التجاري والتكثيف التجاري إلى تغيير التشريع المحلي فيمـا يتعلـق بعمليـات سوق العمل المحلى من حيث فتح مجـالات للنسـاء كي يعملن ليلا أو يسـافرن لمسـافات طويلة إلى عملهن أو حتى يقطن بعيدًا عن بيوتهن في مناطق تجهيز الصـادرات. ومن هنـا أدخلت السياسة التجارية بُعدا إضافيًا للأمان/ عدم الأمان الشخصي للنساء. على أي حـال، إذا صمم صناع السياسة آليات مكملة وتعويضية تؤدى لتحسـين الفضـاء العـام للنسـاء كي يعملن – حتى لو كان هذا مبـدئيًا بسـبب الطلب النـابع من القطاعـات التجاريـة – وطالمـا كانت هناك تداعيات إيجابية تقلـل من التـأثيرات النوعيـة للعنـف والنزاعـات على النسـاء، عندها سوف يسهم تحرير التجارة في الأمان الشخصى للنساء.

لكن إذا أهملت هذه الأبعاد الإضافية المتعلقة بتوظيف النسـاء في القطـاع التجاريـة، فـإن التجارة سـوف تُفـاقم من العنـف ضـد المـرأة. وهنـاك أيضًـا الجـانب البغيض للتوسـع في توظيف النساء في القطاع التجاري باعتبـارهن قـوة العمـل المرغوبـة والمفضـلة، ألا وهـو

خـروج الرجـال المحتـاجين وغـير المهـرة من المعادلـة أو حـتى إزاحتهم لصـالح النسـاء العاملات.

وينطبق هذا بشكل خاص على البلاد النامية التي تعاني بشكل منهجي ومستمر قيـودًا على العرض لكن عمومًـا تلـك قضـايا هيمنت على مجـال بنـاء القـدرات فيمـا يتعلـق بالتجـارة(TRCB) والتي تميل للتركيز على دعم المستوى الصغير والتـدخلات المؤسسـاتية. ونظـرًا لأن بـرامج التجـارة المرتبطـة ببنـاء القـدرات تميـل للعمـل على مسـتوى المؤسسـات والمشروعات، فقد يبدو أنها أحد جوانب التجارة الواعدة عنـدما يتعلـق الأمـر بـدمج النـوع الاجتماعي، ولها مدى واسع في دمج الاعتبارات النوعية. على أي حال لم يتحقق ذلك حتى الآن. ولا يوجـد على المسـتوى الوطـني والإقليمي اهتمـام بتـأمين المسـاواة النوعيـة في تطـوير التجـارة والاسـتعداد التجـاري، باسـتثناء CIDA الـتي طـورت إطـارًا يـراعي النـوع الاجتماعي في مجال برامج بناء القدرات في التجارة (TRCB).

برامج بناء القـدرات في مجـال التجـارة الداعمـة للتـدخلات المتسـمة بمراعـاة المسـاواة النوعيـة، لابـد أن تبـادر بدراسـة التحـديات والقيـود الـتي تواجههـا للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة SMEs وغيرهـا من المشـروعات الـتي تملكهـا النسـاء فيمـا يتعلـق بـدخول السوق والاستعداد التجاري.

من الأسئلة المهمة التي ينبغي طرحها

ما نوع الاستعداد التجاري أو برامج ومشروعات بناء القدرات التي تحتاج إليها المشروعات التي تملكها أو تديرها النساء في مقابل تلك التي يملكها أو يديرها الرجال في علاقـة ذلـك بمجـالات معينـة كخـدمات إمـدادات التصـدير والتـدريب على التصـدير، رفـع رأس المـال، تطوير المنتجات، الحصول على الائتمـان، الوصـول إلى سـوق التصـدير (متطلبـات سـوق التصدير) وبناء مكانة للمنتجات؟

من هم المستهدفون الطبيعيون لبرامج بناء القدرات في التجـارة والمسـاعدة الفنيـة؟ مـا مدى مراعاة احتياجات وأولويات وهمـوم سـيدات الأعمـال الـواجب مراعاتهـا في تصـميم وتخطيط وتنفيذ تلك البرامج؟

العديـد من الاعتبـارات الأساسـية فيمـا يتعلـق بالوصـول إلى الأسـواق تمثـل إشـكالية للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة SMEs والملاك الصـغار في القطـاع الـزراعي؛ مثـل البنية التحتية المادية (الطرق والموانئ والسـكك الحديديـة) والوصـول إلى ICT الـتي لهـا بعدها النوعي المحدد والتي تحتـاج إلى اسـتهدافها بشـكل قصـدي في التخطيـط للتـدريب وبناء القدرات. فالأعمال التي تقودها النساء والأقلية الفقيرة في مجـال أعمـال الاسـتيراد والتصدير التنافسية لديها احتياج أكبر للوصول إلى العديد من الجوانب التي تتعلق بالمرونة في عناصـر دخـول السـوق مثـل الحـوافز، ومهـارة التعامـل مـع اللـوائح، والمسـاعدة في تكاليف المعلومات والاتصالات إضافة إلى التعامـل مـع سلاسـل الإمـداد العـالمي وتطـوير المنتجـات. والـبرامج الموجهـة لتوفـير التـدريب على التصـدير، وبنـاء وصـيانة الشـبكات التجارية، والمسـاعدة في ترقيـة رأس المـال، والمواصـفات الفنيـة واللـوائح، ومواصـفات أسـواق تصـدير بعينهـا، الخ؛ إذا صـممت تلـك الـبرامج بحساسـية كافيـة من زاويـة النـوع الاجتماعي يمكنها أن تثبت أنها ذات فائدة عالية للنساء اللاتي يعملن في مجال الاقتصاد.

السياسة التجارية واللوائح

في مجـال السياسـة التجاريـة واللـوائح، فـإن النسـاء في أدوارهن المتعـددة كعـاملات، ومقـدمات للرعايـة في الأسـرة والمجتمـع والأسـر، وفـاعلات في مجـال الأعمـال يتـأثرن بإصلاحات السياسة التجارية ولوائحهـا المتصـلة بالمقايضـات والنزاعـات التجاريـة والـدعم المؤسسي والفني لتيسير تنفيذ اتفاقية التجارة. وسيدات الأعمـال اللاتي عـادة مـا يعـانين من نقص رأس المال، ووصولهن إلى التمويل والائتمان أقل مقارنة بنظرائهن من الرجال، يتعين أن يصارعن مع الواقع يوميًا ليمكنهن الامتثـال للقواعـد والمعـايير الناجمـة عن تغـير السياسة التجارية واللوائح. وبالمثل، فإن النساء والرجال العاملون في قطاعات الاسـتيراد المتنافسة يتأثرون على نحو متباين بالقواعد التجارية التي تحرر هذه القطاعات.

وفي مجال التجارة والتنمية، فإن أعمال النساء تتأثر أيضًا بحوافز الاستثمار والتجارة الـتي تحدد تدفق تمويل المشاريع والمساعدة الفنيـة. وفي أغلب الأحيـان يكن أقـل من يحصـل على الخدمات، إن لم يكن انعدامها. لذلك هناك حاجة إلى تصميم برامج ومشروعات تركز على توسـع الاسـتثمار أو تعميقـه وفقًـا للاحتياجـات الضـرورية الرئيسـية للنسـاء مالكـات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تحتاج النساء أيضًا إلى خدمات دعم شديدة التباين في مجال الأعمـال تسـتهدف بشـكل محـدد تلبيـة أولويـات واهتمامـات النسـاء. وسـيدات الأعمال المنخرطات في قطاع التصدير – أو يفكرن في الدخول إليه في المستقبل – قد يحتجن إلى اهتمام خاص في مجال التمويل التجاري وتحليل وتنمية السوق.

يميل سلوك الدول في علاقاتها الخارجية لأن يكون انعكاسًا لسلوكها المحلي، وإذا كانت الثقافة السياسية لبلد ما تبين نزوعًا تجاه العنف وتجاهل حقوق فئات المجتمع المختلفة الأقل حماية، فالمرجح أن ذلك البلد سيبادر إلى العنف عندما تنشأ نزاعات مع جيرانه.

- "التحول الديموجرافي"، الذي يمثل عمومًا الانتقال إلى الحداثة، يتضمن سمات مثل: صغر حجم الأسرة، وارتفاع طول العمر، وارتفاع معدلات بقاء الأم والوليد، تزايد ازدهار المجتمع، وازدياد الاستقرار السياسي. وهذه تمضى يدًا بيدٍ مع تزايد المساواة النوعية.

- تتصاعد التنمية الاقتصادية بقوة عندما تدخل النساء إلى السوق. إن مشاركة النساء الاقتصادية تزيد من التنمية، ليس فقط بسبب إنقاص معدل الاعتمادية وازدياد نسبة الحاصلين على الأجور مقارنة بالمعالين الذين ينبغى مساعدتهم، لكن كذلك لأنه وُجد أن النساء أكثر ميلاً لإعادة استثمار متحصلاتهن فيما يفيد الأسرة مقارنة بالرجال.

- وفى العديد من الأماكن، ثبت أن تضمين النساء في قوة العمل هو الخطوة الأساسية التي تجعل الأسر خارج دائرة الفقر. 4

- يرتبط وجود النساء في مؤسسات مثل الشرطة والمصالح الإدارية بانخفاض الفساد.([5]).

وبصفة عامة، توسعت العلاقات النسوية الدولية، وبُنيت على عمل النظرية النسوية السياسية والاقتصادية لدراسة الصياغة الذكورية للسياسة والاقتصاد والمؤسسات المرتبطة بهما، لا سيما مؤسسة الدولة، ومكوّناتها الأساسية من جيش وحكومة، إضافة إلى الخطابات التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات وتتكاثر بمرور الزمن. وفي سياق هذا العمل، فقد أبرز التحليل النسوى ثلاث ظواهر رئيسية مترابطة:

- الدولة والسوق، في النظرية والتطبيق، تقودها افتراضات وتراكيب ذكورية.
- المفاهيم السياسية والاقتصادية بالتعبيرات الذكورية المهيمنة، تتجاهل كلا من واقع النساء وإسهاماتهن الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية.
- غياب الاهتمام بالنوع الاجتماعي كفئة تحليلية يحجب ما يرتبط به من البناء الاجتماعي لهويات وأدوار الذكور والإناث.

خاتمة

إذا كان التصور المفاهيمي الكلاسيكي عن "تأنيث الفقر" غير ملائم منهجيًا وتحليليًا في وصف اتجاهات الحرمان القائمة على النوع الاجتماعي، فهذا يضعنا أمام خيارين. أحدهما هجر المصطلح القائم، وربما استبداله بآخر أقرب إلى "تأنيث المسئولية و/ أو الالتزام". والثاني استبقاء المصطلح بشرط أن جزء الفقر منه يشير ليس فقط إلى الدخل بل لأشكال أخرى – وإن مرتبطة – من الحرمان. أتصور أن الاختيار الثاني هو الأفضل؛ أولاً:

لأن تأنيث الفقر عبارة موجزة، معروفة تمامًا، وقد شقت طريقًا بالفعل لتضمين بعد النـوع الاجتماعي في استراتيجيات الحد من الفقر، ثانيًا: لأن التأكيد بوضوح على تعدد أبعاد الفقر يقربه من الخطابات حول الفقر عمومًـا. كمـا أن "تـأنيث الفقـر" سـيكون لـه صـدى أكـبر نظريًـا وتجريبيًـا، شـريطة أن يكـون واضـحًا بجلاء أن الفقـر لا يتعبـق فقـط بالـدخل، بـل بالمدخلات. كما أنه يوفر أيضًا قاعدة أفضل للتدخلات السياسـية والـتي يمكنهـا ببسـاطة – عبر عملية توجيه بـرامج الحـد من الفقـر للنسـاء و/ أو من خلال النسـاء - أن تضـيف إلى الأعباء غير المتناسبة التي يحملنها حاليًا.

مثل هذه المقاربات يمكن استكمالها ببرامج لتغيـير الأعـراف والسـلوكيات الذكوريـة فيمـا يتعلـق بأعمـال الرعايـة والمسـئوليات. وتبقى الموضـوعات المتكـررة في خطـاب النـوع الاجتماعي في أفريكا، التحلل الاقتصادي للمرأة الأفريقية، التمييز ضدها في سوق العمالة وأماكن العمل، وعدم تمكينها سياسيًا، التجاهل وأحيانًا الإنكار المتعمد لحقوق المرأة وهلم جرا.

تصنيف المرأة في الدرجة الثانية هو لب الموضوع هنا. أحيانًـا يصـاغ ذلـك بطريقـة بدائيـة: "النساء لم يمنحن الفرصة"، وهو ما يثير سؤال "من الذي لم يمنحهن الفرصـة؟" من هـذا المنظور انخرطت النسويات في أفريكا بشكل أو آخر في دراسات تفكيكيـة تمليهـا وتبقى عليها الرغبة في الإجابـة عن مجموعـة من الأسـئلة تحتمهـا موضـعة المـرأة اجتماعيًـا في سياق أمم تمت عولمتها وإضعافها، ودول تجاهلت مواطنة النسـاء ودورهن المتسـاوى في بناء الدولة

هوامش:

(1) استخدام الكلمة في أفريكا في مقابل استخدام مقصود ويضع الكاتبة داخل تقليد معرفي معين مناهض للكالونيالية. وسوف تستخدم الكلمة أفريقيا لتحديد موقع معين مثل جنوب أفريقا.

2- Sadie, J.L 2002. The fall and rise of the afrikaner in the south Africa economy. Annale, 1 university of stellen-bosch.

3- Ibid

(4) في عام 1996, بلغت نسبة أرباب البيوت 81.4 % و 47.2 % من الملونين أرباب البيوت كانوا ينفقون أقل من 1800 راند شهريًا. ويمكن أن يعني هذا أن الإنفاق اليومي لـ 25 مليون أفريقي و 1.6 مليون ملون يعادل دولارين أو أقل يوميًا.

References

* Ackah, C., G. Bortei-Dorku and E. Aryeete. 2009. Global Financial Crisis Discussion series Paper 5, Ghana, Overseas Development Institute (ODI), London,

*Adegoroye, A, O. S. and O. A. Adegun. 2008. “Gender disparity in the informal sector employment opportunities in a Nigerian state economy. “ The social Sciences 3 (1): 1-5, Medwell.

*Adu- Amankwah, K. 1999, “Ghana, in trade unions in the informal sector: Finding their bearings. “Labour Education 116m ILO, Geneva, Switzerland.

*Ackello-Ogutu, c. 1997. “Unrecorded cross-borded trade between Kenya and Uganda: Implications for food security.”SD publication series, office of Sustainable DevelobmentBurean for Africa, USAID, Technical Paper 59, July.

*Ali, A, G., and E. ftorbeck. 1997. “fte state of rulral poverty, income distribu-tion and rural develobment in SSA, “ Paber Prepared for a conference organized by the Africa Economic Consortium on Comparative Develobment Experience in Asia and Africa, Johannesburg, South Africa , 3-6 Nonamber.

*baden, S. 1998, “Gender Issues in Agricultural Liberalization, “ BRIDGERebort 41, Sussex, UK.

*Banda, M, and G. Nyirongo. 1996. “Zambia: fte informal sector in a beleaguered economy. “ In G. C. Z. Mhone (ed.), The Informal Sector in Outhern Africa : An Analysis of Conceptual Research and Policy Issues, Southern Africa Regional Institute for Policy Studies (SARIPS), SAPES, Books, Mount Plaesantm Harare.

*Britwumm A. O. 2009. “fte gendered dynamics of Production relations in Ghanaian coastal fishing.” Feminist Africa, Issue 12, 2009, PP, 69-86.

*Chalfin, B. 2004. “Old commodities in new niches: fleshes economy as frothier,” Africa Economic History, no, 32, special issues in honor of Jane Guyer and “an Africa Niche Economy, (1997).” PP. 51-63, African Studies Programme at the University of Wisconsin-Madison.

*Chalfin, B. 2001, Border zone trade and the economic boundaries of the state in northeast Ghana, Africa: Journal of the International African institute, Vol. 71, no. 2, Markets in a New Era, PP.202-224, Edinburgh University Press.

*Chen, M. 2009. “Informalization of labour markets: Is formalization the answer?” in S. Razavi (ed.), The GgenderdImpects of Liberation : Towards “Embedded Liberal-ism”? Routledge, New york.

*Clark, G. 1994. “Onions Are My Husband” : Survival and Accumulation by west Afri-can Market women, Univrsity of Chicago, IL.

*Colttey, e. and J. Agyei. 2007. “Operationalzing ECOWAS Protocol on free move-ment of people among the member state: Issues of convergence, divergence and prodpects for subregional integration.”

*Darkwah, A. k. 2002. “Trading goes global: Ghanaian market women in an era of globalization. “ Asian women, Vol. 15, pp. 31-47.

*Darkwah, A, K. 2007. “Making hay while the sun Shines: Ghanaian female trad-ers and their insertion into the global economy. “ in the Gender of Globalization women navigation culture and Economic marginalities Gunewardena, n. and A. Kingsolver, (eds.), school for Advanced Research press , santa Fe, jamescurrey, Oxford, Uk.

*Dejene, Y. 2001. “Women’s cross-border trade in weast Africa, “ A Women-in-devel-opment technical assistance project information bulletin ,WIDTECH.

*Dennis, c. 1987. “Women and the state in Nigria: fte case of the federal military government, 1984-85” in H. Afshar (ed.), Women, State and Ideolgy-studies from Africa and Asia. Macmillan press , London.

*Economic Commission for Africa. 2007. Report of the Fifth Session of the Com-mittee on Trade, regional Cooperation and Integration, United Nations Economic and Social Council, Addis Ababam Ethiopia, 8-10 October.

*ECOWAS-WAEMU. 2006. “Regional integration for growth and Poverty reduc-tion in West Africa: Srategies and plan of action. “ Regional strategy paper prepared by the WAEMU Commission and the ECOWAS Executive Secretariat, Abuja and Ouagadougou, December,

*Elisa, M. and J. Carney . 2007. “African shea butter: A feminized subsidy from nature. “ Africa : Journal of the International African Instite, Vol. 77. No. l, Nature as Local Heritage in Africa, pp. 37-26, Edinburgh university press.

*Foregin Investment Advisory service-Institute of Statistical social and Economic Research. 2007. Preliminary report of a FIAS-ISSER regional conference on the formalization of informal enterprises, 8-10 January, Accra, Mimeo.

*Free trade, small-scale production and poverty. “ policy Brief, no. l, 2009

*GENTA Research Office. 2001. “Trade liberalization; Impacts on African women. “ prepared for the International Gender and Trade Network meeting, Cape Town, South Africa, August.

*Hansen, K. T. 2004. “Who rules the street? Fte politics of vending space in Lusaka. “in K. T. Hansen and M. Vaa (ed.), Reconsidering Informality: Perspectives from Urban Africa. NordiskaAfricainstitutet, Uppsala, Sweden.

*Harman, J. 2001, “Cross-border trade for women in west Africa: A long, hard journey . “ African voices, USAID Bureau for Africa, Office of Sustainable Development, Summer.

*Harsch, E. 2001. “Making trade for poor women: Villagers in Burkina Faso discover an opening in the global market. “ Africa Recovery, 15(4):6, December.

*Ibeanu, O. 2007, “beyond declarations: Law enforcement officials and goods in west Africa.” CLEEN Found-tion, www.cleen , org.

*international Labour Organization (ILO). 2002. “Women and men in the infor-mal economy: A statistical Picture.” ILO, Geneva, Switzerland. www.iloOrg\Public\English\Employment\Gems, accessed 2003.

*Joekes, S. 1999. “A gender-analytical Perspective on trade and sustainable development. “ in INCTAD Trade, Sustainable Development and Gender, papers prepared in support of themes discussed at re-UNCTAD X expect workshop on trade, sustain-able development and gender, 12-13 July, Geneva, Switzerland.

*karingi, S., N. Oulmane, M. S. R. Lang and R. Perez,. 2005. “Assessment of the impact of the economic partnership agreement between the ECOWAS countries and the European Union. “African Trade policy centre, work in progress, no. 29.

*Lourenco-Lindell, I. 2004. “Trade and the politics of in formalization in Bissau, Guinea-Bissau. “ In K. T. Hansen and M. Vaa (ed,). Reconsidering Informality: per-spectives from Urban Africa, NordiskaAfricainstitutet, Uppsala, Sweden.

*Manuh, T. 1998. “Diasporas, unities and the marketplace: tracing changes in the Ghanaian fashion. “ in Journal of African Studies, 16(1);13-19.

*Manuh, T. 2001. “Ghanaian migrants in Toronto, Canada: Care of kin and gender relations. “ in research Review, 17(2):17-26.

*Marphatia, A. A., G. Morris and M. Saul.2000. “Literature review of women cross-border traders in west Africa (since1985). “ in Women’s Business Links: A Preliminary Assessment of Women Cross-border trades in west Africa, final report submitted to the west African Regional programme, Development Alternatives, Inc. WIDTECH, August.

*Mhone, G. C. Z. 1996. “Conceptual and Analytical issues. “ in G. C. Z. Mhone, (ed.), The Informal Sector in Southern Africa: An Analysis of Conceptual Research and policy Issues, Southern Africa Regional Institute for policy studies, SAPES Books, Harare, Zimbabwe.

*Moran, M. H. 2007. “Commodities and consumption in Southern Liberia. “ In n. Gunewardena and A. Kingsolver (ed), The Gender of globalization: Women Navi- gating cultural and Economic Marginalities, school for Advance Research press, santafe, James Currey , Oxford .

*Morris, G. A. and J. a. Dadson. 2000. “Ghana: Cross-border trade issues, “ African Economic policy paper discussion paper 22 frorEquaity and Growth though Eco-nomic Research project, USAID though International Business Initiatives, wash-ington, D.C.

*Morris, G. A. and M. Saul. 2000. “Women’s business links: A preliminary assessment of women cross-border traders in West Africa/. “final report submitted to the West Africa regional programme, Development alternatives, Inc. WIDTECH, August.

*Musa, R, 2006. “Gender issues 268, 4 October.

*Mwaniki, J, 2004. Fte Impact of Informal Cross-border trade on Regional Integra-tion in SADC and Implications for Wealth Creation .

*Nankanim G. “fte Challenge of agriculture in Ghana: What is to be done?

*Ndora, h, 1996, “Zimbabwe: fte informal sector in decontrolling formally ‘social-ist’ economy. “ In G. C. Z. Mhone (ed), The informal Sector in Southern Africa: An Analysis of Conceptual Research and policy studies, SAPES Books, Harare, Zimbabwe.

*Niger: Agricultural Trade Liberalization and women’s Rights, 3D- trade-Human Rights-Equitable Economy, August 2006.

*Nordas, H. K. 2003. “Is trade liberalization and window of opportunity for women? “ Staff Working paper ERSD-2003-03, World trade Organization, Economic research and Statistics Division.

*Nwoke, C, N. 2009, “EU-ECOWAS economic partnership agreement: Nigeria’s role in securing development-foucs and regional integration, “ Prepared for the 2009 African Economic conference, organized by the African Development Bank and the Economic Commission for Africa, on the theme “Fostering Development in an Era of Financial and economic Crisis, “ Addis Ababa, Ethiopia, 11-13 November.

*Odote, I. 2006. “Fat money. Thin body: Between vulnerability and survival in the era of HIV\AIDS: fte case of migrant fisherman and fish mongers. “ inOppong, C.,

*M. Y. Oppong, and I. K. Odotei, (ed.), Sex and Gender in Era of AIDS: Ghana at the Turn of theMillennium, Sub-Saharan Publishers, Accra, Ghana.

*Oudet, M. 2005. “ ECOWAP, CET and the EPAs, “ SEDELAN, Burkina Faso, April 2005.

*Plunkett, D. J. and J. D. Stryker 2002. “Regional interventions to improve cross-border trade food security in west Africa. “ Agricultural policy Development Programme, USAID AFR\SD, December.

*Randriamaro, Z. 2008. “ Trade, Poverty and women’s economic empowerment in sub-saharan Africa, “ Division for the advancement of Women, Department of Eco-nomic and social Affairs, united Nations, New York, http:\www.un.org\women-watch\daw.

*Randiamaro, Z. and D. Bullender. 2008. “findings of UNIFEM aselin studies of women in informal cross-border trade in Africa. “ regional cross-country report, UNIFEM, CODERIA.

* Razavi, S. 2007. “ Liberalizztion and the debates on women’s accessto land. “ Third World Quarterly 28(8);1479-1500,

*Regional Agricultural policy for West Africa. 2008. ECOWAP,9 December.

*Roberston, C. 1983. “ fte death of Makola and other tragedies. “ Canadian journal of Arican Studies, 17(3):469-495.

*Salinger, L. and a. Barry. 1996. “Realizing regional trade in West Africa. “USAID through Associates for International Resources and Development, Cambridge, Mas-sachusetts.

*Sander, A. 2009. “Africa: Poor countries struggle to mainstream gender in trade. “ 24 April 2009, http://allafrica.com\stories\20094270067.html .

*Semu-Banda, P. “Why women remain trapped in informal trade.”

*http:\ipsnews.net\news.asp?idnews=39448

*Skinner, C. 2008. “street trade in Africa: a review. “ School of Development Studies, working paper no. 51, April 2008.

*Tati, G. (forthcoming). “Appropriation of land for housing and African immigrant entrepreneurship in the city of Pointe-Noire (Congo-Brazzaville). “ in Moyo, S., D, Tsikata and Y. Diop, (eds.), Land in the Struggle for citizenship in Africa, CODESRIA Books, forthcoming. “Trade facilitation. “African Trade policy Centre, briefing no. l, June 2004.

*Tran-Nguyen, A. N. and A. B. Zampetti, (eds.), 2004. “Trade and gender :Oppor-tunities and challengsfor developing countries. “ UN Inter-Agency Network on Women and Gender Equality Task force on Gender and trade, United Nations, New York and Geneva, Switzerland.

*Tripp, A. M. 1997. “ Changing the rules: ftePolitits of liberalization and the Urban informal economy inTanzania, “ Berkeley, California, Los Angeles and London : University of California Press, 1997.

*Tsikata, D. 2009. “ Informalization, The informal economy and urban women’s live-lihoods in sub-Saharan Africa since the 1990s. “ in S. Razavi (eds,), the Gendered Impacts of Liberation; Towards “Embedded Liberalism”? Routldg, New York.

*Tsikata, D.1997. “Gender equality and the state in Ghana; Some issues of policy and Practice, “ In Imam, A.., A. Mama and F. Sow (eds.), Engendering African Social Sciences. CODESRIA Book Serie, Darker, Senegal, 1997.

*Ulmer, K. (undated). "EU-ACP trade negotiation on economic Partnership agreemnts: A gender approach. United Nations. 2009. World Economic situation and prospects 2009.

*United Nation. 2007. Conference on Trade and Development, Trade and Development Report, New York and Geneva. 2007.

*UNECA. 2009. The Global Financial Crisis: Impact, Responses and Way Forward. Meeting of the Committee of Experts of the 2nd Joint Annual Meetings of the AU Conference of Ministers of Finance, planning and Economic Development, Cairo, Egypt, 2-5June 2009.

*Wan, M. y. 2001. "Secrets of success: Uncertainty. Profits and prosperity in the 'Gari' economy of Ibadan, 1992-94," Africa: Journal of the International African Institute, 71(2):225-252, Edinburgh Univrsity press.

*West Africa Obsrver, January to March 2009, SWAC\OECD.

*West Africa Observer, April to june 2009 (b), SWAC\OECD.

*Whitehad, A. 2009. "fte gendered impacts of liberalization policies on Africa agricultural economies and rural livelihoods." In S. Razavi (ed.), the Gendered Impacts of Liberation: Towards "Embedded Liberalism"? Rutledge, New York.

*Williams, W. 2004. "Gender, the Doha Development, Agenda and the post-Cancun Trade Negotiations, "Gender and Development, 12(2):73-81, july 2004.

*WTO. 2000. 'Trade facilitation work in 2000," http://docsonline.wto.org .

*Yang, Y., and S. Gupta. 2005. "Regional etrade arrangements in Africa: Past Perform-ance and the way forward." IMF working paper, WP\05\36.

الحماية الاجتماعية النسوية هي السبيل للتمكين الاقتصادي للنساء([1])

هانيا الشلقامي

ترجمة: سهى رأفت

أ - المقدمة: عن مفاهيم القوة

يرتبط تمكين النساء بفكرة عدم القدرة وضعف النساء. وتظهر الإشكالية إذا تم فصل مفهوم تمكين النساء عن المبدأ الأساسي وهو عدم القدرة لأنها تعتبر شرطًا أساسيًا لتبرير تحقيق العدالة في التمكين. فهناك بعض الباحثين الذين اختاروا أن يصوروا عدم قدرة النساء على أنها جزء من الثقافة العالمية التي قد أملتها "أسباب جنسية"(Nussbaum 1999. 17). فالقوة الإنجابية والجنسية للنساء قد تسببت بشكل علنى وضمني في قهر النساء وتمكين القاهر. ويأخذ "قهر النساء" هذا صورًا ثقافية عديدة مثل فرض العزلة والتضحية واستباحة الاختراق والحرمان الاقتصادي والسياسي والتبعية وكذلك حرمان النساء من الحصول على حقوق ومزايا يحصل عليها الرجال بكثرة وبحرية. وفي إطار هذه المدرسة الفكرية هناك اختلال أساسي للتوازن في النوع الاجتماعي ترجع جذوره إلى العلاقات الجنسية ويمكن تناول هذا الاختلال فقط عندما يتم عمل تغييرات شاملة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

سعى اتجاه آخر في مجال البحث عن برهان أن النساء قـد حـرمن من الحقـوق والمـوارد وأن هذا الحرمان متأصل في مفاهيم اجتماعية وصحية واقتصادية وأمنيـة عليلـة ومريضـة. وقد سعى هذا الاتجاه أيضًا للحصول على الـدعم واكتسـاب زخم من خلال إثبـات أن عـدم قدرة النساء هو سبب جذرى أدى إلى مشكلة الكثافة السكانية والأعباء الصحية المتزايـدة والفقـر وتـدهور البيئـة وعـدم الاسـتقرار العـالمي. ولـذلك أصـبح تمكين النسـاء مطلبًـا استراتيجيًا يلتف حوله ويتوحد العديـد من الجهـات الفاعلـة وأصـحاب المصـالح. (Kabeer 2001).

هذا الاختلاف السطحي بين التناول البـنيوي لمفهـوم التمكين والتنـاول الـوظيفي المتزايـد الفعالية له عواقب حقيقية على طريقـة متابعـة وممارسـة وقيـاس تمكين النسـاء. وهنـاك ثلاث ملاحظات مهمة يمكن استخلاصها من ازدواجية الإطار المقدم.

أولاً: كلا الاتجـاهين لتفسـير مفهـوم التمكين قـد اسـتعانا بعضـهما ببعض. فالـذين ينـادون بالعدالة في النوع الاجتماعي وكذلك هؤلاء الذين ينادون بالتمكين في حـد ذاتـه قـد وجـدوا شواهد وتجارب عالية القيمة لنسـاء فقـيرات وغـير قـادرات من "العـالم الثـالث". فمـأزق النسـاء المحرومـات واللاتي يعـانين من الأعبـاء المتعـددة الـتي تقـع على عـاتقهن بسـبب أدوارهن الإنجابية والإنتاجية وكذلك أدوار النوع الاجتماعي التي يقمن بها جعلت العالم يرى تجسيدًا للظلم في صورة سيدة فقيرة. على جانب آخر الذين يميلـون للتنميـة يـدعون إلى أن تمكين النسـاء هـو هـدف اسـتراتيجي قـد دعمتـه نظريـات ومفـاهيم تاريخيـة متطـورة لمفكرين نسويين. إن الترويج لتمكين النساء كهدف تنموى يرتكز على جدال مـزدوج وهـو أن العدالة الاجتماعية هي رغبة جوهرية وملحة، وأنها في حد ذاتها وسـيلة لتحقيـق أهـداف أخرى(Malhotra, A. et al 2002).

ثانيًا: لكل مصدر يتناول مفهوم التمكين جمهوره المختلف نوعًا، فهما متقاربان أكثر من كونهما متطابقين! فبرز مفهوم التمكين كمطلب استراتيجي في مؤسسات تعتبر متحفظة مثل الحكومة والهيئات العالمية مثل البنك الدولى. يثار الجدال بدرجة أقل في هذه المؤسسات حين يتم الترويج لتمكين النساء كإستراتيجية تحارب الفقر أكثر من الترويج له في إطار كسب الحقوق أو كونه من أساسيات العدالة. وبالمثل يبدو مفهوم التمكين كإستراتيجية تحفز قدرات النساء على اتخاذ القرارات التي ترفع من شأنهن أو شأن أولادهن أكثر جاذبية وأقل إزعاجًا من المطالبة بالحكم الذاتي في الأمور الجنسية وحق النساء في اتخاذ القرار. وفي الحقيقة هناك تفاوت كبير خطط له دعاة كلا الاتجاهين حينما تم تبديل كلمة الحق بكلمة الاحتياج لتفسير مفهوم تمكين النساء. وهذه الفجوة تظهر بوضوح عندما تكون درجة التمكين ونوعيته في صلب الموضوع. فالتفاوت يصبح خطيرًا عندما يحرض الحق في التمكين ضد إخفاقات القضايا القومية والجماعية.

ثالثًا: لاحظ البعض أن هناك تناقضًا وراء هذه الفجوات. فموضوعات تمكين النساء أصبحت محور الخطاب العالمي حاليًا وهي تتأثر بأمور سياسية (Sen 2005). فموضوع الإجهاض الذي يمثل جزءًا من برامج الصحة الإنجابية على سبيل المثال تتم مراجعته تحت ظل وتأثير سياسة محلية أمريكية. وكذلك يتم الترويج للحقوق الجنسية والإنجابية إذا ما كانت تسهم في تنمية قضية تقليص الخصوبة في البلاد التي تعاني من مشكلة الكثافة السكانية في الجنوب. بينما تعرضت هذه الحقوق لهجوم رجال السياسة الذين ينادون بحق الحياة عندما تم استدعاؤهم لتأييد حق النساء في الاختيار. وبالتالي أصبح هناك تناقض في الأهداف كشف عن التناقض في التمكن كما وضعه المنهج الذرائعي (instrumentalist approach).

وكذلك فالكثير من الدول الإسلامية قد قبلت استراتيجيات الإنصاف في النوع الاجتماعي وتمكين النساء لكي تحوذ على القبول الدولي، وقد تمكنت من سد الفجوات في مفاهيم النوع الاجتماعي في الكثير من قضايا الصحة والتعليم ولكنها ترفض العناصر في هذه الاستراتيجية التي تتعلق بعدم المساواة في هياكل نظام القضاء والوجود الثقافي والحقوق (UNIFEM 2004). والتناقض الواضح في جذور مفهوم تمكين النساء له دلالات واضحة في البرامج والسياسات الموجودة على أرض الواقع. وقد حقق التناول الإستراتيجي مكاسب كبيرة كما تسبب في أخطاء فادحة بعدما حول تمكين النساء إلى سلعة عامة يمكنها أساسية تحقيق التنمية والرخاء. وهذا التعريف الوظيفي للتمكين قد قلص الفائدة من العمل على حل مسائل مثل عدم المساواة والإنصاف. وعلى جانب آخر كلما تداخلت الأمور السياسية وإلى حد ما العناصر الغربية في معنى التمكين كحق للنساء بعدت المسافات وزاد عدم الفهم والعداء، وقد فشل المفهوم في مناطق كثيرة من العالم في أن يزحزح غير المؤيدين عن مواقفهم أو أن يحظى بأى تأييد شعبى.

ب – التمكين الاقتصادي

يجوز اعتبار التمكين الاقتصادي للنساء حقًا أو مطلبًا استراتيجيًا. ويجوز أن يعنى تقليص الحياة الاجتماعية للنساء أو بناء للقدرات الذاتية والجمعية. فهناك وسائل معروفة لتحقيق المساواة الاقتصادية للنساء مثل: الحصول على عمل مدفوع الأجر والوصول إلى أسواق عمل والائتمان البنكي والتدريب والمشروعات الصغيرة. ولكن العمل يعني القيام بعمل محترم أو غير ذلك كما أن الائتمان يمكن أن يكون للتنمية أو يمكن أن يعني الديون.

وتهدف هذه الورقة إلى البحث في مسار آخر وهو تحقيـق الرفاهـة والحمايـة الاجتماعيـة. ومعنى الحماية الاجتماعية هو التحويلات النقدية والخدمات التي تحتاج إليها الأفراد والأسـر لمواجهة التحديات الحياتيـة. وتنبـع هـذه الحمايـة من ثلاثـة مصـادر، فأسـواق العمـل تمنح الرعاية للنشطاء اقتصاديًا أو للأسر التي تجمـع مصـادرها الماليـة كلهـا لرعايـة أفرادهـا أو أخيرًا تضمن الدولة توفير المصادر للمواطنين كجزء من اتفاق اجتماعى.

والعناصر التي توفرها الدولة المصرية سواء في إطار الحماية من الجوع أو المرض تستند إلى مفـاهيم ذكوريـة عن الأسـرة ولا تعـرف أو تـرى النسـاء كـأفراد مسـتقلة بـل تـراهم كتابعات. فاستحقاق النساء لمعاش اجتماعي من الدولـة أو تحـويلات نقديـة مرتبـط بـدور المرأة الإنجابي وأحوال الأسرة. وستقوم هذه الورقة بعرض قصة برنامج حماية اجتماعيــة جديد يسمى بالتكافل وقد تم تصميمه وتجريبه حول مبادئ المساواة في النوع الاجتمــاعي وكذلك لتحدى المفهوم السائد أن الذكر هو المسئول وحده عن كسب لقمة العيش.

تم تطبيق هذا البرنامج للتحويل النقـدي في 13 حيًـا في مصـر عـام 2015 ويسـتفيد منـه حــوالى 100,000 فــردٍ تم تسـجيلهم لتلقى الأمــوال. وتقــوم الورقــة بوصــف الــبرامج والمنعطفات التي شكلتها باستخدام مفـاهيم ذكوريـة ترتبـط بحقـوق الـذكور. وتضـع هـذه الورقة في الاعتبار العناصر التي تجعل هذا البرنامج يعمل كأداة للتمكين الاقتصادي للنساء والوسائل التي تبقى على ضعف البرنامج ووصفه بالميل نحو الذكورية.

الضمان الاجتماعي والحماية في مصر

يرتبط أمن النساء في مصر سواء في الحاضر أو المستقبل بـالالتزام المشـترك في إطـار روابط الزوجية والأمومة. وهناك سلسلة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أذابت هذه الروابط وتـركت النسـاء بـدون مصـدر حمايـة مناسـب أو من الممكن التكهن بـه في المستقبل. فقد تم وضع حقوق واستحقاقات المواطنة على أسـاس نمـوذج لم يعـد سـاريًا وهو خاص بشكل الأسرة. وهذا النمـوذج يفـترض أن أدوار النـوع الاجتمـاعي لم تمس وأن النساء ما زالن يقمن بالواجبـات الأسـرية وأن الرجـال يأخـذون على عـاتقهم توفـير سـبل المعيشة من خلال العمل. وقد احتفظ هذا النموذج بسلطاته الأدبية والأيديولوجية ولكنه لم يعد يعكس القرارات العملية والتجـارب الـتي يمـر بهـا النسـاء والرجـال. وعلى الدولـة أن تلتزم بإعادة صياغة استحقاقات المواطنة حتى تعطى للنساء سـواء في داخـل الأسـرة أو بشكل فردي الحق في الحماية الاجتماعية.

وقصة "نجاح" الـتي سـوف يتم سـردها هي نمـوذج أصـيل للحيـاة المعقـدة الـتي تعيشـها النسـاء الفقـيرات في المـدن في مصـر. "نجــاح" لــديها أبنــاء من زيجــتين ســابقتين وقــد أجــادت بعض المهارات التي تمكنها من كسب بعض الأمـوال القليلـة وإن كـانت الظروف والعلاقات السـيئة الـتي تتحكم في حياتهـا قـد زادت من ضعفها وتعـرض أولادهـا للخطـر. مثلهـا مثـل الملايين من غيرهـا ليس لـديها مصـادر ضـمان أو حمايـة إلا في إطـار دعم الـزوج أو الأسرة، وهي ضحية من ضحايا الاعتقاد في أسطورة الرجل الـذي يتكسب لقمة العيش.

وصلت "نجاح" بصحبة ابنهـا "محمـد" الولـد الـذكي والفضـولي ذو السنوات العشر إلى مكتب التحويلات النقدية المشروطة في عين الصـيرة. وكـانت الباحثـات في مؤسسـة مسـارات يقمن بمقابلـة واستجواب المستفيدات من أجـل تقـييم نتـائج البرنـامج. وعنـدما سئلت "نجاح" عمـا فعلتـه بنقـود التحويـل أجـابت بأنهـا دائمًـا مـا تشترى أشياء مميزة في طريق عودتها للأسرة مستخدمة في ذلك الكارت البنكي لسحب التحويـل النقـدي. وفي هـذا الشـهر قـامت بشـراء 2 كيلـو برتقـال وكشـرى ولبن لابنهـا وكـذلك صـرفت 17 جنيهـا في نزهـة للأسـرة، وقـامت بتجديـد بطاقـة التمـوين الـتي تتكلف 40 جنيها وفي خلال الأعوام الماضية قامت باستخدام جزء من التحويلات لتحسين المعيشة بالبيت مثل تغيـير سـباكة الحمـام

بسبب تسريب المياه وشراء مروحة جديدة وثلاجة بالتقسيط طبعًا.

وقد سبق لنجاح أن تزوجت وطُلقت مرتين ولها ابنتان من زوجها الأول ومحمد ابنها من الزيجة الثانية. وكلتا الزيجتين انتهتا نهاية سيئة وهي لا تحصل على أي نقود من الزوجين السابقين سواء للنفقة أو لرعاية الأبناء، فالزوج الأول لديه طفل معاق ولا يستطيع المساعدة، وهدد الزوج الثاني بأخذ الولد منها في حالة طلبها لأي نقود. و "نجاح" لا ترغب في الدخول في معركة قضائية حتى لا يطعن الأب في حضانتها للطفل رغم علمها بحقها في الحصول على نفقة منه.

منذ عدة شهور ذهبت "نجاح" إلى والد محمد ليراه، وعندما انقطع التيار الكهربائي قال الأب إنها "تجلب له الحظ السئ" وحاول طعنها بالسكين في ساقها وأجابت بأنه يحاول أن يختلق الأعذار ليؤذيها، وصريخ الولد هو الذي أنقذها حيث تنبهت وتمكنت من دفع يده بعيدًا عنها.

وسألت الباحثات "نجاح" عما تفعله إذا ما احتاجت إلى نقود؟ وأجابت بأنها تأخذ قرضًا من مؤسسة محلية. مؤخرًا حصلت على 500 جنيه من مؤسسة غير حكومية وهي تقوم بسداد 57.50 جنيه في أول كل شهر على عشرة أشهر. وقد أعطت هذا المبلغ لابنتها التي تستعد للزواج لكي تشتري بوتاجاز بفرن وقد قامت بالفعل بسداد المبلغ. كما اقترضت 4000 جنيه من "سيدة طيبة" أرادت أن تساعدها وابنتها وإن كانت لا تعتقد أن باستطاعتها سداد هذا المبلغ.

وتعلمت "نجاح" حرفة اللحام من والدها ولديها كل المعدات فهي تقوم بإصلاح أفران الجاز وبعض الأجهزة في المجتمع المحيط، وهي تعمل بعض الأيام القليلة في الأسبوع وتكسب عيشها بحسب حجم الإصلاحات وأعمال اللحام المطلوبة. وهي تطلب جنيها أو اثنين في مقابل أي عمل وإن كانت تعمل في مشروعات أكبر أحيانًا. وهي تحتاج إلى أدوات أكثر لكي تقوم بتوسيع نطاق العمل ولكنها تفضل أن تستخدم النقود في تعليم ابنها وشراء الأساسيات. وعن وصفها لشعورها بالأمان في هذه المهنة تقول "النقود لا تكفى احتياجات ابني وأحتاج إلى المزيد من الدخل ولكني لا أستطيع أن أعمل في أي مجال

آخر. هذا ما أعرفه كما أن هذه المهنة تمنحنى الفرصة للبقاء بالمنزل مع ابني طوال النهار وتمكني من العمل من المنزل.

والعمل بالنسبة لنجاح وغيرهـا من النسـاء هـو طـوق النجـاة فـبرغم نشـاطهن الاقتصـادي لكنهن غير محصنات اجتماعيًا. فيجوز أن يكون لديهن آباء أو أزواج أو إخوة أو أبناء يعاونهن على المعيشة ولكن عمليًـا يكـون هـؤلاء الرجـال ممن تعـول النسـاء في السـر ويجـوز أن يتغنى هؤلاء بالمثالية التي تضع على الرجال مسئولية كسب لقمة العيش، ولكنهم يعتقدون أنــه من واجب النســاء أن يــديرن النــواقص في الــدخول دون المســاس بهيكــل النــوع الاجتماعي الهش والذي تتشدق به الكثير من البيوت في المدينة. وهناك الكثير من النساء اللائي يعملن في هذا القطاع غير الآمن. فبحسب تقديرات الدراسات لهيئـة سـوق العمـل في مصر هناك جحافل من النساء يعملن في هذا السوق غير الرسمي في وظـائف داخـل الأسر غالبًا بدون مقابل مادى أو مميزات أو بدون حماية إلا ما تمليـه الالتزامـات الأسـرية. فهن يعملن لأنهن على استعداد لعمل الوظائف التي لا يـرغب الرجـال في عملهـا أو لأنهن يحصلن على دخل مـادى بغض النظـر عن التكـاليف الشخصـية والاجتماعيـة الـتي تتطلبهـا الوظيفة. بالنسبة للنساء العاملات في مصر 36.7% يعملن من أجل الأسرة بـدون مقابـل مادي مقابل 5.3% من الرجال يعملون بالمثل (Capmas 2015). وهذه الفجوة الكبـيرة لا تعكس أدوار الرعاية التي تقوم بها النساء بدون أجر. ومازالت بنية الذكورة والأنوثـة في مصر تعتمد على نموذج كسـب لقمـة العيش/ ورعايـة شـئون الـبيت. وفي لقـاءات خاصـة بإجراء أبحاث أنثروبولوجية قامت النساء بوصف الجهود التي يتكبدنها من أجـل المحافظـة على هذا المظهر وبقاء هذه الفروق(Shelkamy 2013) .

في تقدير نساء الأمم المتحدة أن النساء عمومًا يقضين وقتًا أطول أو ما يمثل 2.5(مـرتين ونصف) من الوقت الذي يقضيه الرجال في أعمال رعايـة أو أعمـال منزليـة بـدون مقابـل مادى (UN Women 2015). وهناك فوارق في الأجور مستمرة (24%) بالإضافة إلى أن أغلبية النساء (75%) يقمن بأعمال غير رسمية لا توفر الحماية في كل مكـان في العـالم. وهـذا يفسـر لمـاذا ركـزت قضـايا النـوع الاجتمـاعي والمسـاواة في العمـل على تحقيـق المساواة أو العدل في أماكن العمل داخل سـياق أسـواق العمـل (البنـك الـدولى GEM). ولكن مشكلة العمل أو الرعاية بدون مقابل في المنزل تتشابك مع مشكلة عدم المساواة في هذه الأسواق. استمرار عدم المساواة في الأعمال داخل المنزل والأعمال في السوق الخـارجي مهمـة وأساسـية لكي تسـتمر عـدم العدالـة غـير المنطقيـة في قضـايا النـوع الاجتماعي.

وفى تحليل حديث قـام بتطـبيق منهج سـيدة من الأمم المتحـدة لتقـدير قيمـة العمـل غـير مدفوع الأجـر وتوزيـع أعبائـه على النسـاء والرجـال، ظهـرت هـذه الفـروق بوضـوح (El - Antary 2014: 73)

نساء	رجال	نوع العمل
16%	8.8%	أنشطة فلاحة وأنشطة للإنتاج المنزلي

62.3%	34.7%	تسوق واصطحاب أفراد الأسرة لقضاء الاحتياجات
1.9%	4.9%	بناء وصيانة منزل الأسرة
88.6%	4.4%	التنظيف و الطهي وأنشطة منزلية أخرى
5.4%	1.1%	إحضار الماء والوقود

32.2%	5.3%	رعاية كاملة للأطفال والمسنين
32.2%	4.0%	رعاية الآخرين بالإضافة لأنشطة أخرى

وتعتبر النساء شخصيات مستقلة في إطار الممارسات الشرعية والأدبية الإسلامية ولهن الحق في الاحتفاظ بأسمائهن والممتلكات والدخول المالية والكيان المستقل قبل الزواج وبعده. ولكن تبقى تأويلات قديمة قد عفى عليها الزمن، وإن كانت تتكاثر وتتحيز أيديولوجيًا لنصوص دينية وعقائد تميز دور النساء الإنجابي عن دورهن الإنتاجي. وبالإضافة إلى الدين، هناك عوارٌ واضحٌ يصيب إمكانية الحصول على الفرص المتاحة في سوق العمل وكذلك في نظم الضمان الاجتماعي ونظم الحماية ومصادر الرعاية/ الإنفاق على الأطفال والتي تعرقل جميعها قدرة النساء على العمل. وبرغم هذه التحديات فالملايين من النساء في مصر يُعتبرن إما المصدر الوحيد لدخل الأسرة أو يساعدن في الإنفاق على الأسرة.

هناك الملايين من النساء اللاتي يتحملن أعباء الأطفال وكذلك الإنفاق عليهم بالإضافة لتوفير الاحتياجات الشخصية واحتياجات الأزواج والأهل والأقارب. وهناك الملايين من

اللائي، سواء عن وعي أو غير وعي، قد كسرن نموذج الذكر الذي ينفق على الأسرة وبهذا فقد قمن بخلخلة أسس الأدوار الاجتماعية التي فرضتها حتمية الجسد وفضلتها على الواقع في الحياة الاجتماعية.

فللنساء الحق في العمل، وقد فرض عليهن القيام بواجبات الرعاية في مقابل الــزواج. إن عقد الزواج في الإسلام ليس صفقة للاستعباد، بـل على العكس إنـه عقـد من أجـل تبـادل أدوار في العمل والحب والرعاية والإنجاب والجنس في مقابل الرعاية والحماية. فالمقصد الواضح للنصوص القرآنيـة يؤكـد شـروط التبـادل بين الرجـال والنسـاء في سـياق الـزواج اسـتنادًا إلى الأدوار الاجتماعيـة التاريخيـة. ومن خلال النقـاش مـع آيـة اللـه الخميـني قـد لاحظت مير حسينى ما يأتي:

إن قضايا حقوق النساء في الشريعة الإسلامية ليست كتابًا مغلقًا وهي تتجاوب مـع الواقـع الاجتمـاعي والسياسـي... (وهـذا يوضـح) مـدى تـأثير السـياق السياسـي الاجتمـاعي على المشرعين الإسلاميين عندما يأخذون مواقف معينة ويصدرون الأحكام.(Mir- Hosseinin 2000: 35)

والافتراضات والتفسيرات الحالية المتعلقة بعقـد الـزواج بين الرجـل والمـرأة في الإسـلام قابلة لإعادة التفسير والمراجعة. ليس هناك تحفظات على عمل النساء و(كما يقال دومًـا) أن زوجـة الرسـول (عليـه الصـلاة والسـلام) الأولى كـانت امـرأة عاملـة وسـيدة أعمـال. بالإضافة إلى ذلك في كـل مـذاهب الفقـه هنـاك نصـوص واضـحة بشـأن حـق النسـاء في

الاستقلال المادي ولا يمكن إجبارهن على تسليم ممتلكات أو أموال خاصة إلى الأزواج. وعلى الجانب الآخر فرض على الرجال الإنفاق وتوفير الحماية للزوجات والأبناء.

ويأمر الدين أيضًا بمبادئ خاصة بالنوع الاجتماعي تفسر العلاقة القائمة بين تراجع النساء أو بعدهن عن أسواق العمل ومبادئ وتعاليم الإسلام. فالطاعة والتبعية وتعظيم دور الأمومة أمور قد ساعدت على تخاذل النساء عن تبنى أدوار مختلفة عن أدوار الابنة والزوجة والأم مما أدى إلى ظهور نسب هزيلة لمشاركة النساء في سوق العمل في كثير من البلاد الإسلامية (Sholkamy 2012: 3, Tzannates 1999) وقد ناقشت "برجا" وآخرون ظاهرة تأنيث العمل وأعدوا قائمة بها عدة عناصر تفسر أسباب استبدال بعض الجهات في محيط العمل الرجال بالنساء في الوظائف غير الآمنة والتي تتطلب مهارات قليلة وانصياعًا للأوامر وقد كانت تلك الوظائف مرتبطة بالرجال من قبل. وهم أيضًا يرصدون تراجع دخول الرجال وتزايد عدم الأمان الوظيفي مما يدفع بالنساء إلى سوق العمل (Bugra and Yakut - Cakar 201: 508) وفاعلية عناصر الدفع والجذب في مصر قد أدى إلى زيادة عدد النساء في سوق العمل وإن كان معظمهن يعملن في وظائف غير آمنة وفي قطاعات غير رسمية (Assad et al 2007, 2009). مثل تركيا، العدد الكلى للنساء العاملات في مصر يعد بالمقارنة قليلاً، وكذلك بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، البلاد التي لديها مشاركة في القوى العاملة من النساء بنسب أدنى من تركيا هي من البلاد العربية التي بها غالبية سكانية من المسلمين مثل الأردن ومصر واليمن وعمان والمملكة العربية السعودية (ibid: 518, UNDP, 2007: 339-41)

كرامة وتكافل (2)

إن فكرة مشروعات "كرامة وتكافل" بموضوعية تدور حول إجـراء عمليـات تحويـل نقـدي لجهات معينة بهدف إعانة الفقراء من الأفراد والأسر، ومشروع "كرامة" يعمل على إعانــة المسـنين وذوى الاحتياجـات الخاصـة بـدخل شـهري 320 جنيهًـا (حـوالي 40 دولارًا) لكـل منتفع. أما مشروع "تكافل" فهو للعائلات الفقيرة التي تعول أطفـالاً وهي تحـويلات نقديـة مشروطة تصرف أربع مـرات في السـنة لتعين الأسـر على الإنفـاق على الأطفـال. وتمنح "تكافل" 320 جنيهًا (حوالي 40 دولارًا) كمعاش أساسي قابل لزيـادة تـتراوح بين 60 إلى 100 جنيه (من 7.5 إلى 12 دولارًا) بحسب عمر الأطفال.

والمشـروعان يهـدفان إلى المنفعـة وكلاهمـا يعتمـد على اسـتخدام معادلـة اختبار بروكسى proxy means testing formula (PMT)

وهذا الاختبار يقوم بتحديد مدى الاحتياج دون اللجوء إلى عمل الاستجوابات عن الدخول أو مصارف الإنفاق. وقد قامت وزارة المالية بتطـوير هـذه المعادلـة والإجـراءات لتسـتند إلى معلومات عن دخل الأسرة وكذلك معلومات عن مصارف الإنفاق وعن خرائط الفقـر لعـام 2014. وتقوم وزارة التضامن الاجتماعي بإدارة برامج الانتفاع، وهي تعتمـد على العـاملين بالوزارة والخبراء لإجراء عمليات التقييد والتسجيل والإدارة والمراقبة للبرنـامجين وقواعـد المعلومـات القيمـة. ويتم توزيـع التمويـل من خلال ماكينـات الصـارف الآلى ATM والـتي تصـرف النقـود من خلال الكـروت الذكيـة الـتي تم إصـدارها للمسـتحقين من خلال أحـد مقدمي الخدمات المالية المتخصصين.

وفى مصر هناك نظام المعاش الاجتماعي المسمى بمعاش الضمان الاجتماعي، وهو يـوفر نقودًا شهرية للمتقدمين الذين تنطبـق عليهم شـروط الحصـول على المعـاش الاجتمـاعي، والذي حدده العاملون في الشئون الاجتماعية. وهـو نظـام يـوفر معاشًـا لفئـة محـددة من الفقراء. وتضم هذه الفئة المرضى بأمراض مزمنة والمعاقين والمسـنين والمـرأة المعيلـة والأيتام والمطلقات والأرامل اللاتي يعلن أبناء وأسـر المجنـدين وأسـر المسـجونين الـذين حكم عليهم بمــدة أطــول من 6 شــهور. ويتأكــد العــاملون في الشــئون الاجتماعيــة أن المستندات التي تثبت استحقاق المتقدم سليمة وتتناسب مع طريقة توزيع المعاشات.

وقد كان نظام المعاشات الاجتماعية في مصر نموذجًا للحماية الاجتماعية يحتذى به ولكنـه الآن قد شـاخ وهـرم، فقـد لعبت المعاشـات دورًا ضـئيلاً لتقليـل النسـب المتزايـدة للفقـر والحرمان (Al- Laithy) فقـد تبنت مصـر على وجـه العمـوم نظمًـا مركزيـة للتنميـة في القطاعات التابعة للدولة في مجالات: التعليم والصحة والتوظيف والمسـكن، وفي الـوقت الحالى هناك أكثر من ربع السكان يعتبرون من الفقراء بحسب المعايير التي يطبقها البنـك الدولى ومؤسسات عالمية أخرى. ربع عدد الأطفال تحت سن 15 سـنة، والـذين يعيشـون في مناطق ريفية في الصعيد، يعانون من سوء التغذية، وهناك 40% من السكان يعتبرون فقراء تقريبًا. وهذا الملف البسيط يشـير إلى فشـل نظـام المعاشـات الحـالي في التغلب على نسب الفقر، والتي هي في تزايـد مسـتمر في خلال العقـد الأخـير، أو أن يخفـف من تأثير مشكلة الفقر على الفقراء وخصوصًا الأطفال.

وبالتالى فقد قررت الدولة أن تتبنى نظام التحويلات النقدية المشروطة وغـير المشـروطة لكي تدعم مصروفات الحماية الاجتماعية، ومع مرور الوقت تستبدل النظام القديم بنظـام آخر جديد. وليس هناك اهتمام كافٍ بمحاولة فهم أسباب عدم فاعلية المعاشـات القديمـة.

هل فشلت بسبب التصميم والمضمون أم بسبب الطريقة التي يتم بها تحديد الأهداف أم وسائل التطبيق؟

هل الدولة في حاجة إلى أفكار جديدة أم المسألة تتعلق بعدم القدرة؟ التحويلات النقدية كانت تبدو أفضل وسيلة متعارف عليها عالميًا، وقد خضعت للبحث من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية و"إعادة التوزيع". وفي هذا الوضع، عند الاختيار ما بين نظام المعاش القديم أو نظام التحويلات النقدية فالقرار كان واضحًا وجاء لصالح التحويلات النقدية. ولكن لم ينشغل مؤيدو القرار سواء من المجتمعات الدولية أو حتى صناع القرار الذين تبنوا العمل بالتوصيات بمعرفة تاريخ نظام الإعانة في مصر بدرجة كافية حتى يتمكنوا من معرفة قدرة الدولة على توزيع إعانة أو معرفة رؤية وتجارب مقدمي الخدمات الاجتماعية. وهذا التشتت في الرؤية لا يعطى مجالاً للتمييز بين محتوى البرامج وقدرات الدولة على صرف الإعانة أو تقديم أي خدمات أخرى.

وغياب قدرة الدولة هو مؤشر مهم يشير إلى سياسات اجتماعية فاشلة. وبالرجوع لدتون Deaton، هي سبب رئيسي من أسباب الفقر والحرمان في العالم. فبدون دول نشطة تعمل مع مواطنيها تصبح الفرص ضئيلة لتحقيق النمو المطلوب من أجل محاربة الفقر (Deaton, A., 18th October 2015)

والتوصيات التي تقترحها الورقة للعمل في المستقبل هي أن يكون تركيز البرنامج على الأفراد العاملين من الفقراء وخاصةً النساء، وأن تتم عملية الترويج للبرنامج وعمليات التنفيذ والمراقبة والتقييم في هذا الإطار. وبمعنى آخر أن تتباعد المسافة بين فكرة

التحويلات النقدية ومفاهيم التخفيف عن الفقراء أو الانصياع لمبـادئ الحقـوق أو أن تكـون مسئولية الدولة هي مساعدة النساء اللاتي يعملن بدون مقابل.

ما هو المنظور النسوى للحماية الاجتماعية؟

الحماية الاجتماعية هي الحق في البقاء والنماء برغم تقلبـات ظـروف الحيـاة. وهي الحـق في الحصول على دخل أساسي والمسكن ورعاية صحية والطعام والمعلومـات الـتي تعين الأفـراد على الاعتمـاد على النفس والبحث عن طريقـة تقى من الاحتيـاج أو العـوز. وحـق الحماية الاجتماعية مكفول للجميع بغض النظر عن السن والجنس والعرق. وحقيقـة وجـود هذا الحق يعطى الأفراد الشعور بالأمان حتى وإن كـانوا ليس لـديهم الشـعور بالاحتيـاج ولا يطالبون بهذا الحق. ويعمل المنظور النسوي للحماية الاجتماعية على توصـيف واسـتهداف وتخفيف آثار الفقر بحسب كيفية رؤية النساء المحرومات لمعنى الفقـر. ويعمـل البرنـامج النسوي للحماية الاجتماعية على تحفيز الهوية الفردية للنسـاء كمواطنـات وتمكين النسـاء من أداء الأدوار التي يخترنها كما يخترن الواجبات التي يقدرنها.

- ويرى المواطن/ نة أن التحويلات النقدية يمكنها تقليـل تـأثير الفقـر وتوسـيع نطـاق وفرص تمكين المستفيدات.

- تـدريب عمالـة الصـف الأول المسـئولة عن تنفيـذ بـرامج التحـويلات النقديـة المشـروطة (CCT programs) سـوف تكـون نقطـة تحـول في كيفيـة اسـتقبال البرامج ذات الأبعاد التي تعمل على تحفيز التمكين.

- هناك فوائد واضحة إذا ما تم اقتران برامج التحويلات النقدية المشروطة ببرامج أخرى مثل تدريبات في مبادئ المواطنة والتوظيف – وهي أكثر من مجرد إضافة فهي تعطى بعدًا للتحول الحقيقي.

- بينما لا يوجد نموذج يسع كل شيء مطلوب إلا أن هذا النموذج به ممارسات جيدة (على سبيل المثال: فتح حسابات بنكية للنساء) يمكن دمجها في برامج يكون لها مردود على إمكانية تمكين المنتفعات.

لماذا التركيز على النساء؟

الأولوية للنساء في الحصول على الحماية الاجتماعية

هناك أربعة أسباب أساسية تجعل الحماية الاجتماعية تستند على المبادئ والممارسات النسوية وتجعل للنساء الأولوية في الانتفاع من البرامج واستحقاقات الحماية الاجتماعية.

1 – تتأثر النساء بالفقر أكثر من الرجال

استمر المحللون لعدة عقود في التأكيد أن الفقر له وجه امرأة فأكثر الفقراء من النساء، وهؤلاء النساء اللاتي يقمن بالإنفاق على الأسر هن أفقر من الرجال الذين ينفقون على الأسر، كما أن الفتاة أكثر عرضة للهجوم والنقد من الرجال. ففي داخل البيوت يتميز الرجال عن النساء في توزيع الطعام والممتلكات والفرص والقوة، بخاصةً في بعض

المجتمعات الذكورية. وهذا يعنى أن النساء أكثر عرضة للفقر إما بسبب العيش في مجتمعات أو ظروف معيشية فقيرة، وهن غير قادرات على الحصول على مساعدات الشئون الاجتماعية أو الحصول على السلع بسبب انعدام القوة وضعف المكانة. حتى النساء اللاتي يعشن مع أسر أقل فقرًا لا يختلفن في ذلك، فالنساء الصغيرات اللاتي لا يعملن ولسن متزوجات أو الأمهات الصغيرات يتأثرون بصفة خاصة.

2 – النساء لا يستطعن أن يحصلن على عمل

تعتبر نساء الطبقة المتوسطة محظوظات لأن لديهن رفاهية العمل في المجال العام. أما الفقيرات فهن أقل حظًا بكثير. فالنساء العاملات بأجور ضعيفة محرومات من العمل المنظم الذي يمنح الحماية الاجتماعية والضمان والوصول لشبكة التواصل والحقوق والقوة. والأربعة ملايين فرصة عمل التي أضيفت إلى الأسواق في العقد الأخير في مصر كانت مهنًا غير رسمية حصلت عليها النساء، وخصوصًا في المناطق الريفية. أسواق العمل غير الرسمية تنمو كلما كانت هناك صعوبة مادية في توفير "فرص عمل محترمة" في القطاعين العام والخاص. وقد يكون العاملون غير الرسميين هم أصحاب مشروعات صغيرة أو موظفين لدى الغير ولكن بدون الحصول على مزايا مثل الضمان الاجتماعي وعقود عمل ودخل ثابت وحد أدنى للأجور وإجازات وساعات عمل محددة أو مناخ عمل آمن. وتفضل النساء في مصر هذه النوعية من العمل حيث يسهل الحصول عليها كما يسهل تركها. وهن يقبلن أن يعملن بهذه الظروف لكي يقمن بتعويض النقص في الدخل للإنفاق على البيوت. والرجال يعملون في أعمال غير رسمية أيضًا ولكن لديهم ميزة لا تتوفر للنساء في إطار القيود الاجتماعية السائدة وهي إمكانية التفاوض حول الحقوق. والسائد أن الرجل يتميز عن المرأة لوجود تقويض لحق النساء في العمل أو الوصول

للأماكن العامة. والسيدات العاملات في القطاعات غير الرسمية لديهن المرونة ويستطعن التأقلم على ظروف العمل بطرق تزيد من الأعباء على الصحة وتؤثر على وقت الترفيه والقدرة على حماية حقوقهن كعاملات.

على سبيل المثال، البنات الصغيرات اللاتي يعملن في مزارع الفواكه أو ورش أو مصانع أو كعمالة منزلية لا يستطعن تكوين تحالفات لمناقشة الحقوق أو ظروف العمل. أقصى ما يستطعن عمله هو ترك العمل مما يعود عليهن بالضرر ومن ثم قبول عمل آخر لأنهن في احتياج إلى دخل، والنساء في مصر يتركن العمل بسبب الزواج ثم يعدن إلى سوق العمل في وقت لاحق لقبول عمل في أماكن أدنى في منح المميزات. وقد رصدت الأبحاث الأخيرة عددًا كبيرًا من النساء يعملن بدون أجر خاصة في الأماكن الريفية. فقد يجوز للنساء العمل سواء من خلال أسواق العمل أو من منازلهن ولكن لأن عائلاتهن هي التي تقوم بتشغيلهن يعملن بدون الحصول على أجر.

3 – أسواق العمل لا تسمح للنساء العاملات أن يطالبن بحقوقهن في الأدوار الإنجابية

إن العمل الذي تقوم به النساء من أجل الآخرين(الصغار والأزواج والمسنين) لا يعتد به عند العامة. هذا العمل له قيمة حتى وإن كان مجرد عطاء لمشاعر حب. هل يجب أن تكافأ النساء من أجل القيام بأدوارهن الإنجابية؟ يجب تقدير هذا العمل على أقل تقدير حتى إن لم تكافأ النساء عليه. البلاد والمجتمعات المتقدمة من الناحية الاقتصادية تعمل على تيسير أعمال الرعاية التي تقوم بها النساء إما بتوفير من يقوم بالرعاية بأجر أو بدورات تدريبية أو توفير خدمات تساعدهن على العمل مثل الحضانات أو توفير من يرعى

المسنين أو المرضى ونوادي للأولاد الكبار بعد المدرسة ومزايا أخرى لتمكن النساء (أو الرجال إذا كانوا يقومون بالرعاية) من شراء تلك الخدمات.

أما البلاد والمجتمعات الأقل اقتصاديًا فهي لا توفر تلك الخدمات. على سبيل المثال في مصر تقدر نسبة الأطفال تحت سن 5 سنوات الذين يلتحقون بالحضانات قبل دخول المدارس بـ 15% فقط. أما أعمال الرعاية طوال النهار فتكون من خلال أماكن تقوم على إدارتها جهات خاصة قائمة على أموال الصدقات وتنشأ في بيئة دينية ويجوز أن تكون في متناول النساء الفقيرات. ولكن هذه التيسيرات قليلة وأعلى من إمكانات معظم الناس وليست متوفرة في الريف. والنساء اللاتي يعملن في أسواق عمل رسمية هن القليلات المحظوظات اللاتي يستطعن أن يحصلن على إجازة رعاية أطفال أو ساعات عمل أقل أو مزايا أخرى مثل الحصول على خدمات رعاية أثناء النهار وتأمين صحى للنفس وللأسرة. وعلى النساء اللاتي يعملن في أسواق عمل غير منتظمة أو اللاتي لا يخرجن من المنازل أن يدافعن عن أنفسهن.

إن مسار التنمية في مصر قد أدى إلى الهجرة وتفكك المجتمع. وهذه الاتجاهات تعنى أن النساء غالبًا لا يعشن مع الأسرة أو الأصدقاء ولذلك لا يستطعن الحصول على مساعدة من أفراد العائلة الكبيرة في واجبات الرعاية. إن نموذج "الجدة" التي تهتم بالطفل وتقوم بالرعاية في أثناء النهار يختفى وبسرعة لأن الجدات والأبناء يفترقون للمعيشة في أماكن ومجتمعات متفرقة. وغالبًا ما تكون الجدات مضطرات للعمل.

4 – آليات الحماية الاجتماعية الحالية ليست ملائمة

إن صرح الحماية الاجتماعية قد تجمد في كثير من البلاد التي بها نظام اجتماعي اقتصادي لم يعد يحقق المكاسب، والأداء فيها أصبح غير قادر على الاستجابة لمخاطر واحتياجات جديدة بصورة ملائمة. ولكن هذا السرد عن الحماية لم يشارك بدرجة كافية مع قضايا عدم المساواة في النوع الاجتماعى للحصول على تحقيق المصالح في مجال الشئون الاجتماعية. إن التركيز على النوع الاجتماعي قد تدخل في السياسات، والسياسة هي التي تبحث عن الإصلاح وحل مشاكل عدم المساواة في سوق العمل (مما أدى إلى ظهور نماذج كثيرة وعمل معايير مثل GEME ومؤشرات المساواة بين الجنسين)، وكذلك تدخلت في تكوين أجندة العمل حول النساء والفقر. (Kabeer, Chant, Nussbaum) ولكن نقطة الالتقاء ما بين تحقيق المصالح والنساء عن طريق العمل سواء (مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر) يحتاج إلى التأمل والمزيد من التجارب العملية.

5 – تحتاج النساء إلى حقوق المواطنة

إن أعدادًا متزايدة من النساء الفقيرات يقبلن وظائف غير رسمية أو وظائف موسمية أو غير مستقرة فهن في حاجة إلى أن يعترف المجتمع بحقوقهن كمواطنات. فالنساء اللاتي يعملن في وظائف غير رسمية لايتم الاعتراف بهن كمواطنات لهن حقوق. والعائلات والمجتمعات التي يعشن بها هي التي تعد بديلاً لتعريف هويتهن المدنية، وبرغم أن هؤلاء النساء يعددن ضمن صفوف المواطنين الأحرار إلا أنهن تابعات. على سبيل المثال هناك دراسة أجريت في مصر خلال فترة الانتخابات التي فقدت مصداقيتها في عام 2010 تبين أن النساء اللاتي يعشن في مجتمعات متحفظة في الصعيد، وخصوصًا اللاتي يعملن داخل المنازل ولا يخرجن للعمل بأجر، حريصات على الإدلاء بأصواتهن باستمرار وبإصرار أكثر بكثير من النساء المهنيات في المدن. إن ممارسات الكتلة التصويتية توضح أن هؤلاء

النساء لديهن بطاقـات انتخابيـة ولكن يتم إجبـارهن على التصـويت لشـخص مـا وهـو أمـر يحدده الرأي الجماعي للأسرة والـذي في كثـير من الأحيـان يكـون في صـالح أصـوات قـد باعهـا كبـير العائلـة للمرشـحين الـذين هم على اسـتعداد لـدفع الأمـوال من أجـل شـراء الأصوات. فالممارسـات التصـويتية لهـؤلاء النسـاء وممارسـات أفـراد القبيلـة من الشـباب الذكور متناقضة وهو ما يوضح تأثير المواطنة على العائلة ويعكس التعقيدات التي هي لغـز العلاقة ما بين النساء والعائلة والدولة.

ومنـذ عشـر سـنوات قـام مؤيـدو حقـوق النسـاء بلفت الأنظـار لواقـع أن معظم النسـاء الفقيرات ليس لديهن بطاقـات هويـة، وبالتـالى فهن غـير قـادرات على امتلاك أو تسـجيل ملكيات أو الوصـول لأقسـام البـوليس أو اتخـاذ إجـراءات قانونيـة أو الحصـول على مزايـا حكومية أو التسـجيل لأولادهن بالمـدارس. وهـذا الاكتشـاف أدى إلى زخم من أجـل عمـل مشروعات تهدف إلى تسجيل وتقنين مواطنة النساء لكي تمكن النساء من الحصـول على حقوقهن.

وقـد نجحت الحمايـة الاجتماعيـة في البرازيـل والمكسـيك في عمـل تقـنين مماثـل حيث اعتمدت على إنشاء مجموعات بيانات تحدد بدقة وتصف أسر المستفيدات. وهنـاك بـرامج مثل شيلي سـوليداريو Chile Solidario الـذي قـام بتقـنين وتسـجيل عنصـر التحـويلات النقدية كإحدى النتائج التي يجب أن تنجزها الأسر المسجلة في برنامج التحويلات النقدية.

من الممكن ألا تحصل النساء على المواطنة إلا من خلال المزايا والبرامج الحكوميـة الـتي تستهدفهن. إن عمل حقوق المواطنة للنساء كهـدف في حـد ذاتـه أمـر لـه أهميـة. النسـاء

اللاتي يعشن مع أسرهن ولا يعملن مازلن محرومات من العلاقة التي تجعلهن نصب عين الدولة ويمكنهن مساءلتها.

ما سبق هي الأسباب التي تحدد لماذا الحماية الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية وخدمات وسياسات الدولة والتي تعطى الأولوية للأكثر تعرضًا للضرر والأقل تمتعًا بالخدمات يجب عليها أن تستهدف النساء والبنات النساء لسن ضحايا ويجب ألا يصبحن ضحايا ولكنهن يتعرضن للتقليل من شأنهن وهن محاصرات بالظروف والعادات التي تتسبب في زيادة فقرهن والتقليل من حصولهن على المزايا والحماية من أضرار أسواق العمل ويحملن أعباء العمل على أكتافهن بدون أجر أو معونة وبعيدًا عن حيز نظر الدولة وسياستها.

الخاتمة

ولكن كيف تستطيع الحماية الاجتماعية أن "تحمي" النساء؟

التحويلات النقدية المشروطة تنقل للنساء القوة بالإضافة للنقود.

أبطال العمل في مجال تمكين النساء فخورون ومهمومون بتقدم وانتشار برامج التحويلات النقدية. ومصدر الفخر هو أن هذه البرامج تضع الموارد مباشرة في أيدي النساء الفقيرات على شرط أن يحصلن على الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات أخرى تحتاج إليها أسرهن. وهذه المستجدات قد استفادت من سنوات من التجارب والتحليل للفقر والنوع

الاجتماعي وتوصيل الخدمات وأعباء الوصول لخـدمات التعليم والصـحة الـتي يصـعب على الفقراء الوصول إليها، وحيث تكون النساء في الصفوف الأولى للتفاوض من أجل الحصول على مصادر الرعاية الصحية والتعليم. تحويل النقود هي بدايـة موفقـة ولكن تحويـل مبـالغ قليلة لا يحقق القـدرة للنسـاء لتـأمين الحصـول على الخـدمات الـتي تحتـاج إليهـا النسـاء وأسرهن.

يقترح البرنامج المصرى ثلاثة عناصر لمجابهة عدم المسـاواة في مجـال النـوع الاجتمـاعي وبالتالي يستطيع أن يحول برامج تحويل النقود إلى وسيلة لتعطى النساء أصواتًا وحقًـا في الاختيار.

إن تصميم برامج لمخاطبة الحياة الاجتماعية من منظور النساء هو تناول نسوى للمبرمجـة وصنع السياسات. والبرنامج المصرى قـد بـدأ بعقـد مقـابلات فرديـة وجماعيـة مـع النسـاء للسؤال عن وصفهن عما مرون به من تجارب تعد أعبـاء أو تحـديات ورغبـات/ طموحـات. والنساء قد عبرن عن الحاجـة إلى نقـود لتعـويض النـواقص في دخـل الأزواج والرغبـة في تأمين تعليم الأولاد أو بقائهم وتفوقهم في المدارس والرغبة في معرفة معلومات أكثر عن البرامج والخدمات والفرص المتاحة في مجتمعـاتهن والتعطش إلى الحصـول على وظيفـة محترمة ومسكن ملائم. وهذه المعلومات هي أساس البرنامج المصري للتحويلات النقدية. وقــد أدت هــذه النتــائج إلى تصــميم ملامح البرنــامج. على عكس تــدخلات السياســات الاجتماعية السابقة فقد تم الإعلان عن هذا البرنامج على أنه يسـتهدف النسـاء في الأسـر وليس فقط النساء المعيلات لأسر ويطلب منهن التوقيع على عقود مـع الدولـة بهـا الـتزام من الطرفين وبالتالي تحترم الدولة مسئوليات النساء كأمهات ومواطنات.

وقد اشتكت النساء من سوء معاملة مقدمي الخـدمات سـواء من المدرسـين أو العـاملين في مجال الصحة أو العاملين في مجال الشئون الاجتماعيـة، وقـد ركـز البرنـامج على دور العـاملين في الشـئون الاجتماعيـة في معاونـة النسـاء للحصـول على الخـدمات المتاحـة وتمكينهن من التحول إلى مستهلكات للسلع العامة والخدمات أكثر من ذي قبل.

قد تم الإعلان عن البرنـامج بوضـوح وتم تنفيـذه كبرنـامج لا يطـالب بإثبـات حالـة البطالـة وكذلك كبرنامج سوف يستمر في معاونة أسر النساء العاملات حتى وإن تحسنت دخـولهن ولكنه سوف يعيد تقييم احتياجـات الأسـرة بعـد سـنتين. وقـد منحت هـذه العناصـر الأسـر الشعور بالأمان الذي تحتاج إليه لتخطيط طويل المدى لتحسين الأمور المنزليـة أو لاختيـار العمل المستقر. وقد مكن النساء المشتركات من العمل بشـروط أفضـل بسـبب الشـعور بإمكانية الاعتماد على بعض النقود التي يحصلن عليها من خلال البرنامج.

الشرطية والمسئوليات المشتركة تساعد على تمكين النساء

المسئوليات المشتركة التي كانت تعرف من قبل باسم "الشـروط" تمكن النسـاء وتعينهم على اتخاذ القرارات على مستوى الأمور المنزلية بطريقـة لم تكن ممكنـة في غيـاب هـذه الشروط. ففي الحالات التي يكون فيها الرجل هو صاحب الحق في اتخاذ القرار وخصوصًا في الأمور التي تتعلـق بمصـروفات الـبيت وتعليم الأطفـال والادخـار تمكن هـذه الشـروط النساء من "الحفـاظ" على النقـود الـتي يتم الحصـول عليهـا من خلال التحـويلات النقديـة والتأكد من أنها تنفق على التعليم والغذاء والصحة وتحسين أحوال المنزل.

وهذه الشروط أيضًا تمكن النساء من استقبال العاملين في الشئون الاجتماعية الذين يقومون بزيارة شهرية لهن لمتابعة تنفيذ الشروط ويذهبون لعمل لقاءات في المدارس أو لأماكن الخدمات الصحية للتأكد من تطبيقها للشروط. ويعترض البعض على المسئوليات المشتركة التي يعتبرونها غير ضرورية ففي كل الحالات، الأسر تريد أن تعلم أولادها وترعاهم، فلماذا إذن هذه الإجراءات. أما عن الأسر المتواضعة فالأهالي يعلمون فيما يحتاجون صرف الأموال ولا حاجة للدولة لإملاء شروطها! وكلا الادعاءين يتجاهل عدم العدالة في توزيع القوى في الشئون المنزلية. النساء في مصر فقد قالت بطريقة أو بأخرى أنهن يصنعن القرارات اليومية بخصوص المصروفات المنزلية، وقلن أيضًا إنهن يستطعن الاحتفاظ بدخلهن من العمل ولكن هناك استثناءات في أوقات الشدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الشئون الخاصة. الشروط تعطى المساندة للنساء عندما ينشب الخلاف مع الأزواج أو النساء الأكبر سنًا حول كيفية إنفاق الأموال وبالتالي تستطيع النساء أن تقرر إذا ما كانت تساند أو تتجاهل الاحتياجات الأخرى لصرف الأموال.

والشروط هي أيضًا وسيلة تحدد أن أعمال الرعاية تستحق التعويض، فالنساء يتقاضين أجرًا للرعاية والإنفاق على أولادهن. فالبرنامج في مصر كان واضحًا عندما أقر أحقية النساء في التعويض المادي مقابل الوقت الذي يقضينه في حضور اجتماعات البرنامج وزيارات العاملين في الشئون الاجتماعية بالإضافة إلى كونه معونة جزئية للاحتياج إلى دخل. وهكذا أصبحت الأموال استحقاقًا لإنجاز الأعمال وقضاء الوقت!

الأموال تحتاج إلى الحفاظ عليها

وللنساء طرق قليلة للحفاظ على دخولهن أو مدخراتهن. قد ألحق البرنامج في مصر بمجموعة من البرامج الأخرى مثل بولسا فاميليا Bolsa Familia وقام البرنامج باستخدام البنوك لصرف الأموال، وبالتالي تمكنت النساء من الحصول على التحويلات النقدية من خلال استخدام بطاقات بنكية. ليس هناك بلاغ واحد عن فقدان البطاقات البنكية والنساء جميعًا يستطعن استخدام بطاقات الصراف الآلى وتنظيم المصروفات بحسب الاحتياجات. ومعظم النساء اللاتي يعشن في عشوائيات المدن حيث تم تجريب البرنامج مازلن يرغبن في سحب الأموال في بداية الشهر للتأكد من إيداع المبلغ الكلى. بعض النساء قمن بالادخار والبعض الآخر أعجبن بفكرة سرية الحسابات البنكية. وقد أعطت البطاقات البنكية النساء الشعور بالأمان والحماية وكان يجب أن يكون لدى النساء بطاقات هوية لاستخراج البطاقات البنكية وكذلك الذهاب إلى البنوك لتسجيل البيانات. وقد رفضت البنوك دخول هؤلاء السيدات الفقيرات فقد قال أحد المديرين إن دخولهن سوف يجعل العملاء العاديين يفرون بعيدًا عن البنك، وأضاف باستنكار "نساء مثل هؤلاء لا يدخلن البنوك!". وقد أرسل البنك موظفين إلى مكاتب البرنامج للقيام بتسجيل بيانات النساء وإصدار بطاقات بنكية لهن. وهذه الواقعة حولت البطاقات البنكية إلى موقف واستحقاق. وهذه قصة ليست تافهة فالنساء لسن فقط في حاجة إلى خدمات ولكن يجب أن تكون الخدمات جيدة ليتمكنَّ من اللحاق بركب باقى العالم. الحفاظ على الأموال يعني أن النساء كن لا يمتلكن الأموال بالفعل وبالتالي ليس فقط أنه لا يمكن إجبارهن على الصرف أو التنازل عن التحويلات النقدية ولكن أيضًا أصبح لديهن جانب من الحياة "العصرية" وكذلك لديهن طريقة آمنة للادخار وحماية الأموال.

وكان أحد أهداف برنامج التحويلات النقدية في مصر هو التأكد من دعم وتنمية مواطنة النساء وكذلك دعم حقوقهن الاجتماعية والسياسية من خلال هذا البرنامج. والعاملون في

الشئون الاجتماعية هم وسيلة في هذا الشأن. فقد قام العاملون بالشئون الاجتماعية بزيارة النساء لمتابعة الشروط وأيضًا لإعطاء المعلومات والإيضاحات ومن أهمها تذكير النساء أنه ليس عليهن أي مسئوليات وهن لسن مدينات بالالتزام بأي شيء غير هذه الشروط. والجلسات التي ينظمها العاملون في الشئون الاجتماعية لمجموعات تتكون من 30 سيدة في وقت واحد يتم تكريسها لنشر الوعي بالحقوق وتغطية موضوعات مثل التصويت المستقل والقروض الصغيرة والمديونيات والحق في المسكن وكذلك الصحة الإنجابية.

معظم النساء في مصر ينفقن المال على تعليم الأولاد والكساء والغذاء وتحسين المنازل، لقد استخدمن النقود ليصبحن "أمهات أفضل" من خلال استخدام كروت بنكية وتوصلن لمعلومات عن حقوقهن والموارد وقد حضرن اجتماعات قليلة وقمن بتمويل مشروعاتهن والبحث عن فرص عمل.

تدخلت الدولة والمجتمع المدني لإتاحة فرص القروض الصغيرة وخلال العمل الميداني في عشوائيات القاهرة، حيث بدأ البرنامج، رفض معظم الرجال أخذ القروض الصغيرة وعند سؤالهم قالوا: "بسبب الفوائد المرتفعة وجداول السداد" وأضافوا أنها للنساء وليست للرجال. وهم يفضلون القروض الصغيرة من المساجد والبنوك الاجتماعية التي تعطى المقترض مدة مناسبة لسداد المبلغ وبفائدة معقولة. والنساء في العشوائيات لا يأخذن القروض الصغيرة فقط بل يتورطن في دوائر الدين حيث يقترضن من الجيران والأقارب والجمعيات الأهلية وحيتان القروض بالأماكن التي يعشن بها. ومن أكثر فوائد البرنامج هي مساعدة هؤلاء النساء على الخروج من هذه المواقف التي تجبرهن على سداد فوائد شديدة الارتفاع.

إمكانية تكهن النساء بالمبالغ المالية القادمة إليهن عن طريق التحويلات النقدية مكن النساء من التخطيط لمصروفات المنزل على مدار طويل والادخار لحين تكون المصروفات عالية والإنفاق بحرية أكثر أثناء الصيف عندما لا تكون هناك مصروفات مخصصة للتعليم وهو موعد التركيز على تحسين المنزل وإصلاح الصرف والأبواب وشراء أمتعة بسيطة وإصلاح التسريب في الأسطح والإنفاق على الملابس للأطفال والذهاب للمتنزهات. ولأن البرنامج يؤكد الفرص والاستحقاقات للصغار فهو يدرك حقوق النساء والأدوار التي يلعبنها في دعم الأسرة وبقائها.

ويجوز أن يسير البرنامج في مصر في اتجاه تصاعدي نحو حقوق النساء ويجوز أن يسطع نجمه في مجال القضاء على الفقر الذرائعي، وسوف يرجع الأمر لنا كمواطنين/ ومواطنات وناشطين/ ناشطات، يعملون في مجال تحقيق عدالة النوع الاجتماعي لرعاية قدرات البرنامج في التمكين أو الكشف عن إخفاقاته إذا ما ثبت أنه ظالم للنساء.

الهوامش:

(1) مسودة بحث يقدم باللغة العربية في مؤتمر المرأة الجديدة عن التمكين الاقتصادي (نوفمبر 2015).

(2)المقصود بالتكافل هو الإعانة والمصالح المشتركة.

المراجع:

*Nussbaum, Martha (2000). Sex &social justice. Oxford New york: Oxford university press

*(Malhotra, A. et al 2002), Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development (final version, June 28th , 2002). The world Bank. www.worldbank.org

*sen, A. K. (2005), Human Rights and Capabilities Journal of Human Development, 6(2), 151-66.

*Unifem Progress of Arab Women 2004 report.Unifem office for Arab Countiers

*UN Women Flagship Report:2015-16 Transforming Economies, Realizing Rights. Progress.unwomen.org

*UNDP, The Millennium Development Goals Report. 2007. www.un.org

*Assaad, R. and R. Roushdy. 2007. Poverty and the Labor Market in Egypt: A Review of Developments in the 1998-2006 Period," Background Paper for Arab repupublic of Egypt: poverty Assessment Update, world Bank, Washington D. C.

*Assad, Ragui and Melanie Arntz,m 2005. "Constrained geographical mobility and gendered labor market outcomes under structural adjustment: Evidence from Egypt. World Development 33(3): 431-454.

*Assad, R., H. sholkamy and C. Krafft (2011). Is work Empowering for women? Evidence from Egypt.Mimeo. Social Research Centre, Cairo.

*Bugra, Ayse& Yakut-Cakar ,Burcu. 2010 "Structural Change , the social policy Enviroment and Female Emploumentin Turkey" Development and Change 4(3): 517-538.

*Kabeer, N. 2001, "Conflicts over Credit: Reevaluating the Empowerment potential of Loans to Women in Rural Bangladesh" , World Development, 29(1):63-84

*Kabeer, N. 2005 "Is Microfinance a 'Magic Bullet' for Women's Empowerment: Analysis of Finding from South Asia "Economic and Political Weekly

*Kabeer, Nalia2008a .Mainstreaming gender and social protection in the informal economy. New Dehli: Routledge.

*Kabeer, N,2008b Paid Work, Women's Empowerment and Gender Justice: Ciritical Pathways of social Change." Pathways Working Paper 3.

*Tzannatos, Z. 1999 "Women and labour Market Changes in the Global Economy: Growth Helps , Inequality Hurts and public policy matters'" World Development 27 (3); 551-69

*World Bank 2007. Arab Republic of Egypt: A poverty Assessment Update. World Bank , Washington D.C

*World Bank "Unlocking the employment Potential in middle East and North Africa: Towards a New Social Contract." Washington, D.C.: The World Bank, 2004).

*World Bank; Genderstats.) http:\go.worldbank.org\YMPEGXASH0

*Chant, Sylvia. Beyond incomes: a new take on the Feminization of Poverty in Poverty in focus, (13). 2008

*sholkamy, Hania. Journeys Without Maps or Desired Destinations (How should we Interpret the Current Trends in Female Labor Force Participation in Egypt?) in Ayse, Bugra, (ed) female Labor Force Participation in theMediterrnanean. Palgrave. Forthcoming. 2012

*Sholkamy, H. (2012)'How Private lives determine work option: reflections on poor women's employment in Egypt' in A. Bugra and Ozkan (eds) Trajectories of female employment in the Mediterranean. London: Palgrave Macmillan.

*Sholkamy, H. Power, Politics, Development in the Arab context: Or How Can Rearing Chicks Change Patriarchy, in Development 53(2), 254-258. 2010

*Sholkamy, Hania. The Empowerment of women: rights and Entitlement in Arab World, in Gender, Rights and development: a global sourcebook Mukhopadhyay, Maltree, and S. Meer. (eds.), Royal Tropical Institute: Netherlands. 2009

*Mir-Hosseinin, Ziba. Ayatollah Khomeini and the modernization of Islamic Legal thought, (occasional paper 19), London, SOAS, 2000.

عمل النساء في السوق بدون أجر:

العمل لدى الأسرة في الاقتصاد غير الرسمى بـ "مصر"

سلوى العنتري

تؤكد الأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء أهمية العمل في السوق بأجر كأحد المحاور الأساسية لتمتع النساء بالاستقلال الاقتصادي والمشاركة في الحياة العامة، على النحو الذي يعزز مكانتهن الاجتماعية وقدرتهن على المشاركة في صنع القرار، سواء على الصعيد السياسي أو مؤسسات العمل أو في داخل الأسرة.

وفي تصورنا أن العمل في المجال غير الرسمى([1]) يفتقر إلى العديد من الشروط اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، حيث يخرج هذا العمل بحكم التعريف، عن نطاق أي حماية قانونية، سواء تعلق الأمر بقانون العمل أو الحد الأدنى للأجور أو قوانين التأمينات الاجتماعية، كما يخرج أيضًا عن نطاق الحماية النقابية. وتزداد الصورة قتامة إذ أن جزءًا معتبرًا من عمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في عمل لدى الأسرة بدون أجر، كما هو الحال في مصر. فالأمر هنا لا يتعلق فقط بالافتقار إلى الحماية القانونية والتأمينات الاجتماعية والحماية النقابية، بل يتعلق أيضًا بفقدان أول الشروط الضرورية لتوفير الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادي للنساء الذي يفترض تحققه من خلال العمل في السوق.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة يمكن أن تندرج ضمن الأدبيات المتعلقة بسوق العمل في مصر وموقع النساء فيها، وهي دراسات تتسم بالثراء والتعدد، لكنها تركز على إحدى الظواهر التي لم تحظ باهتمام منفرد على صعيد تلك الأدبيات. فظاهرة عمل النساء في السوق بدون أجر إما يتم التعرض لها ضمن العمل غير الرسمي ككل، أو يتم التعرض لها ضمن عمل النساء غير المدفوع ككل، وخاصة في الريف، بحيث تشمل الخدمات المنزلية ورعاية الأسرة والاقتصاد المعيشي والعمل للسوق في حزمة واحدة. ومن ناحية أخرى تندرج هذه الدراسة أيضًا ضمن الأدبيات المتعلقة بتمكين النساء ومشاركتهن في صنع القرار وخاصة في داخل الأسرة، وهي أدبيات ما زالت تتسم بالندرة النسبية على صعيد الدراسات الاقتصادية في مصر.

ونقوم في هذه الدراسة بتحليل ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر في الاقتصاد غير الرسمي، سواء على مستوى الفكر الاقتصادي، أو الواقع المصرى، على النحو الذي تكشف عنه البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل 2012([2]).

أولاً: الفكر الاقتصادي وعمالة النساء في الاقتصاد غير الرسمي:

يرتبط موقف الفكر الاقتصادي من الاقتصاد غير الرسمي وموقع النساء فيه ارتباطا وثيقا بالتطور في تعريف ومفهوم الاقتصاد غير الرسمي. ففي البداية ركز التعريف على الوحدات الممارسة للنشاط الاقتصادي ومدى التزامها بالقوانين السارية المنظمة للعمل على النحو الذي تحدده تشريعات الدول المختلفة. ويظهر ذلك بوضوح في التعريف الذي تبنته منظمة العمل الدولية في عام 1993 والذي تحدث عن "القطاع غير الرسمى"

ووصفه بأنه يتألف من مشروعات تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونيـة وغـير مسـجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة للتشـريع الوطـني([3]). ثم انتقـل التركـيز في مرحلـة تالية من المنشآت التي تمارس النشاط الاقتصادي إلى البشر الذين يقومون بذلك النشاط وعلاقات العمل الـتي يعملـون في ظلهـا، فظهـر مفهـوم "العمـل غـير الرسـمي" الـذي لا يسجل في عقود قانونية رسـمية ولا يتمتـع بالحمايـة الاجتماعيـة أو التـأمين الصـحي. وقـد طرحت منظمة العمـل الدوليـة هـذا المفهـوم في عـام 2003 لينطبـق على جميـع فـرص العمل غير الرسـمية سـواء كـانت تتم ممارسـتها في منشـآت تنتمى للقطـاع الرسـمي أو القطاع غير الرسـمي أو في نطـاق الأسـرة([4]). ووفقـا لهـذا التعريـف يشـمل العمـل غـير الرسمى ما يلي:

1 – الأشخاص العاملون في القطاع غير الرسمي (باستثناء من يحظى منهم بعلاقة عمل وسمية) ويتضمن هؤلاء:

- الأشخاص العاملين لحساب أنفسهم في منشآتهم الخاصة.
- أصحاب العمل في منشآت غير رسمية.
- أفراد الأسرة المساهمين العاملون في منشآت غير رسمية.
- أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسمية.

2 – العمالة غير الرسمية في القطاع الرسمي وخاصة:

- العاملون في منشآت رسمية الذين لا يتمتعون بحماية قوانين العمل المحلية ولا الحماية الاجتماعية من خلال عملهم، كما لا يتمتعون بإجازات سنوية أو مرضية مدفوعة الأجر، بما في ذلك العمال المؤقتون وعمال اليومية والعمال الخارجيون (من منازلهم) في مجال الصناعة.

- أفراد الأسرة المساهمون الذين يعملون في منشآت أسرية رسمية.

- عمال الخدمة المنزلية بأجر الذين لا يتمتعون بحماية قوانين العمل ولا الحماية الاجتماعية من خلال عملهم، كما لا يتمتعون بإجازات سنوية أو مرضية مدفوعة الأجر.

وهكذا تبلور مفهومان للاقتصاد غير الرسمي، مفهوم ضيق يركز على المشروعات التي تمارس عملها بعيدا عن القوانين السارية، ومفهوم أوسع يركز على العاملين الذين يعملون دون حماية قانونية ولا اجتماعية سواء تم ذلك في مشروعات رسمية أو غير رسمية. وفي إطار هذين المفهومين تمثلت التيارات الرئيسية للفكر الاقتصادي في تناول قضية الاقتصاد غير الرسمي وعمالة النساء غير الرسمية فيما يلى:

1 - التيار المعنى بكيفية إدماج المشروعات غير الرسمية في القطاع الرسمي Formalization

وينشغل هذا التيار في الفكر الاقتصادي بالأساس بكيفية إخضاع المشروعات غير الرسمية للتسجيل القانوني وللضرائب على وجه التحديد. وينطلق من أن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع أصحاب المشروعات الصغيرة إلى عدم تسجيل مشروعاتهم والعمل خارج نطاق القوانين المنظمة للعمل، سواء كان ذلك بسبب تعقد تلك القوانين وما يقترن بها من إجراءات بيروقراطية تعوق في ذاتها تأسيس وسير الأعمال، فضلا عن ارتفاع معدلات الضرائب([5])، أو لأن أصحاب الأعمال يرون أن تكلفة الالتزام بتلك القوانين وما يترتب عليها من تحمل أعباء مالية على رأسها رسوم تسجيل وضرائب وتأمينات اجتماعية على العاملين فضلاً عن الخضوع للرقابة والإشراف على الجودة والسلامة الصحية والمهنية.. تلك التكاليف تفوق المزايا التي يمكن الحصول عليها في حالة التسجيل الرسمي وفي مقدمتها حماية حقوق الملكية وتخفيض تكلفة الائتمان وتفادي المدفوعات غير الرسمية.([6]).

ويركز أصحاب هذا التيار في تناول الاقتصاد غير الرسمي على أن وجود مشروعات تعمل خارج إطار القوانين الرسمية يؤدى إلى فقدان الدولة لموارد ضريبية مهمة كان يفترض أن تؤول للخزانة العامة([7])، كما أنه يخل بقواعد المنافسة في السوق، حيث تتمكن المشروعات غير الرسمية من تخفيض تكلفة إنتاجها وأسعار منتجاتها مقارنة بالمشروعات الرسمية المحملة بأعباء الضرائب والتأمينات والالتزام بمواصفات الجودة. كما أن وجود حجم ضخم من الأصول غير المسجلة بشكل قانوني، وعلى رأسها الأصول العقارية، يؤدى بذاته إلى عدم إمكانية استخدامها كضمان للحصول على الائتمان المصرفي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات، وهو ما يؤدى إلى تفويت فرصة متاحة لرفع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي. ويعد من أبرز مفكري هذا التيار الاقتصادي "هرناندو دو

سوتو" من بيرو الذي يعود إليه مصطلح "رأس المال الميت" Dead Capital الممثل في الأصول غير المسجلة والتي لا يمكن استخدامها كضمان للاقتراض([8]).

ويرى أصحاب هـذا التيـار أن إخضـاع المشـروعات غـير الرسـمية للقـانون سـيكفل زيـادة الموارد الضريبية للدولة وتوفير المنافسة العادلة في السوق، وزيادة حجم التمويل المتــاح للاسـتثمار ورفـع معـدلات النمـو الاقتصـادي. إلا أنهم يـرون أن السـبيل الرئيسـي لإدمـاج المشروعات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي يتمثل في تخفيض معدلات الضرائب على المشــروعات وتخفيــف القيــود البيروقراطيــة وتبســيط إجــراءات تأســيس وتســجيل المشروعات([9])، فضلا عن توفير قدر أكبر من "المرونة" في قوانين العمـل لا سـيما فيمـا يتعلق بحرية أصحاب العمل في فصل العمال وتخفيض حصة صاحب العمـل في التأمينـات الاجتماعية على العاملين وتعويضات الفصـل من العمـل([10]). وتتوافـق هـذه الآراء إلى حـد كبير مع المدرسة النيوليبرالية وتتكرر بشكل واضـح في تقـارير وإصـدارات كـل من البنـك الـدولى وصـندوق النقـد الـدولى ومنتـدى دافـوس الاقتصـادي العـالمي وشـبكة الحريـة الاقتصادية([11]).

2 – التيـار المعـنى بأسـباب انتشـار الاقتصـاد غـير الرسـمي والعلاقـة بينـه وبين الاقتصـاد الرسمي:

يركز هذا التيار في تناول الاقتصاد غير الرسمى على تحليل العوامل الـتي أدت إلى توسـع وانتشـار هـذا النـوع من علاقـات الإنتـاج على الصـعيد العـالمي، لا سـيما في دول العـالم الثالث، فيركز الاقتصاديون على الدور الذي لعبته العولمة والسياسات الكليـة النيوليبراليـة

في زيادة الطابع غير الرسمى للعمل. فمن ناحية أدت العولمة وانفتاح الأسواق إلى زيـادة حدة المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية وهو ما أدى إلى تزايـد السـعى إلى تخفيض نفقات الإنتـاج من خلال تخفيض أجـور العـاملين وعـدم الارتبـاط بعقـود قانونيـة للعمـل أو التأمينات الاجتماعية والصحية. ومن ناحية أخرى ارتبطت العولمة في كثير من دول العـالم الثـالث بنمـو نشـاط التعهيـد Outsourcing والتعاقـد من البـاطن Sub- contracting للعمل لحساب الشركات دولية النشاط، وهو الأمر الذي اقترن بوجه عـام بتـدهور شـروط العمل، لا سيما في ظل صعوبة التعرف في كثير من الأحيان على صـاحب العمـل النهـائي الذي يتم العمل لحسابه([12]).

وعلى صعيد آخر أسفر الاندماج في الاقتصـاد العـالمي عن عجـز بعض الـدول عن تحقيـق نمو اقتصادى، في الـوقت الـذي ركـزت فيـه بعض الـدول الأخـرى الـتي حققت نمـوا على استخدام استراتيجيات كثيفة الاستخدام لرأس المال، وبالتالي عجزت هاتـان المجموعتـان من الدول عن خلق عـدد كـافٍ من الوظـائف اللائقـة لاسـتيعاب قـوة العمـل، وخاصـة في المجتمعات التي تتسم فيها العوامل الديموجرافية بمعدلات مرتفعة لنمـو القـوى العاملـة(13). كما اعتمد النمـو في بعض الـدول على قطـاع الخـدمات ذات المحتـوى التكنولـوجي المرتفع وهو ما يعنى بذاته استبعاد ذوى المهـارات الأقـل والـتي كـان يمكن اسـتيعابها في الأنشطة الصناعية من سوق العمل مما دفع بأعداد كبيرة من العاملين غـير القـادرين على المنافسة إلى الاقتصاد غير الرسمي، سواء تمثل هؤلاء في العاملين بالشركات الـتي تمت خصخصتها في إطار سياسات التكيف الهيكلي أو المهاجرين عبر الحدود أو المهـاجرين من الريف إلى المدينة([14]).

كما تركز بعض الأدبيات الاقتصادية الدور الـذي لعبتـه السياسـات الاقتصـادية النيوليبراليـة التي تقـوم على تقليص دور الدولـة في النشـاط الاقتصـادي والخصخصـة وتراجـع الإنفـاق العام، في تخفيض معدلات العمل اللائق في القطاع الحكـومي والمشـروعات العامـة([15])، وفي الاقتصاد ككل، لا سيما في ظل تبـنى سياسـات كليـة انكماشـية تركـز اهتمامهـا على تخفيض معدلات التضخم حتى لو ترتب على ذلك التضحية بهدف زيادة معـدلات التشـغيل([16]).

وعلى الرغم من الإشارة دوما إلى مـا يمثلـه وضـع المشـروعات غـير الرسـمية من إخلال بقواعد المنافسة العادلة نظرا لعدم خضـوعها للضـرائب والقـوانين المنظمـة للعمـل، بمـا يعنيه إنتاجها بالمقارنة بالمشروعات الرسمية، تشـير الدراسـات إلى أن القطـاع الرسـمي يعتمد في واقع الأمر على المشـروعات غـير الرسـمية في تعظيم أرباحـه سـواء من خلال عمليات التعهيد والتعاقد من الباطن بتكلفة منخفضة، أو بالحصـول على مسـتلزمات إنتـاج منخفضة الأسـعار، فضـلاً عن اسـتخدام تلـك المشـروعات في عمليـات الصـيانة المعداتـه وتوزيع منتجاتـه([17]). وتظهـر العلاقـة بين الاقتصـاد الرسـمي وغـير الرسـمي في الأشـكال العديدة للعمالة غير المسجلة التي تعمل لحسـاب المشـروعات الرسـمية والـتي لا يـرغب صاحب العمل في تعيينها لديه رسميًا. كما تتعدد الأمثلة على العلاقة بين القطاعين لتشمل مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، كما في حالة النساء اللائي يعملن من منازلهن وفقًـا لترتيبـات العمـل من البـاطن، والمصـانع الصـغيرة الـتي تنتج الملابس الجـاهزة لحسـاب الشـركات الكـبرى في الخـارج، والباعـة في السـوق الـذين يـبيعون بالعمولـة منتجـات المشروعات الرسمية، وعمال النظافة الذين يتولون تنظيـف مكـاتب الشـركات الرسـمية من خلال ترتيبات العمل من الباطن، ومـوردي الأغذيـة وخـدمات النقـل والملابس بأسـعار

وتكاليف منخفضة للمشروعات الرسمية، فضلا عن توفير سلع وخدمات منخفضة الأسعار للمستهلكين من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة([18]).

3 – التيار المعنى بعلاقات العمل ومدى توافر شروط العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي:

تمثل دراسات منظمة العمل الدولية والفكر الاقتصادي النسوى أبرز نماذج هذا التيار الذي يركز على شروط العمل في الاقتصاد غير الرسمي ويستهدف تحسينها بتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين، مع الاهتمام بوجه خاص بوضع النساء. فمع دخول أعداد متزايدة من الرجال في سوق العمل غير الرسمي وتدهور شروط العمل، يتم دفع النساء إلى التركز في الأعمال ذات الدخول الأكثر انخفاضًا، سواء كعاملات لحساب أنفسهن أو كعاملات بالإنتاج من الباطن، أو كخادمات منازل، فضلاً عن العمل لدى الأسرة بدون أجر(19)، فتعمل النساء في الأنشطة ذات أدنى قيمة مضافة كما يعملن في الأنشطة "غير المرئية" Invisible حيث يشكلن من خلال الإنتاج بالمنزل نسبة معتبرة من قوة العمل في الصناعات التصديرية الرئيسية([20])، ولا سيما في الأعمال اليدوية والمهام كثيفة العمل([21]).

وفي محاولة لتفسير تركز النساء في العمل غير الرسمى رغم ما يقترن به من انخفاض في الأجور وافتقار للتأمينات الاجتماعية والصحية ترى مارثا تشن([22]) أن السبب هو أن النساء أقل قدرة من الرجال على المنافسة في أسواق العمل ورأس المال والمنتجات، سواء للانخفاض النسبي في مستوى تعليمهن ومهاراتهن أو لافتقارهن إلى ملكية الأصول

والمعرفـة الفنيـة اللازمـة لريـادة الأعمـال، فضـلاً عن القيـود المفروضـة على حـركتهن وقدرتهن على التنقل في ظل منظومة القيم الثقافيـة والاجتماعيـة السـائدة والـتي تقصـر دور النسـاء على المجـال الإنجـابي ورعايـة الأسـرة، ولا تشـجع على الاسـتثمار في تعليم النساء وتدريبهن. وتلخص "شيما راماني" الموقـف في أن النسـاء العـاملات في الاقتصـاد غير الرسمي هن أسهل في التوظيف والفصـل وأقـل تكلفـة وأكـثر قابليـة للاسـتغلال([23]). وفي السـياق المصـرى تؤكـد جـاكلين وهبـة أن الحركـة من الوظـائف غـير الرسـمية إلى الوظائف شبه الرسمية أو الرسـمية تعتمـد اعتمـادًا كبـيرًا على نوعيـة التعليم وعلى كـون الموظف ذكرا أم أنثى، بحيث تعتبر الوظيفة غير الرسمية فيما يبـدو خطـوة على الطريـق بالنسبة للعاملين الذكور ممن تلقوا تعليمًا عاليًا، بينما تمثل نهاية الطريـق بالنسـبة للنسـاء العاملات وللذكور غير المتعلمين([24]).

وتؤكد "نايلة كبير" أن الدور المهم الذي يلعبـه العمـل المـنزلى غـير المـدفوع للنسـاء في رفاهية الأسرة، هو الذي يفسر تركـزهن في العمـل غـير الرسـمي، حيث لا يمكن مواجهـة مسئوليات العمل الرسمي جنبا إلى جنب مع مسئوليات العمل المـنزلي. لـذا فـإن النسـاء اللاتي تمكنَّ من الاستمرار في العمـل في السـوق إلى جـانب مسـئوليات رعايـة الأسـرة، تركزن في الغالب في أشكال العمل الحر(تعمل لدى نفسها) أو العمل بالقطعة، مما يوفر لهن مرونة أكبر في استخدام الوقت. كما أن مسئولية النساء عن العمل المـنزلى ومـا لـه من أثر على رفاهية الأسرة هي التي تفسر لماذا تقوم النساء عندما يعملن بأجر بتخصيص دخلهن بشكل أساسي لتحسين معيشة أطفالهن([25]).

وتتعرض النساء العاملات في الاقتصاد غـير الرسـمي لتميـيز مـزدوج ضـدهن فيمـا يتعلـق بالأجور، فمن ناحية هن يتقاضين أجورًا أقل من أجور الاقتصاد الرسمي، ومن ناحية أخـرى

فإنهن في داخل الاقتصاد غير الرسـمى يتقاضـين في المتوسـط أجـورًا أقـل من متوسـط أجور الرجال([26])، وفي السياق المصرى تؤكد العديد من الدراسات هذه الظـاهرة. فتشـير فاطمة الحميدي إلى وجود تميـيز في الأجـور – لا تـبرره الفـروق في مسـتويات التعليم أو الخبرة – في غير صالح النساء العاملات في القطاع الخاص سـواء تعلـق الأمـر بقطاعـات النشاط التي تتنافس مباشرة مـع الأسـواق الأجنبيـة، أو القطاعـات الـتي لا تتعـرض لتلـك المنافسة، وأن هذا التمييز يكون أكبر في القطاعات التي تتنافس مباشرة مع الأجانب([27])، وهو ما قد يتفق مع الأدبيات العالمية بشأن أثر العولمـة على نمـو الاقتصـاد غـير الرسـمى كإحدى آليات المنافسة عبر تخفيض الأجور ونفقات الإنتاج.

ولا تخضع العمالة أو أمـاكن العمـل غـير الرسـمى بوجـه عـام للقـوانين الوطنيـة المتعلقـة بالصحة المهنية، إلا أن احتمالات تعرض النسـاء على وجـه التحديـد لمخـاطر عاليـة تتعلـق بالصـحة والسـلامة المهنيـة تعـد مرتفعـة مقارنـة بالرجـال، ولا سـيما خادمـات المنـازل والعاملات الزراعيات وعاملات إنتاج السلع المصنوعة في المنزل، فضلاً عن العاملات لدى الأسرة. وتتعرض النساء اللائي في سـن الإنجـاب والحوامـل العـاملات في الزراعـة بوجـه خاص للمبيدات شديدة الخطورة التي لا تؤذى صحتهن فحسب، بل أيضًـا صـحة أطفـالهن، وقد يولد الأطفال بتشوهات خلقية نتيجة تعرضهم في الرحم لكيماويات سـامة تسـبب لهم الإعاقـة طـوال حيـاتهم. وتتفـاقم هـذه المشـكلات في ظـل تراجـع دور الدولـة عن توفـير الخدمات الصـحية والرعايـة الاجتماعيـة بسـبب السياسـات الاقتصـادية النيوليبراليـة و"لأن الأمراض ذات الصلة بالعمل التي تؤثر على النساء لا تشخص عادة على النحو الـواجب ولا يدفع عنها التعويض المناسب بالمقارنة مع الرجال"([28]).

وعلى صعيد آخر يعتبر الحق في التنظيم والتمثيل والحوار المجتمعي من الأمور الحيوية كي يتمكن العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من تحسين شروط عملهم من خلال التفاوض الجماعي وتشكيل مجموعات ضغط مع المنظمات السياسية في مجال التشريعات والنفاذ إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية. إلا أنه يتم النظر للنساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي عادة باعتبارهن "عاملات بلا صوت" حيث يواجهن عوائق أكبر في المشاركة في التنظيمات العمالية([29])، بسبب ضخامة أعباء العمل/ المنزل، فضلاً عن ضعف تمثيلهن في مواقع صنع القرار في داخل تلك التنظيمات مقارنة بالرجال. وتظهر هذه المشكلة بشكل أكبر بالنسبة للعاملات في الإنتاج من المنزل ومن الباطن، حيث يبقين معزولات عن صاحب العمل وعن العمال الآخرين وعن التنظيمات العمالية التي قد لا تعترف بهن كعاملات أصلا، ويعجزن عن تحديد هوية رب العمل الحقيقي الذي يتعين أن يتحمل المسئولية عن الحقوق والحماية الاجتماعية الخاصة بهن.

وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقة بسيطة بين العمل في المجال غير الرسمى وبين أن يكون المرء فقيرا، كما أنه لا توجد علاقة بسيطة بأن من يعمل في الاقتصاد الرسمي سيخرج من دائرة الفقر، لكن هناك علاقة قوية بين أن تكون امرأة تعمل في الاقتصاد غير الرسمى وأن تكون إنسانا فقيرًا. فترى "شيما راماني" أن الارتباط بين عمل النساء في الاقتصاد غير الرسمى والفقر يمكن أن يعزى إلى أن النساء يعملن في الغالب كأجيرات وليس كربات عمل من ناحية، ويحصلن على أجور تقل كثيرًا عن الرجال من ناحية أخرى، فضلاً عن تركزهن في أدنى سلم الوظائف من ناحية ثالثة([30]). كما أن العاملات الفقيرات لا يمتلكن عادة الموارد المالية ولا المعلومات أو وسائل تنمية المهارات، ويعاني بعضهن، في ظل نظام القيم السائد، من العزلة الإجبارية ومحدودية القدرة على التنقل، لذا فإن هؤلاء النساء يصبحن أكثر عرضة للتأثر سلبا بالتغيرات في نمط الطلب في السوق أو

فقـدان الأسـواق المحليـة والخارجيـة لمن ينخـرطن في أعمـال من البـاطن، فضـلا عن مشـكلات ارتفـاع نفقـات المعيشـة وتكـاليف الإنتـاج([31]). ومن ناحيـة أخـرى فـإن افتقـار العاملات في الاقتصاد غير الرسمي للتـأمين الصـحى وارتفـاع مخـاطر تعرضـهن لإصـابات وأمراض بسبب العمل مع عدم قدرتهن على مواجهة ارتفاع تكاليف العلاج، يمكن أن تؤدى إلى توقفهن عن العمل لفترة طويلة بما يعنيه ذلك من توقف مصدر الدخل الـذي يعتمـدن عليه في مواجهة تكاليف الحياة([32]).

وتؤكد نايلـة كبـير أنـه على الـرغم من الربـط الـدائم بين الحصـول على عمـل بـأجر وبين الانتقال إلى مستوى أفضل للمعيشة والخروج من دائرة الفقـر، فـإن تحقيـق هـذا التحـول في الواقع أمر صعب وخاصة بالنسبة للنساء. فالأسواق ليسـت مجـرد مكـان لشـراء وبيـع قوة العمل على النحو الذي يرد في كتب الاقتصاد، وإنما ترتبـط تلـك الأسـواق في الواقـع بعلاقات القوة بين الطبقات وأطراف النـوع الاجتمـاعي والأجنـاس والأعـراق. ويظهـر أثـر النوع الاجتماعي على الأسـواق في انعـدام المسـاواة والقـدرة على الاختيـار والتعبـير عن المصالح بين الرجال والنساء وهو الأمر الذي يظهر في القيود المفروضـة على النسـاء في داخل الأسرة وفي المحيط العام. وفي مقدمـة الأمثلـة على تلـك القيـود فـرض تفضـيلات الرجـال على اسـتخدام النسـاء لـوقتهن، أو الـتزام النسـاء بالعمـل في مـزارع ومنشـآت (مشروعات) الرجال، وتخصـيص المسـئولية الأولى عن العمـل المـنزلى ورعايـة الأطفـال للنساء، وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة بصدد أنـواع النشـاط المقبولـة لكـل من النسـاء والرجـال، والقيـود على تنقـل النسـاء وحـركتهن في المحيـط العـام، والقـوانين الـتي قـد تعطيهن حقوقا متواضعة للملكية والتصرفات المالية أو لا تعطيهن حقوقا على الإطلاق في هذا الشأن، والقوانين والسياسات التي تقـوم على التميـيز بين أطـراف النـوع الاجتمـاعي والـتي يمكن أن تعكس اتجاهـات الأطـراف ذات النفـوذ من أصـحاب أعمـال ومسـئولين

حكوميين واتحادات عمال وغرف تجاريـة([33]). وبالتـالي فـإن إدخـال النـوع الاجتمـاعي في تحليل أسـواق العمـل يوضـح أن النسـاء يصـادفن صـعوبات أكـثر من الرجـال في ترجمـة عملهن إلى عمـل مـدفوع، وفى ترجمـة عملهن المـدفوع إلى دخـل أكـبر. ويعكس تـدنى المركز النسبي للنساء في سوق العمل أثر القيم السائدة وأثر فقر المـوارد المتاحـة لهن، حيث تدخل النساء الفقـيرات سـوق العمـل وهن في حـال أسـوأ من الرجـال الفقـراء من حيث مستوى الصحة والتغذية والتعليم والمهارات فضلا عن الأصول الإنتاجية، ويترجم هــذا الفـرق في فجـوة في الأجـور ورأس المـال في غـير صـالح النسـاء، فضـلاً عمـا يمكن أن تعكسه تلك الفجوة من التمييز الصريح ضد النساء([34]).

أما فيما يتعلق بأثر العمل على تمكين النساء فتشير "نايلة كبير" إلى أن التمكين يعني في واقع الأمر أن يكون المرء قادرا على الاختيـار([35])، وهـو مـا يتطلب بداهـة أن تكـون هنـاك بدائل متاحة للاختيار بينها، كما أن المقصود هو الاختيارات الاسـتراتيجية في الحيـاة (نمـط الحياة، أين تعيش، هل تتزوج أم لا، من الذي تتزوجه، هل تنجب أطفالاً، كم عددهم، حريــة التنقل، حرية اختيار الأصدقاء) وبالتالي فإن تمكين النساء يعني اتسـاع قـدرتهن على صـنع خيارات استراتيجية في الحياة في ظل ظروف كـانت تنكـر عليهن هـذه القـدرة من قبـل. ويتطلب هذا التمكين حدوث تغيرات على ثلاثة محاور مترابطة ويؤثر كـل منهـا في الآخـر، يتمثـل أولهـا في المـوارد الماديـة والبشـرية والاجتماعيـة (أصـول ماديـة، تمويـل، تعليم، مهارات، التزامات عائلية وشبكة علاقات اجتماعية) ويتمثل العنصـر الثـاني في الإحسـاس بالذات والقدرة على تحديد الاختيارات والأهداف والتحرك نحـو تحقيقهـا Agency، ويمثـل هذان العنصران معًا "الإمكانات المتاحـة" للمـرء كي يحيـا كمـا يريـد. أمـا العنصـر الثـالث فيتمثـل في الإنجـازات، أى مـدى النجـاح أو الفشـل في تحقيـق تلـك الأهـداف. فـإذا كـان الفشل في تحقيق الإنجازات يعزى إلى عدم التناسب في توزيـع الإمكانـات المتاحـة أصـلاً

للنســـاء فـــإن هـــذا الفشـــل يصـــبح في واقـــع الأمـــر تعبـــيرا عن عـــدم التمكين Disempowerment.

ولتأكيد أهميـة التوزيـع العـادل للإمكانـات على تمكين النسـاء تشـير "نايلـة كبـير" إلى أن ارتفاع معدلات النمو لم يكن دائما ذا أثر مـوات على تحسـين حيـاة النسـاء، وأن الحـالات التي حدث فيها ذلك هي الحالات التي اقترن فيهـا النمـو بارتفـاع معـدلات تعليم وتوظيـف النسـاء([36])، وهـو الأمـر الـذي انعكس على إحساسـهن بـذواتهن وحقـوقهن، وسـاعد على تحقيق تغيير أوسع في هيكـل الفـرص المتاحـة لحـدوث تغيـير إيجـابي في رفاهـة النسـاء. ولكنها تؤكد أن الأمر يظل رهنا بنوع التعليم ونوع الوظائف المتاحة للنساء ومـا يقـترن بهـا من علاقات عمل، وأن الدراسات توضح أن العمل الرسمي الدائم بأجر يأتي في المقدمــة من حيث الأثر الإيجابي على تمكين النساء (بمعنى قدرتهن على الاختيار الحـر والمشـاركة في القرارات الاستراتيجية في حياتهن)([37]). وتؤكد "بينا آجراوال" أن العمل في حد ذاته لا يوفر للنساء حماية كافية في مواجهـة التعـرض للعنـف البـدني من الـزوج، حيث يمكن أن يتمثل في عمـل بـدون أجـر في مزرعـة أو مشـروع مملـوك للأسـرة. إلا أنهـا تسـارع إلى التأكيد بأنه حتى في حالة حصول النساء على دخـل من العمـل فـإن هـذا قـد لا يـوفر لهن حماية كافية من التعرض لعنف الزوج، بعكس الحال فيما لو كان لديهن ممتلكات (كما في حالة امتلاك أراضٍ أو عقـارات) بمـا يـتيح لهن القـدرة/ أو التلـويح بالقـدرة على الانفصـال وإعالة أنفسهن([38]).

وفي تفسيره لضعف مشاركة النساء في اتخاذ القرارات التي تتعلق باختياراتهن الأساسـية في الحياة يرى "أمارتيا سن" أن اتخاذ القرارات داخل الأسرة يخضع للقوة التفاوضـية بين أعضائها. وتتمثل نظريته عن "النزاعات التعاونية"([39]) Cooperative Conflicts في أنه

على الرغم من وجود مصلحة مشتركة لأعضاء الأسرة في التعاون لكن لكل منهم مصالحه الفردية التي تتنازعه عندما يقوم بالاختيار بين مجموعة البدائل التي تمس حياة الأسرة ككل. ويرى "سن" أن الشخص الذي يخرج بنتائج في المفاوضات تتفق بشكل أكبر مع تفضيلاته مقارنة بالطرف الآخر هو عادة الطرف الذي يكون أكثر حرصًا على مصالحه الفردية وأكثر مساهمة في دخل الأسرة وأقل تعرضًا للخسارة لو انهارت علاقة الزواج. ويخلص من ذلك إلى أن النساء يتمتعن بمركز تفاوضي أضعف في علاقة الزواج، ليس فقط لأن مساهمتهن النقدية في دخل الأسرة أقل ولأنهن غالبًا ما يكن الخاسر الأكبر من انهيار الزواج، ولكن أيضًا لأن النساء، خاصة في المجتمعات التقليدية، يملن إلى عدم التفكير في مصلحتهن الذاتية ويمنحن الأولوية للقلق على مستوى رفاهية الأسرة، وهو ما يجعلهن شريكات في تقبل واستمرار عدم تمتعهن بالمساواة.

ربط "أمارتيا سن" بين المساهمة المادية في دخل الأسرة وتمكين النساء من المشاركة في اتخاذ القرار واجه بعض النقد من الفكر الاقتصادي النسوى على أساس أن القوة التفاوضية يمكن أن تكون لها أبعاد ثقافية أقوى من النقود، واستندت "سيسيل جاكسون" على سبيل المثال إلى دراسة ميدانية أجرتها على إحدى القبائل في أوغندا للتأكيد على أن الدور الذي تقوم به النساء في الزراعة وتأمين خدمات المعيشة اليومية للأسرة، بالإضافة إلى نظام القيم السائد هناك والذي يقلل من شأن الرجل الأعزب والمطلق تجعل من الاعتماد المتبادل داخل الأسرة عملية معقدة لتوازن القوى[40].

إلا أن النقد الأكبر لـ "أمارتيا سن" قد انصب على مقولة "الوعى الخاطئ"False Perception للنساء وافتقارهن إلى رؤية مصالحهن الذاتية مما يجعلهن في واقع الأمر شريكات في استمرار وتعميق مركزهن المتدني داخل الأسرة. فأكدت "بينا آجراوال" أن

الأدلة الميدانية تدحض هذه المقولة تماما، فالأبحاث الميدانية التي تستطلع آراء النساء في مناخ يستطعن التعبير فيه عن أنفسهن بحرية تكشف عن أمثلة لا حصر لها لمقاومتهن اليومية لانعدام المساواة داخل الأسرة، سواء فيما يتعلق بتوزيع الموارد أو السيطرة عليها أو العبء المزدوج للعمل داخل وخارج المنزل. وأوضحت أن من أبرز أساليب المقاومة سعى النساء الريفيات المحصول على دخل نقدي خاص بهن، لا يعلم عنه الزوج شيئًا، سواء من خلال العمل سرًا أو بيع جزء من مخزون الأسرة من الحبوب أو المشاركة مع بعض الصديقات في تربية بعض الحيوانات للبيع في السوق. كما أكدت "بينا آجراوال" أنه إذا كانت النساء ينفقن هذه النقود على الأبناء فإن هذا لا يعد دليلاً على وعيهن الخاطئ بمصالحهن، بل على العكس قد يشير إلى استثمارهن في توفير الحماية الاجتماعية لهن في شيخوختهن[41]. وفي السياق نفسه تؤكد "نايلة كبير" أن قدرة النساء على تحديد أهدافهن والتحرك نحو تحقيقها لا يمكن أن تختزل في مدى مشاركتهن في صنع القرار، حيث يتضمن الأمر في الواقع العملي دائرة أوسع من الأفعال تشمل التفاوض والجدال والخداع والمناورة والمقاومة والاحتجاج، وهي أمور يمكن التعبير عنها سواء من خلال التفكير والتحرك الفردي أو الجماعي[42].

يتضح من كل ما سبق أن قضية تمكين النساء ترتبط ارتباطًا وثيقًا ليس فقط بالفرصة المتكافئة للحصول على عمل، بل بالفرصة المتكافئة لاكتساب القدرات المؤهلة للعمل أصلاً، ونوع وشروط العمل الذي يحصلن عليه. ومن هنا يأتي تركيزنا في هذه الدراسة على تحليل ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر في الاقتصاد غير الرسمى بمصر.

ثانيًا: حجم وسمات عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر في الاقتصاد غير الرسمي في مصر:

يرتبط نمو واتساع الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال العقدين الماضيين ارتباطًا كبيرًا بطبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة والتي عجزت عن توفير فرص العمل الكريم لاستيعاب النمو المطرد في قوة العمل. فقد تجلت أزمة النظام الرأسمالي المصري في نمط للاستثمار يركز على المشروعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستخدام للطاقة، بما يتناقض مع الخصائص الرئيسية للمجتمع المصرى، كمجتمع يتميز بوفرة الأيدي العاملة، وارتفاع معدلات البطالة. وتركزت الاستثمارات بالأساس في القاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى في الوجه البحرى، في تحيز واضح للحضر على حساب الريف من ناحية، ولمحافظات الدلتا على حساب الصعيد والمحافظات الحدودية من ناحية أخرى.

ومع تطبيق سياسات التكيف الهيكلي منذ بداية التسعينيات، أسفر النمو الاقتصادي في مصر عن تدهور شروط العمل نتيجة سياسات الخصخصة وتصفية المصانع وتحرير العلاقة الإيجارية في الزراعة وتقليص دور التعاونيات في توفير مستلزمات الإنتاج والتمويل وتسويق الحاصلات الزراعية.

وتجلت أزمة النموذج المصرى للنمو في عجز القطاع الخاص الرسمي عن توليد فرص عمل تكفى لتعويض النقص الناجم عن تراجع القطاع العام، حيث شكلت الاحتكارات المتحالفة سلطة الدولة مع عائقًا رئيسيًا أمام نمو القطاع الخاص وخلق وتوسيع قاعدة عريضة من المشروعات المتوسطة والصغيرة. حيث شكلت الاحتكارات المتحالفة مع سلطة الدولة عائقًا رئيسيًا أمام نمو القطاع الخاص وخلق وتوسيع قاعدة عريضة من المشروعات المتوسطة والصغيرة. ونشير هنا إلى أن البنك الدولى أصدر تقريرا عام 2006 أكد فيه أن هيمنة الاحتكارات في مصر تعوق نمو القطاع الخاص. وفي عام 2014 عاد البنك الدولى وأصدر تقريرًا عن سوق العمل في مصر يغطى الفترة 1998 ـ 2012

أكد فيه أن شركات رجال الأعمال ذوى العلاقات السياسية القوية وفرت 11% فقـط من كل الوظائف في القطاع الخاص بمصر، في حين أن تلك الشركات هي التي حصـلت على الأراضي الرخيصة واستأثرت بنحـو 92% من القـروض الممنوحـة للقطـاع الخـاص وعلى الجـزء الأكـبر من دعم الطاقـة. كمـا أكـد أن الشـركات الكبـيرة القريبـة من السـلطة قـد استأثرت بـتراخيص حكوميـة تكفـل لهـا مركـزا احتكاريـا في صـناعات الأسـمنت والحديـد والصـلب، يحـول دون دخـول ونمـو شـركات منافسـة ويحـول بالتـالي دون خلـق وظـائف جديدة([43]).

وأسفر نموذج النمو الرأسمالي في مصر عن تـدهور واتسـاع نطـاق علاقـات العمـل غـير الرسمية ليشمل ليس فقط المشروعات الصغيرة ومتناهية الصـغر الـتي تـوفر نحـو 70% من الوظائف في مصر والتي تتمثل عادة في مشـروعات غـير مسـجلة وغـير مرخصـة ولا تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة، بل امتـدت علاقـات العمـل غـير الرسـمية لتشـمل نحـو 51% من العـاملين في الشـركات الخاصـة الرسـمية، الـذين يجـرى تعـيينهم بـدون عقـود قانونية ولا تأمينات اجتماعية([44]).

وعلى الرغم من أن تصاعد واتساع نصيب العمل غير الرسمي من إجمالي المشتغلين في مصر خلال العقدين الماضيين قـد شـمل كلا من الرجـال والنسـاء، لكن اتجاهـات وطبيعـة علاقات العمل لكل منهما قد اختلفت بشكل واضح. فعلى حين توزعت الزيـادة في العمـل غير الرسمي للرجال بين العمـل بـأجر، وريـادة الأعمـال (سـواء في شـكل صـاحب عمـل ويستخدم آخرين، أو صاحب عمل ولا يستخدم أحدًا) فإن نمو عمالـة النسـاء في الاقتصـاد غير الرسمى قد تركزت بالدرجة الأولى في العمل لدى الأسرة بـدون أجـر، مقابـل تراجـع نصيب العمل بأجر أو كصاحبة عمل ولا تستخدم أحدًا.

1 – حجم وطبيعة الظاهرة:

تشير البيانات المستخرجة من المسح التتبعي لسوق العمل 2012 إلى أن العمل لدى الأسرة بدون أجر يمثل الشكل الرئيسي لعمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وأن نصيبه قد ارتفع من 29% في عام 1998 إلى 46.4% في عام 2012، أما بالنسبة للرجال فإن العمل لدى الأسرة بدون أجر يمثل نسبة متواضعة بلغت 13.2% في عام 1998 وتراجعت لتقتصر على 7.4% فقط في عام 2012.

فعلى الرغم من التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى بوجه عام باعتباره الإسفنجة التي تمتص قدرًا من فائض عرض العمل الناتج عن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و/ أو تبني سياسات استثمار كثيفة رأس المال ولا تولد بالتالي فرص عمل كافية أو بسبب الركود والأزمات الاقتصادية([45])، فإنه من الواضح أن هذا الدور يختلف بالنسبة لكل من الرجال والنساء. ففي حين يمثل الاقتصاد غير الرسمى بالنسبة للرجل فرصة بديلة للعمل مقابل دخل نقدى، تقترن بشروط مجحفة من حيث الوضع القانوني والحماية الاجتماعية وحرية التنظيم النقابي، فإن الاقتصاد غير الرسمي لا يوفر، فيما يبدو، تلك الفرصة أصلاً للنساء بنفس القدر ولا بنفس الشروط، بحيث يصبح العمل لدى الأسرة بدون أجر هو الملاذ الأخير لهن([46])!

فتعترف التقارير الرسمية على سبيل المثال بأن نسبة البطالة بين النساء تبلغ 24.7% مقابل 9.1 فقط للرجال([47])، كما تعترف بأن "معظم المنشآت في القطاع الخاص تشترط عند الإعلان لشغل وظائف أن يكون المتقدمون من الرجال"([48]). وتؤكد العديد

من الدراسات المحلية([49]) وتقارير البنك الدولى أن هناك فجوة دائمة في الأجـور في غـير صالح النساء في القطاع الخاص الرسمي، وأن هـذه الفجـوة تتسـع مـع ارتفـاع مسـتويات التعليم، وهو ما يشكل بذاته عنصرًا طاردًا للنساء من العمـل في ذلـك القطـاع([50])، فضـلاً عن افتقار العمل لدى القطاع الخاص إلى الظروف الداعمة/ صديقة الأسـرة، فيمـا يتعلـق بإجازات الوضع مدفوعة الأجر وتـوافر دور الحضـانة وعـدد ومواعيـد سـاعات العمـل، بمـا يجعل من الصعب على النساء التوفيق بين مسئوليات العمل ومسـئوليات رعايـة الأسـرة، وهي المسئوليات الـتي تسـتمر النسـاء في تحملهـا بشـكل يكـاد يكـون منفـردًا حـتى بعـد خروجها للعمـل في السـوق([51])، وتزايـد احتمـالات تعـرض النسـاء للتحـرش الجنسـي في مواقع العمل([52])، وبأن يعهد إليهن بالمهام الدنيا لذلك العمل([53]). وتشـير بعض الدراسـات إلى أنه في ظل تراجع فرص التوظيف في القطاع العام تفضل النساء، وخاصة الحاصـلات على تعليم جامعى، عدم العمل على الإطلاق بدلاً من العمل في القطاع الخـاص([54])، وإلى أن الوظيفة غير الرسمية في مصر تمثل فيما يبدو خطوة على الطريق بالنسـبة للعـاملين من الذكور ممن تلقوا تعليمًا عاليًا قبل الانتقال إلى وظيفة رسـمية، في حين يمثـل العمـل غير الرسمي نهاية الطريق بالنسبة للعاملين غير المتعلمين وكذلك بالنسبة للإناث([55]).

وكما هو الحال في العديد من دول العالم الثالث تتركز ظاهرة عمـل النسـاء لـدى الأسـرة بدون أجر بالأساس في الأقاليم، بعيـدًا عن العاصـمة والمـدن الكـبرى الـتي تسـتأثر عـادة بالعدد الأكـبر من المؤسسـات الحكوميـة والمشـروعات الرسـمية. ففي الحالـة المصـرية يتركز عمل النساء لدى الأسرة في الأقاليم وخاصة في صعيد مصـر، كمـا أنهـا تـتركز على مستوى الأقاليم في الريف مقابل الحضر ولا سيما في ريف الوجه القبلى. فيشير الجـدول رقم(1) إلى أن صعيد مصر يستأثر بنحو 62.7% من عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر،

كما يستأثر الوجه البحرى بنحو 35.4%، مقابل 1.9% للقاهرة الكبرى والإسكندرية وإقليم القناة مجتمعين.

جدول رقم(1)

عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر

موزعة طبقًا للمناطق الجغرافية المختلفة

المنطقة	%
القاهرة الكبرى	1.1
الإسكندرية وإقليم القناة	0.8
حضر الوجه البحري	4.1

حضر الوجه القبلي	11.3
ريف الوجه البحري	31.3
ريف الوجه القبلي	51.4
الإجمالي	100.0

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل في مصر 2012

- المسح لا يغطى المحافظات الحدودية: مرسى مطروح، الوادي الجديد، البحر الأحمر، شمال وجنوب سيناء.

ويعكس هذا النمط للتركز الجغرافي للظاهرة في جزء منه السياسات الاقتصادية المتبعة والتي تؤدي إلى تركيز الاستثمارات، وبالتالى فرص العمل، في العاصمة والمدن الكبرى وما حولها، لا سيما بعد انسحاب الدولة من مجال الاستثمار في المشروعات الاقتصادية، من ناحية، فضلا عن تدهور شروط العمل للنساء في القطاع الخاص من ناحية أخرى.

كما يتمثل أحد أسباب تركز ظاهرة عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر في الأقاليم بوجه عام في الافتقار لشبكة الطرق ووسائل الانتقال الآمنة التي يمكن استخدامها في حال توافر وظائف بأجر في المجال الرسمي تتطلب الانتقال لمسافات طويلة نسبيًا، نظرًا لتركز وظائف القطاع الخاص الرسمي في المدن الكبرى بمصر. ويضخم من هذا الأثر القيود الاجتماعية المفروضة على حركة النساء في ظل نظام القيم السائد. فيشير أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولى إلى أن النساء اللائي يقمن على بعد 40 كيلو مترًا من مركز المدن الكبرى يصل معدل توظيفهن في القطاع الخاص الرسمي إلى حوالى 16%، ولكن خارج هذا النطاق يهبط معدل التوظيف إلى 3% أو أقل"([56]).

يضاف إلى هذه العوامل فيما يتعلق بالصعيد بوجه خاص ما تؤكده العديد من الدراسات الميدانية من استهجان فكرة خروج النساء للعمل بأجر، في إطار منظومة القيم السائدة، إلا إذا تعلق الأمر بوظائف تحظى بالوجاهة الاجتماعية كما هو الحال في التحاق النساء

المتعلمات بالعمل في وظائف حكومية أو مؤسسات كبيرة.. وفيما عـدا ذلـك فإمـا العمـل لدى الأسرة أو لا عمل.

2 – السمات الديموجرافية الرئيسية للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر:

تمثل النساء المتزوجات النسبة الغالبة من النساء العاملات لدى الأسرة بـدون أجـر، حيث تبلغ تلك النسبة 88.4% في الريف و 76.1% في الحضر. وعلى الرغم من عدم وجود أي أسئلة صريحة في استمارة استقصاء المسح التتبعى لسوق العمل يمكن من خلالها تحديـد طبيعة العلاقة الأسرية بين المرأة العاملة وصـاحب العمـل، فـإن غلبـة صـفة الزوجـة على هـؤلاء النسـاء يمكن أن يكـون مؤشـرًا على أن صـاحب العمـل في الغالبيـة العظمي من الحالات هو الزوج نفسه.

وتقع غالبية النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر في الاقتصاد غير الرسـمي (76%) في الشريحة العمرية 20 ـ 49 عامًا، أي ما فوق سن الزواج حتى الكهولة. وهو ما يتسق إلى حد كبير مع حقيقة أن النسبة الغالبـة من هـؤلاء النسـاء متزوجـات. وتـتراجع نسـبة هـؤلاء النسـاء بشـكل ملمـوس في الشـرائح العمريـة الأعلى بحيث لا تتجـاوز 3% في الشـريحة العمرية 60 –ـ 64 عامًا، وهو ما يعكس التراجع الطبيعي في القدرات الجسدية والصـحية اللازمة للعمل مع التقدم في السن بوجه عام، فضلاً عن نمط القيم والعادات السـائدة في الواقع الاجتماعي المصري، الذي يحظى فيه أعضاء الأسـرة كبـار السـن بدرجـة أعلى من التوقير([57])، كما يحل الأبناء ونساء الأسرة الأصغر سنًا عادة محل الأم أو الحماة في تحمل أعباء الأعمال التي تتم في نطاق الأسرة.

أما من حيث الحالة التعليمية للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر فيتركز معظمهن في فئة الأميات، سواء تعلق الأمر بالريف (63.9%) أو الحضر (58.7%). وعلى الرغم أنه قد يكون من المفهوم تضاؤل فرص الالتحـاق بعمـل جيـد أمـام النسـاء الأميـات، بحيث يعتـبر العمل لدى الأسرة بدون أجر هو البديل المتـاح لهن، فلعلـه من المثـير للاهتمـام أن نسـبة معتبرة من العاملات لدى الأسرة بدون أجـر تتمثـل في الحاصـلات على مؤهـل متوسـط (18.4% في الريـف و 21.7% في الحضـر). وعلى الـرغم من امتـداد الظـاهرة لتشـمل بعض النساء الجامعيات لكن نسبتهن، كما هو متوقع، تتسم بالضآلة بحيث لا تتجـاوز 0.9% في الريف و 2.2% في الحضر.

وعلى صعيد آخر تتركز النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجـر في الشـرائح الثلاث الـدنيا لمستويات الثروة في كـل من الريـف والحضـر، أي أن الغالبيـة العظمى منهن ينتمين إلى طبقة الفقـراء (63.9% في الريـف و 71.9% في الحضـر) والشـريحة الـدنيا من الطبقـة المتوسطة (24.9% في الريف و 13.1% في الحضر)، وتتوافق هـذه المعطيـات إلى حـد كبير مع ما توصلت إليه الأدبيات المتعلقة بعمـل النسـاء من أن هنـاك علاقـة قويـة بين أن تكون امرأة تعمل في الاقتصاد غير الرسمى وأن تكون إنسانًا فقيرًا([58]). كما تتوافق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات في السياق المصرى، حيث أكدت دراسة لهبة نصار أن هنـاك فرقًا كبيرًا في احتمالات التعرض للفقر بين أصحاب الوظائف الدائمة والوظـائف المؤقتـة، وأن النساء يتحملن القدر الأكبر من نتـائج التـدهور في شـروط العمـل([59]). كمـا أوضـحت دراسة لحنان نظير ورشا رمضان أن كون المـرء يعمـل في الاقتصـاد غـير الرسـمى يزيـد احتمالات أن يقع بين براثن الفقر، كما أنه إذا كان الشخص عاملاً زراعيًّا غير ماهر فإن هذا يزيد احتمالات أن يكون فقيرا ويعمل في الاقتصاد غير الرسمي([60]).

ثالثًا: مجالات وشروط عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر في الاقتصاد غير الرسمي:

يشير التحليل السابق إلى أنه يمكن تلخيص الصورة العامة أو السمات الغالبة للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر في المجال غير الرسمي على النحو التالي: نساء متزوجات، شابات وفي أواسط العمر، يغلب عليهن الأمية، ويحمل بعضهن مؤهلات متوسطة أو تحت المتوسطة، وينتمين لشريحة الفقراء والشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة في كل من الريف والحضر، ويتركزن بوجه خاص في صعيد مصر.

والسؤال الذي لا بد وأن يتطرق إلى الأذهان الآن ما هي الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بها أولئك النسوة، وإلى أي مدى تتسق أو تتباين مجالات عملهن مع السمات الديموجرافية سالفة الذكر؟.

1 – الأنشطة الاقتصادية ومجالات العمل:

يمثل النشاط الزراعي المجال الرئيسي لعمل النساء في السوق لدى الأسرة بدون أجر بنسبة تصل إلى 83.7%، يليه بفارق كبير تجارة التجزئة (12.4%)، أما النشاط الصناعي فلا يستوعب إلا نحو 3.1% فقط من تلك العمالة، ويتمثل أساسًا في صناعة الخشب ومنتجاته، وصناعة الجلد ومنتجاته والملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية. وفيما عدا ذلك تتوزع عمالة النساء لدى الأسرة بنسب ضئيلة في كل من أنشطة خدمات الغذاء والمشروبات والأنشطة القانونية والمحاسبية والتعليم والأنشطة الإدارية.

جدول رقم (2)

مجالات عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر

في المناطق الجغرافية المختلفة

%

نوع النشاط الاقتصادي	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والقناة	حضر الوجه البحري	حضر الوجه القبلي	ريف الوجه البحري	ريف الوجه القبلي
زراعة المحاصيل ومنتجات الحيوان والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة	-	-	36.6	76.6	82.0	90.9

صناعة المنتجات الغذائية	-	-	-	1.7	-	0.7
صناعة الملابس الجاهزة	16.6	-	-	1.7	-	-
صناعة الجلد ومنتجاته	50.0	-	-	-	-	-
صناعة الخشب ومنجاته عدا صناعة الأثاث	-	-	9.1	5.0	-	1.5
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات	16.7	100.0	27.3	13.3	17.4	6.5

النارية						
أنشطة خدمات الغذاء والمشروبات	16.7		-	-	-	-
الأنشطة القانونية والمحاسبية	-	-	-	-	0.6	-
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	-	-	-	-	-	0.4
التعليم	-	-	-	1.7	-	-
الإجمالي	100.0	100.0	100.	100.0	100.	100.

			0		0	0

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

وعلى الرغم من انطباق تلك الصورة العامة على كل المناطق الجغرافية، فيلاحظ أن النشاط الزراعي لا يوجد بالطبع في إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدن القناة، في حين يمثل المجال الرئيسي لاستيعاب عمالة النساء لدى الأسرة بدون أجر في بقية الأقاليم بنسبة تتراوح بين 63.6% و 90.9%، مع ارتفاع النصيب النسبي لذلك النشاط في الصعيد مقارنة بالوجه البحرى، وفي الريف مقارنة بالحضر، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (2). ولعله من المثير للاهتمام أن النشاط الزراعي وتربية الحيوانات يمثل في كل الأحوال المجال الرئيسي لعمل النساء لدى الأسرة بدون أجر في الريف بغض النظر عن مستوى التعليم الذي حصلن عليه، حيث يستوعب هذا النشاط نحو 79% من الحاصلات على مؤهل متوسط ونحو 25% من الحاصلات على مؤهل جامعي في الريف. وهو ما قد يعكس ندرة فرص العمل البديلة من ناحية، والقيود المفروضة على حركة النساء في ظل نظام القيم السائد من ناحية أخرى.

ولعله من الظواهر المثيرة للاهتمام وجود للنساء الحاصلات على مؤهل جامعي في العمل لدى الأسرة بدون أجر في مجال الأنشطة القانونية والمحاسبية في ريف الوجه البحرى، ووجود للنساء الحاصلات على مؤهل متوسط في العمل لدى الأسرة بدون أجر في مجال التعليم في حضر الوجه القبلى، وهو ما قد يعكس ضعف فرص العمل المهني وريادة

الأعمال للنساء الجامعيات في الريف بحيث يتمثل البديل الوحيد أمـامهن في العمـل لـدى الأسـرة في ذات النشـاط المهـني بـدون أجـر، كمـا يعكس تراجـع دور الدولـة في مجـال الخـدمات التعليميـة وتـدهور مسـتوى تلـك الخـدمات في الصـعيد على النحـو الـذي يـترك المجال للقطاع الخاص ليكون البديل حـتى ولـو كـان القـائم بالعمـل نسـاء حاصـلات على مؤهل متوسط.

هذا وتوضح المعلومات المتعلقة بشكل وطبيعة مكان عمل النساء لدى الأسرة بـدون أجـر في المجال غير الرسمى أن الأماكن الرئيسية لممارسة العمل لهؤلاء النساء تتمثل إما في الحقل أو المزرعة (46.3%) أو منزلهـا الخـاص (41.3%)، وهـو مـا يتفـق مـع حقيقـة أن النشاط الزراعي هو الذي يستحوذ على الغالبية السـاحقة من عمـل هـؤلاء النسـاء، سـواء تعلق الأمر بالعمل في الحقـل أو بنشـاط تربيـة الـدواجن والحيوانـات، كمـا يعكس حقيقـة أنهن أساسًا متزوجات ويعملن في الغالب لدى الزوج أو أسرته.

وفيما عدا الحقل والمنزل الخاص تعكس بقية أمـاكن العمـل مجـالات النشـاط الاقتصـادي الرئيسـية لهـؤلاء النسـاء ممثلـة في تجـارة التجزئـة والأنشـطة المتعلقـة بخـدمات الغـذاء والمشروبات، سواء تمثل موقع العمل في محل أو مطعم (6.9%)، أو بائعة في السـوق (1.1%). وتوزعت النسبة الباقية بين كشك، فترينة/ ثلاجة مشروبات متصلة بالمنزل أو غير متصلة بالمنزل، قفص أو ترابيزة، بائعـة متجولـة بعربـة، عشـة...إلخ.، فضـلا عن مكتب أو شقة، وهو مـا قـد يتسـق مـع الأنشـطة القانونيـة والمحاسـبية ونشـاط التعليم والأنشـطة الإدارية الـتي وجـود بهـا نسـبة ضـئيلة من هـؤلاء النسـاء خاصـة في الأقـاليم كمـا سـلفت الإشارة.

ومن الجدير بالملاحظة أن التعبير الذي تستخدمه منظمة العمل الدولية عند الإشارة للعاملين لدى الأسرة بدون أجر، هو أنهم أفراد الأسرة "المساهمون"([61]) وهو ما يعكس نظرة لهؤلاء العاملين تعتبرهم بشكل من الأشكال ضمن أرباب وأصحاب هذا العمل الأسرى. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو إلى أي مدى تتمتع النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بوضع إشرافي أو مكانة تتيح لهن المشاركة الفعلية في إدارة العمل. وتتمثل الإجابة في الواقع المصرى على ما يبدو بالنفي. حيث تشير البيانات المستخرجة من المسح التتبعي لسوق العمل إلى أن نسبة من يتطلب عملهن الإشراف على الآخرين من بين النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر لم تتجاوز 2.2% في الحضر و1.4% في الريف([62])، بما يعنى أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يمارسن عملهن باعتبارهن "مجرد نفر" وليس كشريكات في ملكية المشروع، بل إنهن في واقع الأمر يمثلن البديل الذي تستخدمه الأسرة توفيرًا لتكلفة عامل بأجر، أو عجزًا عن تحمل تلك التكلفة.

كما تشير البيانات المستخرجة من المسح التتبعي لسوق العمل إلى أن طبيعة الأعمال التي تقوم بها النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر، تتسم بشكل أساسي بأنها أعمال يدوية بسيطة لا تتطلب مهارات فنية ولا مؤهلات علمية، ويتم التدريب عليها من خلال ممارسة العمل داخل الأسرة. وتتوافق تلك المواصفات في حقيقة الأمر مع السمات الديموجرافية الرئيسية لهؤلاء النساء باعتبار أن غالبيتهن أميات كما سلفت الإشارة، بحيث يمكن القول بأنه بوجه عام لا توجد فجوة بين مواصفات هؤلاء النساء ومواصفات أو متطلبات الأعمال الموكلة إليهن.

2 – ظروف العمل، ومدى توافر شروط العمل اللائق:

تنصرف شـروط العمـل اللائـق بوجـه عـام إلى مـا يتمتـع بـه العامـل من حقـوق من حيث الحصول على أجر نقدي يكفل له ولأسرته الحياة الكريمة والتمتع بإجازات مدفوعة الأجـر، ووجـود حـد أقصـى لسـاعات عمـل تتم في مواعيـد ملائمـة وتتـوفر لهـا شـروط السـلامة والصـحة المهنيـة، ومـدى تـوفر الحمايـة القانونيـة للعامـل من خلال عقـد عمـل يتسـم بالاستقرار، وحماية اجتماعية من خلال نظـام للتأمينـات الاجتماعيـة والمعاشـات والتـأمين الصحى، وأخيرًا حق العامل في التنظيم النقابي([63]).

وتشترك النساء العـاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر مـع بقيـة العـاملات في الاقتصـاد غـير الرسـمي في عـدم التمتـع بعقـود قانونيـة أو حمايـة اجتماعيـة، وهي بـالطبع من العناصـر الأساسية في شروط العمل اللائق، ولكن أخذًا في الاعتبار أن هؤلاء النسـاء يفتقـرن أيضًـا إلى عنصر الأجر النقدي والإجازات مدفوعة الأجر فإن التساؤل لابد وأن يثـور عن وضـعهن المقارن بالنساء العاملات في الاقتصاد غـير الرسـمي بـأجر، ومـا إذا كـان مجمـل شـروط عملهن لدى الأسرة أفضل أو أسوا من العاملات الأجيرات.

جدول رقم(3)

مقارنة بين ظروف عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر أو في المجال غير الرسمى بأجر

البيان	حضر	ريف	جملة

متوسط ساعات العمل اليومية(ساعة)			
لدى الأسرة بدون أجر	6.2	5.3	5.5
عمل غير رسمي بأجر	8.3	7.3	8.0
العمل ليلا بعد السابعة مساء(% من الحالات)			
لدى الأسرة بدون أجر	43.5	29.0	31.5
عمل غير رسمي بأجر	34.2	19.5	27.9

			مدى وجود تأمين اجتماعي
-	-	-	لدى الأسرة بدون أجر
-	-	-	عميل غير رسمي بأجر
			مدى وجود عقد قانوني
-	-	-	لدى الأسرة بدون أجر
-	-	-	عمل غير رسمي بأجر
			مدى الانضمام لنقابة عمالية أو مهنية أو رابطة
0.2	0.2	-	لدى أسرة بدون أجر

عمل غير رسمي بأجر	8.5	2.4	5.9
مدى وجود تأمين صحي أو خدمات علاجية			
لدى الأسرة بدون أجر	-	0.5	0.4
عمل غير رسمي بأجر	1.8	4.1	2.8

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل في مصر 2012

ويشير الجدول رقم (3) إلى أنه باستثناء عدد ساعات العمل فإن شروط عمل النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر تعتبر أسوأ من العاملات بأجر في الاقتصاد غير الرسمى، سواء تعلق الأمر بالاضطرار إلى العمل ليلاً بعد السابعة مساء، أو عدم القدرة على التنظيم والتفاوض من خلال نقابات وروابط مهنية أو عالمية، أو عدم التمتع بتأمين صحى وخدمات علاجية من خلال العمل. وتعكس هذه الظروف حقيقة أن قانون العمل ينص بالفعل على استبعاد "أفراد أسرة صاحب العمل" من سريان القانون فيما يتعلق بتنظيم التشغيل واشتراطات السلامة الصحية والمهنية، واللوائح المالية والإدارية([64]).

وهنا لابد من التأكيـد على عـدد من الملاحظـات. أولهـا أن البيانـات الخـام للمسـح التتبعي لسوق العمل 2012 تشير إلى أن متوسط ساعات العمل للنسـاء العـاملات لـدى الأسـرة بدون أجر تقل كثيرا عن العاملات بأجر(خمس سـاعات ونصـف سـاعة مقابـل 8 سـاعات) وأن هذه الظاهرة تنطبق على كل من الريف والحضر. ومع ذلك ففي تصورنا أنـه لابـد من التعامل مع تلك النتيجة بكثير من الحـذر والتـذكير بـأن إحـدى الملاحظـات الأساسـية على البيانات الخام للمسح أنها متحيزة لأدنى فيمـا يتعلـق بعمـل النسـاء الريفيـات في السـوق على وجه التحديد[65]. وقد لاحظنا أن الأسئلة المطروحة في المسح تحـدد مفهـوم العمـل للسوق في "كل عمل بغـرض الـبيع أو التسـويق/ الحصـول على أجـر/ أو مشـروع أسـرى بهدف البيع أو التسويق". ورغم سلامة المفهوم فإنه عندما يكون الجـزء الأكـبر من العمـل لدى الأسرة وبدون أجر فربما يحدث اللبس لدى المبحوثات فيما إذا كان هذا يمثل حقيقـة عملا للسوق[66]. ناهيك عن أن العمل بالزراعة في الريف المصـري يسـود فيـه الأسـلوب المعروف "بالمزاملة" حيث تقـوم النسـاء بمسـاعدة الأسـر الأخـرى في القريـة في بعض أنشطتهم الزراعية الموسمية، مقابل قيام نساء الأسـر الأخـرى بعمـل الشـيء نفسـه مـع أسـرهن. هـذا الشـق من عمـل النسـاء شـائع في الريـف المصـرى[67]، وفي تصـورنا أن المجالات المحددة لعمل السوق في المسح لم تتمكن من أخذه في الاعتبار[68]. وبالتـالي فليس من المؤكد أن ساعات عمل النساء العاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر في المجـال غير الرسمي هي حقا أقصر من ساعات عمل النساء الأجيرات.

ولعله من الملاحظات المهمة أيضًا التي يشـير إليهـا الجـدول رقم (3) أن هنـاك نسـبة من النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر(0.4%) يتمتعن بتأمين صحي وخدمات علاجيـة من خلال العمــل، رغم أنهن لا يتمتعن بتــأمين اجتمــاعي من خلال ذلــك العمــل. وتجــد هــذه الظاهرة تفسيرها في أن بعض هؤلاء النساء لديهن تأمين من خلال النقابات المهنية والـتي

يشترط عضويتها لممارسة العمـل، كمـا هـو الحـال بالنسـبة لنقابـة المحـامين على سـبيل المثال. ومن ناحية أخرى فإن البيانات التفصيلية لهذه الشريحة من العاملات لـدى الأسـرة بدون أجر توضح أن بعضهن لديه اشتراك في تأمين صحى عن طريق الهيئة العامة للتأمين الصحى، سواء لأنهن سبق أن عملن في المجال الرسـمي([69])، أو لأنهن يحصـلن على هـذا التأمين الصحي والخدمات العلاجية من خلال نظام علاج الأسر، بموجب اشـتراك الـزوج أو الأب([70]).

ويتمثل أحد مجالات المقارنة أيضًا بين شروط عمل النسـاء العـاملات لـدى الأسـرة بـدون أجر والنساء العاملات بأجر في الاقتصاد غير الرسمي في مدى ما يتسم به هذا العمل من اسـتقرار. وتوضـح البيانـات المسـتخرجة من المسـح التتبعي لسـوق العمـل أن النسـاء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يتمتعن بدرجـة أكـبر من الاسـتقرار في عملهن بالمقارنـة بالعـاملات بـأجر، حيث يتمثـل عملهن في عمـل دائم في أكـثر من 88% من الحـالات، بعكس العـاملات بـأجر، واللائي تقتصـر نسـبة العـاملات منهن في عمـل دائم على نحـو 43.5%. فقط. ومع ذلك فأتصور أنه يجب التعامل مع هذه النتيجة بحذر وعـدم القفـز إلى افتراض أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يتمتعن بدرجة أعلى من شروط العمل اللائق في هذا الشأن. فالواقع أننا إذا تذكرنا أن معظم النساء العاملات لدى الأسرة بـدون أجر متزوجات يعملن على الأرجح لدى الزوج أو أسرته، يصبح استقرار العمل مفهومًا، لأنه ببساطة مرتبط باستمرار واستقرار علاقة الزواج نفسـها، كمـا أنـه يمكن تفسـير انخفـاض نسبة ديمومة العمل في المجال غير الرسمى للنساء العاملات بـأجر ليس فقـط بهشاشـة علاقة العمل ولكن ربما أيضًا بسبب سـعيهن المسـتمر لتغيـير العمـل والبحث عن شـروط أفضل، وهي الإمكانية التي قد لا تتوافر للنساء العاملات لدى الأسرة.

3 – مدى الرضا عن العمل:

يشير التحليل الذي قدمناه حتى الآن لظروف وشروط عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر إلى أن تلك الشروط تعتبر أسوأ مما عليه الحال بالنسبة للعـاملات بـأجر في المجـال غـير الرسمي، ومع ذلك فإن البيانات المستخرجة من المسح التتبعي لسـوق العمـل تشـير إلى أن النساء العاملات لدى الأسـرة بـدون أجـر يشـعرن بالرضـا عن عملهن بدرجـة أكـبر من العاملات بأجر في المجـال غـير الرسـمي. حيث تبلـغ نسـبة من يشـعرن بالرضـا نوعًـا مـا والرضا التام عن العمل نحو 81.9% من إجمالي المبحوثات العاملات لـدى الأسـرة بـدون أجر، في حين تبلغ تلك النسبة للنساء العاملات بأجر في المجال غـير الرسـمى نحـو 59.6 % فقط.

جدول رقم(4)

تفاصيل عناصر الرضا عن العمل لدى الأسرة بدون أجر

%

البيان	غــير راضٍ	غـير راضٍ	محايد	راضٍ نوعًــا	راضٍ	لا

	تماماً	نوعًا ما		ما	تمامًا	ينطبق
1 - الاســـــتقرار (الأمن الوظيفي)						
- عمـــل لـــدى الأســـرة بـــدون أجر	2.8	3.4	5.4	12.8	35.6	40.0
- عمـــل غـــير رسمي بأجر	10.9	15.3	12.9	24.0	17.8	10.1

2 - نوع العمل						
- عمـــل لـــدى الأســـرة بـــدون أجر	1.9	3.4	9.6	29.9	48.8	6.4
- عمـــل غـــير رسمي بأجر	11.5	12.9	13.9	33.5	27.9	0.3
3 - عدد ساعات العمل						

- عمل لدى الأسرة بدون أجر	1.3	4.7	9.4	24.4	47.3	12.9
- عمل غير رسمي بأجر	9.7	12.9	14.3	29.3	31.0	2.8
4 - مواعيد العمل						
- عمل لدى الأسرة بدون أجر	2.1	2.4	6.8	20.6	50.1	18.0

- عمـــل غـــير رسمي بأجر	8.7	9.1	10.8	35.9	32.4	13.1
5 - ظـــــــروف وبيئة العمل						
- عمـــل لـــدى الأســـرة بـــدون أجر	2.4	5.4	10.3	26.5	49.9	5.5
- عمـــل غـــير رسمي بأجر	7.7	9.4	20.2	32.4	29.6	0.7

6 - المســــافة للعمل والتنقل						
- عمـــل لـــدى الأســـرة بـــدون أجر	1.7	2.4	6.2	17.6	45.4	26.7
- عمـــل غـــير رسمي بأجر	6.6	7.0	12.9	31.3	40.1	2.1
7 - المواءمــــة بين المـــؤهلات والقـــدرات وبين العمل						

- عمـــل لـــدى الأســـرة بـــدون أجر	3.8	3.9	7.9	19.1	50.1	15.2
- عمــــل غــــير رسمي بأجر	12.2	7.7	12.2	27.2	33.4	7.3

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل في مصر 2012

ويشير الجدول رقم (4) إلى أن درجـة رضـا العـاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر أعلى من النساء العاملات بأجر في الاقتصاد غير الرسمى فيما يتعلق بكـل عناصـر الرضـا الـوظيفي والتي تشمل الاستقرار(الأمن الوظيفي) ونوع العمل وعـدد سـاعاته ومواعيـده، فضـلا عن ظروف وبيئة العمل، والمسافة للعمل والتنقل، والمواءمـة بين المـؤهلات والقـدرات وبين العمـل. وجـاء في أعلى سـلم درجـات الرضـا الـوظيفي كـل من عنصـري المواءمـة بين المؤهلات والقدرات والعمل، ومواعيد العمل، وهو ما يعكس إلى حد كبير حقيقة أن غالبية العاملات لدى الأسرة بدون أجر أميات أو حاصلات على قـدر متواضـع من التعليم بالفعـل، كما يعكس ما قد تتسم به مواعيد العمـل لـدى الأسـرة من مرونـة تـوفر للنسـاء الفرصـة لرعاية الأطفال والقيام بمهام الرعاية لأسرهن. ولعلـه ممـا يعـزز هـذا التفسـير أن رعايـة الأطفـال قـد مثلت 26.7% من أسـباب تحـول النسـاء اللائي كن يعملن في المجـال غـير

الرسمى بأجر إلى العمل لدى الأسرة بـدون أجـر، وهي نسـبة ترتفـع بشـكل ملحـوظ عن المتوسط العام لنساء المسح ككل والذي لا يتجاوز فيه هذا السبب 15% .

وفى تصورنا أن جزءًا مهمًا من تفسير مسألة رضا النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجـر في المجال غير الرسمي عن تفاصيل علاقة العمل، قد يرجع إلى أنهن لا ينظرن لأنفسـهن باعتبارهن نساء عاملات، بل ينظرن لهذا العمل باعتباره امتدادًا للواجبات الأسـرية، خاصـة في ظل عدم وجود أي نوع من العلاقة التعاقدية ناهيك عن أي أجر محدد. فتشير البيانـات الخام للمسـح التتبعي لسـوق العمـل 2012 إلى أنـه عنـد توجيـه السـؤال للعـاملات لـدى الأسرة بدون أجر في المجال غير الرسمي "ما علاقتك بصاحب العمل قبـل حصـولك على هذا العمل"(71) لم يتم تسـجيل أي إجابـة من أي مبحوثـة من بينهن، في حين أن إجابـات العاملات بأجر في نفس المجال عددت أشكال العلاقة مع صاحب العمل وما إذا كـان أحـد أفراد الأسرة المعيشية أو قريب من خارج الأسرة المعيشة أو جار أو معرفـة شخصـية، أو أنه لا توجد علاقة ..الخ، بما يعكس الوعي بـأنهن في علاقـة عمـل حقيقيـة حـتى ولـو كـان صاحب العمل هو أحد أفراد الأسرة.

رابعًا: العمل لدى الأسرة بدون أجر وإحسـاس النسـاء بـذواتهن وحقهن في المساواة:

تؤكد الأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والحركات النسوية جميعًـا أن التمكين الاقتصادي للنساء يمثل شرطًا ضـروريًا لزيـادة مشـاركتهن في صـناعة القـرار سواء على المستوى السياسي أو في مؤسسات العمـل أو في داخـل الأسـرة. كمـا تتفـق

تلك الأدبيات على أن إزالة كل القيود التي تحـول دون زيـادة مشـاركة النسـاء في العمـل بأجر وفي ريـادة الأعمـال تمثـل نقطـة البـدء لتمكينهن الاقتصـادي، باعتبـار أن العمـل في السوق بأجر يشكل أحد المحاور الأساسية لتمتع النساء بالاستقلال الاقتصـادي والمشـاركة في الحياة العامة، على النحو الذي يعزز مكانتهن الاجتماعية وقـدرتهن على المشـاركة في صنع القرار. وقد تبنت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة هذا المفهوم للتمكين الاقتصادي للنساء، بدءًا باتفاقية إزالة كـل صـور التمييـز ضـد النسـاء CEDAW في عـام 1979([72])، واتفاقيات المساواة بين طرفي النـوع الاجتمـاعي في إطـار منظمـة العمـل الدوليـة ([73]). وتعهدت 189 دولة وقعت على إعلان مؤتمر الأمم المتحـدة للنسـاء في بكين عـام 1995 باتخاذ إجـراءات ملموسـة لزيـادة مراكـز النسـاء في الاقتصـاد([74]). وتم التأكيـد على تلـك الأهداف بعد مرور عشرين عامًـا بالاتفـاق على إزالـة التفرقـة الوظيفيـة([75]). كمـا أدرجت الأمم المتحدة هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ضمن الأهداف الإنمائية الثمانيـة الـتي تم تحديـدها في عـام 2000 واتفقت دول العـالم على تحقيقهـا ببلـوغ عـام 2015، والمعروفة بأهداف الألفية. وركزت تلك الأهداف بوجـه خـاص على إزالـة التفـاوت بين الجنسين في التعليم بمراحله كافة، وزيادة نصيب النساء من الأعمـال مدفوعـة الأجـر في القطاع غير الزراعي ([76]).

وعلى صعيد الفكـر الاقتصـادي تؤكـد أعمـال "أمارتيـا سـن" الحـائز على جـائزة نوبـل في الاقتصاد، على سبيل المثال، أهمية العمل في السوق بأجر كسبيل لتـدعيم حريـة النسـاء، فحرية المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب ورعاية الأطفال وتغيـير تقسـيم العمـل المستند إلى النوع الاجتماعي، كل ذلـك يرتبـط بحريـة العمـل خـارج المـنزل مقابـل أجـر. فحصول النساء على دخل مستقل يؤدى إلى تحسين مكانتهن الاجتماعية في داخل الأسرة وفي المجتمع ككل([77]). ويؤكد "سن" أن هناك فرقًا بين السياسات والإجراءات التي ترمي

إلى تحسين رفاهية ومستوى جودة الحياة للنساء من خلال إزالة التميـيز وتحقيـق ظـروف حيـاة أفضـل، والسياسـات الإجـراءات الـتي تـدعم شـعور النسـاء بـذواتهن وحقهن في المساواة Women’s Agency. ففي النوع الأول من السياسات تكون النساء في موقف المتلقي، أما النوع الثاني من السياسـات فيجعـل النسـاء طرفًـا فـاعلاً يسـعى بنفسـه إلى إنجاز التحولات الاجتماعية والسياسية التي تؤدى إلى تحسين حياة كل النساء والرجال.

أما على صعيد الفكر الماركسي التقليدي فيتم الربط تلقائيا بين عمل النسـاء في السـوق بأجر وتعزيز مكانتهن الاجتماعية والسياسية، فتشير أعمال "روزا لوكسمبورج" على سبيل المثـال إلى أن حصـول النسـاء على المسـاواة السياسـية يتعين أن يسـتند إلى أرضـية اقتصادية صلبة تتمثل في عملهن بأجر. فالعمـل بـأجر والاتحـادات العماليـة والديمقراطيـة الاشتراكية قد أدت جميعها إلى الارتقاء بالمرأة العاملة([78]).

والسؤال الآن هو هل يؤدي عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر، باعتباره عملا للسوق، إلى تعزيز مكانتهن داخل الأسرة وإحساسهن بذواتهن وحقوقهن، كمـا يفـترض أن يكـون عليـه الحال بالنسبة للعاملات بأجر؟ وهل تختلف مكانة النساء العاملات في السوق لدى الأسرة بدون أجر، عن مكانة ربة المنزل التي لا تعمل للسوق؟

1 – مكانة النسـاء العـاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر من حيث حريـة اختيـار مجال العمل:

تتمتع النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر كما سلفت الإشارة بدرجة أكبر من الاستقرار في عملهن بالمقارنة بالعاملات بأجر، ولكن السؤال هو إلى أي مدى تملك هؤلاء النساء حرية الاختيار بين الاستمرار في ذلك العمل أو البحث عن عمل بديل؟ وعلى الرغم من عدم وجود أسئلة في استمارة استقصاء البحث التتبعي لسوق العمل تتيح التعرف بشكل مباشر على تلك الجوانب ففي تصورنا أن ارتباط العمل بعلاقة الزواج أو بالأسرة يجعل مسألة حرية الاختيار أو القدرة على تغيير العمل مسألة صعبة. فالقضية هنا لا تتعلق فقط بحرية الاختيار ولكن أيضًا بمدى القدرة على تحمل عواقب ذلك الاختيار. وفي كل الأحوال فالمؤكد أن علاقة الزواج ورأى الأسرة قد مثل أحد الجوانب المهمة في تحول بعض النساء من العمل بأجر في المجال غير الرسمى إلى العمل لدى الأسرة بدون أجر، وخاصة في الريف (48.5% مقابل 25% في الحضر) كما أن رعاية الطفل قد مثلت ثاني أكبر سبب لترك العمل في المجال غير الرسمي بأجر والتحول إلى العمل لدى الأسرة بدون أجر(26.9% في الريف و 25% في الحضر). وفي تصورنا أنه بالإضافة إلى أثر علاقة الزواج ورأى الأسرة في حدوث هذا التحول فإنه يعكس أيضًا تدنى شروط العمل في الاقتصاد غير الرسمي سواء من حيث الحق في الحصول على إجازات الوضع مدفوعة الأجر أو مدة تلك الإجازات، أو مواعيد وعدد ساعات العمل.

جدول رقم (5)

أسباب عدم الاستمرار في العمل بأجر

من بين النساء العاملات حاليًا لدي الأسرة بدون أجر

%

أسباب ترك العمل بأجر	حضر	ريف	جملة
رفض الزواج أو الخطيب	25	26.9	26.7
رفض الأب	-	3.9	.3
رفض فــرد آخــر من أفــراد الأسرة	-	7.7	6.7
لا توجد وظائف مناسبة	25	.9	6.7

لرعاية الأطفال	25	26.9	26.7
لا ترغب في العمل	-	11.5	10.0
الزواج	25	19.2	20.0
الإجمالي	100.0	100.0	100.0

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ويمكن القول أنه على الرغم أن عمل النساء لـدى الأسـرة بـدون أجـر قـد لا يتطـابق مـع مفهوم العمـل القسـري، فإنـه وبكـل تأكيـد لا يعكس، في تصـورنا، قـدرًا كبـيرًا من حريـة الاختيار، سـواء لعـدم تـوافر البـديل موضـوعيًّا في ظـل مسـتويات تعليم ومهـارات هـؤلاء النساء والـتي قـد تكـون ناتجـة أصـلاً عن قـرارات الأسـرة ونظـام القيم السـائد، أو نظـرًا للتكلفة المرتفعة التي قد يتحملنها في حالة الصـدام مـع الـزوج أو الأسـرة بسـبب اختيـار عمل بديل.

2 – مكانة النساء العاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر من حيث المشـاركة في صنع القرار:

تشير المعلومـات المسـتخرجة من البيانـات الخـام للمسـح التتبعي لسـوق العمـل إلى أن مشاركة الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر في صـنع القـرارات في داخـل الأسـرة تختلف طبقًا لطبيعة القرار. فترتفع نسـبة المشـاركة في القـرارات وثيقـة الصـلة بالعمـل المـنزلي، والقـرارات المتعلقـة بهـؤلاء النسـاء شخصـيًا، وتنخفض نسـبة المشـاركة في القرارات ذات الـوزن الاقتصـادي الكبـير بالنسـبة للأسـرة والقـرارات المتعلقـة بمسـتقبل الأبناء. كما أنه بوجه عام ترتفع نسبة مشاركة الزوجات العاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر في صنع القرار في الحضر مقارنة بالريف.

أما من حيث الوضع المقارن للنساء العاملات لدى الأسرة بـدون أجـر من حيث المشـاركة في اتخـاذ القـرار، فيشـير الجـدول رقم (6) إلى أن هـذه المشـاركة بوجـه عـام أقـل من مستوى مشاركة النساء العـاملات بـأجر، ويظهـر ذلـك بشـكل أوضـح وقطعي في الريـف. ويمكن تفسير تلك النتيجة بما تشير إليه الأدبيات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنسـاء من أن عمل النساء بـأجر يـدعم اسـتقلالهن الاقتصـاي ويزيـد من فـرص مشـاركتهن في صـنع القرار داخل الأسرة. كما يتفق ذلك مع ما توضحه نتائج المسـح العـالمي للقيم 2012 عن مصر والذى يوضح أن أكثر من 60% من المبحوثـات يـرين أن الحصـول على وظيفـة هـو أفضل وسيلة كي تكون المرأة شخصًا مستقلاً ([79]).

أما عند المقارنة بالنساء غير العاملات فيشير الجدول إلى أن مشاركة النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر في صنع القرار تكون أعلى من النساء بدون عمل للسوق في القرارات التي تتعلق بالمشاركة في تحمل مسئوليات رعاية الأبناء، والتعامل مع المحيط الخارجي، كما هو الحال في اصطحاب الطفل للطبيب أو الوحدة الصحية للعلاج، والتعامل مع المدرسين والمدرسة، وإرسال الطفل للمدرسة يوميًا وشراء طلبات واحتياجات للأولاد.

جدول رقم (6)

الموقف المقارن لمشاركة النساء في صنع القرار داخل الأسرة

(نسبة اللائي يتخذن القرار وحدهن أو مع الزوج %)

الموضوع	حضر	ريف	جملة
شراء حاجة كبيرة في البيت			

• عمل لدى الأسرة بدون أجر	36.8	43.6	42.5
• عمل في المجال غير الرسمي بأجر	73.7	48.6	60.1
• بدون عمل للسوق	58.2	44.5	50.0
شراء الطلبات اليومية			
• عمل لدى الأسرة بدون أجر	83.0	69.5	71.4
• عمل في المجال غير الرسمي بأجر	83.6	81.9	82.7
• بدون عمل للسوق	75.2	63.6	68.3
زيارة أهلها/ أصحابها أو أقاربها			

• عمل لدى الأسرة بدون أجر • عمل في المجال غير الرسمي بأجر • بدون عمل للسوق	73.6 78.7 75.2	60.8 70.8 64.4	62.5 74.5 68.8
أكل كل يوم • عمل لدى الأسرة بدون أجر • عمل في المجال غير الرسمي بأجر • بدون عمل سوق	 92.4 83.6 84.9	 71.6 84.7 73.2	 74.6 84.2 78.0
الذهاب للطبيب/ الوحدة الصحية للعلاج			

• عمل لدى الأسرة بدون أجر • عمل في المجال غير الرسمي بأجر • بدون عمل للسوق	84.9 82.0 79.7	67.9 79.2 69.4	70.3 80.5 73.5
شراء ملابس لنفسها • عمل لدى الأسرة بدون أجر • عمل في المجال غير الرسمي بأجر • بدون عمل للسوق	 88.7 85.2 82.2	 70.4 76.4 62.7	 73.0 80.5 76.6
أخذ الطفل للطبيب/ الوحدة الصحية للعلاج			

عمل لدى الأسرة بدون أجر عمل في المجال غير الرسمي بأجر بدون عمل للسوق	77.3 72.1 68.6	62.0 68.1 60.2	64.2 69.9 63.6
التعامل مع المدرسين والمدرسة			
• عمل لدى الأسرة بدون أجر	45.3	24.9	27.8
• عمل في المجال غير الرسمي بأجر	42.6	40.3	41.4
• بدون عمل للسوق	28.8	22.1	24.8
إرسال الطفل للمدرسة يوميًا			

• عمل لدى الأسرة بدون أجر	43.4	29.9	32.6
• عمل في المجال غير الرسمي بأجر	41.0	38.9	39.9
• بدون عمل للسوق	30.7	25.3	27.5
شراء طلبات واحتياجات للأولاد			
• عمل لدى الأسرة بدون أجر	71.7	57.3	59.4
• عمل في المجال غير الرسمي بأجر	73.8	66.7	69.9
• بدون عمل للسوق	59.7	51.6	54.8

مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

إلا أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام هي أن مكانة النساء العـاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر تـأتي في مرتبـة أدنى النسـاء اللائي لا يعملن للسـوق فيمـا يتعلـق بالمشـاركة في اتخـاذ

القرارات ذات الوزن الاقتصادي الكبير بالنسبة للأسرة مثل قرار شراء حاجة كبيرة للبيت، وأيضًا في القرارات المتعلقة بهن شخصيًا مثل شراء ملابس لنفسها أو زيارة أهلها وأصدقائها، أو الذهاب للطبيب للعلاج. وتعزز نتائج المسح السكاني والصحي 2014 الظاهرة نفسها حيث تشير إلى انخفاض نسبة مشاركة النساء العاملات بدون أجر نقدى في صنع القرار مقارنة بكل من العاملات بأجر نقدي أو بالنساء بلا عمل(80)

3 – الموقف المقارن للنساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر من حيث حرية التنقل:

تعد حرية التنقل أحد المعايير المهمة لتمكين النساء، جنبًا إلى جنب مع معيار مشاركتهن في صنع القرار في داخل الأسرة وفي المحيط العام سواء على صعيد العمل أو الحياة السياسية. ومن المؤكد على الصعيد الاقتصادي أن القيود التي قد يفرضها المجتمع والتقاليد على حرية النساء في التنقل تحد بذاتها من فرصهن في التعليم والعمل والتدريب والترقي، بما لذلك من أثر على إجمالي مساهمتهن في النشاط الاقتصادي من جهة، وما يتمتعن به من مكانة في المجتمع من ناحية أخرى.

وتشير المعلومات المستخرجة من البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل إلى أنه عند مقارنة درجة حرية التنقل التي تحظى بها الزوجات، سواء لممارسة مسئوليات رعاية الأسرة والأبناء (الذهاب إلى السوق، اصطحاب الطفل للطبيب أو الوحدة الصحية للعلاج) أو الوفاء باحتياجاتهن الشخصية (الذهاب إلى العيادة أو الوحدة الصحية للعلاج، زيارة الأقارب والأصدقاء والجيران) نجد أن الزوجات العاملات لدى الأسرة بدون أجر لديهن

حرية في التنقل أكبر من النساء اللاتي لا يعملن للسوق على الإطلاق، وخاصة في الريف. ولكن لا تزال هذه الحرية في التنقل أقل من الزوجات العاملات بأجر في المجال غير الرسمي.

وإذا كانت القيود على حرية النساء في التنقل تحد من فرص مشاركتهن في العمل للسوق بأجر، فإنها تحد أيضًا من فرص حصولهن على الرعاية الصحية اللازمة لهن، ويظهر أثر ذلك على النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بدرجة أكبر من النساء العاملات بأجر. وهذا هو ما توضحه نتائج المسح السكاني والصحى 2014، حيث تشير تلك النتائج إلى أن نسبة النساء اللاتي ذكرن وجود مشاكل كبيرة في الحصول على الخدمات الصحية كانت دائما أعلى فيما بين النساء اللائي لا يعملن بعائد نقدى مقارنة بالنساء اللائي يعملن بعائد نقدي، وأن هذه الظاهرة تنطبق سواء تعلق الأمر بأسباب تخص القيود على حرية التنقل (أخذ الإذن للذهاب للعلاج، المسافة للوحدة الصحية، لابد من وسيلة مواصلات، لا تريد الذهاب بمفردها) أو تعلق الأمر بتردي الخدمات العامة (عدم وجود مقدم خدمة، عدم وجود أدوية)، أو بعدم وجود دخل نقدي (أخذ نقود للعلاج) أو بالعادات والتقاليد (عدم وجود مقدمة خدمة سيدة)(81).

4- اتجاهات النساء نحو التعرض للعنف الجسدي:

تشير العديد من الأدبيات إلى أن عمل النساء للسوق يدعم إحساسهن بذاتهن وبحقهن في المساواة. وعلى الرغم من ندرة المسوح الرسمية التي تركز على هذا الجانب، فربما يساعد على كشف بعض العناصر المتعلقة بهذا الموضوع، المعلومات المتوافرة في

المسح السكاني الصحي 2014 عن اتجاهات النساء نحو التعرض للعنف الجسدي، ومدى الاختلاف بين النساء العاملات للسوق بأجر أو بدون أجر وبين النساء اللاتي لا يعملن في السوق.

جدول رقم(7)

نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج

ووافقن على أن الزوج له مبرر لضرب أو عقاب زوجته لأسباب محددة

%

البيان	أحرقت الطعام	جادلته	خرجت بدون إذنه	أهملت الأطفال	رفضت ممارسة الجنس معه	الموافقة على الضرب لسبب واحد على الأقل

لا تعمل	7.1	13.4	29.8	25.3	20.5	37.0
تعمل بعائد نقدي	4.4	6.6	15.1	14.7	13.2	24.1
تعمل بعائد غير نقدي	20.8	30.3	45.4	43.0	39.4	62.3

وزارة الصحة والسكان، المسح السكاني الصحي 2014، مايو 2015، ص 223

فتشير بيانات المسح السكاني والصحي 2014 إلى أنه على الرغم من وجود تقبل عام لدى النساء اللائي سبق لهن الزواج لمسألة ضرب الزوجة فإن درجة ذلك التقبل تنخفض لدى النساء اللائي يعملن للسوق بأجر نقدي (24.1% من المبحوثات) مقارنة بالنساء اللائي لا يعملن (39%). ولكن الأمر المثير للاهتمام حقا هو أن أعلى نسبة لتقبل مبدأ ضرب الزوجة (62.3%) تأتى من جانب النساء العاملات بدون أجر نقدي، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (7). كما تشير بيانات نفس المسح إلى أن نسبة طلب

المساعدة أو على الأقل إخبار شخص ما عند التعرض للعنف الجسدي تنخفض لدى النساء اللائي لا يعملن بأجر نقدي عنها لدى العاملات بأجر نقدى([82]).

الخلاصة:

يمثل العمل لـدى الأسـرة بـدون أجـر الشـكل الرئيسـي لعمـل النسـاء في الاقتصـاد غـير الرسـمي في مصـر، ويـتركز في الأقـاليم وخاصـة في صـعيد مصـر، كمـا أنـه يـتركز على مستوى الأقاليم في الريف مقابل الحضر، ولا سيما في ريـف الوجـه القبلي. ويعكس هـذا النمط للتركز الجغرافي للظاهرة في جزء منه السياسات الاقتصادية المتبعة والـتي تـؤدي إلى تركيز الاستثمارات، وبالتالى فرص العمل، في العاصـمة والمـدن الكـبرى ومـا حولهـا، كما يعكس القيود الاجتماعية المفروضة على حركـة النسـاء في ظـل نظـام القيم السـائد خاصة الافتقار لشبكة الطرق ووسائل الانتقال الآمنة التي يمكن استخدامها في حال توافر وظائف بأجر في المجال الرسمى تتطلب الانتقال لمسافات طويلـة نسـبيا، فضـلا عن أثـر هذه العوامـل جميعهـا في افتقـار هـؤلاء النسـاء للمـؤهلات اللازمـة لفـرص عمـل أفضـل. وتتلخص الصورة العامة أو السمات الغالبة للنساء العـاملات لـدى الأسـرة بـدون أجـر في المجال غير الرسمي على النحو التالي: نساء متزوجات، شابات وفي أواسط العمر، يغلب عليهن الأميـة، ويحمـل بعضـهن مـؤهلات متوسـطة أو تحت المتوسـط، وينتمين لشـريحة الفقراء والشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة في كل من الريف الحضر.

وعلى الرغم من أن النساء العاملات لدى الأسـرة بـدون أجـر في الاقتصـاد غـير الرسـمى يعملن للسـوق لكن هـذا لم يـؤد إلى تعزيـز حـريتهن في الاختيـار أو شـعورهن بـذواتهن

وحقوقهن ولا مكانتهن في داخل الأسرة. ومع التسليم بأن تلك النتائج تتفـق إلى حـد كبـير مع الأدبيات الاقتصـادية الـتي تربـط بين العمـل بـأجر نقـدي دائم ومسـتقر وبين إحسـاس النساء بذواتهن ومصالحهن إلا أن الظاهرة الجديرة بالاهتمام هي أنه باستثناء حرية التنقـل فإن وضع العاملات لدى الأسرة بدون أجر في كل تلك الجوانب يأتي في مرتبـة أدنى ليس فقط من النساء العاملات بأجر ولكن أيضًا أدنى من النساء اللائي لا يعملن للسوق أصلاً.

وفي تصورنا أن هذه الظاهرة يمكن أن تجد تفسيرها في أن الأثر النهائي لعمل النساء في السوق على إحساسهن بذواتهن وحقهن في المساواة يتوقـف إلى حـد كبـير على النظـرة الاجتماعية لذلك العمل، فإذا كانت نظرة المجتمع إلى نـوع معين من العمـل نظـرة دونيـة فإن قيام النساء بهذا النـوع من العمـل لن يـؤدى إلى تعزيـز مكـانتهن. وهكـذا فـإن تـدنى شروط ونوعية عمل النساء لدى الأسرة بدون أجر ينعكس على تدني نظـرة المجتمـع إلى هذا العمل ونظرتهن إلى أنفسهن، كما ينعكس على نظرة الزوج إلى الزوجـة الـتي تعمـل "لديه" بدون أجر بحيث تصبح فيما يبدو في مرتبة أدنى وأقل جدارة بالاحترام من "الحـرم المصون" التي لا تعمل.

أهم التوصيات:

أولاً- تطـوير مسـوح سـوق العمـل لإلقـاء الضـوء على الجـوانب التفصـيلية للعمـل غـير الرسمي، بما يمكن من الدراسة المتعمقـة لحجم وطبيعـة والآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة للعمالة غير الرسمية.

ثانيًا – قيام الحركة النسوية في إطار منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبرلمان بما يلي:

(1) رفع مستوى وعى النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر بأنهن طرف في علاقة عمل حقيقية للسوق، وليست امتدادًا لواجباتهن الأسرية.

(2) العمل على إيجاد آلية لمد مظلة التأمينات الاجتماعية للعاملات لدى الأسرة بدون أجر، مع الاسترشاد بتجارب الدول الأخرى في توفير الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير الرسمي.

(3) العمل على إيجاد آليات مبتكرة لتنظيم العاملات لدى الأسرة بدون أجر في كل مجال من مجالات النشاط، وإقامة العلاقة بينها وبين التنظيمات النقابية ذات الصلة.

(4) الضغط لمد مظلة التأمين الصحي الشامل لتغطى المواطنين كافة.

(5) الضغط لحفز الدولة على التوسع في شق الطرق وشبكة النقل العام الأمن والآدمي، ودور حضانة الأطفال منخفضة التكلفة، وخاصة في الأقاليم.

(6) الضغط لإعداد وتفعيل الموازنات المستجيبة الاجتماعي فيما يتعلق بمنظومة التعليم والصحة والمرافق العامة وخاصة في الأقاليم.

(7) الضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة في قانون العمل، بما يضمن بيئة عمل "صديقة للأسرة" فيها يتعلق بإجازات الوضع ورعاية الطفل، والعمل نصف الوقت.

(8) تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء دور الحضانة في المنشآت التي يعمل بها حد أدنى محدد من النساء.

(9) العمل على مواجهة الموروث الثقافي الذي يمارس أثرًا سلبيًا على حق النساء في العمل والحركة من خلال نظام التعليم وأجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية، وخاصة في القرى والأقاليم، وبوجه خاص في الصعيد.

الهوامش:

(1) أعد هذا المسح بمعرفة كل من منتدى البحوث الإقتصادية ERF والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبرعاية منظمة العمل الد,لية . ويغطى هذا المسح أكثر من 12 الف أسرة تتضمن 49.186 ألف شخص ، ويغطى جميع المحافظات المصرية (باستثناء المحافظات الحدودية الخمس الممثلة في مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء) ويمثل فيها كل من الريف والحضر ، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقاً للنوع ، والمستوى التعليمي والسن والحالة الأجتماعية وموقف التوظيف / البطالة ، ونوع العمل ، والدخل ، ومؤشرات المستوى الاقتصادي وقد استخرجنا من بيانات المسح عينه تمثل الشريحة العمرية التي تقع في تعريف قوة العمل (15- أقل من 65) وبلغ عدد مفردات هذه العينة 30065 شخصا. وقد بلغ عدد النساء في هذه العينة 15217 مفردة ، بلغ عدد المشتغلات منهن 2678 مفردة توزعت بين 1530 في العمل الرسمي و 1148 في العمل غير الرسمي.

(2) ILO, Resolution Concerning Statistics of Employment in the Informal Sector, 1993.

(3) ILO, Statistics Update on Employment in the Informal Economy, Genève, ILO Department of Statistics, 201, p.12

(4) Schneider, Friedrich, Andreas Buchan and Claudio Montenegro, Shadow Economics All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007, Human Development Economics Unit, the World Bank, 2010.

- Omar E Garci-Bolivar, Informal Economy: Is It a Problem, a Solution or Both, the Perspective of the Informal Business, Northern University School of , Law and Economics Papers, 2006/1

(5) Ahmed Galal The Economics of Formalization: Potential Winners and Losers from Formalization in Egypt, ECES Working Paper 95, 2004.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما تولى الدكتور أحمد جلال منصب وزير الإقتصاد في عام 2013 أنشـاء في الـوزارة وحـدة العدالـة الإقتصـادية الـتي تمثلت مهمتهـا الأساسـية في دراسـة وتحديـد آليـات إدمـاج المشروعات غير الرسمية في الأقتصـاد الرسـمي ومـا زالت الوحـدة قائمـة حـتى الأن تمـارس عملهـا لتحقيق هذا الهدف.

(6) ماجدة قنديل ، نحو زيادة الإيـرادات العامـة وتعزيـز النشـاط الإقتصـادي في مصـر ، المركـز المصـري للدراسات الإقتصادية سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية العدد 31 يوليو 2012.

(7) أنظز/ي :

- Hernando Do Soto, The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else, New York Basic Books , 2002.

- Hernando Do Soto, The Other OathL The Invisible Revolution in The Third World m New York Haper Collins, 1989.

(8) Ahmed Gala, The Economics of Formalization, OP. Cit.

(9) JaclineWahbaand RaguiAssaad, Flexible Labor Regulations and Informality in Egypt, ERF Working Paper915, May 2015.

ماجدة قنـديل ، توفـير فـرص العمـل في مصـر: الآفـاق قصـيرة ومتوسـطة الأجـل ، المركـز المصـري للدراسات الإقتصادية سلسلة أراء السياسة الإقتصادية العدد 29 ابريل 2012.

(10) James Gwarney, Robert Lawson, Herbert Grubel, Jakob de Haan, Jan-Egbert and EelcoZandberg, World Economic Freedom Report 2009, Economic Geedom Network, Canada.

-Salem Ben Nasser al Ismaily, Asan Al-Busaidi, Miguel Cervantes & Fred McMahon, Economic Freedom of the Arab World 2015 Annual Report, Fraser Institute, Canad.

(11) Marilyn Carr & Martha Alter Chen, Globalization and the Informal Economy: How Global Trade and Investment on the Working Poor, InternaionalLabour Organization, Geneva, 2002.

-Martha Alter Chen, The Informal Economy: Definitions, Theeories and Policies, Weigo Working Paper No.1 August 2012, p. 13.

(12) HenrikHuitfeldt, Sida and Johannes Jutting, Informality and Informal Employment, OECD Development Centre, 2009,100.

(13) Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy: An Assessment of ILO research and Suggested Ways Forward, ILO, 2008, p.12

(14) Juan Pablo Perez Sainz, Labor Exclusion in Latin America: Old and New Tendencies Rethinking Informalization: PovrtyPrecarous Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository, May 2005, p.68-69.

(15) James Heintz&RoberPollin, Informalization, Economic Groth and The Challenge of Creating Viable Labor Standards in Developing Countries Rethinking In formalization: Poverty, Precarous Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository, May 2005, p. 51

(16) Alejandro Portes and Josef Borocz, The Informal Sector Undere Capitalism and State Socialism: a Preliminary Comparison, Social Justice, Vol.15, Nos.3-4,

- Alia EL-Mahdy, Towards Decent Work in the Informal Sector : the Case of Egypt, ILO, Genevam Employment Paper 2002\5

(17) ILO. Decent Work and the Informal Economy, ILO Conference, 90th Session, Report VI, 2002, P.38

-Kate Meagher, Unlocking the Informal Economy; A Literature Review on Linkages Between Formal and Informal Economies in Developing Countries, Wiego Working Paper No. 27, April 2013.

(18) Sylivia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy, OP. Cit., ILO, 2008.

-LourdsBeneriam Changing Employment Patterns and the Informalization of Jobs: Gender Trends and Gender Dimensions, ILO, Geneva, 2001.

-Marilyn Carr & Martha Alter Chen, Globalization and the Informal Economy, OP. Cit., ILO, Geneva, 2002.

-ILO. Decent Work and the Informal Economy, OP. Cit., 2002.

(19)Ingeborg Wick, Women Working in the Shadows: The Informal Economy and Export Processing Zone, Sudwind Institute furOkonomie and Okumene, Siegburg\ Munich, 2010.

(20) ShymaaV .Ramania, Ajay Thutupalli, tamasMedovarszki, stupaChattopadhyay and Vena Ravichandran, Women in the Informal economy: Experiments in Governance from Emerging Countries, United Nations University, Policy Brief No. 5, 2013, p. l.

(21) Martha Chan, Women and Informality: a Global Picture, The Global Movement, SAIS Review, 21 (1), 2001, P.7.

(22) shymaa V. Ramani, Ajay Thutupalli, TamasMedovarszki, StupaChattopadhyay and VeenaRavichandran, Women in the Informal Economy, OP. cit., p.2.

(23) JacklineWahba, Informality in Egypt : a Stepping Stone or a Dead End? ERF Working Paper 456, January 2009.

(24) NaliaKabeer, Gender, Labour Markets and Poverty: An Overview, International Poverty in Focus No. 13, January 2008, P. 3.

(25) Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, ILO, 2008, OP. cit., P. 4.

(26) Fatma El-Hamidi, Trade Libralization, Gender Segmentation, and wage Discrimination: Evidence from Egypt, ERF Working Paper 414, June 2008.

(27) الامم المتحده اناند جروفر, تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل انسان في التمتع بأعلي مستوي ممكن من الصحه البدنيه والعقليه, ابريل 2012 , ص 20-21 ز

(28) Christine Bonner and Dave Spooner, Organizing in the Informal Economy: A Challenge for Trade Unions, IPG 2\2011.

-ILO.Decent Work and the Informal Economy, OP. Cit.

(29) ShymaaV.Ramani et al., Women in the Informal Economy , OP . cit.

(30) Donna L. Doane,Living in the Backgraound: Home-based Women Workers and Poverty Pirsitence, Chronic Poverty Research Centre, Working Paber97, November 2007.

(31) Francie Lund and Anna Marriott, Occupational Health and Sefety and the Poorest, Wiego Working Paper (social Protection) No. 20, April 2011, P.8

(32) NaliaKabeer, Women’s Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labour Markets and Enterprise Development, SIG Working Paper 2012\1, Canada, P.52.

(33) NaliaKabeer, Gender, Labour Markets and Poverty: An Overview, OP.Cit, B. 3.

(34) NaliaKabeer, Resources, Agencym Achievements: Reflactions on the Measuremet of Women’s Empowerment ,Institue of Social studies, Development and Change, Vol. 30, 1999, P.437-438.

(35) NaliaKabeer et al., Paid Work, Women’s Empowerment and Inclusive Growth: Transforming the Structurres of Constraint, UN Women , January 2013

(36) NaliaKabeer, women’s EconomicEmprowerment and Inclusive Growth, SIG Working Paper 2012\l, P.50.

(37)BinaAgrawal, Coperative Conflicts, false Perceptions and Relative Capabilities, Arguments for a Better World , Essays in Honor of AmartyaSen, volum II: Society, Institutions and Development, Oxford press, 2008, P. 169-171.

(38) AmartyaSen, Gender and Cooperative Conflicts, in I. Tinker (ed.). Persistent Inequalities, Women and World Development, New York, Oxford University Press, 1990, P. 123-149.

(39) Cecile Jackson, Cooperative Conflicts and Gender Relation: Experimental Evidence from Southeast Ugand, International Association for Feminist Economics, Feminsit Economics Research Notesm Volume 19, Issue 4, 2013.

(40) BinaAgrawal, Cooperative Conflicts, False Perceptions and Relative Capabilities, False Perceptions and Relative Capabilities, Arguments for a Better World, Essays in Honor of AmartyaSen, Volume II: Society, Institutions and Development, Oxford Press, 2008, p.165-166

(41) Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievemens: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment, OP.CIT, p.438.

(42) World Bank Group, More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt, June 2014.

(43) World Bank Group, IBID, p. 104, 127.

(44) انظر/ي على سبيل المثال:

- أنان جروفر ، الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، تقرير المقرر الخاص المعنى بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى مكن من الصحة البدنية والعقلية ، إبريل 2012 ، النسخة العربية ، ص 7.

- Zoe, ElenamHorn, No Cusion to Fall Back on, The Global Economic crisis and Informal Workers, Synthesis Report – Inclusive cities (Weigo, 200).

- Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and the Informal Economy: An Assessment of ILO Research and Suggested Ways Forward, London School of Economics, 2008, p.12

(45) انظر/ي على سبيل المثال فيما يتعلق بأثر الأزمة المالية العالمية على كل من النساء والرجال في مصر الدراسة الميدانية :

- Rania Roushdy and May Gadallah, Labor Market Adjustment During The World Financial Crisis: Evidence from Egypt ERF, Working Paper 643, October 2011.

(46) انظر/ي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة عن الفترة يناير – مارس 2015.

(47) انظر/ي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المرأة والرجل في مصر 2011، ص 154.

(48) انظر/ي :

- Fatma El Hamidi & Mons Said, Have Economic Reform Paid Off? Gender Occupational Inequality in The New Millennium in Egypt". A study presented at the annual ECED Conference in June 2007.

- Fatma El Hamidi Trade Liberaliation Gender Segmentaition and Wagw Discrimination : evidence from Egypt ERF Working Paper 414, June 2008.

- Amirah El Haddad, Female Wages in the Egyptian Textiles and /clothing industry: Low Pay or discrimination ? ERF, Working paper 638 September 2011.

- Mona Said, Wages and Inequality in the Egyptian Labor Market in an Era of Financial Crisis and Revolution, ERF, Working Paper 912, May, 2015.

(49) A Priority for Egypt, June 2014, p. 85 The World Bank, More jobs, Better jobs:

(50) انظر/ي :

- سلوى العنتري تقدير قيمة العمـل المـنزلي غـير المـدفوع للنسـاء في مصـر ، مؤسسـة المـرأة الجديـدة ، ديسمبر 2014 ، ص 96-97.

- Hania Sholkamy, How Private Lives Determine Work Options: Reflections on Poor Women's Employment in Egypt, Trajectories of Female employment in the Mediterrancan, Palgrave Macmilan, London, 2012, p.124.

(51) منى عزت ، أستغلال أجساد النساء بين الهيمنة الذكورية وسلطة العمـل ، مؤسسـة المـرأة الجديـدة ، 2009.

- طريف شوقى محمـد فـرج وعـادل محمـد هريـدي ، التحـرش الجنسـي بـالمرأة العاملـة ، دراسـة نفسـية استكشافية على عينة من العاملات المصريات ، مجلة كلية الأدراب جامعة بني سويف ، العدد السابق اكتوبر 2004،

(52) Ghada Barsoum et al, At Work When There in no Respect: Quality Issues For Young Women in Egypt, Mena Gender and Work, Working Paper 2 , Population Council, Cairo, 2009.

(53) Rana Hindi, Women's Participation in the Egyptian Labor Market : 1998-2012, ERF Working Paper 707, May 2015.

(54) Jackline Wahba, Informality in Egypt: a Stepping Stone or AA Dead end? ERF, Working Paper 465, January 2000.

(55) The World Bank, Op. Cit., p.89.

(56) وفقـاً للاستقصـاء العـالمي للقيم الـذي تجريـة مؤسسـة World Values Survey Association أوضحت إجابة المبحوثين في مصر في عام 2012 أن 59% من النساء ة 56% من الرجـال يـرون أن كبـار

السن يحظون بالأحترام ، وكانت أعلى نسبة تؤمن بذلك هي فئة المبحوثين في الشـريحة العمريـة خمسـين عاماً فما فوق (61%) . أنظر/ي إجابة السؤال 1523 في :

World Values Survey 2012-2014, Egypt 2012 WV6, Results.

(57) انظر/ي الجزء المتعلق بالفكر الاقتصادي وعمالة النساء في الاقتصاد غير الرسـمي في موضـع سـابق من هذه الدراسة.

(58) Heba Nassar, Growth, Employment Policies and Economic Linkages in Egypt, ILO. Employment Sector, Working Paper 85, 2011.

(59) Hanan Nazier and Raha Ramadan, Informality and Poverty: a Causality Dilemma with Application of Egypt, ERF Working Paper 895, December 2014.

(60) ILO, General Report, Seventh Conference of Labour Statistics, Geneva, 24 November -3 December 2003, p.51.

(61) السوق رقم 5105 ، استمارة الاستقصاء الفردي ، القسم 5.1

(62) Sylvia Chant and Carolyn Pedwell, Women, Gender and The Informal Economy: An Assessment of ILO Research and Suggested Ways Forward, London School of Economics, 2008.

(63) قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 ، مادة (4)

(64) انظر/ي سلوى العنـتر ، تقـدير قيم العمـل المـنزل غـير المـدفوع للنسـاء في مصـر، مؤسسـة المـرأة الجديدة ، ديسمبر 2014، ص 54-55.

(65) أقر القائمون بتنظيم المسح بإمكانية حدوث هذا اللبس وحاولوا تنبيـه القـائمين على إجـراء المقـابلات إلى الأخطاء التي يمكن أن ترد في هذا المجـال " يحتمـل نقص شـمول الحصـر لعمالـة المـرأة الـتي تعمـل لحسابها خاصة في الأنشطة التي تزاول داخل المنزل مثل ، تجارة الخضروات ، الفاكهة ، الحلوى ، منتجـات الألبان ، البيض ... ألخ حياكة الملابس ، التطريز ، شغل التريكو والإبرة للغير ... إلخ ، الصناعات اليدوية مثل صناعة الأقفاص ، السجاد ، غزل الصوف أو القطن ... الخ.

كما أقر القائمون بالمسح بأنه يجب التحقق مما إذا كان الطالب / الطالبة أو الأنثى المتفرغة لأعمال المنزل زاولت أياً من الأعمال خلال أسبوع البحث لعبض الوقت لحساب الأسرة أو لمساعدة أحد أفرادهـا في إنتـاج سلعة أو خدمة بغرض البيع أو المقايضة بدون أجر سواء داخل المنشأة أو خارج المنشآت (داخـل المـنزل أو خارجة) فإذا كانت الإجابة بنعم فيكون الفرد مشتغلاً وتصحح الإجابات على ضوء ذلك .

انظر/ي : الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصـاء ، ومنتـدى البحـوث الإقتصـادية ، البحث التتبعي لخصـائص سوق العمل في مصر ، كتيب تعليمات الباحثين ، فبراير 2012 ص 8.

(66) انظر/ي على سبيل المثال : بشير صقر ، الفلاح المصري لا يلدغ من جحر مرتين - عن الأشكال التنظيمية للكفاح الفلاحي في مصر ، مركز أبحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي ، مايو 2010.

www.ahewar. Org/debat/s.asp?aid=261701&=3

(67) حددت استمارة الاستقصاء 17 مجالا للعمل ليس من بينها مساعدة الغير في الأنشطة الزراعية استمارة الاستقصاء الفردي الفصل 4 القسم 2ر4 . المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(68) تشير المادة 76 من القانون رقم 79 لسنة 1975 في شأن التأمينات الاجتماعية إلى أن شرط الانتفاع بمزايا نظام التأمين الصحي تقتصر على مجرد أن يكون المريض قد اشترك فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، وأن هذا الشرط لا يسري على العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحداتت القطاع العام كما لا يسري على أصحاب المعاشات كما تشير المادة 74 إلى أن أحكام العلاج والرعاية الطبية المنصوص عليها في القانون تسري على أصحاب المعاشات ما لم يطلبو عدم الانتفاع بها.

(69) تشير المادة 75 من القانون رقم 79 لسنة 1975 في شأن التأمينات الاجتماعية إلى أنه يجوز لرئيس الوزراء أن يصدر قرارا بسريان أحكام التأمين الصحي على زوج المؤمن عليه أو صاحب المعاش ومن يعولهم من أولاد.

(70) سؤال رقم 5136 ، استمارة الاستقصاء الفردي ، القسم 5.1

(71) www.ohchr.org/en/professionalIntersest/pages/CEDAW.aspx

(72) www.ilo.org/gender/Aboutus/ILOandGenderEquality/lang--en/index

(73) United Nations, Report of the Fourth World Conference on Women, Beijing, 4-15 September 1995, p.2-5.

(74) The Beijing Platform for Action turns 20, www.unwomen.Org/en

(75) www.un.org/ar/millenniumgoals

(76) Amartya Sen, Development as Freedom, New York, Anchor Books, 1999, p.194

(77) Rosa Luxemburg, Women's Sufferage and Class Struggle in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg, 1912, New York, Monthly Review Press, 1971. P.2016-221

(78) المسح العالمي للقيم ، مصدر سبق ذكره ، إجابة السؤال رقم 48

(79) وزارة الصحة والسكان المسح السكاني الصحي 2014 نلية 2015 ، ص 222

(80) المصدر السابق ص 130

(81) وزارة الصحة والسكان المسح السكاني الصحي 2014 مايو 2015، ص 244

عمل النساء في القطاع غير المنظم

بين محدودية سياسات الدولة والبدائل المقترحة ([1])

منجية هادفي

منى عزت

مدخل:

تعتبر مؤسسة "المرأة الجديدة" من أوليات المنظمات التي عملت على قضايا النساء في العمل من منظور حقوقي ونسوي، وذلك في إطار رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها من أجل القضاء على كل أشكال العنف والتمييز التي تتعرض له النساء في جميع المجالات.

تبنت مؤسسة المرأة الجديدة استراتيجية واضحة من أجل تمكين النساء من الدفاع عن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية داخل أماكن العمل، وقامت بالعمل على تحقيق هذه الاستراتيجية عبر أشكال عديدة منها التدريبات وبناء القدرات للنساء النقابيات والعمل على دمج قضايا النساء ووصولهن لمواقع صنع القرار داخل النقابات، وإصدار الدراسات والأبحاث وتقارير الرصد وطرح السياسات والتشريعات من منظور حقوقي ونسوي.

وفي العام 2009 مع تزايد أعداد العمالة غير المنظمة وتفاقم المشاكل والانتهاكـات الـتي يتعرضوا لها وخاصة النساء، بدأت مؤسسة المرأة الجديدة التواصل مـع قطاعـات متعـددة من النساء في العمالة غير المنظمة، ونظمت جلسات حوارية مع عاملات المنازل للتعرف على أشكال الانتهاكات التي يتعرضن لها وتوفير محـامين وتشـبيكهن مـع منظمـات أخـرى تعمـل على تنظيمهن، وكـان ذلـك في إطـار عمـل مشـترك مـع هـذه الأطـراف، ثم بـدأت المؤسسة في رصد خريطة أنشطة المنظمات والنقابات التي تشكلت بعد ثـورة 25 ينـاير 2011 للوقوف على أشكال التدخلات المناسبة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسـة وتكـون قيمة مضافة لغيرهـا من الجهـود الأخـرى من أجـل تحقيـق الفائـدة المرجـوة لهـذه الفئـة، واستقر الأمر على إعداد دراسة ترصد الأدوار التي تقوم بها المنظمات والنقابات ومراجعة الأدبيات حول النساء والعمالة غير المنظمـة وأصـدرت المؤسسـة هـذه الدراسـة في عـام 2012.

تبين لنا من المتابعة الميدانية والبحثية ثمة احتياج ضروري للعمـل على سياسـات الحمايـة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للنساء في العمالة غـير المنظمـة والعمـل مـع المنظمـات والنقابات المعنية من أجل العمل على السياسات والتشريعات التي تحتاج لهـا النسـاء في القطاعات المختلفة من العمالة غير المنظمة.

تعمل مؤسسة المرأة الجديدة منذ منتصف 2013 من خلال تحالف عربي تنسقه مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي في بيروت على سياسـات الحمايـة الاجتماعيـة والتمكين الاقتصادي للنساء في العمالة غير المنظمة، وهذه الورقـة هي نتـاج ورش عمـل في إطـار هذا التحالف والهدف من هذه الورقة هو:

- العمل مع النقابات والمنظمات المعنية بالنساء في العمالة غير المنتظمة من أجل نشر الوعي بهذه السياسات ودمجها في برامج عمل هذه الكيانات.

- كسب تأييد صناع القرار هذه السياسات البديلة التي تتعلق بالحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للنساء في العمالة غير المنظمة.

مقدمة:

إن قضية عمل النساء في القطاع غير المنظم لا يمكن فهمها خارج سياق نماذج التنمية المتبعة في مصر من جهة وخارج تحولات الاقتصاد العالمي وتأثيرها في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية التي عاشتها وتعيشها مصر.

تبنت مصر منذ الثمانينيات شأنها شأن العديد من البلدان النامية برنامج "التكييف الهيكلي" الذي تطلب القيام بعديد من التعديلات في السوق المالية وفي قطاع الضرائب والاستثمار، وتم اعتماد اقتصاد السوق وسياسة الانفتاح الذي تمتد جذوره إلى فترة السبعينيات، واتخذت الدولة في هذا السياق قرارات مهمة ركزت على تحرير الأسواق والخصخصة التدريجية للشركات والمصانع بالقطاع العام فضلاً عن التحول في دور الدولة الاجتماعي الذي تخلت عنه بشكل تدريجي.

ولعلنا نلاحظ مدى تقلص هذا الدور للدولة، خاصة في سياسات سوق العمل والتشغيل وحل أزمة البطالة والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات المهمة التي أصبح المواطن يتحمل أعباءها بمفرده.

يشير سوق العمل إلى الوجهة التي تتجه نحوها السياسة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، وقد تميزت سوق العمل المصرية منذ بداية الثمانينيات بتحولات عميقة ببروز أنماط جديدة للعمل تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار، وخاصة فيما سمى بـ "القطاع غير المنظم".

ويميز هذا القطاع وجود الشريحة النسائية بشكل مكثف باعتبار ارتفاع نسبة الأمية في صفوفهن والنقص الشديد في المهارات، وخاصة في الأرياف، وقد لعب ارتفاع نسبة الأمية دورًا في الإدراك والوعي بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية في ظل مجتمع تسيطر عليه العقليات الذكورية والتربية المبنية على عدم المساواة وهيمنة المنظومة الثقافية التقليدية في تقسيم الأدوار على أساس الجنس([2]).

لقد أفرزت التحولات السياسية والاقتصادية في مصر نماذج تنموية هشة غير قادرة على خلق أسواق عمل صلبة وغير قادرة أيضًا على مواجهة أزمة البطالة، وخاصة في صفوف النساء حيث يعتبرن أولى الضحايا اللاتي لم يستوعبهن سوق العمل الذي اعتمد تقسيمًا جنسيًا تمييزيًا، وهو ما عملت على كشفه وتغييره المنظمات النسوية من جهة، والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية من جهة أخرى، إذ وضعت هذه الأخيرة مفهوم العمل اللائق واستراتيجية منذ سنة 2008 للتصدي لعدم التكافؤ في الفرض وعدم

المساواة في الأجور وكذلك باعتبار التمييز في العمل انتهاكًا للحقوق الإنسانية للنساء وتعميقًا للتفاوت الاجتماعي والإقصاء والتهميش وإفقارًا للنساء باعتبارهن الحلقة الأضعف في المجتمع من حيث هشاشة أوضاعهن القانونية والسياسية والاقتصادية.

تعريفات للاقتصاد غير المنظم:

"المقصود بالقطاع غير المنظم هو تلك الفئة من الصناع أو التجار أو العمال أو المزارعين التي تعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة. كما يمكن تعريف قطاع العمالة غير الرسمي بصورة أبسط بأنها: "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما إنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجل"([3]).

"إن الصفة المميزة للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد غير المنظم هو عدم وجود صفة رسمية تعاقدية للنشاط الاقتصادي، فهي أنشطة تبدأ بغير ترتيبات وتدابير رسمية، كما أنه غير منعزل عن الاقتصاد المنظم. ولفهم الاقتصاد غير المنظم بصورة واضحة تميز منظمة العمل الدولية في مؤتمرها في 2002 بين طرفين أساسيين من المشتغلين في ظل الاقتصاد غير المنظم:

المجموعة الأولى: تشمل العاملين بأجر في ظل الاقتصاد غير المنظم ومنهم عاملون في منشآت اقتصادية سواء شركات قطاع خاص أو عام – أو عاملين بأجر في غير منشآت (المنازل/ الشارع/ الريف).

المجموعة الثانية: الذين يعملون لحساب أنفسهم ممن لا يحملون تراخيص مزاولة عمل أو سجل تجاري"([4]).

العمالة النسائية في القطاع غير المنظم في مصر:

يتسم القطاع غير المنظم بالهشاشة وغياب شروط العمل اللائق كالأجر المنتظم والحماية الاجتماعية وغياب العقود والحقوق الاجتماعية، فالعمال والعاملات في الاقتصاد غير المنظم لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية ولا يمارسونها، ورغم ذلك يظل الاقتصاد غير المنظم هو المصدر الأول لخلق فرص العمل في مصر سواء في فترات النمو أو في فترات الأزمة([5])، فهذا القطاع لا يتطلب غالبًا إمكانات كبيرة في مجال التعليم والتكنولوجيا والمهارات فإن الشرائح الواسعة من النساء والشباب وفي مواجهة البطالة التي تصل نسبتها إلى (12.7%) نسبة الرجال 9.3% والنساء (24.1%)ـ ([6]) والفقر المدقع يلجأون إلى العمل في هذا القطاع.

تتركز معظم عمالة النساء في القطاع غير المنظم في التالي([7]):

1- في الريف:

أ - العاملات الزراعيات بأجر أو بدون أجر لدى العائلة.

ب – تصنيع المواد الغذائية (الجبن – الألبان – مشتقات الحليب) وفي تربية ورعاية الحيوان.

2 – في المدينة:

أ – في الورش الحرفية الصغيرة (أقل من 5 عمال) والمتوسطة (من 5 – 10 عمال).

ب – في الأعمال التي تقوم بها النساء في المنزل وبخاصة أعمال التطريز – تحضير الخضار والصناعات اليدوية البسيطة.

ج – البيع في الأسواق.

د – عاملات المنازل.

بيئة وعلاقات العمل:

- استبعاد عاملات المنازل والزراعة البحتة من الحماية القانونية وذلك بموجب المادتين (4 ب) و (97) من قانون العمل الموحد رقم 12 لسنة 2003.

- لا يتمتعن بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

- علاقات وشروط وظروف ومحددات العمل شديدة العشوائية من حيث: كم وكيف مهام العمل – الأجور ساعات العمل.. الخ.

- التعرض لانتهاكات لفظية ومعنوية وصولاً إلى الانتهاك البدني والجنسي.

- التعرض لمشكلات صحية مختلفة ناجمة عن أسلوب وكم العمل (كأمراض العمود الفقري، الكسور، الحروق.. إلخ).

- التعرض للعنف والاستهجان المجتمعي بشكل عام من خلال نظرة الشك والريبة في سلوكهن لمجرد كونهن نساء خرجن من منازلهن ويعملن في منازل أخرى كما هو الحال مع عاملات المنازل.

- لا تتوافر أي مجالات أو فرص للتدريب والتأهيل المهني.

التنظيم النقابي:

ينص قانون النقابات رقم 35 لسنة 1976 في مادته الثانية على أحقية عمال الزراعة وعاملات المنازل في تنظيم أنفسهم في نقابات، إلا أنه لم يتم إنشاء نقابة خاصة بهم، لكن كان يسمح لنقابة العاملين بالخدمات الإدارية أن تضم عاملات منازل بشروط بالغة الصعوبة ([8]).

وعندما تأسست النقابات المستقلة وتشكلت اتحادات مستقلة كانت تضم العمالة غير المنتظمة وأنشئت نقابة مستقلة خاصة بعاملات المنازل في 2012، إلا أنها حتى الآن غير مفعلة وتعاني من عقبات إدارية من جهة الدولة، أيضًا ضم الاتحاد المصري للنقابات المستقلة في لائحته نصًا يسمح بتشكيل وضم النقابات الخاصة بالعمالة غير المنتظمة وكان يوجد بالاتحاد نقابة للفلاحين، فضلا عن نقابات أخرى واتحادات فلاحية، كما تشكل بعد ذلك عدد من النقابات البائعين الجائلين.

تجدر الإشارة إلى أن تقدير حجم القطاع غير المنظم يعد أمرًا في غاية الصعوبة، وتقدر المصادر الرسمية للبيانات حجم هذا القطاع في مصر بأقل من حجمه الحقيقي، نظرًا لأنه مكون من أنشطة غير مسجلة، كما أن تعريف القطاع غير المنظم والتمييز بين النشاط المنظم وغير المنظم في الاقتصاد يكون أكثر صعوبة بالنسبة النشاط النساء، نظرًا للتداخل الذي يحدث غالبًا ما بين أنواع الأنشطة الثلاثة المختلفة (المنظم، غير المنظم، العائلي) التي تمارسها النساء داخل وخارج المنزل[9].

- تبين الإحصائيات لعام 2013 التالي[10]:

- 47.4% من العمالة (رجال/ نساء) تعمل في القطاع غير المنظم.

- 47.7% من العمالة النسائية في مصر تعمل في القطاع غير المنظم.

- 72.2% من عمل النساء بدون أجر لدى الأسرة.

- صاحب عمل ويستخدم من النساء نسبتهم 3.0%

- لا تستخدم وتعمل لحسابها من النساء 19.6%.

- تعمل بأجر نقدي من النساء 5.2%

تؤكد هذه الإحصائيات أن النساء يمثلن تقريبا نصف قـوة العمـل في القطـاع غـير المنظم مما يمكننا اعتباره قطاعا مؤنثًا، كما أن هذا القطاع يجلب نسبة كبيرة من النساء المعيلات اللاتي يتولين مهمة الإنفاق على أسرهن وخاصة منهن الأرامـل والمطلقـات والمهجـورات. إن تمركز اليد العاملة النسائية في قطاع "خارج الإطار القانوني أو المؤسسي، أي القطاع الذي لا يقدم للمرأة الحقـوق المكفولـة لهـا في قـوانين العمـل المختلفـة بـدءًا من الأجـر والإجازات وساعات العمل إلي عضوية النقابـات، إلى الحقـوق التأمينيـة المتعـارف عليهـا، والأكثر خطورة أن التوزيع الجغرافي للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي يميل بكــل الثقل نحو الريف والمناطق الزراعية، فإذا كان المعدل القومي، لنسبة النسـاء المصـريات العاملات في القطاع غير الرسمي يصل كما ذكرنا إلى 47.4% من مجمل عددهن العامـل فإن 67.5% من هـذه النسـبة القوميـة تعمـل في المنـاطق الريفيـة حيث تتعـاظم الأميـة وتتجسد المشاكل الاجتماعية الأخرى"([11]).

إذًا يعتبر القطاع غير المنظم للعمالة النسائية مجـالاً خصـبًا لتعميـق فقـر النسـاء ومؤشـرًا هامًـا لصـفة تـأنيث الفقـر وهـو مـا يطـرح العديـد من التحـديات على المسـتوى الـدولي والوطني، "هذا الارتباط القوى بين الفقـر والعمـل غـير المنظم يعـني أن تحسـين وزيـادة

التمكين الاقتصادي للعمالة غير المنظمة للنساء يمثل في حد ذاته أحد السبل الرئيسية لمواجهة الفقر وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمجتمع ككل. وفي تصورنا أن المسئولية الأساسية في هذا الصدد تقع على عاتق الدولة، سواء تعلق الأمر بمجالات العمل وشروطه أو بريادة الأعمال"([12])

الحماية الاجتماعية للنساء في العمالة غير المنظمة:

إن الحق في الحماية الاجتماعية من حقوق الإنسان، والعمل على إقرار هذا الحق أصبح أمرًا ضروريًا ويجب على الحكومات أن تعمل بجدية خاصة مع غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وضعف التنمية وارتفاع معدلات التمييز واللامساواة.

إن توفير الحماية الاجتماعية هو إحدى الآليات المهمة للقضاء على الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي للتخفيف من وطأتها ولتعزيز تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، ولدعم الانتقال من العمالة غير المنظمة إلى العمالة المنظمة([13]).

توصف الحماية الاجتماعية بأنها إطارٌ يشمل مجموعة أوسع من البرامج والأطراف المعنيين والأدوات المرتبطة بخيارات أخرى كـ "السياسات الاجتماعية" أو "الضمان الاجتماعي" أو "التأمين الاجتماعي"، أو "شبكات الأمان". لكن لابدّ من الإشارة إلى وجود تفسيرات كثيرة ومتنوّعة لتوضيح المكوّنات المحدّدة للحماية الاجتماعية.([14])

وتشتمل هذه البرامج عادة على معايير العمل، وحماية العمالة، والأنظمة الأخـرى الخاصـة بالحـالات الطارئـة المرتبطـة بـدورة الحيـاة (أي الأمومـة والإعانـات الأسـرية والمعاشـات التقاعدية)، والتعويضات عن حالات الطـوارئ ذات الصـلة بالعمـل (أي البطالـة والإصـابات الناجمة عن حوادث العمل)([15]).

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نشرة القوى العاملة ديسمبر 2012 إلى أن 60% فقــط من العــاملين بــأجر لــديهم تأمينــات اجتماعيــة و50.3% من العاملين بأجر مشاركون في التأمين الصحي، كما أن غالبية هـؤلاء من القطـاع العـام، وأن نسـبة 85% من الشـباب العـاملين بـأجر ليس لـديهم تأمينـات اجتماعيـة أو تـأمين صـحي حسب بيانات بحث النشء والشباب 2010([16]).

معـايير منظمـة العمـل الدوليـة المتعلقـة بالمسـاواة بين الجنسـين وعـدم التمييز في سوق العمل:

اهتمت منظمة العمل الدولية منذ إنشائها بتحديد معايير للحماية الاجتماعية وأصدرت عــدة اتفاقيات وتوصيات في هذا الشأن نذكر منها بشكل خاص:

- الاتفاقية رقم 3 الخاصة باستخدام النساء قبل الوضع وبعده

وقد نصت المـادة الثانيـة من الاتفاقيـة علي عـدم السـماح للمـرأة بالعمـل خلال الأسـابيع الستة التالية للوضع. وهذه الإجازة خالصة الأجر – والحصول على الرعاية الطبية المجانية.

- الاتفاقيـة 100 الخاصـة بالمسـاواة في الأجـر عن العمـل المتسـاوي بين الرجـال والنساء لسنة 1951 المادة 2:

تهدف هـذه الاتفاقيـة إلى ضـمان تعزيـز المسـاواة بين الرجـل والمـرأة في الأجـر مقابـل الأعمال المتساوية في القيمة وتخص جميع الأجور والرواتب والمزايا المتحصـل عليهـا من عمل العامل سواء دفعت نقدًا أو عينًا وبشكل مباشر أو غير مباشر ويتطلب تنفيذ الاتفاقية القيام بالتدابير التالية:

- مراجعة وسائل تحديد الأجور لإزالة أي تفاوت صريح بين أجور العمال والعاملات.

- مراجعة القوانين والممارسات التي تحدد بشكل غير مباشر قيم الأجور أو المزايا.

- التشجيع على استخدام التقييمات الوظيفية التي تستند إلى المنهجيات التحليلية.

- مراجعة جداول الأجور لإزالة التفاوت الذي لا يستند إلى مضمون العمل أو الأقدمية أو غير المرتبط بالإنتاجية.

- تأسيس مجالس للعدالة في الأجور.

- جمـع وتحليـل الإحصـائيات المصـنفة حسـب الجنس فيمـا يتعلـق بمسـتوى الـدخل وساعات العمل ومستوى التعليم والسن والأقدمية..... إلخ.

- تعديل التشريعات والاتفاقيات الجماعية.... بإدراج نصوص تضمن المساواة في الأجور.

- الاتفاقية 111 لسنة 1958 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز المساواة في الفرص والمعاملة في مكان العمل والقضاء على التمييز في عالم العمل والحصول على التدريب المهني وفرص العمالة وظروف العمل (أمان وظيفي، مساواة في الأجور، الأمن الاجتماعي.....) وتخص:

- جميع مراحل العمل: الإعداد والالتحاق والعمل وترك العمل.

- جميع العمال الموظفين وأصحاب المهن الحرة بمن فيهم العمال الذين يعملون لحسابهم وأصحاب المشاريع وأفراد الأسرة المساهمين.

- تتمثل تدابير تنفيذ الاتفاقية في التعاون مع منظمات أصحاب العمل والعمال وسن التشريعات أو تعديلها وتعزيز البرامج التعليمية وتطبيق السياسات العامة المعنية بالعمل والتدريب المهني.

- الاتفاقية رقم 183 بشأن حماية الأمومة لسنة 1952 المواد: 2 و 3 و 4 و 5.

تهدف هذه الاتفاقيـة إلى توفـير حمايـة الأمومـة للنسـاء في العمـل وتعـنى بجميـع النسـاء المستخدمات بمن فيهن اللاتي يمارسن أشكالاً غير نمطية من العمل لدى الغير.

وتعني حماية الأمومة:

- إجازة الأمومة (14 أسبوعًا، إجازة إلزامية 6 أسابيع بعد الولادة مـا لم يتفـق على خلاف ذلــك على المســتوى الوطــني، إجــازة إضــافية في حالــة المــرض أو المضاعفات.

- المزايـا النقديـة والطبيـة (على الأقـل ثلثـا أجـر المـرأة المـؤمن عليهـا أو تغطيـة مماثلـة، رعايـة طبيـة قبـل الـولادة وعنـد الـولادة وبعـدها، والمعالجـة اللازمـة في المستشفى).

- حماية الصحة (عدم إلزام المرأة بأداء أعمـال تمثـل خطـرًا على صـحتها أو صـحة طفلها).

- الأمان الوظيفي (الحمايـة من الفصـل، الحـق في العـودة لنفس العمـل أو عمـل مماثل بأجر مساوٍ).

- عدم التمييز(الأمومـة ليسـت مصـدرًا للتميـيز في العمـل، وعـدم إجـراء اختبـارات الحمل ما لم يكن ذلك مقررًا بموجب القانون لحماية الصحة).

- الرضاعة الطبيعية (إعطاء فترات راحة دورية أو تقليص ساعات العمل للإرضاع – اعتبار فترات الراحة/ الساعات الخاصة بالرضاعة ضمن ساعات العمل مدفوع الأجر).

- اتفاقية العمال ذوي المسئوليات العائلية عدد 156 لسنة 1981.

تهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء المساواة في الفرص والمعاملة بين كل من العمال والعاملات ذوي المسئوليات العائلية، وكذلك من يتحملون ومن لا يتحملون مسئوليات عائلية من العمال.

وتخص هذه الاتفاقية:

- جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وجميع فئات العمال.

- جميع العمال والعاملات الذين يتحملون مسئوليات عائلية عن أطفال معالين أو أي أفراد آخرين في الأسرة المباشرة يحتاجون للرعاية والدعم بشكل واضح.

التطبيق على مستوى السياسات الوطنية

لتحقيق مساواة فعَّالة في الفرص والمعاملة، جعل من بين أهداف السياسة الوطنية تمكين العمال ذوي المسئوليات العائلية من الانخراط في العمل والمسئوليات العائلية قدر الإمكان.

تدابير لتعزيز التوافق بين العمل والأسرة:

- الخدمات العائلية: (رعاية الأطفال ورعاية كبار السن والخدمات التي تقدم لتقليل المهام المنزلية).

- الإجازات:(إجازة الأمومة وإجازة الأبوة وإجازة الأبوين وإجازة الظروف العائلية الطارئة وإعادة التدريب/ إعادة الدمج).

- وقت العمل (المدة والعمل بدوام جزئي وأوقات العمل المرنة).

- التوعية بالموازنة ما بين مسئوليات العمل والمسئوليات العائلية.

- الاتفاقية رقم 177 بشأن العمل في المنزل لسنة 1996 المادة 1 و 3 و 4.

تعتبر هذه الاتفاقية انجازًا بالنسبة لعمالة المنازل باعتبار الحقوق الاجتماعية التي أقرتها كما حددت السن الأدنى للعمل للحد من ظاهرة عمل الأطفال. كما تم إصدار توصيات يصادق عليها أيضًا من الدول الأعضاء منها.

2 – تجارب وخبرات دولية في مجال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم:

إن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من شأنه أن يحمي الأجيال القادمة ويقلل من الفقر وبناء عليه نجد مبادرة منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعني بعنصرين:

- تأمين حد أدنى من الدخل لكل فرد خلال مرحلة الطفولة من أبناء العاملين بالقطاع غير المنظم وخلال فترات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.
- الحصول على الرعاية الصحية بتكلفة مناسبة([17]).

كما أقرت منظمة العمل الدولية جملة من التدابير تتمثل في:

- تبسيط إمكانية ادخار مساهمة العاملين بالقطاع غير المنظم وذوي الدخل غير الثابت في صناديق التأمين للاستفادة منها لاحقًا.
- دعم الحكومة في المساهمات للتشجيع على المشاركة في أنظمة التأمين الاجتماعي.

- دعم الحكومة لأصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص في القطاع غير المنظم والعاجزين عن دفع مساهماتهم في التأمينات.

- وضع نظام تأمين يتسم بالشفافية.

- السماح ببرامج تأمينية متنوعة تتناسب مع الفئات المهمشة وذلك من قبل التعاونيات والنقابات والمنظمات غير الحكومية.

ومن الخبرات الدولية نذكر:

تقر منظمة العمل الدولية في 2009 بأن دعم نظام الحماية الاجتماعية يعني الحصول على رعاية صحية واجتماعية جيدة ومناسبة.

ثمة تجارب دولية ناجحة نذكر منها:

- في الهند: في 2008 أطلقت الحكومة نظام التأمين الاجتماعي بما يوفر بطاقة تأمين صحي ذكية توفر ما يعادل 640 دولارًا أمريكيًا، وفي 2011 تم استخراج 24 مليون بطاقة ذكية، ويشمل هذا النظام الفئات المهمشة وهي: عمال البناء والباعة المتجولون والعمال بالمنازل وسيشمل عمال المناجم وجامعي القمامة وسائقي سيارات الأجرة([18]).

- اهتمام دولي متزايد لتنفيذ برامج التأمين المتناهي الصغر(التأمين الصحي والاجتماعي) من قبل النقابات والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتشمل العاملين في القطاع غير المنظم وتزايد دور التأمين متناهي الصغر في العديد من بلدان جنوب الصحراء في أفريقيا وجنوب شرق آسيا([19]).

- في تايلاند: تم تنفيذ نظام التغطية الشاملة للرعاية الصحية كما نص عليه الدستور في حق كل مواطن في الحصول على الرعاية الصحية والمعاشات ليشمل أكثر من 80% من السكان مع الرعاية الصحية الأساسية ورعاية الأمومة.

- في أندونيسيا: سنة 2002 تم تعديل دستور 1945 لإلزام الدولة بتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل كل السكان وصدر قانون عمل جديد (40 لسنة 2004) وإنشاء النظام الوطني للمعاشات الذي يغطي كل السكان ويشمل 5 برامج: التأمين الصحي والتأمين على الإصابات والتأمين على كبار السن والتأمين على مكافأة نهاية الخدمة والتأمين على الورثة([20]).

وضع الحماية الاجتماعية في مصر:

الحماية الاجتماعية في دستور 2014

- نص الدستور في عدد من المواد على الحقـوق التأمينيـة ومـد مظلـة الحمايـة إلى العمالة غير المنتظمة، وذلك في المواد: 8 و11 17 و 18 التي نصت على الحقوق التالية:

- يقوم المجتمع علي التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعيـة وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، علي النحو الـذي ينظمـه القـانون. وتكفـل الدولـة خـدمات التـأمين الاجتمـاعي وحمايـة وضمان أموال التأمينات والمعاشات.

- تلتزم الدولة بتوفير الرعاية وحماية الأمومة والطفولـة والمـرأة المعيلـة والمسـنة والنساء الأشد احتياجًا.

- مـد مظلـة التـأمين الاجتمـاعي لصـغار الفلاحين والعمـال الزراعـيين والصـيادين والعمالة غير المنظمة.

- مد مظلة التأمين الصحي الشامل لكل المصريين.

إذا طبقت هذه النصوص الدستورية على بعض التشـريعات الحاليـة الخاصـة بالعمالـة غـير المنتظمة نجد أن الفجوة لا تزال متسعة بين الدستور والقانون.

فقانون التأمين الصحى على الفلاحين وعمالة الزراعة رقم (127) لسنة 2014 بـه الكثـير من المواد الفضفاضة بشأن تعريف وتحديد الفئات المستحقة لهذا التـأمين، وليس واضـحا هل سـوف يمتـد ليشـمل أيضًـا النسـاء اللائي يعملن بـدون أجـر لـدي العائلـة وأغلبهن من النساء الريفيات في القرى، أيضًا لم يحدد آلية واضحة للتطـبيق، ورغم صـدوره في العـام 2014 لكنه حتى الآن لم ينفذ وجارٍ عملية حصر الفئات التي سوف يستهدفها القانون.

أيضًا في العام 2012 صدر قانون رقم (23) للتأمين الصحي للمرأة المعيلة ([21]) يعـد هـذا القانون خطـوة إيجابيـة لكن بـدون جمهـرة هـذا القـانون ووصـول المعلومـات بشـأنه إلى الفئات المستهدفة من الجماهير العريضة وتبسـيط الإجـراءات فسـوف تحـرم النسـاء من هذه الخدمة خاصـة أن الفئـات المسـتهدفة أغلبهن أميـات، فضـلاً عن أن تحسـين الخدمـة وزيادة المخصصات المالية أمر ضروري تحتاج له المنظومة الصحية بشـكل عـام، وتحديـدًا التأمين الصحى لكي نضمن تفعيل هذه القـوانين وتقـديم خدمـة بجـودة عاليـة للمواطـنين والمواطنات الأشد احتياجًا.

التمكين الاقتصـادي للنسـاء في مواجهـة هشاشـة العمـل في القطـاع غـير المنظم:

مثلت مسألة التمكين الاقتصادي للنساء أهمية كبرى باعتبارها تحديًا مهمًا للـدول من جهـة وللحركات والمنظمات النسائية من جهة أخـرى، حيث مـا فـتئت هـذه الأخـيرة تضـغط في اتجاه التغيير وإزالة العقبات الـتي تحـول دون مشـاركتهن في صـناعة القـرار في المجـال

العام والخاص. ولعل هذا المفهوم يرتبط أساسًا بمسألة القضاء على التمييز وإقرار المساواة الفعلية بين الجنسين.

لقد بدأ الاهتمام بالدور الاقتصادي للنساء من قبل المنظمات الدولية وعملت منظمة الأمم المتحدة بإرساء اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء CEDAW في سنة 1979 ثم مؤتمر المساواة والتنمية والسلام في نيروبي 1985، ومؤتمر جوهانسبرج للتنمية المستدامة عام 1992 ومؤتمر المرأة في بكين عام 1995، حيث اختتم بإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والتي تضمنت تمكين المرأة حتى عام 2015 بإزالة التفاوت بين الجنسين، وتبني سياسات تعزيز النوع الاجتماعي، والعمل على تغيير السياسات الناتجة للتحولات العالمية والوطنية، وخاصة ما ترتب على تبني بعض الدول النامية برامج للتعديل الهيكلي، وما نتج عنها من هشاشة لاقتصاداتها وما ترتب عن ذلك من مظاهر الإقصاء الاجتماعي للنساء وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في صفوفهن بشكل خاص.

يمثل إذًا التمكين الاقتصادي للنساء في مجال العمل غير الرسمي أحد السبل الرئيسية لمواجهة الفقر؛ وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للمجتمع ككل. ويرتبط تحقيق ذلك إلى حد كبير بالعديد من الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي تلعب الدولة الدور الرئيسي في توفيرها وتفعيلها، لعل من أهمها:

1 – ريادة الأعمال والتعاونيات كنموذج للتمكين الاقتصادي للنساء

ريادة الأعمال

إن نفاذ النساء إلى الدعم المالي لإقامة مشاريع صغيرة لا يعتبر شرطًا كافيًا لديمومة المشروع واتساعه، ذلك أن هؤلاء النساء الفاقدات لمهارات عالية يحتجن إلى الدعم الفني من تدريب ومتابعة ومساعدتهن على الربط بشبكات التسويق. لذلك ظلت نظرية القروض متناهية الصغر محدودة من حيث إنها لا تضمن توسع المشروع والطاقة على استخدام عمالة نسائية إضافية.

وتشير الدراسات إلى أن سوق الاقتراض يتعامل بشروط مجحفة من حيث نسب الفائدة مما لا يشجعهن على الاقتراض.

تشير الإحصائيات في 2012 إلى أن 26% من النساء يتوجهن إلى الاقتراض من جهات حكومية و19% من منظمات غير حكومية وخيرية ثم بنك التنمية الزراعي و10% من بنك ناصر الاجتماعي و8% الصندوق الاجتماعي ([22]) أما الغرض من الاقتراض فيجعلنا ننتبه أكثر إلى التحليل السابق، وذلك بالنظر إلى الإحصائيات فإن أغلب النساء يعتمدن على التمويل من مصادر غير رسمية لغياب ضمانات جهة العمل، إذ أن مصدرها غالبًا الأقارب (58% من الحالات) وأعضاء الأسرة والأصدقاء (38%) والمرابين (3%). ([23]). أما الغرض من الاقتراض فهو غالبًا لأسباب عائلية من مواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة (40% من الحالات) ومواجهة مشكلات صحية طارئة (25% من الحالات) فضلاً عن مواجهة تكاليف الزواج (12%) أما الاقتراض بهدف إنشاء مشروع غير زراعي فيمثل نحو 5% فقط ولا تتجاوز نسبة الاقتراض لإقامة مشروع زراعي نحو 2% من إجمالي الحالات.

2 – دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يتكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنبني على شكل مؤسسات منظمة أو تجمّعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، وذلك من أجل تحقيقِ المصلحة الجماعية والمجتمعية. وتعتبر هذه الأنشطة مستقلة تخضع لتسيير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراطُ فيه حرًا. ويتكون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من المؤسسات التي تنبني أهدافها الأساسية على ما هو اجتماعي، وذلك من خلال إنتاجها لسلع وخدمات تركز أساسًا على العنصر البشري، وتنْدرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاءِ". وتهدف إلى التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي وخاصة للنساء ومواجهة الإقصاء والتهميش.

التعاونيات كمكون أساسي للاقتصاد الاجتماعي التضامني

يعتبر النسيجُ التعاوني مكونًا مهمًا من مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في العالم، - وذلك لفرص العمل التي توفرها وكذلك مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تعريف التعاونيات

وتعرف منظمة العمل الدولية التعاونيات على أنها "جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معًا طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطيًا"([24]).

يرتكز العمل التعاوني على قيم المساعدة المتبادلة والديمقراطية والمساواة والتضامن والشفافية وتعتمد على جملة من المبادئ حددتها الحركة التعاونية الدولية وهي المبادئ العضوية الطوعية والمفتوحة للجميع، وممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والتعليم والتدريب والمعلومات والتعاون بين التعاونيات والاهتمام بالمجتمع المحلي.

تتعدد العقبات أمام التعاونيات في مصر على الصعيدين المحلي والعالمي منها: مشكلة الأسواق حيث تفتقر التعاونيات إلى القدرة لتسويق منتجاتها والمنافسة الاقتصادية، وخاصة في غياب أسواق تعاونية بديلة للأسواق التبادلية كما تعاني التعاونيات من مشكلة الإقراض بسبب فوائد الديون المرتفعة. وكذلك حرية تأسيس التعاونيات.

التعاونيات النسائية

أكدت منظمة العمل الدولية أهمية مساهمة النساء في العمل التعاوني وخاصة في الإدارة والقيادة ولِمَ لا في إنشاء تعاونيات نسائية، ويشير الاقتصاديون في بعض التجارب الناجحة مثلاً إلى أن النساء اللواتي التحقن بالتعاونيات تمكنت العديد منهن من إقامة مشاريع لحسابهن الخاص وبعض النساء وصلن إلى السوق الخارجي من خلال تصدير منتجاتهن المتنوعة والمختلفة منها: تعاونيات الأجبان، والصناعات الغذائية والمعجنات، ومستخلصات الأعشاب الطبية، والعسل وغيرها.

توصيات إلى صناع القرار في مصر:

1- توصيات تتعلق بتحسين شروط العمل في هذا القطاع غير المنظم عبر:

- إدراج عمال الزراعة وعمال الخدمات المنزلية في قانون العمل الجديد باعتبار أن القانون الحالي رقم 12 لسنة 2003 يستبعد العمالة الزراعية وعمالة المنازل من الحماية القانونية.

- مد مظلة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي لتشمل العمالة غير المنظمة.

- اتباع سياسة عادلة للأجور: وضع حد أدنى للأجور لكل القطاعات.

- وفي هذا الإطار تدعو منظمة العمل الدولية الدول الأعضاء إلى اعتماد سياسات الحد الأدنى للأجور باعتبارها وسيلة لمواجهة غلاء الأسعار وارتفاع المستوى المعيشي في كل أنحاء العالم وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إذ أثرت بشكل قوي في أجور العمال. ويعتبر الحد الأدنى للأجور وسيلة للحد من الفقر يسمح للعيش بكرامة وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين وخاصة ممن ينتمون إلى القطاع الخاص وغير الرسمي.

2 - الاستثمار في التعليم والثقافة:

إن أفضل استثمار لأي بلد في الموارد البشرية يكمن في التعليم، وخاصة بضمان مجانيته وإلزاميته، فهو شرط لتحسين شروط العمل إذ يستوعب القطاع غير المنظم نسبة كبيرة

من ذوات المستويات التعليمية المتدنية وهو ما يحكم على هذه الشريحة بالبقاء دائمًا في هذا القطاع. إذ يعتبر توفير المدارس في القرى وتحسين البنية التحتية وتوفير وسائل النقل في الأماكن النائية ودور حضانة الأطفال منخفضة التكلفة مما يقلل من نسب الانقطاع عن التعليم وخاصة في صفوف البنات وبالتالي فرصة أفضل للعمل اللائق.

زيادة عدد مراكز التدريب المهني والفني وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل النساء لمختلف المهن والعمل على تجاوز المعوقات الاجتماعية لإتاحة مجالات عمل جديدة للمرأة، للحد من البطالة بين النساء، وتأهيل المرأة في إطار تخطيط القوى العاملة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.

3 – الاهتمام بتحسين أوضاع النساء الفقيرات في القرى من خلال زيادة إمكانية وصول النساء إلى الأراضي الزراعية بغرض مساعدتهن في إنتاج الغذاء وتوفير الدخل وتوليد الفرص لكسب الرزق وسد احتياجاتهن.

4 - دور الإعلام والمؤسسات الثقافية في نشر ثقافة حقوق الإنسان عامة، ولا سيما حقوق النساء للحد من بعض الانتهاكات كالزواج المبكر والتحرش الجنسي في مواقع العمل ومكافحة العنف المسلط على النساء والذي يؤثر على تحقيق التمكين الاقتصادي لهن مثل حرمان النساء من الميراث للأراضي الزراعية كما يحدث في الكثير من القرى.

5 - إصلاح جملة القـوانين المنظمـة لقطـاع المؤسسـات المصـرفية المسـئولة عن تقـديم القـروض الميسـرة للمشـروعات الصـغيرة ومتناهيـة الصـغر، ليشـمل هـذا الـدور عناصـر التمويل والمعونة الفنية والمتابعة والتدريب والربط بمواقع التسويق.

6 – توصيات تتعلق بالحماية الاجتماعية:

- توسـيع نطـاق الحمايـة الاجتماعيـة للعـاملين في الاقتصـاد غـير المنظم في إطـار منظومة متكاملة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

- ضـرورة عمـل إصـلاح تشـريعي يلـتزم بمعـايير الحمايـة الاجتماعيـة الـواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية والتي تلتزم بتطبيقها بحكم المـادة 93 من دسـتور 2014.

- ضرورة تطوير وتفعيل نظام تأمين البطالة وشروط استحقاقها.

7 – توصيات لدعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني في مصر:

- دعم وتحرير التعاونيات كمكون مهم للاقتصاد التضامني.

- بناء أسواق تضامنية تشاركية عوضًا عن الأسواق التبادلية التنافسية.

- توفير البنية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية للتعاونيات كآلية قادرة على توفير التمويل ومستلزمات الإنتاج والتسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة في القطاع غير المنظم.

- دعم حرية إنشاء التعاونيات النسائية كتجارب ناجحة من خلال تمكينهن اقتصاديًا عبر تيسير شروط الاقتراض وإنشاء بنوك تعاونية تضامنية.

الهوامش:

(1) اعتمدت هذه الورقة على عمل تراكمي حول قضية اهتمت بها مؤسسة المرأة الجديدة منذ سنوات وتتعلق بقضايا النساء والعمل في القطاعين المنظم وغير المنظم، وسوف تركز هذه الورقة على السياسات الخاصة بالنساء في القطاع غير المنظم وتم الاعتماد في إعداد هذه الورقة على أربع أوراق بحثية تم تقديمها خلال ورشة نظمتها مؤسسة المرأة الجديدة في ديسمبر بالتعاون مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ببيروت في ديسمبر 2014 تحت عنوان "النساء والعمالة غير المنتظمة". وهي:

- "توفير الحماية الاجتماعية للعاملين بالاقتصاد غير الرسمي" – التجارب الدولية. د. غادة برسوم.

- "الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية بين الاتفاقيات الدولية والدستور والقانون": د. الهامي الميرغني.

- "دور الدولة في تمكين النساء اقتصاديًا في مجال العمالة غير الرسمية: التنمية وسياسات الإقراض": د. سلوى العنتري.

- "التعاونيات كأداة للتمكين الاقتصادي للعاملات والعاملين في القطاع غير المنظم": أ. عبد المولى إسماعيل. كما تمت الاستعانة ببعض المراجع الأخرى في نفس المجال.

(2) منجية هادفي. "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في تونس. راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية". شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان، 2012.

(3) إلهامي الميرغني. "الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية بين الاتفاقيات الدولية والدستور والقانون"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل مؤسسة المرأة الجديدة عن النساء والعمالة غير المنظمة. ديسمبر 2014.

(4) د. غادة برسوم، "اللارسمية في العمل وأزمة الحماية الاجتماعية: مناقشة الاتجاهات الدولية"، ملخص سياسات رقم 1. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل مؤسسة المرأة الجديدة عن النساء والعمالة غير المنظمة، ديسمبر 2014.

(5) د. غادة برسوم. نفس المصدر السابق.

(6) النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة، الربع الثاني إبريل/ مايو/ يونيو 2015، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(7) منى عزت، "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في مصر"، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، لبنان، 2012.

(8) قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976 وتعديلاته.

(9) "المرأة والرجل في مصر 2014"، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، يونيه 2014.

(10) المصدر السابق نفسه.

(11) لمزيد من التفاصيل:

- "المرأة والرجل في مصر 2014"، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، يونيه 2014.

- عادل شعبان، "سياسات التشغيل من منظور النوع الاجتماعي: المرأة والتشغيل في القطاع الرسمي"، مؤسسة المرأة الجديدة، 2012.

(12) سلوى العنتري، "دور الدولة في تمكين النساء اقتصاديًا في مجال العمالة غير الرسمية: التنمية وسياسات الإقراض"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل مؤسسة المرأة الجديدة عن النساء والعمالة غير المنظمة، ديسمبر 2014.

(13) مؤتمر العمل الدولي. توصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية 2012.

(14) إلهامي الميرغني: "الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية بين الاتفاقيات الدولية والدستور والقانون".

(15) إلهامي الميرغني: "الحماية الاجتماعية للعمالة غير الرسمية بين الاتفاقيات الدولية والدستور والقانون".

(16) د. غادة برسوم، مصدر سبق ذكره.

(17) د. غادة برسوم، المصدر السابق نفسه.

(18) منظمة العمل الدولية 2011.

(19) منظمة العمل الدولية 2009.

(20) د. غادة برسوم، مصدر سبق ذكره.

(21) الموقـــــــــع الرســــــــــمي لهيئـــــــــة التــــــــــأمين الصـــــــــحى:
http://www.hio.gov.eg/Ar/PublishingImages/911.pdf

(22) بيانات مستخرجة من المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012.

(23) المصدر السابق نفسه.

(24) منظمة العمل الدولية التوصية 193 لسنة 2002.

النساء العاملات في الزراعة: الواقع والبدائل

عبد المولى إسماعيل

مقدمة

على الرغم من صدور اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة في العام 1979 وقيام الحكومة المصرية بالتصديق عليها في العام 1981، لكنن وضعية المرأة في مصر ما زالت تعاني الكثير من أوجه التمييز المختلفة.

وتتعدد مظاهر التميز ضد المرأة في العديد من المجالات الاقتصادية المختلفة ومنها العمل في قطاع الزراعة حيث تعاني النساء العاملات في الزراعة من شتى صور التميز والإقصاء، وذلك على الرغم من الوزن النسبي الذي تمثله النساء العاملات في الزراعة، حيث يبلغ عددهن ما يزيد على أربعة ملايين عاملة، يعانين العديد من صور الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي منها عدم شمولهن بالحماية القانونية الواجبة بالإضافة لحقوقهن فيما يتعلق بالحماية التأمينية والصحية ناهيك عن التمييز الاقتصادي سواء ما يتعلق بالأجر أو الحق في التنظيم النقابي ......إلخ، وقد يرى البعض أن مظاهر التميز تلك ترتبط بالسلوك والتنشئة الاجتماعية التي هي ضد المرأة، وأن تغيير هذه السلوكيات كفيل بالتخفيف من صور التميز والاستبعاد في مجالات شتى، ولكن يظل البناء التشريعي والمؤسسي أحد أبرز العوامل في تعميق هذا التميز والاستبعاد الذي تعانيه المرأة،

بالإضـافة إلى العديـد من السياسـات سـواء الاقتصـادية أو الاجتماعيـة الـتي تكـرس لهـذا التمييز، ولعل النساء العاملات في الزراعة وما تتعرض له هذه الفئة الاجتماعية صورة دالة على هذا الاستبعاد والتمييز.

في ضوء ما سبق نحـاول دراسـة هـذه الظـاهرة في أبـرز جوانبهـا وليس جميعهـا، حيث لا نستطيع في إطار تلك الورقة الإتيان على كل الجوانب التي تحيط بعمل المرأة في قطـاع الزراعة ومن ثم سيقتصر تناولنا على وضعية النساء العاملات في الزراعة "كعاملات بـأجر أو بدون أجر، وسواء عمالة دائمة أو مؤقتة أو الاثنتان معًا أي عاملـة دائمـة أحيانًـا ومؤقتـة في أحيان أخرى".

وفي هذا الصدد فإن الورقة سوف تحاول اعتماد المنهج التـاريخي المقـارن والقـائم على دراسة القبلي/ البعدي في محاولة قياس درجة التفاوت والتباين في تطـور حجم الظـاهرة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الفترة من بداية العام، وذلك في الفترة من 1990 وحتى عام 2010، ويأتي تحديد الإطار الزمني بهذه الفترة على أساس كونها شـهدت العديـد من التغييرات سواء التشريعية أو المؤسسية فيما يتعلق بعمل النسـاء العـاملات في الزراعـة، وقد توقفنا عند عام 2010.

وفي ضوء ما سـبق فـإن الورقـة سـوف تعتمـد بالأسـاس على مصـادر البيانـات السـنوية، وصولاً للتعرف على طبيعة الفرضية التي تقوم عليهـا الورقـة في قيـاس العلاقـة بين قـوة العمل الفعلية للنساء ومشاركتها الاقتصادية.

وذلك من خلال عدد من المحاور، أولها مـا يتعلـق بتحـديات المسـألة الفلاحيـة في الريـف المصرى باعتبارها عاملاً جوهريًا في تزايد أعـداد النسـاء العـاملات في الزراعـة وتـداعيات تلك المشكلة على تفاقم أبعاد هذه الظاهرة في المستقبل.

في حين يحـاول المحـور الثـاني التعـرف على حجم الظـاهرة المتعلقـة بعمـل النسـاء في قطاع الزراعة.

بينما تحاول الورقة في محورها الثالث التعرف على المشكلات التي تعوق وصـول النسـاء في الالتحاق بسوق العمل، وأشكال التمايز التي تواجهها المرأة في هذا السياق.

من ناحيـة أخـرى يحـاول المحـور الرابـع استشـراف بعض الملامح المسـتقبلية للبحث في بدائل يمكن أن تساعد في التخفيف من حدة المشكلات التي تعانيها النسـاء العـاملات في الزراعة.

النطاق الجغرافي للدراسة

سوف تتناول الورقة وضعية النساء العاملات في قطاع الزراعـة على مسـتوى الجمهوريـة وليس على أساس قطاع جغرافي بعينه، وذلـك بهـدف تنـاول الظـاهرة في إطارهـا العـام وليس على أساس التباينات التي يمكن أن تتسم بها الظاهرة في محافظة دون أخرى، لذا فإن الورقة تتناول حجم الظاهرة في إطارها الكلي والعام.

بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة

- العمالة الرسمية: ليس المقصود بالعمالة الرسمية ضمن نطاق تلك الدراسة العاملة في القطاع العام والحكومة أو القطاع الخاص، ولكن ما نقصده بتلك النوعية من العمالة هي التي تتصف بالاستقرار والانتظام في عملها من حيث شمولها بالتعاقدات القانونية ومن ثم شمولها بالمظلة التأمينية سواء الاجتماعية أو الصحية، ولا يشترط في تلك النوعية من العمالة ما إذا كانت عقودها محددة المدة أو مفتوحة المدة.

- العمالة غير الرسمية: هي تلك النوعية من العمالة التي لا تتوافر لها الشروط القانونية في علاقتها بصاحب العمل من حيث انتفاء التعاقد القانوني، وعدم شمولها بالمظلة الاجتماعية أو التأمينية، سواء أكانت فترة عملها موسمية أو محددة المدة أو مفتوحة المدة.

- العمالة الدائمة: هو الشخص الذي يتقاضى أجرًا شهريًا أو سنويًا سواء أكان نقديًا أو عينيًا في الأعمال المزرعية وقد يكون العامل الدائم من أفراد أسرة الحائز للأرض الزراعية أو لدى الغير.

- العمالة المؤقتة: هو الشخص الذي يتقاضى أجراً يوميا عن عمله في الأعمال المزرعية سواء أكان نقديا أو عينيا في لمدة تقل عن ستة أشهر في العام، وقد يكون العامل المؤقت من أفراد أسرة الحائز بمن فيهم الحائز نفسه، وقد يكون

العامل المؤقت من خارج أسرة الحائز ويتقاضي أجرًا عن عمله في الحيازة الزراعية.

- الحائز: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر الحيازة في الإنتاج الزراعي، وقد يكون الحائز مالكًا للأرض أو مستأجرًا لها، حيث إن الحيازة الزراعية قد تكون حيازة أرضية مملوكة أو مستأجرة، بحيث قد يكون هناك مالك لأرض زراعية ولكنه غير حائز لها لكونه قام بتأجيرها للغير، وقد يكون مالك الأرض هو نفسه الحائز لكونه يزرع الأرض بنفسه، في الوقت ذاته قد تكون الحيازة أرضية أو غير أرضية.

المحور الأول: تحديات المسألة الزراعية وأثرها على النساء العاملات في الزراعة

تعد المسألة الزراعية والفلاحية في الريف المصرى على درجة كبيرة من التعقيد وبخاصة في ضوء العديد من التغيرات التي لحقت بها والتي تلقى بظلالها على تطور ظاهرة النساء العاملات في الزراعة، وتتمثل طبيعة المسألة الزراعية والفلاحية في علاقتها بالأرض الزراعية، حيث تتقلص رقعة الأرض القابلة للزراعة في الوقت الذي تزداد فيه أعداد السكان في الريف المصرى والذين لا يجدون من فرص عمل سوى الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة سواء في الإنتاج النباتي أو الحيواني.....إلخ.

وفي الوقت الذي تنعدم فيه الصناعات المرتبطة بالزراعة في الريف المصرى باستثناءات ضئيلة، وفى الوقت الذي تتضاءل فيه فرصة الوصول للأرض الزراعية في ضوء سياسات الـ Agri business التي تعتمد على استصلاح الأراضي وتأجيرها لشركات سواء عابرة للقوميات أو وكلاء محليين لشركات عابرة للقومية مثال شركة المملكة المتحدة التي تستحوذ على أرض مساحتها تزيد على 100 ألف فدان، وإنتاجها مخصص بالتحديد للخارج وأيضًا الشركة المصرية الكويتية التي كانت تستحوذ على 26 ألف فدان يسعر الفدان الواحد 200 جنيه لأغراض الزراعة ثم لجأت لتحويلها إلى البيزنس العقاري، أيضًا ما يتعلق باستحواذ شركات محلية أو أفراد على مساحات من الأراضي الزراعية بغرض الزراعة ثم لاحقا يتم تحويلها إلى استثمارات عقارية مثال "مدينة السليمانية"، المقامة على 13 مليون متر مربع([1])، الأمر الذي يقلص من فرص المزارعين من الوصول للأرض، وفي الوقت الذي تضيق فيه فرص العمل في قطاع الصناعة في الحضر من ثم لا يجد هؤلاء المزارعون أو الفلاحون سوى اللجوء لأعمال هامشية في قطاعات رثة على هوامش المدن، الأمر الذي يدفع بالمزيد إلى زيادة أعداد سكان العشوائيات والتي وصلت إلى 17 مليون نسمة([2])، والأمر قابل للازدياد، وذلك بسبب تفاقم المشكلة الزراعية والفلاحية بالريف المصرى، حيث يكفى أن نشير 1947 إلى أن سكان الحضر في تعداد 1947 كانت قد بلغت نسبتهم 33.5 %ـ ([3])، وفي تعداد 1960([4]) واصلت هذه النسبة ارتفاعها، حيث بلغت 38.2% من جملة سكان مصر، ثم 43.8% في تعداد 1976، ولكنها عادوت للانخفاض في تعداد ([5])ـ 1996 إلى 43%، وفي المقابل اتجهت نسبة سكان الريف إلى جملة سكان مصر إلى التصاعد، حيث بلغت 66،5% في تعداد 1947 وإن كانت قد شهدت بعض الانخفاض في تعدادي 1960 و1976، وذلك بنسبة 61.8 % و56.2 % على الترتيب. إلا أنها عادت وواصلت الارتفاع بدءاً من تعداد 1996 وذلك بنسبة بلغت 57%، وفي تعداد 2006 ظلت نسبة سكان الريف على حالها بنسبة 57% مقارنة بعام 1996

منهم 49% من النساء[6]، وعلى المنوال نفسه كان عدد السكان في عـام 2012 قـد بلـغ 81.396 مليـون نسـمة منهم 57% من سـكان الريـف ومنهم 39.742 من النسـاء وذلـك بنسبة 49% ويتوقع أن تصل هذه النسـبة إلى 60%[7] في عـام 2020، أي مـا يصـل إلى 57.6 مليون نسمة، وهو ما يمثل عبئا ثقيلا على الأرض الزراعية في الريف المصري.

في المقابل تتقلص المساحة القابلة للزراعة وبخاصة في الـوادي والـدلتا ويكفي أن نشـير إلى أن مصـــر فقـــدت في 2.500.000 فـــدان في الفـــترة من 1950 إلى عـــام 2000، من إجمالي 8 ملايين فدان في أراضي الوادي والدلتا [8]، الأمر الذي يعنى أنه إذا استمر الأمر على هذا المنوال إلى أنه في ظروف عشرة عقـود على الأكـثر سـوف تفقـد مصـر كامـل الأراضـي الزراعيـة في الـوادي والـدلتا وذلـك بسـبب ارتفـاع وتـيرة التعـدى على الأرض الزراعية في ضوء صعوبة وصول سكان الريف إلى السكن الأمر الـذي يـدفعهم إلى البنـاء على الأرض الزراعية بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى لفقدان الأرض الزراعية.

في ظـل العديـد من السياسـات الـتي تـدفع بطـرد المزيـد من الفلاحين والمـزارعين من الأرض الزراعية وإتباع العديد من السياسات التي تقلص من مسـاهمة الأنشـطة الزراعيـة في الناتج القومي فإن هنـاك العديـد من الفلاحين الـذين يغـادرون النشـاط الـزراعي - ولا يجدون فرص عمل في ظل تدنى معدلات نمو الصناعة - إلى عمالـة رثـة وتزايـد لأحزمـة الفقر على هوامش الحضر أو المدن الرثة.

الأمر الذي يعني أنه بدون حل المسألة الزراعية والفلاحية في ريف مصر وكما في العديـد من الأمثلة التي تبرز في العديد من البلدان الشـبيهة بمصـر هـو بـروز مـا يسـمى بأحزمـة

العشوائيات، ولا شك أن من أكثر الفئات عرضة لمزيد من الانسحاق في هذه الوضعية من النساء.

حيث تبرز في هذا الإطار العمالة غير المنظمة والتي باتت تشـكل مـا يقـرب من الـ 60% سواء في مصر أو البلدان الشبيهة بها، والجانب الأكبر من هذه العمالة من النساء.

المحور الثاني: حجم الظاهرة للنساء العاملات في الزراعة

عندما نحاول أن تمعن النظر في نسـبة الإنـاث بصـفة عامـة إلى إجمـالي قـوة العمـل في مصر فسوف نجدها تبلغ 23% عام 2005 وظلت على حالها في عام 2010، وعلى الرغم من أن تلك النسبة هي الأعلى مقارنة بأعوام سابقة على عام 2005 لكن حالة الثبات تلك تشير إلى أن معدل النمو في النساء العاملات متدنٍ (راجع الجدول رقم 1).

وعلى الرغم من أن معدل الزيادة في قوة العمالة النسائية في العـام 2010 لا تتجـاوز الـ 1% مقارنة بالعام 2000 على سبيل المثال، وهي وبلا شك نسبة منخفضة بل ومتدنية.

في الوقت ذاته فإنه وعند النظر في متوسط معدل النمو السنوي في العام 2002 مقارنة بالعام 1990 نجده لا يتجـاوز 0.82% ([9])، بـل انخفض إلى مـا دون ذلـك في عـام 2010 حيث بلغ 0.74% مقارنة بعام 1993(10).

الجدول رقم (1) تطور عمالة النساء في مصر (15 ـ 64 سنة) خلال الفترة من 1984 – 2012

السنوات	نسبة قوة العمل من النساء إلى إجمالي قوة العمل %
1993	17
1995	22
1997	22
1998	21

1999	21
2000	22
2001	21
2002	22
2005	23
2010	23

المصدر: السنوات من 1993 وحتى 2002، بحث العمالة بالعينة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عام 2005 بمعرفة

الباحث من واقع بحث العمالة بالعينة في ذات العام، عام 2012
من واقع الكتاب السنوي الإحصائي 2011.

وإذا ما نظرنا إلى العمالة الزراعية للعمالة الزراعية سنجد تزايد الوزن النسبي لتلك النوعية من العمالة والتي كانت تقدر بـ 5.4 مليون عامل([11]) وذلك في الإحصاء الوارد بالكتاب الإحصائي السنوى عام 2003 إلا أنه ووفقا لبحث العمالة بالعينة لعام 2005 فإنه يشير إلى أن جملة العاملين في قطاع الزراعة والصيد تبلغ 6 ملايين مشتغل([12]).

بينما زادت تلك النوعية من العمالة عام 2010 إلى 6.7 ملايين عامل([13]) بزيادة قدرها 9.2% مقارنة بعام 2004، ويشير الكتاب السنوى الإحصائي لعام 2011 إلى أن جملة العاملين في الزراعة من الإناث تزيد قليلاً على 2 مليون عاملة (2.002.600)([14]).

ولكن وعلى الجانب الآخر عند النظر إلى العمالة الزراعية في الريف المصري في علاقتها بالحيازة الزراعية سوف نجد أنها تنقسم إلى عمالة بأجر نقدى ويندرج في إطارها العمالة الزراعية الدائمة والتي تتقاضي أجرًا وأخرى بدون أجر، وتشتمل هذه النوعية من العمالة على الأفراد العاملين في حيازات أسرهم سواء أكانت عمالة مؤقتة أم دائمة، ومنهم من يعملون بشكل دائم أو لبعض الوقت وإذا ما تناولنا هذه النوعية من العمالة التي بدون أجر في قطاع الزراعة فسوف نجد أن أعدادهم في عام 2000 قد بلغت ما يزيد على 12 مليون عامل زراعي بما في ذلك العمالة الدائمة والمؤقتة، وذلك بزيادة قدرها 39% عن العام 89/ـ 1990([15]) بينما بلغت تلك العمالة ما يقرب من الـ 15 مليونًا عام 2009/ 2010([16]) وذلك بزيادة قدرها 80% مقارنة بعام 1999/ـ 2000، ولاشك أن هذه الأرقام

الخاصة بالعمالة الزراعية تشتمل على العمالة الدائمة والمؤقتة من أسـرة الحـائز، وأيضًـا العمالة الدائمة بأجر، وأيضًا العمالة الدائمة بأجر بالحيازات الاعتبارية([17]).

ولاشك أن هـذه الفجـوة في الأرقـام الخاصـة بحجم العمالـة في قطـاع الزراعـة الـواردة بالتعداد الـزراعي لعـام 2009/ـ 2010، عن الأرقـام الـواردة بالكتـاب السـنوى الإحصـائي 2010، إنما تعود إلى إضافة.

من الأطفال إلى جملة العمالة الزراعية الواردة بالتعداد الزراعي، وأيضًا الإنـاث العـاملات في حيازات أسـرهم وبخاصـة العمالـة من النسـاء الـتي تعمـل لبعض الـوقت في حيـازات أسرهم.

حيث نجد أن عمالة النساء (الدائمة والمؤقتة والأطفال من الإناث العـاملات لـدى أسـرهن وأيضًا العمالة الدائمة بأجر لدى أسرهم، والعمالـة الدائمـة بـأجر في الحيـازات الاعتباريـة) تزيد على خمسة ملايين عاملة (5,087,717)([18])، وذلـك بزيـادة تصـل إلى 80% مقارنـة بعام 1999/ 2000([19]).

المحور الثالث: هشاشة أوضاع النساء العاملات في الزراعة

تعـانى النسـاء العـاملات في الزراعـة من العديـد من المشـكلات الـتي تزيـد من هشاشـة أوضاعهن على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من بينها:

3/1 غياب الحماية القانونية

عانت النساء العاملات في الزراعة منذ صدور قـانون العمـل المصـري في نسـخته الأولى في ثلاثينيات القـرن الماضـي من اسـتبعادهن من مظلتـه القانونيـة، واسـتمر الوضـع على المنـوال نفسـه في قـانون العمـل الموحـد 12 لسـنة 2003، حيث قـام بإقصـاء النسـاء العاملات في الزراعة من تطبيقاته ومن ثم غياب حقهن في العلاقـات التعاقديـة القانونيـة بـل وعـدم الاعـتراف بهن فيمـا يتعلـق بجميـع الحقـوق الـتي يمكن أن تـرد على حقـوقهن العمالية ومن بينها الأجور، وأيضًا ما قد يتعرضن له من إصابات عمل..... إلخ.

وقد جاءت المادة "97" من هذا القانون للتأكيد على المعـنى السـابق ولتصـل إلى أقصـى درجات الإجحاف بحق المرأة العاملة مـا يتجـاوز جميـع المعـايير الدوليـة الـواردة في هـذا الشأن وهو النص الخاص باستثناء العـاملات في الفلاحـة البحتـة من أحكـام هـذا القـانون، وبمقتضى هذه المادة فقد تم حرمـان النسـاء العـاملات في الفلاحـة البحتـة من شـمولهن بمظلة القانون، أو عـدم مسـاواتها بمثيلتهـا في القطاعـات الاقتصـادية الأخـرى، وهـو أمـر يتنافى مع أبسط المبادئ القانونية المتعلقة بمناهضة التمييز ضد المرأة.

3/ 2 الحماية الاجتماعية والصحية

لاشك أن ضعف قدرة النساء في الوصول إلى التـأمين الصـحي تُزيـد من درجـة تعرضـهن للصدمات والمشكلات الصحية، وهو ما قد يفسر لماذا لا تذهب الغالبيـة من السـيدات إلى

المستشفيات أو التردد على الأطباء عند التعرض للعديد من المشكلات الصحية التي تخرج عن سياق الرعاية الصحية الأولية.

فعلى الرغم من وجود الوحدات الصحية بجميع القرى والدور الذي يمكن أن تقـوم بـه في مجال الرعاية الصحية الأولية، لكن ذلك لا يمنع من ضـعف وتـدني الحالـة الصـحية لغالبيـة النسـاء العـاملات في الزراعـة، وفي تصـورنا أن هـذا راجـع في جـزء كبـير منـه إلى عـدم قـدرتهن في الوصـول إلى التـأمين الصـحي، حيث إن النسـاء العـاملات في الزراعـة غـير مشمولات بمظلة التأمين الصحى وذلك بسبب غيـاب أي علاقـات تعاقديـة وحرمـانهن من مظلة التأمين الاجتماعي.

حيث إن شـرط التمتـع بمظلـة التـأمين الصـحى لابـد أن يكـون متبوعـا بمظلـة التـأمين الاجتماعي، وللوصول إلى مظلـة التـأمين الاجتمـاعي لابـد من الوصـول إلى فرصـة عمـل رسمية(*) ولأن النساء العاملات في الزراعة لا يتمتعن بأي تغطية قانونيـة وليس لـديهن أي فرص عمل تعاقدية فمن ثم محرومات من جميع أشكال الحماية الاجتماعية سواء التـأمين الصـحي أو الاجتمـاعي، ولا يتوقـف غيـاب مظلـة التـأمين الاجتمـاعي عنـد حـدود النسـاء العاملات في الزراعة بل قد يمتد إلى أزواجهن أيضًا، وبخاصة من كـانت مهنتـه هي العمـل في الزراعة أو كان فلاحًا، الأمـر الـذي يعـني تشـابه الظـروف الخاصـة بالأوضـاع الصـحية والاجتماعية للنساء والرجال، وذلك لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشـونها معًا. ولا يستثنى من ذلك فيما يتعلق بالتأمين الصحى سوى الأطفال الملتحقين بالمدارس.

3/ 3 الحالة التعليمية للنساء العاملات في الزراعة

لا توجد إحصاءات رسمية يمكن أن تفيد في التعرف على الحالة التعليمية للنساء العاملات في الزراعة باستثناء بعض الدراسات الميدانية الـتي تشـير إلى تزايـد معـدلات الأميـة بين النساء العاملات في الزراعة والـتي تصـل في بعض القـرى في صـعيد مصـر إلى مـا يزيـد على 75 %، الأمر الذي يفاقم من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنسـاء العـاملات في الزراعة([20]).

3/ 4 عدم القدرة على الوصول لمصادر الائتمان

لا شـك أنـه في ظـل غيـاب الحمايـة القانونيـة للنسـاء العـاملات في الزراعـة تمتـد صـور الهشاشة إلى حرمانهن من أي مصادر ائتمان رسمية، أما بالنسبة لمصادر الائتمان الأخرى التي قد تتوافر في الأسواق النقدية فسوف نجد أن ضعف ما تحوذه النسـاء العـاملات في الزراعة من أصول سواء أكانت ماشية أو غيرها يخلق صعوبة كبـيرة في إمكانيـة الوصـول لهذه النوعية من مصادر الائتمان.

3/ 4/ 1 أسباب ضعف مصادر الائتمان

تتعدد الأسباب التي تقف في وجه النساء في مصادر الحصول على الائتمان من بينها:ـ

- هشاشة الحالة العملية للنساء العاملات في الزراعة

ما نقصده بتلك الهشاشة عدم تمتع النساء العاملات في الزراعة بأي درجة من الاستقرار أو الاستمرار في الأعمال التي يقمنَّ بها وذلك بالنسبة للسيدات اللاتي يعملنّ حيث لا يتمتعن بأية حقوق سواء عمالية أو تأمينيةَ.

- عدم وجود أوراق أثبات شخصية بحوزة النساء.

هناك العديد من النساء العاملات في الزراعة لا يحملن أي أوراق ثبوتية مما يزيد من الفجوة المتعلقة بالهشاشة العملية للنساء من خلال إمكانية الوصول لمصادر ائتمان يمكن أن تقدمها بعض الجمعيات الأهلية في بعض الأماكن الريفية، حيث عادة ما تواجه تلك الجهود بالعديد من العقبات لعل من بينها هو غياب أية أوراق أثبات شخصية، بل يمتد الأمر إلى حد غياب أية أوراق تتعلق بتاريخ ومحل الميلاد (شهادة الميلاد).

وفي هذا الصدد فإنه توجد أعداد كبيرة من النساء العاملات في الزراعة يدخلن ضمن نطاق النساء ساقطات القيد.

3/ 5 عدم توافر أي أطر أو هياكل تنظيمية

على الرغم من صور الضعف السابق الإشارة إليها التي يتعرض لها الفلاحون والعمالة الزراعية فإنه تنعدم أي صور مؤسسية يمكن أن ينضووا في ظلها.

هذا في الوقت الذي يصعب فيه إنشاء أي نقابات مستقلة خاصة بهذه الفئة الاجتماعية في ظل الغياب شبه الكامل على مدار التاريخ الاجتماعي المصري من رفض الجهات الإدارية أي محاولات لتأسيس أي شكل نقابي سواء أكان يخص الفلاحين أو العمالة الزراعية.

المحور الرابع: البدائل المتاحة

هناك العديد من البدائل التي تقترحها الدراسة للخروج من براثن الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها النساء العاملات في الزراعة من بينها:

4/ 1 - الاعتراف القانوني بالنساء العاملات في الزراعة.

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة إدراج النساء العاملات في الزراعة تحت مظلة قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، والذي يجب تعديل البنود الخاصة باستثناء النساء العاملات في الزراعة البحتة من مظلة هذا القانون، حيث تمثل هذه المادة "57" نموذجًا صارخًا للتمييز ضد المرأة والذي يتنافى مع الدستور المصرى الذي جرى الاستفتاء عليه في 2014.

4/ 2 - شمول النساء العاملات في الزراعة بمظلة التأمين الصحى

فقد صدر في 2015 قرار بقانون بالتأمين الصحى على الفلاحين والعمالة الزراعية، وقامت وزارة الزراعة بتشكيل لجان لإدراج الفئات التي يجب أن تندرج تحت هذا القانون، ولكن للأسف تلك اللجان تقوم بحصر الفلاحين والفلاحات الذين يتقدمون بطلب شمولهم

بهذا القانون وأن يكون من المدرجين لديها ضمن السجلات الزراعية بالجمعيات التعاونية الزراعية، وأن يكون بالبطاقة الشخصية مثبت مهنة عامل زراعي أو فلاح، ولأن النساء العاملات بالزراعة غير مدرج ببطاقتهن الشخصية إثبات صفة المهنة فإنه قد يتم استبعادهن من تطبيقات هذا القانون، ومن ثم فهناك ضرورة لتضمين النساء العاملات في الزراعة ضمن نطاق هذا القانون من خلال مخاطبة جميع الجهات الإدارية المعنية بهذا الأمر.

4/ 3 الحق في التنظيم

حق النساء العاملات في الزراعة في تأسيس تنظيماتهن المستقلة وبخاصة النقابات العمالية، والتعاونيات باعتبارهما مقدمة أساسية في الخروج من دائرة العمل غير المنظم، وقد أتاح الدستور المصرى في 2014 الحق في تأسيس النقابات العمالية والتعاونيات بموجب المادة 33 التي تحمي الملكية التعاونية، والمادة 37 التي تنص على الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، أيضًا المادة 76 الخاصة بالحق في إنشاء النقابات، ولا يستثنى من ذلك النساء العاملات في الزراعة.

4/ 4 الانتصاف القانوني للنساء العاملات في الزراعة

وذلك من خلال القيام بحملات تعمل على تأكيد جملة الحقوق الواردة بالدستور من ناحية من خلال استخدام آليات الانتصاف القانوني باعتبارها مدخلاً مهمًا فيما يتعلق بالحقوق

الخاصة بشمول المظلة القانونية والتأمينية والحقـوق المتعلقـة ببنـاء المؤسسـات المدنيـة للنساء العاملات في الزراعة.

الهوامش:

(1) http://www.solaimaneyah.de/index.php?anfang -

(2) تعداد السكان، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

(3) التعداد العام للسكان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1996.

(4) التعداد العام للسكان عن عام 1960، جهاز الإحصاء، القاهرة.

(5) تعداد السكان 1996، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

(6) تعداد السكان 1996 و 2006، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

(7) الكتاب السنوى الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2013.

(8) راجع التعداد الزراعي لعام 1950، والتعـداد الـزراعي 1999/ـ 2000، وزارة الزراعـة واستصلاح الأراضي, القاهرة.

(9) راجـع وضـع الرجـل والمـرأة في مصـر، الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، القاهرة 2004.

(10) راجع الكتاب السنوي الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، القـاهرة، 2011.

(11) الكتـاب السـنوى الإحصـائي، الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، القـاهرة، 2003.

(12) بحث العمالة بالعينة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2005.

(13) الكتـاب السـنوى الإحصـائي، الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، القـاهرة، 2011.

(14) الكتاب السنوى الإحصائي، 2011، المرجع السابق.

(15) التعـداد الـزراعي 1999/ـ 2000، وزارة الزراعـة واستصـلاح الاراضـي، القـاهرة، 2000.

(16) التعـداد الـزراعي 2009/ـ 2010، وزارة الزراعـة واستصـلاح الاراضـي، القـاهرة، 2010.

(17) التعداد الزراعي 2009/ 2010، مرجع سابق.

(18) التعداد الزراعي 2009/2010، مرجع سابق.

(*) فرصة العمل الرسمية لا تعنى كون العاملة أو العامل يعمل بالقطاع الخاص أو القطاع العام أو الحكومة بقدر ما تعنى تمتع العاملة أو العامل بعقد عمل وهذا العقد مسجل أيضًـا في هيئة التأمينات والمعاشات أي أن العامل مؤمن عليه.

(19) دكتـور محمـد عـاطف كشـك، عبـد المـولى إسـماعيل، أوضـاع الفلاحين والعمالـة الزراعية بمحافظة المنيا، مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة، 2010.

المراجع

- دكتـور محمـد عـاطف كشـك، عبـد المـولى إسـماعيل، أوضـاع الفلاحين والعمالـة الزراعية بمحافظة المنيا، مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة، 2010.

- التعداد العام للسكان عن عام 1960، جهاز الإحصاء، القاهرة.

- تعداد السكان 1996، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.
- - التعداد العام للسكان، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 1996.
- الكتاب السنوى الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2003.
- وضع الرجل والمرأة في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة 2004.
- بحث العمالة بالعينة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2005.
- تعداد السكان 2006، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.
- الكتاب السنوي الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2011.
- الكتاب السنوى الإحصائي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2013.

- التعداد الزراعي لعام 1950، وزارة الزراعة، القاهرة.
- التعداد الزراعي 1999/ 2000، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة.
- التعـداد الـزراعي 1999/ـ 2000، وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي، القـاهرة، 2000.
- التعـداد الـزراعي 2009/ـ 2010، وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي، القـاهرة، 2010.
- http://www.solaimaneyah.de/index.php?anfang

دراسة حالة للمشاركة الاقتصادية لعاملات المنازل

الواقع والمأمول

زينب خبر

مقدمة

أصدرت منظمة العمل الدولية(ILO) الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011، الخاصة بالعمل اللائق للعمال المنزليين، الذين يبلغ عددهم وفقا لتقديراتها((53) مليونًا على مستوى العالم منهم 2 مليون في الشرق الأوسط أغلبهم من العمالة المهاجرة) ([1]). وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية تعريفا للعمال المنزليين وتعريفا للعمل المنزلي، حيث كان وما زال هذا القطاع من أكثر قطاعات العمل تهميشا وتحيط إشكاليات كثيرة بتقنين أوضاع العاملين به، بشكل أساسي من الحكومات بالإضافة إلى الرفض المجتمعي لهذا التقنين، المبنى على النظرة المتدنية لهذه المهنة، بالرغم من أهميتها على مستويات متعددة، خصوصًا مع زيادة أعداد النساء العاملات في سوق العمل في القطاع الخاص تحديدًا، مما ينجم عنه غيابهن خارج المنزل لفترات طويلة بسبب زيادة عدد ساعات العمل، بالإضافة إلى تغير أنماط السكن، حيث أصبح النمط السائد خصوصًا في المدن الحضرية هو سكن الأسر النووية، مما يعني عدم وجود نساء أخريات من نفس العائلة لرعاية الأبناء والقيام بالمهام المنزلية، أو رعاية أفراد الأسرة ذوى الاحتياجات الخاصة أو المرضى، وأيضًا زيادة أعداد

كبار السن الذين يعيشون بمفردهم ويحتاجون لرعاية. وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية إشارة واضحة لأهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية على النحو التالي: "وإذا يسلم بالمساهمة المهمة التي يقدمها العمال المنزليون في الاقتصاد العالمي، ويشمل ذلك زيادة فرص العمل بأجر للعمال نساءً ورجالاً، ذوى المسئوليات العائلية، وتوسع نطاق خدمات رعاية المسنين والأطفال والمعوقين، وتحويلات الدخل الكبيرة داخل البلدان وفيما بينها"([2]).

كما أن غياب تنظيمات نقابية أو تعاونيات أو جمعيات أهلية ممثلة عن هذا القطاع قد ساهم في تدني أوضاعه المهنية والاقتصادية والاجتماعية، وغياب كامل لحقوق النساء العاملات فيه، سواء من ناحية حقوق وشروط العمل اللائق، أو من ناحية حقوقهن المرتبطة بالنوع "وإذ لا يزال العمل المنزلي منتقص القيمة ومحجوبًا وأن النساء والفتيات من اللواتي يضطلعن به بصورة أساسية، والكثيرات منهن من المهاجرات أو من أفراد مجتمعات محرومة، ومن المعرضات على وجه الخصوص للتمييز فيما يتعلق بظروف الاستخدام والعمل، ولغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان"([3]).

وتختلف طبيعة النساء العاملات في قطاع العمالة المنزلية من دولة لأخرى، ففي الدول التي تتمتع بارتفاع مستوى المعيشة تكون العاملات من النساء المهاجرات من دول شرق آسيا كما هو الحال في دول الخليج العربي ولبنان والأردن، وفي بعض الدول الأخرى تكون من مواطنات الدول نفسها مثل الوضع في المغرب ومصر.

ففي الحالة الأولى بالرغم من صعوبة وضع شروط عمل لائقة مرتبطة بمستويات الأجر وساعات العمل والإجازات - إلا أن أغلب هذه الدولة قننت بعض الشروط الأخرى المرتبطة باتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمالة المهاجرة، وبعض هذه الدول أصدرت قوانين ومدونات قانونية تنظم شروط العمل محليًا، أما الدول الأكثر تعثرًا في تقنين أوضاع هذا القطاع فهي الدول التي يكن النساء من الدولة نفسها مثل المغرب ومصر التي تعاني العاملات فيها من غياب كامل لحقوقهن سواء على مستوى التشريعات أو على المستوى المجتمعي، ففي الحالة المصرية لم تطرح هذه القضية بشكل جاد سوى في السنوات الخمس الماضية من ناحية منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء.

ونظرًا لسهولة الدخول لسوق العمل في قطاع العمل المنزلي فإنه كلما زادت الأوضاع الاقتصادية سوءًا توجهت النساء للعمل به، لأنه في الغالب لا يشترط مهارات أو مستويات تعليمية، "وإذ يدرك أيضًا أنه في البلدان النامية التي تشهد على مر التاريخ ندرة فرص العمل في الاستخدام المنظم يشكل العمال المنزليون نسبة كبيرة من القوى العاملة الوطنية ويظلون من بين أكثر العمال تهميشًا"([4]).

ونظرًا لأن هذا القطاع هو أحد قطاعات العمل غير الرسمي فبطبيعة الحال هو من نظم الاقتصاد غير المنظورة، ولا يدخل ضمن حسابات الدخل القومي، ولم تجر دراسات حول المشاركة الاقتصادية للنساء في هذا القطاع سواء في أسرهن أو على مستوى مساهمة النساء أو الرجال أصحاب العمل الذين لا يستطيعون أن يكونوا جزءًا من سوق العمل إلا بوجود عاملات المنازل.

مفهوم العمل المنزلي:

عـرفت اتفاقيـة منظمـة العمـل الدوليـة رقم 189 لسـنة 2011 العمـل اللائـق للعمـال المنزليين بأنه:

أ – يعني تعبير "العمل المنزلي" العمل المـؤدى في أسـرة أو أسـر أو من أجـل أسـرة أو أسر.

كما عرفت العامل المنزلي بأنه:

ب – يعني تعبير "العامل المنزلي" أي شخص مستخدم في العمل المنزلي في إطار علاقة استخدام.

ونجد في هذا التعريف حلاً لإشكالية التفريق بين العمـال الـذين يقومـون بأعمـال متقطعـة مرتبطة بالمنزل، وبين علاقة اسـتمرارية في العمـل مرتبطـة بشـروط علاقـة الاسـتخدام, وهي أن يكون العمل مأجورًا، وأن يكون تحت إشراف وتوجيه صاحب العمل.

الواقع القانوني – تمييز مقنن:

بالرغم من أن الدستور المصري يحتوى على نصـوص خاصـة بعـدم التميـيز بسـبب النـوع، ونصوص خاصة بالمساواة خاصة في مجال العمل، وتوقيع مصر على اتفاقيـة إلغـاء جميـع

أشكال التمييز ضد المرأة، لكن الوضع القانوني لعاملات المنازل يعد نموذجًا للتمييز بنص القانون فقد استثني قانون العمل الموحد رقم (12) لسنة 2003 قطاع العمال المنزليين من سريان أحكامه في الفقرة (3/ ج)(لا يسرى هذا القانون على: العاملين بالمنازل ومن في حكمهم)، وهو نفس الاستثناء الوارد في جميع القوانين الصادرة في مصر قبله.

لكن بعد جهود من منظمات المجتمع المدني صدر قرار وزير القوى العاملة رقم (213)([5])، ليصنف المهن الخاصة بالعمل المنزلي إلى ثمانية تخصصات (مديرة منزل – معاون منزلي – جليسة طفل – رعاية مسن – طباخ – رعاية مريض – رعاية معاق – معاون تمريض)، وبناء عليه أصبح للعاملات الحق في التدريب والتدرج المهني، والحصول على شهادة قياس مهارة، وتصريح مزاولة مهنة، لكن وزارة القوى العاملة حتى الآن لم تدرج التدريب من الناحية الفنية ضمن خططها القومية، وهو ما قامت منظمات المجتمع المدني بتنفيذه خلال السنوات الثلاث الماضية - وتأتى أهمية موضوع التدريب من ناحية رفع الكفاءة المهنية والمعرفية للعاملات مما يترتب عليه زيادة أجرهن، وسهولة إيجاد فرص عمل.

أما من جهة قانون النقابات رقم 35 لسنة 1976، فأنه يسرى عليهم كما هو منصوص عليه في مادته الثالثة (تسرى أحكام هذا القانون على جميع أنواع العمالة، بما فيها العاملون بالمنازل) إلا أنه لم يتم إنشاء نقابة خاصة بهم، وتم ضمهم لنقابة العاملين بالخدمات الإدارية التي تحتوى على 65 مهنة أخرى ولم تنشأ لهم لجنة نقابية خاصة داخلها – وقد أنشئت نقابة مستقلة خاصة بعاملات المنازل في 2012، لكنها اقتصرت في قرار الإشهار على العاملات بأجر شهري، كما أنها حتى الآن غير مفعلة وتعاني من عقبات إدارية من جهة الدولة.

مساهمة اقتصادية ضرورية:

يميز العمل المنزلى عدة خصائص منها أنه من نوعية الأعمال المحجوبة عن التسـجيل في الإحصاءات الوطنية، ويفتقـر أيضًـا إلى التنظيم حيث من الصـعب الوصـول للعـاملات فيـه بسبب عـدم وجـود كيـان مؤسسـي خـاص بهن. لكن ذلـك لا ينفى مشـاركتهن الاقتصـادية الفاعلة بدخلهن في حيـاة أسـرهن، في دراسـة (عـاملات المنـازل في مصـر – الخصـائص والمشكلات والحلول)([6]) وهي دراسة ميدانية أجريت على عينة من 318 مفـردة أوضـحت نتائجها:

إن نوعية مهن أزواج العاملات هي من المهن الهامشية التي يتدنى دخلها، وتكون موسـمية على أغلب الأحوال، مما يجعل الدخل غير ثابت على النحو التالي:

(9.30% عمال خدمات "ميكـانيكي – مـبيض – قهـوجي – نجـار.. إلخ" (و 7.57% أرزقي، 6.10 عامل في الحكومة في أعمال معاونة. أما فئات الدخل للأزواج فكانت 4.33% أقـل من 200 جنيـه، 8.39% بين 200:ـ 300،ـ 14.6% بين 400:ـ 300 ـ- 12.2% أكـثر من 400 جنيه).

توضح الأرقام السابقة مدى حاجة الأسر الشديدة لمصادر دخل أخرى، تكون في أغلبها هو دخل المرأة.

كما أجمعت مفردات الدراسة الإجمالية البالغ عددها 318 مفردة على أن الدافع الأساسي للعمل هو إيجاد دخل للأسر التي تعاني كلها من الفقر والمرض والإعاقة والبطالة وفقـدان عائل الأسرة بالطلاق أو الوفاة أو السجن أو الـزواج بـامرأة أخـرى أو هجـر المـنزل، حيث وجدت أن 5.87% من أسر العاملات يعتمدن على دخلهن بشكل رئيسي.

واقع المشاركة الاقتصادية لعاملات المنازل:-

سوف ترصد بعض الحالات الخاصة بعاملات منازل يشرحن فيها كيفية المسـاهمة بـدخلهن في الأسرة، ما هي أهم الالتزامات المالية التي يقمن بالوفاء بها، وقد تمت مراعاة اختيـار نماذج مختلفة من الناحية الاجتماعيـة لتوضـيح أهميـة هـذه المسـاهمات، سـواء في وجـود عائل آخر للأسرة أو عدم وجوده.

كما توضح المقابلات أيضًا المشاركات غير مدفوعة الأجر الـتي تقـوم بهـا العاملـة بمنزلهـا وأيضًا ما توفره من أموال بالقيام بمهام إضافية.

كمـا أخـذنا رأي ثلاث حـالات من أصـحاب العمـل عن أهميـة وجـود عاملـة بـالمنزل حـتى يستطيعوا الخروج لسوق العمل وممارسة مهامهم.

المقابلات مع العاملات وأصحاب العمل بمحافظة القاهرة، من منـاطق مختلفـة (حلـوان – شبرا – دار السلام – عرب المعادي).

حالة (1) م. م

(43) خرجت للعمل كعاملة منزل وهي في سن الأربعين، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي لزوجها ويعمل صنايعي أرزقي بورشة تصنيع أحذية، كانت سابقًا تعمل بشكل متقطع من المنزل في تلوين أوراق البردي وتصنيع حلى من الخرز، لكن العائد المالي لم يعد يوفى احتياجات الأسرة بعد قلة العمل الذي يعاني منها الزوج الذي أصبح يعمل تقريبًا ما يساوى أربعة أشهر في السنة فقط كعمل مرتبط بالمواسم.

اتجهت للعمل كعاملة منزل، لأنها مهنة بلا شروط تحتاج لعلاقات آمنة فقط، تعمل منذ ثلاث سنوات، لأن ابنتها كانت مقبلة على الزواج ولديها طفلان في المرحلة الابتدائية.

أنا مسئولة عن مصروفات المنزل من الطعام والشراب، غاز، كهرباء، مياه، ربما تبدو أنها مبالغ بسيطة لكنها في مجملها تشكل مبلغًا كبيرًا بالنسبة لدخلي أول كل شهر – هذه الالتزامات مسئوليتي لا يمكن أن أدخل في مشاكل مثل قطع الكهرباء أو المياه، نفسية أبنائي سوف تتأثر – وتأجيلها يعنى دفعها بالإضافة إلى دفع غرامة.

أنا أعيش في منزل عائلي مع عائلة زوجي. أكثر من مرة لم تستطع دفع هذه الفواتير وتراكم علينا مبلغ فواتير المياه أكثر من 1000 جنيه وقمنا بتقسيطه وندفع جزءًا منه كل شهرين.

قمت بتجهيزات ابنتي بجميع احتياجات الزواج، أنا مسئولة بشكل كامل عن المصروفات الدراسية لأبنائي، (المصروفات – الزى المدرسي – مجموعات التقوية – مصروف الأبناء)، لم أستطع الحصول على تخفيض للمصروفات الدراسية لأنه مقصور على الأرامل والمطلقات.

المناسبات الاجتماعية أنا أيضًا مسئولة عنها - لأنها أمور تخص النساء.

أنا المسئولة عن كساء الأبناء في الأعياد والمدارس. إذا كان معى ما يكفي للشراء أشترى كاش، أو أشترى بالتقسيط، وأدفع جزءًا كل أسبوع يكون السعر أغلى في هذه الحالة لكنى مضطرة.

أشترى أيضًا الأجهزة المنزلية (بوتجاز، سخان) سجادة، ستارة – كلها بالتقسيط.

أعمل بعض المهام الإضافية بجانب تنظيف المنازل، إذا احتاج أحد أصحاب البيوت لشراء أشياء وتفصيلها مثلا ستائر أو مفروشات على سبيل المثال وأحصل على مقابل مالي إضافي نظير ذلك، يساعدني لإكمال مصروفات المنزل وسد الاحتياجات الطارئة.

لتغطية الاحتياجات الخاصة بالمواسم والمبالغ الكبيرة أدخل جمعيات وأحصل على بعض المساعدات من جمعيات أهلية، ومشتركة في بنك الطعام، أحصل على كرتونة شهرية بالإضافة إلى التموين مما يسد جزءًا من احتياجات الطعام ويوفر لى مبالغ تذهب لاحتياجات أخرى.

بعض أصحاب المنازل التي أعمل بها يعطوني في المواسم مساعدات غالبا تتمثل في الطعام وأحيانًا مبالغ مالية كعيدية توفي هذه المساعدات جزءًا من الالتزامات لكنها غير كافية على الإطلاق، فماذا ستمثل 50 جنيهًا مقابل التزامات الأعياد أو كيلو لحم لأسرة كاملة - أحيانًا أحصل على ملابس للأولاد إذا كان أصحاب المنزل لديهم أبناء في سن أولادي لكن ذلك لا يكفى ولابد من شراء ملابس جديدة.

ليس لدينا تأمين صحى أنا أو زوجي ولا ابنتى لذا ندفع تكاليف الكشف والعلاج من دخلى أما عن التأمين الصحي للأبناء فغالبًا لا أتوجه إليه لأن إجراءاته كثيرة، وفي الأغلب اشترى العلاج من الخارج لذا يكون من الأسهل دفع الكشف أيضًا إلا إذا لم يكن لدى أموال بالمرة.

إذا تعرضت لإصابة في العمل أنا الذي أتكفل بعلاجي، غالبًا ما يتنكر أصحاب المنزل من مسئوليتهم أو يتحملون جزءًا بسيطًا خاص بالكشف الأولى أما تبعات الإصابة فأنا التي أتكفل بها، منذ شهرين أرغمتني صاحبة المنزل على التنظيف بماء نار مما أدى إلى إصابتي بحساسية في الجلد، وتحملت أنا تكاليف العلاج.

دخل الزوج لأنه موسمي جدًا فأنه يذهب للاحتياجات الطارئة المتزامنة مع الحصول عليه، وسداد الديون التي تتكوم علينا بسبب كثرة الالتزامات التي من المستحيل أن يغطيها دخلي.

أنا المسئولة عن المهام المنزلية ما عدا التنظيف الذي تقوم به ابنتى وبعد زواجها سـأكون مسئولة بشكل كامل عن ذلـك، الطبخ وتخـزين الطعـام مسـئوليتي أسـتطيع القيـام ببعض الإصلاحات في المنزل لتوفير أجور الصنايعية.

حالة (2) (ر. م)

العمر(46) سنة، متزوجة، زوجي أرزقي، لدى بنت متزوجة وولـد عمـره 19 سـنة – وابنـة لديها إعاقة ذهنية.

أعمل منـذ 14 سـنة عنـدما أصـيبت ابنـتى بحمى شـوكية نتج عنهـا إصـابتها بإعاقـة ذهنيـة فأصبحت مصروفات العلاج مكلفة خصوصًا مع وجود الأبناء الآخـرين بالمـدارس. فأصـبحت أنا المتكفلة بمصروفات علاج ابنتي بالكامل.

دخلي بالأساس كان موجهًا للعلاج وتعليم أولادي - لا أستطيع إن أعمل أكثر من 3 أيام في الأسبوع بسبب الوضع الصحي لابنتي، لكن أيام المواسـم أعمـل أكـثر وأشـترى خزينًـا من الطعام لمواجهة الأيام التي لا يوجد بها عمل لا يمكن أن يظل الـبيت بـدون طعـام، زوجي يعمل باليومية إذا وجد عملاً.

أنا أشترى احتياجات المنزل الأساسية كلها بما فيهـا الأجهـزة: بوتجـاز – سـخان – غسـالة، زوجي لن يتأثر بعدم وجود هذه الأشياء أنا المتضررة لأن عدم وجودها يكـون بمثابـة مهـام

إضافية للعمل المنزلي أنا الملتزمة بها. لا أستطيع أن أقوم بمهام عمل إضافية بخلاف عملى في تنظيف البيوت لأستطيع زيادة دخلى لظروف ابنتى.

أكبر الأزمات كانت عندما كان الولدان في المدرسة، مع مصروفات العلاج.

أنا المسئولة عن الواجبات الاجتماعية لابد من عملها حتى الخاصة بأهل زوجي إذا لم يكن لديه المال أقوم أنا بالقيام بها أو إعطائه مبلغًا ليقوم هو بها - لأنها واجبات مردودة أيضًا في حالة حدوث مناسبة عندي مثل زواج ابنتي أو الأعياد فإن هذه الواجبات بتترد مما يقلل من الأعباء المالية بنسبة معقولة. غالبًا لا أستطيع القيام بخروج للترفيه وأكتفي بالزيارات العائلية.

الابن الأكبر يعمل منذ سنة لكنه أيضًا أرزقي وما زال يحتاج منى مساعدة بنسبة كبيرة، هو يهوى لعب كرة القدم، فيستأجر ملعبًا مع أصدقائه أعطيه بعض المال ليشاركهم لأنها رياضة مفيدة بدلاً من أن يظل في الشارع مع أصحاب السوء ويجلب لنا مشاكل - ولأنها تستلزم أن تكون صحته جيدة فيحميه ذلك من تعاطى المخدرات.

خبرتي جاءت من العمل في إصلاح الأشياء المنزلية ولذا أوفر أجور الصنايعية، ممكن أشترى قطع غيار - وأقوم أنا بالإصلاح.

المهام المنزلية أنا أقوم بها، حتى الأيام التي أعمل بها أقوم بالطبخ من الليلة السابقة حتى أعود والطعام جاهز.

احتياجات الأسرة من الملابس أغلبها اشتريها بالتقسيط.

العائلة كلها ليس لديها تغطية تأمين صحى، أنا وزوجي وابنتي وابني الأكبر لذا نتكفل بجميع المبالغ من الكشف أو الدواء.

إذا أصبت في المنزل لا يقوم أصحاب العمل بدفع التكاليف التي يرون أنها بسيطة، لكنها بالنسبة لى مكلفة: مضاد حيوى للجروح أو غيار يومي عليها يكلفني بما يوازي إطعام المنزل ليوم أو يومين، هم يرون أنها إصابة بسيطة وغير مستدعية للعلاج غالبا، لكن أنا التي سأضار إذا لم أعالج لذا أتكفل بنفسي في أغلب الأحوال.

زوجي عمله موسمى لذا يكون دخله هو المنقذ للالتزامات الخاصة بالمواسم، ودخلي أنا يذهب للالتزامات الأساسية اليومية.

بعض المواسم مثل رمضان والأعياد احصل على مساعدات من أصحاب العمل تسد بعض الاحتياجات، خصوصًا في رمضان يمكنني تخزين طعام لمدة ثلاثة أشهر – مما يوفر النقود لأشياء أخرى.

حالة(3) (ن. م):

عمرها (34) سنة، منفصلة عن زوجها وهو متزوج بأخرى ولا يساهم في مصروف الأسرة بأي شكل، لديها طفلان في المرحلة الابتدائية وطفل 3 سنوات، تعمل منذ كان عمرها

عشرون عامًا وتوقفت عن العمل عندما تزوجت وعادت مرة أخرى للعمـل بعـد الانفصـال عن زوجها.

أسكن في منزل عائلـة زوجي - شـقة منفصـلة - لا أدفـع إيجـارًا. أحـد أبنـائي (8) سـنوات مصاب بمرض السـكري، أنـا المسـئولة عن تكـاليف علاجـه بالكامـل (الأنسـولين) ونوعيـة الطعام، لم أتعامل مع التأمين الصحي التابع للمدرسة حتى الآن وما زلت متكفلـة بـالعلاج، ونظرًا لحالته فهو حتى في حالات المرض البسيطة مثل الـبرد أو الأنفلـونزا يتنـاول أنواعًـا مخصوصة من الدواء حتى لا تكون فيها نسبة السـكر مرتفعـة كالمتعـارف عليـه في أدويـة الأطفال.

أنا المسئولة عن مصروف المنزل بشكل كامل، مصروفات شهرية (كهرباء – غاز – ميـاه)، الطعام، الملابس سواء في المواسم أو المدارس، مصـروفات المـدارس، ملابس العيـد... إلخ.

الطفل الصغير يرتاد حضانة أدفع فيها (100) جنيه شهريًا، بالنسـبة لي هي طعـام يـومين للعائلة، لا أستطيع أن أخرج بأبنائي كثيرًا أرتاد بهم الحدائق العامة مرات قليلـة في السـنة حتى لا يشعرون بأنهم أقل من أقرانهم.

أنا أعمل باليومية لأني لا أستطيع أن ألتزم بعمل دائم طوال الأسـبوع. كي أوفى متطلبـات المنزل أعمل ثلاثة أيام في الأسبوع، عادة يقل العمل في الشتاء وهي الفـترة الـتي يكـون مطلوب منى مصروفات إضافية بسبب المدارس.

أوجه كل دخلي للتعليم وعلاج ابني، لا أريد أن يكون أبنائي أقل من أقرانهم أو يضيع مستقبلهم، إذا كان أبوهم غير مهتم فأنا لا أستطيع أن أتناول الطعام مقابل حرمانهم من التعليم، لا أعرف كيف سيكون الأمر عندما يدخل الطفل الثالث للمدرسة. أستطيع تدبر أمر الطعام أحيانًا كثيرة خصوصًا في المواسم حيث أحصل على مساعدات من أصحاب المنازل التي أتعامل معهم، يمكن أن أخزنها للأيام التي لا يوجد بها عمل، لكن مصروفات المدارس والعلاج لا يمكن تأجيلها.

كل أعمال المنزل أقوم بها: تنظيف، طبيخ غسيل، كي - أي شيء يخرب في المنزل أنا المسئولة عن شرائه، أشترى الأشياء بالتقسيط، بطاطين، بوتجاز، غسالة... إلخ.

حالة (4) (ن – ع):

العمر (36) سنة، كنت أعمل بمصنع قبل الزواج من الساعة 7 صباحًا حتى 7 مساءً، بعد الحكم على زوجي بالحبس، توجهت للعمل بالمنازل، لدي أربعة أبناء ثلاثة في المدارس وطفل في الحضانة، عملت لفترة (رعاية مسن) كانت السيدة التي أعمل لديها تجعلني أقوم بكل شيء في المنزل (تنظيف – طبيخ – مشتريات غسيل... إلخ) بجانب رعايتها بساعات عمل طويلة - تركت العمل معها وتوجهت للعمل (معاون منزلي) حتي استطيع رعاية أولادي.

أسكن في منزل عائلة زوجي بشقة منفصلة - لا أدفع إيجارًا لكن لـدى التزامـات الكهربـاء والمياه والغاز – لكني أريد أن أسـتأجر مكانًـا آخـر لأن أهـل زوجي يعـاملوني أنـا وأولادي بشكل سيء بعد حبس زوجى، قريبًا سيكون يجب أن أدفع إيجارًا شهريًا.

مصروفات المـدارس بتفاصـيلها تسـتهلك جـزءًا كبـيرًا جـدًا من دخلي، لـدى 3 أطفـال في المـدارس (مصـروفات دراسـية، ملابس وشـنط، مجموعـات تقويـة) ادفـع المصـروفات بالتقسيط لا أستطيع أن أدفع المبلغ كاملاً للثلاثة مع المتطلبات الأخرى. لا يمكن الاسـتغناء عن مجموعات التقوية لأن التحصيل من تعليم المدرسة يكاد يكون معدومًا.

الطعام مسئوليتي أطبخ مساء حتى يعود الأبناء من المدرسة ويجدوا طعامًا جاهزًا.

ادفع تكاليف الكشف والعلاج ولا أتعامل مع التأمين الصحي بالمدارس لأنه بهدلة شديدة.

الطفل الصغير في الحضانة إذا تأخرت عن موعده أدفع مبلغًا إضافيًا للحضانة.

في أيام مواسم العمل أعمل في تنظيف شقتين أو ثلاث في نفس اليوم حتى أستطيع أن أدخر مبالغ ولو قليلة للأيام التي لا يوجد بها عمل حتى أستطيع أن أوفى التزامات المنزل.

أهل زوجي قاطعوه منذ دخوله السجن، أنا الملتزمة بزيارتـه في السـجن، الزيـارة مكلفـة تشمل كلفة المواصلات والسجائر والطعام والاحتياجات الطبية، في فترة دخول المـدارس

والعيد لم أستطع أن أتحمل تكلفتها، أنا أحاول بقدر استطاعتي أن أوفى جميع الاحتياجات بالإضافة إلى أعمال المنزل، أكاد أنهار يوميًا، لكن يجب إن أستمر كي يعيش أبنائي.

حالة (5) (ج. م)

أعمل وأنا في سن الثامنة، عمرى الآن 40 سنة، لم أذهب إلى المدرسة نظرا لكثرة عدد إخوتي وعدم مقدرة أبي المالية على إلحاقنا بالتعليم، تزوجت من سائق وتوقفت عن العمل لمدة خمس سنوات، لدى أربعة أبناء في مراحل التعليم المختلفة، مع دخول أول طفل للمدرسة لم يستطع زوجي أن يوفي بالمتطلبات المالية للأسرة، لكن لم أكن أرغب أن يعاني أبنائي مثلي بسبب عدم التعليم، فعدت إلى العمل بالمنازل مرة أخرى، لتكون حياة أبنائي أفضل.

مع زيادة متطلبات الأولاد وصعوبات الحياة بدأ زوجي في تعاطى المخدرات، وأصبحت في مفترق الطرق ولم أفكر كثيرًا. كيف أحافظ على أولادي من الضياع هل يتركون الدراسة بعد أن أصبحوا في مراحل مختلفة من التعليم.

لذا قررت أن أخوض مجال العمل وفي نفس الوقت أحافظ على مستقبل أولادي، ولا سيما أنني التحقت بفصول محو الأمية حتى أستطيع أن أتابع أولادي في مراحل التعليم الأولى وأنني أعمل عند الأسر لكي أعول أسرتي وأدفع تكلفة علاج زوجي من الإدمان، هو الآن بلا دخل نهائيًا أنا المتكفلة بكل الأمور المالية للعائلة، يساعدني أخوتي في بعض الأحيان، لكن المصروفات الأساسية من إيجار البيت والمستلزمات الشهرية والطعام

والملابس والعلاج جميعها مسئوليتي، أحيانًا أقوم بعمل إضافي وهو الطبخ من المنزل أو تنظيف الخضار وتغليفه حتى أستطيع الوفاء بالالتزامات الأساسية.

رأى نماذج لأصحاب العمل في أهمية وجود عاملة منزل حتى يستطيعوا الذهاب لأعمالهم: -

(ع. م)

أعمل في مجال الإعلام، يحتاج عملى أن أكون خارج المنزل لمدة 12 ساعة يوميًا على الأقل، لدى طفلان فتاة في المرحلة الابتدائية وابن في مرحلة الحضانة، لا أستطيع أن أتواجد في المنزل لإنهاء الأعمال المنزلية ولا أستطيع أن أترك أبنائي وحدهم، فلابد أن يكون لدى شخص مضمون وأمين على أولادي، تستقبل العاملة الأولاد عند الوصول من المدرسة وتجهز الطعام وتنظف المنزل، بغير وجودها لا يمكن أن أكون في عملي، أو لن أستطيع الالتزام بجميع المواعيد دخلى هو الدخل الأساسي للأسرة، أنا مطلقة وزوجى لا يساهم في ميزانية المنزل هو مسئول فقط عن مصروفات المدرسة بحجة أنها مرتفعة ولا يمكنه أن يساهم بشيء آخر – لذا غيرت وظيفتي لكي أستطيع أن أوفى احتياجات والتزامات المنزل الأخرى كلها من علاج وطعام وملابس وأجر المنزل.

(ج. م)

أنا طبيب أعيش مع أمى وحدنا في المنزل، وهي سيدة كبيرة في السن تجاوزت الثمـانين وتعانى من أمراض الشيخوخة وتتحرك بصعوبة بسبب إصابتها بجلطـة/ تـرتب عليهـا أني لا أستطيع أن أتركها بمفردها. طبيعة عملي تستلزم غيابي عن المنزل فترات طويلـة وأحيانًـا البيات خارج المنزل. قبل أن أجد عاملة أمينـة على والـدتي تغيبت عن عملى عـدة مـرات مما كان سوف يتسبب في فقداني لوظيفتي التي تعيلني أنا وهي. العاملة الموجودة حاليًـا تعتنى بأمي ومتطلباتها وتبيت إذا احتاج الأمر، بخلاف ذلك لم أكن أستطيع أن أواظب على العمل.

(س. ن):-

أعمل في أحد البنوك، متزوجة ولدى طفلان واحد في المرحلة الابتدائية والثاني رضـيع، لم أكن أستطيع أن ألتزم بوظيفتي بعد انتهاء إجازة الوضع، إلا بوجود جليسـة للأطفـال، تـأتى إلى المنزل قبل نزولى للعمل، الطفل الرضيع لم يذهب إلى الحضانة حتى الآن لا أستطيع أن أتركه عند والدتي نظرًا لسكنها في منطقة بعيدة، طفلي الآخر يأتي من المدرسة قبـل عودتي بنحو ساعتين، ويحتاج للمسـاعدة في الطعـام وتـرتيب غرفتـه، دخلي يمثـل نصـف دخل الأسرة لا يمكن الاستغناء أو أخذ إجازة بـدون مـرتب، لـدينا أقسـاط كثـيرة للسـيارة وشقة لم نستلمها بعد، لا يمكن أن نحافظ على مستوانا المعيشي بدون راتبي، لذا فوجـود عاملة بالمنزل يمثل عمودًا فقريًا لحياتنا.

النتائج:-

أولاً: تتركز مساهمة النساء في هذا القطاع من الناحية الاقتصادية داخل أسرهن، أن أغلبها تعتمـد بشـكل واضـح على دخـل العاملـة كمصـدر رئيسـي لحيـاة الأسـرة، حيث تـوفي الالتزامات الأساسية للمعيشة، ودفع تكلفة الخدمات الأساسية، ويزيـد من الأعبـاء الماليـة على العاملات غيـاب دور الدولـة في الخـدمات الـتي من المفـترض أن تتكفـل بهـا ومنهـا التعليم والصحة.

ويتم توزيع دخل العاملة داخل أسرتها على:

(1) تأمين الطعام وتخزينه، سواء بشرائه أو الحصول من أصحاب العمـل على مسـاعدات عينية.

(2) تكلفة التعليم (مصروفات دراسية – ملابس مدارس – مجموعات تقوية - مواصلات – أدوات مكتبية).

(3) الصحة وتنقسم إلى:

- تكلفة الكشف والعلاج لجميع أفراد الأسرة.

- تكلفة علاج الحالات الخاصة لذوى الإعاقة أو الأمراض المزمنة.

- إصابات العمل التي تتعرض لها العاملة في حالة عدم تقديم أصحاب العمل المساعدة لها، أو استكمال العلاج الذي غالبًا لا يكمله صاحب العمل.

(4) السكن.

(5) الالتزامات الشهرية (كهرباء – مياه – غاز).

(6) الملابس سواء بشرائها أو الحصول عليها من أصحاب العمل كمساعدة عينية.

(7) شراء الأجهزة المنزلية (بوتجاز – غسالة – بطاطين – سجاجيد.. الخ).

(8) الواجبات الاجتماعية حيث تمثل هذه الواجبات جزءًا من شبكة التضامن الاجتماعي للطبقات الفقيرة حيث يمثل رد الواجب جزءًا من حل الالتزامات.

(9) تتحمل النساء أحيانا تكلفة رعاية الأزواج (المسجون أو المريض).

(10) تكلفة الحضانة للأطفال ما قبل سن المدرسة حتى تستطيع الذهاب للعمل.

(11) الحماية الاجتماعية للأبناء بمساعدتهم ماليًّا، أو إشراكهم في أنشطة تبعدهم عن الانحراف.

ثانيًا: الأعمال غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء داخل منازلهن:

(1) أعمال المنزل (الطبخ – الغسيل – التنظيف – الكي... الخ).

(2) إصلاح أعطال الأجهزة وأعمال النجارة والسباكة وأعمال الخياطة... الخ.

(3) تخزين الغذاء والحصول عليه من أصحاب العمل وتخزينه للأيام التي لا يوجد بها عمل.

(4) رعاية أفراد الأسرة ذوى الحالات الخاصة سواء المرضى أو المعاقين.

توصيات

(1) إجراء تعديل تشريعي يدرج العاملات بالمنازل في قانون العمل بسريان نصوصه عليهن، أو إدراج باب خاص لهن أسوة بباب تشغيل الأطفال وتشغيل النساء.

(2) إدراجهن بالتصنيف المهني الوارد بالقرار الوزاري رقم (213) لسنة 2012، في الإحصائيات الخاصة بجهاز التعبئة العامة والإحصائيات الخاصة بالعمل.

(3) وضع معايير لحساب مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد، سواء بالمشاركة في اقتصاد الأسرة – أو المساهمة في مشاركة النساء صاحبات العمل في سوق العمل.

(4) إدراج الحكومة للتدريب المهني الخاص بالعمال المنزليين ضمن الخطط القومية للتدريب لضمان رفع مستواهم المهني مما يضمن حصولهم على فرص عمل بأجور لائقة.

(5) تقنين أوضاع مكاتب التخديم التي تعمل دون رقابة وإلزامها بضرورة تقنين أوضاع العاملات، وفقا للتطورات القانونية الحالية.

(6) تفعيل نقابة خاصة بعاملات المنازل – ومنحها الاعتراف القانوني الكامل، تكون مركـزًا لتجميعهن والوصول لهن وبناء قواعد بيانات خاصة بهن من أجل الوصول إلى حلول لمشاكلهن الاقتصادية والاجتماعية.

(7) إنشاء تعاونيات للعاملات بالمنازل لتفعيل دورها كمؤسسات معنية بمصالحهن الاقتصادية وممثلة عنهن، يمكن من خلالها تنمية مصادر دخلهن.

(8) تبني الجمعيات الأهلية لمشروعات خاصة بتدريب العاملات وإيجاد فرص عمل بشروط لائقة لهن.

(9) أن يتم وضع منظومة سياسات شاملة تضمن:

أ - شروط العمل اللائق وأهمها تحديد حد أدنى لأجر كل مهنة وفقًا لظروفها.

ب - تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية بما يضمن شمولهن بالتأمين الصحى وإصابات العمل.

ج - الدعم الاجتماعي للحفاظ على الحقوق الإنجابية للعاملات وتأمين تكلفتها سواء الصحية أو الإجازات الخاصة بالوضع.

(10) يجب العمل علي الارتفاع بقيمة العمل المنزلي عن طريق إنشاء مؤسسات للتدريب والتطوير المهني يمكن أن تمنح شهادات خبرة في مجالات معينة. سواء من خلال الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية الاقتصادية، أو جمعيات تتشكل من العاملات.

الهوامش:

(1) http://www.alhayat.com/Articles/5112845/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84

(2) ديباجة اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (189) لسنة 2011

(3) المصدر السابق

(4) المصدر السابق

(5) قرار وزير القوى العاملة رقم (213) لسنة 2012

(6) د. نادية حليم وآخرون، عاملات المنـازل في مصـر الخصـائص والمشـكلات والحلـول، الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسة الشهاب - 2010.

القطاع العام، صاحب العمل المُفضل لدى النساء الشابات في مصر:

فهم دور النوع الاجتماعي ومؤسسات سوق العمل في دوافع العمل بالقطاع العام

(Public Service Motivation)

غادة برسوم

ترجمة: شهرت العالم

ملخص

يرغب شباب مصر، لا سيما الشابات، في العمل بالقطاع العام، حتى إذا كان الأجر أقل مما يمكنهم الحصول عليه في القطاع الخاص. تسعى هذه الورقة البحثية إلى شرح جاذبية وظائف القطاع العام بالنسبة إلى هذه المجموعة، مع ربط هذه التجربة بالأدبيات والتنظير حول دوافع العمل في الخدمة العامة (القطاع العام) ومناقشة أهميتها. تعتمد الورقة على بيانات مقابلات نوعية، وتحليل إحصائي لبيانات حديثة مستقاة من مسح وطني للعمالة في مصر. يلقي التحليل الضوء على زيادة تفضيل وظائف القطاع العام، وتفسير ذلك بالاختلاف في الخصائص الوظيفية بين هذا القطاع من العمالة والقطاعات الأخرى، جنبًا

إلى جنب عوامـل ملموسـة بدرجـة أقـل تتعلـق بالثقـة والاحـترام والمكانـة الاجتماعيـة، وتنعكس في خطاب الشابات اللاتي أجريت معهن مقابلات حول هـذا التفضـيل الـوظيفي. كما أن التقدير الممتد منذ أجيال، ومتأصل ثقافيًا بين المتعلمين للعمل في القطـاع العـام، يسهم أيضًا في تفضيل هذا القطاع. توضـح كـل من البيانـات النوعيـة والكميـة أن المنـافع الاستثنائية، المتعلقة بالأمن والاسـتقرار الـوظيفي، تُعـد محوريـة أيضًـا في هـذا التفضـيل. يطـرح التحليـل الـوارد في هـذه الورقـة قـراءة شـاملة للعوامـل المحفـزة للانضـمام إلى القطاع العام، في سياق ندرة فرص العمل وفائض العمالة.

مقدمة

استهدف عدد قليل جـدًا من الدراسـات معالجـة بُعـد النـوع الاجتمـاعي في دوافـع العمـل بالخدمة العامة (DeHart- Davis et al. 2006). لكن هذا البُعد لا يزال غير مـدروس بدرجة كبيرة في سياق أدوار الجنسين الجامدة، كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من البلدان الشـرقية. لقـد تنـاولت بحـوث دوافـع العمـل بالخدمـة العامـة public service motivation، منـذ فـترة طويلـة، إشـكالية دفـع الشـباب والخـريجين الجـدد للانضـــمام إلى الخدمـــة المدنيـــة (على ســـبيل المثـــال: ;Vandenabeele, 2008 Vandenabeele, Hondeghem and Steen, 2004). وتمثل النسـاء الشـابات في مصر حالة مثيرة للاهتمام في مجال دوافع العمل بالقطاع العام. توضح البيانات المعروضة في هذه الورقة أن هؤلاء النساء الشابات يرغبن في العمل بالقطاع العام، مع الإشارة إلى أنهن قد يقبلن أجورًا أقل مما يمكنهن الحصول عليه عند العمل في القطاع الخاص([1]). إن تفضيل العمل في القطاع العام، وسلوك البحث عن الوظيفة الذي يسـتهدف هـذا القطـاع بدرجة ملحوظة، يزداد مع تعليم النساء الشابات المصريات، فضلاً عن أن خريجـات التعليم

العالي يظهرن أكبر ميل للحصول على عمل في القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن مصر لديها أحد أدنى معدلات مشاركة النساء في القوة العاملة بالعالم، وفقًا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي(Hausmann, Tyson and Zahidi, 2011). تحتل مصر المرتبة 123 من أصل 135 بلدًا من حيث الفجوة بين الجنسين. وتعكس حالة عمل النساء في مصر تقدمًا هائلاً في مجال الحصول على التعليم، دون أن يقابلها مشاركة في قوة العمل (المرجع نفسه). كيف يمكن أن يساعدنا تزايد البحث في دوافع العمل بالقطاع العام على فهم هذه الظاهرة، وهل يمكن أن يكون هذا البحث أي صلة بالبيانات المأخوذة من مصر؟

تسعى هذه الورقة إلى الإسهام في التنظير حول دوافع العمل بالقطاع العام، وذلك بتوسيع دور المؤسسات الاجتماعية – التاريخية في دوافع العمل بالقطاع العام كما حددها بيري (2000) Perry لتشمل مؤسسات سوق العمل. ترتبط هذه المؤسسات بالسياسات والممارسات التي تحدد فرص العمل داخل سوق عمل محددة جنبًا إلى جنب المسائل المتعلقة بظروف العمل ومزاياه وأجوره(Betcherman, 2012). تسعى هذه الورقة البحثية، بالاعتماد على البيانات التوعية والكمية، إلى تقديم قراءة لزيادة تفضيل الشابات في مصر لوظائف الخدمة العامة. يوفر التحليل الكمي أدلة دامغة على تفضيل وظائف القطاع العام بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل من النساء الشابات في مصر، لا سيما المتعلمات. ويتضح ذلك من خلال بيانات مسح حول سلوك البحث عن عمل بين الشابات اللاتي ينتقلن إلى سوق العمل، وحول الحد الأدنى من الراتب المقبول بالنسبة لهن في مختلف القطاعات. أما البيانات النوعية، فهي توفر المزيد من التفاصيل حول أسباب تسليم الشابات بهذا التفضيل.

يرتبط التحليل المقدم في هذه الورقة بالأدبيات الدولية حول دوافع العمل بالخدمة العامة، بثلاث طرق محددة. أولاً، تتناول الورقة الفجوة الموجودة في البحوث فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي كبُعد من أبعاد دوافع العمل بالخدمة العامة في بلدان الجنوب. وتوفر البيانات المستقاة من مصر فرصة فريدة لفهم دوافع العمل بالخدمة العامة في البلدان التي تشهد أدوارًا جامدة للنوع الاجتماعي، وفائض عمالة، واقتصاد غير رسمي كبير. توفر الخدمة العامة، على غرار بلدان منطقة الشرق الأوسط الأخرى، منافع عمل يتعذر الدفاع عنها لدى باقي العمال(Assaad, 2014). وهذا هو الوضع الذي يتعارض مع التركيز العام لأدبيات دوافع العمل بالخدمة العامة التي تستند إلى بيانات من بلدان الشمال، حيث يجري تحليل دوافع العمل بالخدمة العامة في ظل خلفية تطرح أن الخدمة العامة توفر بشكل عام حوافز عمل أقل جاذبية مما يوفره القطاع الخاص. ثانيًا، تطرح الورقة تحليلاً لدوافع العمل بالخدمة العامة يستند إلى النوع الاجتماعي في إطار منطقة الشرق الأوسط. فهي منطقة تضم بعض أدنى معدلات مشاركة النساء في العمل بالعالم. وتقدم أصوات النساء التي تتضمنها هذه الورقة فرصة نادرة لفهم ضغوط محدودية فرص العمل بالنسبة لهذه المجموعة. ثالثًا، هناك فجوة رئيسية في الأدبيات الحالية التي تتناول دوافع العمل بالخدمة العامة، وهي أنها لا تضع في الحسبان البيئات الاجتماعية - السياسية وديناميات سوق العمل. إن الميراث الحكومي الذي كان يضمن التوظيف في مصر – وهي سمة مشتركة أيضًا في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما فيما كان يُسمى سابقًا "الكتلة الشرقية" - يؤدي إلى خلق ثقافة وطنية تحترم العمل في الحكومة لتأمين استقرار الدخل والضمان الاجتماعي. تخاطب هذه المنافع الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تشغل بال الباحثين عن عمل في الخدمة المدنية، على نحو يخلق تيارًا لتحفيز العمل بالخدمة العامة. وتسعى البيانات والتحليل بهذه الورقة البحثية إلى توضيح هذه القضايا.

يجري تنظيم هذه الورقة على النحو التالي. يناقش القسم الأول الإطار النظري للنوع الاجتماعي في دوافع العمل بالخدمة العامة، والمساهمة النظرية لتحليل البيانات المتعلقة بتفضيل النساء الشابات للعمل في الحكومة في مصر. يلي ذلك تحليل لبيانات المسح تقدم أدلة على تثمين العمل في الحكومة في مصر. يوضح هذا القسم زيادة انتشار انتظار العاطلين عن العمل لوظيفة حكومية والتقارير الواردة عن قبولهم لدخل من الخدمة العامة أقل مما كان يمكنهم الحصول عليه إذا عملوا في وظائف القطاع الخاص. يلي ذلك بيانات نوعية تناقش أسباب تفضيل هذا القطاع، كما شرحتها النساء الشابات. تنتهي الورقة بتوضيح لخصائص الوظائف المختلفة في القطاعين الخاص والعام للشباب العاملين فيهما، ويعقبه نقاش حول الآثار المترتبة على التحليل.

النوع الاجتماعي ودوافع العمل بالخدمة العامة في سوق عمل مُقيد: إطار نظري

يرجع الفضل إلى بيري ووايزPerry and Wise 1990)) في إضفاء الطابع الرسمي على الخط البحثي المتعلق بدوافع العمل بالخدمة العامة. على أن هذا المفهوم لم يكن جديدًا في مجال الإدارة العامة، ويمكن اقتفاء أثره في مقال وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1887: xviii) الرائد حول دراسة الميدان. قدم بيري ووايزPerry and Wise (1990: 368) تعريفًا للمفهوم باعتباره "نزوعًا فرديًا للاستجابة إلى الدوافع التي توجد بشكل أساسي أو فريد في المؤسسات العامة". فئات الدوافع الثلاث الرئيسية المحددة هي: العاطفية، والعقلانية، والمعيارية. تُحرك العاطفة الدوافع العاطفية، ويُحرك تعظيم المنفعة الفردية الدوافع العقلانية، وتُحرك الرغبة في الوفاء بالتوقعات المجتمعية الدوافع المستندة إلى المعايير. وفي وقت لاحق، أنشأ بيري Perry (1996) مقياسًا لدافع الخدمة

العامة، بانيًا دليلاً من ستة أبعاد رئيسية عبر هذه الخطوط. وقد كانت هذه الأبعاد على النحو التالي: الانجذاب إلى صنع السياسة العامة، والالتزام بالمصلحة العامة، والشعور بالواجب المدني، والسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، والشعور بالتعاطف، وروح التضحية بالنفس. توافقت هذه الأبعاد الستة (باستثناء التضحية بالنفس) مع الفئات الثلاث التي حددها بيري ووايز في عام 1990 على النحو التالي: توافق الانجذاب إلى صنع السياسة مع فئة العقلانية؛ والالتزام بالمصلحة العامة، والواجب المدني، والعدالة الاجتماعية مع فئة الاستناد إلى المعايير؛ والرحمة مع فئة العاطفية.

انتقدت الباحثات النسويات في مجال الإدارة العامة منذ فترة طويلة تركيز الذكور على أدبيات دوافع العمل بالخدمة العامة(DeHart- Davis et al, 2006)). يجادل دو هارت - ديفيس وآخرون (المرجع السابق) أن الفئات الثلاث التي طرحها بيري ووايز لا تتيح تقدير قيمة القيود التاريخية لحدود النساء المادية والاجتماعية، والتدني بها إلى المجال الخاص. وفي المقابل، يجادلون أن دوافع العمل بالخدمة العامة تحتوي على أبعاد النوع الاجتماعي التي يجب الإقرار بها. بيد أن حجتهم ركزت على المسائل المتعلقة بالرحمة، والانجذاب إلى صنع السياسة، والالتزام بالخدمة العامة. كما أنهم لا يخوضون في القضايا المتعلقة باختيار وظائف الخدمة العامة في المقام الأول.

يرتبط الفهم القائم على النوع الاجتماعي لدوافع العمل بالخدمة العامة بحقيقة ارتكاز هذا المفهوم بقوة على تقدير قيمة دور المؤسسات الاجتماعية – الثقافية في حفر الأفراد على السعي للعمل في الخدمة العامة. كان تصور دوافع العمل بالخدمة العامة يعتبرها قضية اجتماعية تتجاوز المستوى الفردي (Vandenabeele, 2007)). وتركز الدراسات المهيمنة للمؤسسات في دوافع العمل بالخدمة العامة على مؤسسات التنشئة الاجتماعية

التي يستوعب من خلالها الأفراد مفاهيم "ملاءمة" السلوك لخدمة الجمهور. يجادل بيري (Perry 2000) أن دوافع العمل بالخدمة العامة تتوقف على كيفية اختلاط الأفراد اجتماعيًّا من خلال المؤسسات الاجتماعية - التاريخية كالعلاقات بالوالدين، والدين، والتعلُم القائم على الملاحظة والنمذجة في مجرى حياتهم، والتعليم، والتدريب المهني.

اكتسبت خصائص المؤسسات التنظيمية، في الآونة الأخيرة، اعترافًا بها في الدراسات المتعلقة بدوافع العمل بالخدمة العامة. يجادل موينيهان وبندي (Moynihan and Pandey 2007) من أجل توسيع نطاق فهم المؤسسات التي تشكل دوافع العمل بالخدمة العامة لتشمل المؤسسات التنظيمية. فهما يعتبران القواعد والمعايير المرتبطة بالعمل بمثابة مؤسسات تنظيمية لا تحدد شكل السلوك الإداري لموظفي الخدمة العامة فقط، بل أيضًا المواقف الأساسية التي يعتنقها هؤلاء الفاعلون حول قيمة الخدمة العامة. وبالمثل، يجادل بيري وهونديجيم (Perry and Hondeghem 2008: 9) حول أهمية "التصميم المؤسسي الرشيد"، مسلطين الضوء على التوازن بين البيروقراطية والنزعة الإدارية في هويات المؤسسات العامة. أما كيلاسين (Kjeldsen 2012) ، فتستند إلى بيانات نوعية في جدالها أن الصفة المهنية، ودرجة الاحترافية، تُعد مؤشرًا قويًا على المواقف تجاه دافع العمل بالخدمة العامة كما ورد في دراسة عن المهنيين في مجال الرعاية الصحية الدانمركية.

إن هذه المقاربة المؤسسية لدافع العمل بالخدمة العامة تفتقر إلى تقدير قيمة دور مؤسسات وسياسات سوق العمل، وكيفية تأثيرها على الخيارات الفردية. يقدم بتشرمان(Betcherman 2012) تعريفًا لهذه المؤسسات على النحو التالي:

القوانين والممارسات، والسياسات، والاتفاقيات التي تندرج تحت مظلة "مؤسسات سوق العمل" تحدد من بين جملة أمور أخرى نوع عقود العمل المسموح بها؛ وتضع حدود الأجور والاستحقاقات وساعات وظروف العمل؛ وتُعرّف قواعد التمثيل الجماعي والمساومة الجماعية؛ وتُحرّم ممارسات عمل بعينها؛ وتوفر الحماية الاجتماعية للعمال.

يُعد التركيز على مؤسسات سوق العمل أساسيًا للفهم القائم على النوع الاجتماعي لدافع العمل في الخدمة العامة، استنادًا إلى البيانات المستقاة من مصر ومعروضة في هذه الورقة البحثية. يتسم سوق العمل المصري بنقص في الوظائف، يرجع إلى النمو الاقتصادي الهزيل جنبًا إلى جنب العدد كبير من السكان الشباب. لم تُترجم الخطوات الكبيرة في مجال تعليم النساء، مع الإغلاق المحدود للفجوة بين الجنسين في التعليم العالي، إلى مشاركة النساء في سوق العمل. وقد طرحت برسوم (Barsoum 2004) حجة تتمثل في أن روح اللياقة القائمة على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية تجعل أماكن العمل صغيرة النطاق في القطاع الخاص غير ملائمة للنساء (Barsoum 2004) ، وتسعى العديد من النساء إلى العمل في الخدمة العامة لملائمة مكان العمل (المرجع نفسه). علاوة على ذلك، يشير أسعد (Assaad 2014) إلى أن إحدى السمات الرئيسية لأسواق العمل العربية تكمن في الثنائية العميقة والمستمرة التي سادت طوال فترة ما بعد الاستقلال. كما يشير إلى أن هذه الثنائية تنشأ من اتباع القطاع العام لنظام دفع تعويضات (بما يتضمن الجوانب غير المالية للوظيفة) أعلى من القطاع الخاص. وهذا الوضع يُشجع على انتظار عدد محدود من الوظائف الحكومية، والسعي بكل وسيلة ممكنة للحصول على مثل هذه الوظائف الثمينة بما في ذلك استخدام المحاباة والمحسوبية. لقد أصبح العمل في الخدمة العامة استحقاقًا يطالب به الباحثون عن عمل لينقذهم من عدم استقرار العمل وظروفه المحفوفة بالمخاطر في القطاع الخاص.

يمكن أن يصطف التركيز على دور مؤسسات سوق العمل بجانب الفئة العقلانية للعوامل المحفزة التي حددها بيري ووايز (Perry and Wise 1990). في هذه الحالة، وبالإضافة إلى الانجذاب نحو صنع السياسة، فإنني أجادل أنه يُعد، في حالة النساء المتعلمات في مصر، انجذابًا للانضمام إلى المجال العام، والمشاركة كعضوات منتجات في مجتمعهن.

تظل المقاربة النظرية التي تركز على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في ما يتعلق بدافع العمل بالخدمة العامة، ذات صلة بفهم بُعد النوع الاجتماعي في دافع العمل بالخدمة العامة في مصر. فأدوار النوع الاجتماعي الجامدة تُعتبر بمثابة تكليف لأن تنفق النساء المزيد من الوقت في المنزل لرعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية. ترى النساء المتعلمات، اللاتي يطمحن إلى الانضمام إلى المجال العام، أن الخدمة العامة هي مكان العمل الوحيد الذي يتيح لهن الجمع بين أدوارهن الإنتاجية والإنجابية. ذلك أن ساعات العمل الأقصر في الخدمة العامة، وعبء العمل الخفيف نسبيًا والدخل المضمون، تبقى الخدمة العامة في مصر ملاذًا لعمل النساء. تتجلى مقاربة التنشئة الاجتماعية في احترام العمل، الممتد لأجيال عديدة، في القطاع العام. لقد كان تفضيل العمل بالخدمة العامة جزءًا من الثقافة الوطنية، باستعارة المصطلح من ليبو وهارينجتون Lebo and Harrington (1995)، ويستوعبه ذاتيًا الوافدون الجدد إلى سوق العمل الذين يواصلون السعي إلى العمل بهذا القطاع. يرجع احترام الوظيفة الحكومية في الأساس إلى التنشئة الاجتماعية، وهو مُفضل على تنظيم المشاريع أو العمل في القطاع الخاص. فقد أدت ضمانات العمل في القطاع العام، وفقًا لأسعد (Assaad 1997: 85) ، إلى زيادة الطلب على الوظائف الحكومية، لكن تأثيرها امتد أيضًا ليشمل انخفاض فرص العمل المماثلة في القطاع الخاص، وخلق ثقافة التبعية. ولا يزال نموذج دافع هرزبيرج Herzberg، الذي يحتل موقعًا مركزيًا للإدارة التنظيمية، مناسبًا. يرتبط تثمين التوظيف في القطاع العام

بالخصائص الجوهرية للوظيفة التي يقدمها القطاع العـام في مواجهـة قطاعـات التوظيـف الأخرى. وهو مـا يشـمل في المقـام الأول تـأمين التثـبيت في العمـل، والوصـول إلى نظم المعاشات التقاعدية، وقِصر يوم العمل بشكل عام.

منهجية الدراسة

يعتمد التحليل الوارد في هذه الورقة مقاربة منهجيـة مركبـة، تسـتفيد من تحليـل البيانـات النوعية والكميـة على حـد سـواء. كنقطـة انطلاق للنقـاش حـول تثمين الشـباب لوظـائف القطاع العام، فإنني أعرض البيانات الكمية التي تبين مدى انتشار هذه القيم بين عدد كبير من المبحوثين الذين شملهم المسح التمثيلي على الصعيد الوطني. يسـتند التحليـل الـوارد في هذا القسم على بيانات المسح الميداني مؤخرًا: جولة عام 2012 لفريق مسـح سـوق العمل في مصر. شمل المسح عينـة تمثيليـة على الصـعيد الوطـني تضـم 12.060 أسـرة معيشية، بعدد إجمالي للأفراد يبلـغ 49.186(Assaad and Kraft, 2013). تُعـد جولـة 2012 مسـحًا واسـع النطـاق، جَمَـع بيانـات حـول مجموعـة متنوعـة من القضـايا، ويقـدم تفاصيل وافرة عن القضايا المتعلقة بخصائص العمالة والبطالـة والوظـائف من بين أشـياء أخرى. تقدم هذه الورقة نتائجها بأسلوب محدد يستند إلى تحليل بيانـات المسـح المـذكور. ركّز التحليل على أساليب بحث الشباب عن فرص عمـل، وأشـار إلى الحـد الأدنى للأجـور المتوقعة من قطاع العمل، مع التفرقة بين خصائص العمل في الحكومـة والقطـاع العـام. يقوم التحليل في أغلبه على جداول احتمالية. أجريت أيضًا تحليل كرنيل للكثافة كجـزء من مناقشة الحد الأدنى المتوقع للأجور المقبولة من جانب قطاع العمل.

نعرض بعد ذلك البيانات النوعية التي تم جمعها كجزء من دراسة أكبر مستمرة حول عمالة الشباب. تستند البيانات النوعية إلى مقابلات فضفاضة وشبه هيكلية مع عينة من 25 من الشباب، أربعة عشر من الذكور وإحدى عشرة من الإناث. ثم جمع البيانات النوعية المستخدمة في هذه الورقة على مدى الفترة الممتدة من نوفمبر 2012 إلى مارس 2013. حصلت جميع الشابات اللاتي تواصلنا معهن، كجزء من هذا المُكون النوعي، على تعليم ما بعد الثانوي، وكانت أعمارهن تقل عن ثلاثين سنة، ويعشن في المناطق الحضرية، وكُن يعملن أو لا يعملن في فترة المقابلات. وكانت لدى الفتيات اللاتي لم يكن لديهن عمل في فترة المقابلة خبرة عمل سابقة أو بحثن عن عمل، حتى وإن لم يجدن، ركزت المقابلات على خبرة عمل هؤلاء الشابات وقضايا الطموحات الوظيفية والرضا الوظيفي، تتيح البيانات النوعية فهم وجهات نظر الأفراد، ورؤاهم، وخبراتهم المُعاشة (Rossman and Rallis 2003)).

يتبع التحليل النوعي في هذه الدراسة تراث العلوم الاجتماعية التفسيرية. يعود هذا التراث إلى تقدير ماكس فيبر لقيمة الفهم Verstehen، أو خبرة الناس في الحياة اليومية المُعاشة (Weber, 1981)). ويُعد تراث الاستدلال الاستقرائي مفتاح هذه العملية، بعد مقاربة الأسس النظرية التي تُشتق فيها النظرية من البيانات,Glaser and Strauss 1967). يسعى التحليل في هذه الورقة إلى تنوير الإطار النظري المتعلق بدافع العمل في الخدمة العامة، والذي يقوم على ما تم تعلُمه في الميدان، بدلاً من البدء بإطار نظري بديهي. تساعد البيانات الكمية الواردة في هذه الورقة على تثليث البيانات النوعية، وذلك من خلال إظهار أن الأفكار والمفاهيم التي شرحها الشباب الذين أجرينا معهم مقابلات كانت مدعومة بأدلة من بيانات المسح.

النساء المصريات الشابات يرغبن في وظائف حكومية: أدلة من بيانات المسح

أوضحت بيانات جولة مسح 2012 الأخيرة وجود أسلوب بحث رئيسي بين الشباب (15 – 29 سنة) العاطل عن العمل، ويرغب في العمل بوظيفة حكومية. يتّبع الشباب ثلاث مقاربات رئيسية للعثور على عمل في الخدمة العامة. تتمثل الطريقة التقليدية للحصول على وظيفة حكومية في التسجيل بمكتب العمل الحكومي. هذه المكاتب مركزية، ويجري توزيع الطلبات فيما بعد إلى الهيئات الحكومية المختلفة. على أن هذه الأساليب هي الأقل استخدامًا، كما يبين الجدول. يرتبط انخفاض استخدام هذه المكاتب بتباطؤ الخطط، والاعتقاد السائد بأن هذه المكاتب لديها فائض من طلبات المتقدمين ولم تنجح في إيجاد أماكن لهم. يُعد خوض منافسة في الحكومة، والتقدم بالطلب مباشرة إلى وزارة أو هيئة حكومية بعينها، أسلوبًا للبحث عن وظيفة يعتمده غالبية المتعلمين من الشباب العاطل عن العمل. لقد أصبحت لامركزية التوظيف تغييرًا رئيسيًا في مجال الخدمة العامة في مصر. تستوعب هذه العملية الخريجين الذين يتبعون مثال التقدم بالطلبات مباشرة إلى مؤسسات بعينها للخدمة العامة.

يبين الجدول (1) أيضًا أنه على الرغم من أن جميع مجموعات التعليم تتقاسم البحث عن وظيفة حكومية، فهي تتزايد مع التحصيل التعليمي. وقد لوحظ، بالنسبة لطرق البحث الثلاث جميعًا، أن أعلى معدل يوجد بين الحاصلين على تعليم أعلى من المتوسط. ويقل الأمل في إيجاد فرص عمل في الحكومة بين الأقل تعليمًا، كما يوضح الجدول.

يظهر ارتفاع أعداد النساء الشابات، أكثر من شباب الرجال، في تقـديم طلبـات عمـل إلى هيئة حكومية محددة، وهي أكثر الطرق فعالية للحصول على وظيفة حكومية. يتقاسم أيضًا جميع العاطلين عن العمـل، من شـباب الرجـال والنسـاء، الاصـطفاف في قائمـة الانتظـار لوظيفة حكومية.

جدول (1)

سعي الشباب العاطل عن العمل إلى الوظائف الحكومية - بطالة الشباب (15 – 29)

وسيلة البحث عن عمل بالحكومة	بطالة الشباب الحاصل على تعليم أقل من المتوسط	بطالة الشباب الحاصل على تعليم متوسط	بطالة الشباب الحاصل على تعليم جامعي أو أعلى من المتوسط
	%	%	%

التســـــجيل بمكتب العمل			
ذكور	6.8	33.2	47.1
إناث	23.8	35.4	40.5
المجموع	11.8	34.6	42.7
الاشـــــــتراك في مســـابقة حكوميـــة للتعين			
ذكور	6.2	34.5	51.1

إناث	22.9	36.9	48.1
المجموع	11.1	36.0	49.1
التقـــدم بطلب إلى وزارة بعينها			
ذكور	48.1	77.2	78.6
إناث	65.5	84.8	90.0

المجموع	53.2	82.0	86.2

المصدر: حسابات الكاتبة، جولة عام 2012 لفريق مسح سوق العمل في مصر

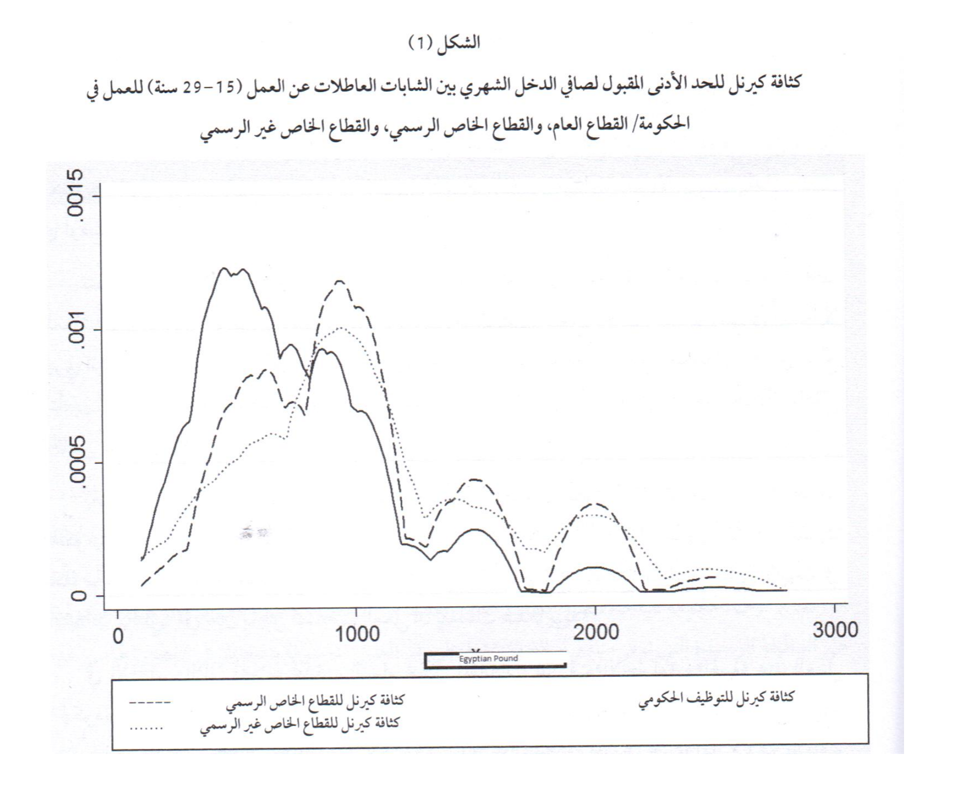
النساء الشابات قد يقبلن وظيفة في الحكومة حتى إذا كان الأجر أقل

إذا كان الشباب يسعى بشدة إلى العمل في القطاع العام، فما مدى استعداده لقبول أجـر أقل للعمل هناك؟ سألت أداة المسح المجيبين عن الحد الأدنى للأجر الـذي يمكنهم قبولـه في وظيفة بالحكومة/ القطاع العام، أو في القطـاع الخـاص الرسـمي، أو القطـاع الخـاص غير الرسمي. توضح بيانات جولة مسح 2012 أن النساب الشـابات العـاطلات عن العمـل يمكن أن يقبلن وظيفة في الحكومة/ القطاع العام حتى وإن كـانت بـأجر أقـل من وظيفـة في القطاع الخاص. ومع ذلك، كان أعلى حد أدنى لمعدل الأجر الالتحـاق بالقطـاع الخـاص غير الرسمي، المعروف بطول ساعات العمل، وأمـاكن العمـل صـغيرة النطـاق، والافتقـار إلى تدابير الحماية الاجتماعية.

وكما يبين الشكل (1)، تقبل الشابات العاطلات عن العمـل، في جميـع مسـتويات التعليم، أجرًا أقل في وظيفة حكومة من نظيرتها في القطاع الخاص الرسمي، وعلى التوالي أقـل من أجر وظيفة في القطاع الخاص غير الرسمي. وهذا يبين المكانة المرموقـة الـتي يضـع فيها الشباب الوظائف الحكومية، وهـو مـا توضـحه أيضًـا البيانـات النوعيـة الـتي سـنتناولها بالنقاش في القسم التالي.

الشكل (1)

كثافة كيرنل للحد الأدنى المقبول لصافي الدخل الشهري بين الشابات العاطلات عن العمل (15 – 29 سنة) للعمل في الحكومة/ القطاع العام، والقطاع الخاص الرسمي، والقطاع الخاص غير الرسمي



المصدر: جولة عام 2012 لفريق مسح سوق العمل في مصر

تفسير تفضيل العمل الحكومي: أصوات النساء الشابات

إذا كان الشباب العاطل عن العمل يسعى بشدة إلى العمل في الحكومة/ القطاع العام، فما الأسباب التي يطرحها الشباب لهذا التثمين؟ هل وظائف الخدمة المدنية هي أفضل وظائف في سوق العمل في مصر؟ في نقاش بمجموعة بؤرية مع الشابات العاملات في القطاع الخاص، طُرحت التعليقات التالية فيما يتعلق بقيمة الوظيفة الحكومية:

[توفر الوظيفة الحكومية] معاشًا تقاعديًا.

يحترمك الناس عندما تعملين في الحكومة. تتمتعين بالهيبة كموظفة حكومية.

الوظيفة الحكومية دائمة، بينما في القطاع الخاص يتخلون عنك في أي وقت.

[في الوظيفة الحكومية] هناك شعور بالأمان، ولا تقلقين من يوم الغد.

الراتب أفضل في القطاع العام من القطاع الخاص، ويمكنك الاستمرار في العمل بعد الزواج.

لقد اخترت الجزء أعلاه من نقاش المجموعة البؤرية لتلخيص المنافع التي تراها هؤلاء الشابات في العمل بالحكومة. وهذه المنافع نفسها لا يمكنهن، ولا يمكن للعديد من الشابات الأخريات، الدفاع عنها، كما أوضح باستخدام بيانات المسح.

تتمثل المنفعة الأولى والرئيسية، التي تجذب هؤلاء النساء إلى الوظيفة الحكومية، في وجود خطة للمعاشات التقاعدية بالوظائف الحكومية. أما بالنسبة للعاملات في القطاع الخاص غير الرسمي في أغلبه، لا يجري اتباع نظام التأمينات الاجتماعية، بينما تحصل 84% من الشابات العاملات في الخدمة العامة على منافع التأمين الاجتماعي، يحصل معدل منخفض من النساء، يبلغ 11%، في الفئة العمرية نفسها ويعملن بالقطاع الخاص على هذه المنفعة.

يُعد الأمن الوظيفي منفعة رئيسية أخرى للعمل في الحكومة/ القطاع العام. تصف النسـاء الوظائف الحكومية كوظائف دائمـة، وهـو الوضـع الحـالي في قـانون الخدمـة المدنيـة(2). وهذا الشعور بالأمان والضمان مكفول من خلال توفير عقود عمل مفتوحة. هذا في مقابل الوضـع بالقطـاع الخـاص، الـذي وُصـف في المقـابلات كالتـالي: "في حين يمكن لصـاحب العمل أن يفصلك عندما يريد".

في الاقتباس الثاني أعلاه، تحـدثت النسـاء خلال المقـابلات عن قيم "الاحـترام" و"الهيبـة" عند العمل بالحكومة، ترتبط هذه المسألة بالثقافة العامة في مصـر، حيث تُعتـبر الوظيفـة الحكومية أفضل من أي وظيفة وضيعة في مكان آخر. كما أن علاقات القوة مريحـة نسـبيًا في مجال الخدمة المدنية، حيث المشرف هو موظف آخر داخل تسلسل هرمي كبير. وهذا على نقيض الوضع عند توظيف شخص في شركة صغيرة ذات ملكية خاصة. وكمـا أشـارت امرأة شـابه في نقـاش المجموعـة البؤريـة، أنـه لا يوجـد في الحكومـة من يتلاعب بـك أو يستغلك (يتحكم فيكي).

يلخص الجـدول (2) الاختلاف في المنـافع بين وظـائف القطـاع الخـاص والقطـاع العـام/ الحكومة. يتناول الجدول الخصائص الوظيفية للموظفات الشابات بالعينة البحثية. ويقتصـر التحليـل الـوارد في الجـدول على الشـابات الحاصـلات على تعليم ثـانوي وأعلى، وذلـك لأغراض المقارنة عبر قطاعات العمـل، وخاصـة لأن القطـاع العـام يتطلب هـذا المسـتوى التعليمي كعتبة للتوظيف. يوضـح الجـدول أن الخدمـة العامـة تـوفر حـتى الآن المزيـد من المنافع الوظيفيـة لعامليهـا. يـوفر القطـاع الخـاص التـأمين الاجتمـاعي لـ 18% فقـط من الشـابات العـاملات في هـذا القطـاع. وهـذه الأرقـام مقارنـة بنسـبة 83% من الشـابات العاملات في الحكومة، ويحصلن على هذه المنفعة. توضح أيضًا البيانات المتعلقة بالحصول

على إجازات مدفوعة الأجر وإجازات مَرَضية اختلاف الحصول على مزايا بين العـاملين في القطاع الخاص والعاملين في القطاع العام. هناك معوقات كبيرة أيضًا في القطاع الخـاص بشأن الحصول على إجازات مدفوعة الأجر، مثل إجازات الأمومة.

الجدول (2)

خصائص عمل النساء العاملات الحاصلات على تعليم ثانوي وأعلى

قطاع العمل	الحصول على تأمين اجتماعي	الحصول على إجازات مدفوعة	الحصول على تأمين طبي	الحصول على إجازة مرضية مدفوعة
الحكومة	83%	90%	83%	89%
القطاع العام	79%	77%	77%	77%

القطاع الخاص	18%	32%	16%	25%
قطاع الاستثمار	59%	75%	28%	27%
قطاعات أخرى	42%	42%	38%	42%
المجموع	53%	69%	52%	65%

توضح هذه البيانات أن العمل في الحكومة لا يـزال ملاذًا في سـوق مضـطربة غـير مواتيـة للوافدين الجدد. ترى العديد من النساء الشابات أن الوظائف الجيدة التي تـوفر الاسـتقرار المالي والأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية لا توجد إلا في الخدمة العامة. ولهذا السـبب، كما أوضحت المقابلات التي عرضنا لها في هذه الورقـة، لا تـزال الحكومـة صـاحبة العمـل المُفضـل لـدى العديـد من الشـباب، لا سـيما النسـاء. فالوظيفـة الحكوميـة هي الوظيفـة الوحيدة التي توفر منافع لموظفيها وسط ظروف العمل المحفوفة بالمخـاطر في القطـاع الخاص غير الرسمي.

تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الناظم لتوفير الضمان الاجتماعي يسهم في تزايد الطابع غير الرسمي بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل في مصر. ويخضع نظام التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات في مصر لقانون 79 لسنة 1975، الذي لا يسمح بالاشتراك في نظام المعاشات التقاعدية إلا للعاملين في القطاع العام، والحكومة، والقطاع الخاص الرسمي. ويستبعد هذا القانون كل من ليس لديه عقد عمل من مؤسسة مسجلة من الحصول على الحماية الاجتماعية. وهو ما ينطبق أيضًا على العمالة المأجورة بالمؤسسات غير الرسمية غير المسجلة. ينص قانون العمل المصري (2003) على أن الضمان الاجتماعي هو برنامج عام يستهدف حماية الأفراد وأسرهم من خسائر الدخل نتيجة للبطالة، أو الشيخوخة، أو المرض، أو الموت؛ فضلاً عن تحسين رفاههم من خلال الخدمات العامة. أما اشتراكات القطاع الخاص بموجب أنظمة الضمان الاجتماعي، فهي مقدمة لمن يعملون بدوام كامل. ووفقًا لقانون الضمان الاجتماعي، يجب أن يمثل الاشتراك 26% من الراتب الأساسي الذي يدفعه صاحب العمل، و14% يدفعها الموظف. تشمل المنافع الأساسية التي يمنحها القانون معاشًا، ومدفوعات للإعاقة، ومدفوعات للمرض، وبدلات الأمومة والموت، وتأمين ضد البطالة. أما في حالة عدم وجود عقد عمل، يجري التنازل عن هذه الحقوق.

مناقشة

تتناول الأدبيات التي تدور حول دوافع العمل في الخدمة العامة هذه القضية منذ زمن طويل دون توجيه الكثير من الاهتمام لدور مؤسسات سوق العمل في جعل الخدمة العامة صاحب عمل يتسم بالجاذبية. وتُعد البيانات المتعلقة بالنساء الشابات في مصر مهمة لإلقاء الضوء على النقاش حول دوافع العمل في الخدمة العامة ببلدان الجنوب. إن تقدير

قيمة دور مؤسسات سوق العمل في حفز دافع العمل بالخدمة العامة يمثل مساهمة نظرية رئيسية في تحليل هذه البيانات. في حالة توفير الخدمة العامة لمزايا أفضل بدرجة كبيرة مما يوفره القطاع الخاص، تنشأ عندئذ وتستمر ثقافة تُقدر قيمة العمل في الخدمة العامة. ويسهم ميراث الأجيال السابقة حول العمل المضمون في هذا التقدير أيضًا.

توضح بيانات المقابلات، المدعومة بإحصاءات وصفية حول الحصول على مزايا العمل، أن وظائف القطاع العام لا تزال ملاذًا لتحقيق استقرار العمل في ظل سوق عمل مجزأة للغاية. يوفر القطاع الخاص وظائف تفتقر إلى الاستقرار والحصول على الضمان الاجتماعي. أما وظائف الخدمة العامة، فتوفر الأمن الوظيفي والدخل، اللذين يثمنهما بدرجة كبيرة الوافدون الجدد إلى سوق العمل.

لا توجد في مصر مشكلة تحفيز الوافدين الجدد لسوق العمل للعمل في الخدمة العامة. وهذه ليست كل الأخبار الجيدة بالنسبة للبيروقراطية في مصر، هناك توصية طويلة الأجل لقطاع الخدمة المدنية في مصر للعمل على ترشيد أو تحديد الحجم الصحيح المطلوب لنظام الإدارة العامة. ذلك أن زيادة عدد الموظفين، كما يقال، يحول دون قدرة النظام على الأداء. وتضم الإجراءات الأساسية الموصى باتخاذها في مصر، منذ فترة طويلة: تجميد التعيينات الحكومية، والاستعانة بمصادر خارجية، والتعاقد الخارجي، وخطط للمعاشات التقاعدية المبكرة، والتدريب التحويلي، وإعادة تخصيص وتوزيع الموارد البشرية المتاحة، وقبل كل شيء اعتماد استراتيجية تركز على تخطيط الموارد البشرية في الحكومة (El Baradei 2004, 25- 39).

مع ذلـك، يُعتـبر القطـاع العـام في مصـر في موقـع ممتـاز لاجتـذاب أفضـل المرشـحين، والاختيـار الفعلي من مجموعـة كبـيرة من المتقـدمين للوظـائف الـذين يتمتعـون بـأعلى الإمكانات. ويكمن التحدي الرئيسي الذي يواجـه صـناع السياسـة بمصـر في التأكـد من أن الموظفين العموميين يعملون بالفعل في الخدمة العامة لخدمة الجمهور. إذا كانت الخدمة العامة تقدم أفضل الوظائف في السوق، هناك حاجة إذن لأدوات من شـأنها التأكـد من أن هؤلاء الموظفين يقدمون أفضل أداء لخدمة الجمهور حقًا.

يتوقف التحليـل الـوارد في هـذه الورقـة خـارج مربـع الخدمـة العامـة. فهـو لا يخـوض في "المسائل العملية" المتعلقة بعمل هؤلاء الشباب عند التحاقهم بالعمل في الخدمة العامـة، أو ما إذا كانت دوافعهم للالتحاق بالخدمة العامـة تُـترجم إلى دافـع لــ "الخدمـة" فعليًّا في الخدمة العامة. إن الخدمة العامة – على حد تعبير بيري ووايز في ورقتهما البحثية الرائــدة في مجال دوافع العمل في الخدمـة العامـة (368:ـ 1990) - تـدل أكـثر بكثـير عن مجـرد موقع عمل لموظـف". ومن المناسـب، وبمـا يتفـق مـع جونسـون(Johnson 2012)، أن نخلُص إلى أن مجرد أن شخص ما يعمل (أو يرغب في العمل) في القطـاع العـام لا يعـني تفانيه/ تفانيها في الخدمة العامة. هناك حاجـة إلى المزيـد من البحـوث لتنـاول كيفيـة أداء هـؤلاء الشـباب في الخدمـة العامـة، وعمـا إذا كـان حمـاس البحث عن عمـل في الخدمـة العامة يؤدي إلى المزيد من إنتاجية العمل والخدمة العامة الفعلية.

الهوامش:

1 تستخدم الورقة مصطلحات الخدمة العامة، والقطاع العـام، والحكومـة بالتبـادل وبنفس المعنى. يشمل القطاع العام في مصر العاملين في الخدمة المدنيـة، إلى جـانب العـاملين في المؤسسـات الإنتاجيـة المملوكـة للحكومـة. يحكمهم جميعًـا نفس الإطـار القـانوني للتوظيف والمنافع. على أن تنفيذ هذه الاستحقاقات وحزم الأجور الفعلية يختلـف بـاختلاف المؤسسة.

2 كانت هناك مناقشات، في وقت كتابة هذه الورقـة البحثيـة، حـول تغيـير قـانون الخدمـة المدنية.

المراجع الأجنبية:

* Assaad, R., 2013 Making Sense of Arab Labor Markets: The Enduring Legacy of Dualism.IZA Discussion Paper No.7573. August 2013

* Assaad, R., and Krafft, C.. 2013 The Egyptian Labor Market Panel Survey: Introducinin the 2012 Round. Econimic Research Forum Working Paper No.758.

* Barsoum, G. 2004. The Employment Crisis of Female Graduates in Egypt. An Ethnographic Account. The Emerican University in Cairo. Cairo Papers Series.

* El. Baradei, L. 2004 Toward rightsizing the public administration (in Arabic). Papers of the administrative component of the joint research project: Al Dawla Fi AlamMoutagheir, No.4. Cairo University: Public Administration Research and Consultation Center.

* Claser, B and Struss, A. 1967. The Discovery of Grounded Theory: Strategies for Qualitative Research. Chicago: Aldine Pub. Co.,1967.

* Guy, Mary Ellen, and Meredith A. Newman. 2004, Women's Jobs, Men's Jobs: Sex Segregation and Emotional Labor. Public Administration Review 64 (3): 289-98.

* Hausmann, R., Tyson, L. D., & Zahidi, S. (2012). The global gender gap index 2012. The Global Gender Gap Report, 3-27

* Horton. Sylvia. 2008 History and the Persistence of an Idea and an Ideal. In James Perry and Anniehondeghem (ed.). 2008. Motivation in Public Management : The Call of Public Service. Oxford University Press.

* Johnson, B. 2012. Public Service Motivation and the Technical , Political, and Facilitator Roles of City Planners. International Journal of Public Administration, 35:30-45, 2012.

* Keldesen, Anne Mette 2012. Sector and Occupational Differences in Public Service Motivation: A Qualitative Study, International Journal of Public Administration, 35:1, 58-69.

* Knoop, (1994). Work Values and job satisfaction. Journal of Psychology, 128 (6), 863-690.

* Lebo, R. B., & Harrington, T. F. (1995). Work values similarities among students from six countries. Career Development Quarterly, 43 (4), 350-362.

* Loo, R. (2001). Motivational orientations toward work: An evaluation of the work preference inventory. Measurement and Evaluation in Counseling and Development, 33 (4), 222-233.

* Moynihan, D. P. and Pandey, S. k. (2007) The Role of Organizations in Fostering Public Service Motivation. Public Administration Review. 67: 1 pp. 40-53.

* Pelled, L. H., & Xin, K. R. (1997), Work values and their human resource management implications : A theoretical comparison of China, Mexico, and the United States, Journal of Applied Management Studies, 6 (2), 185-198.

* Perry, J. L (2000) Bringing Society In : Toward a Theory of Publie Service Motivation, Journalnof Public Administration Research & Theory. 10:2 PP. 471-198.

*Perry, J. L., (1996). Measuring Public service motivation: An assessment of construct reliability and validity . Journal of Public Administration Research and Theory, 6(1), 5-22.

* Perry, J. L., &Hondeghem, A. (2008). Directions for future theory and research. In Perry, J. L., &hondeghem, A. (Eds.), Motivation in public Management: The call of Public service (PP. 294-314). Oxford: Oxford University Press.

*Perry, J, L., &Wise, L, R. (1990). The motivation bases of Public service . Public Administration Review, 50(3), 367-373.

*Perry, James and Hondegham, Annie. 2008. Editors' Note, Motivation in Public Management :The call of Public Serviec, Oxford University Press.

*Population Council. 2011. Survey of young People in Egypt. Final Report. Populotion Council. Cairo, Egypt.

*Rossman, Gretchen and Sharon F. Rails. 2003. Learning in the Field. An Introduction to Qualitative Research. Second Edition. Sage Publications.

*United Nations Development Programme (UNDP). 2011, Arab Development Challenges Report 2011. Towards the development State in the Arab States, Cairo.

*Vandenabeele, W. 2007. Toward a Public administration theory of public service motivation, Public Management Review 9(4), 545-556.

*Vandenabeele, W. 2008. Government Calling: Public Service Motivation as an Element in Selecting Government as an Employer of Choice. Public Administration. Volume 86, Issue 4, pages 1089-1105, December 2008.

*Vandenabeele, W; Hodeghem, A. and Steen, T. 2004. The Civil Service as an Employer of Choice in Belgium: How Work Orientation Infuluence the Attractivevess of Puplic Employment. Review of Public Personnel Administration 2004 24: 319.

*Weber, Max. 1981. Some Categories of Intertpretaive Sociological Quartely, 22: 151-180.

*Wilson, W. (1887\1987). The study of administration. In Shafritz, J, M., & Hyde, A. C. (Eds.), Classics of public administration (2nd ed., pp. 10-25). Pacific Grove, CA: Brooks\Cole Publishing Co.

المبادرة المصرية من أجل إعداد موازنات البرامج وقياس الأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي تنفيذ وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية

مشروع

"تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة"

للفترة 2005 – 2015

آيات عبد المعطي

إعداد موازنة مستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا

تعد مشروعات الموازنة العامة للدولة من أهم الوثائق الـتي تضـعها الحكومـات، وهي أداة ووسيلة الغـرض منهـا هـو تطـبيق سياسـات وإسـتراتيجيات محـددة؛ إذ تمثـل بيانًـا شـاملاً بالأولويات التي تحددها الدولة لنفسها والتي عادة ما تتسم بالحيادية تجاه احتياجـات النـوع الاجتماعي، إلا أنـه مـع تبـاين الاحتياجـات الإنسـانية بتبـاين النـوع الاجتمـاعي في كثـير من الأحيـان، فـإن حياديـة الـبرامج والمشـروعات الـتي تتضـمنها الموازنـة لا تحقـق اعتبـارات العدالة وتكافؤ الفرص أمام النوع الاجتماعي، وهو الحق الدستوري لكل مواطن على أرض الدولة.

لماذا الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

- إن تبنى مفهوم النوع الإجتماعي عند وضع الموازنات يتطلب تدخلاً مقصودًا، بمعنى وضع سياسات وبرامج بعينها، تحققها الموازنات الوطنية لتلافي الضرر الذي قد ينجم عن إغفال احتياجات كل من النساء والرجال والتي تتباين في أحيان كثيرة عن بعضها بعضًا والهدف من ذلك هو الوصول إلى سياسات سليمة متوازنة وعادلة.

- وتبنى مفهوم النوع الاجتماعي هو بمثابة تصنيف اجتماعي مثله مثل تصنيف أي مجموعة، يتم من خلاله تعريف الحقوق والفرص المتاحة للأفراد الذين تتشكل منهم هذه المجموعة وبرامج التنمية.

- وتزيد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من فاعلية الإنفاق العام، وتعد أداة لترشيد الإنفاق وتعظيم العائد منه ومتابعة الأداء نحو الوفاء بالتزامات الدولة بمبدأ تكافؤ الفرص، من ثم تضاعف من شفافية الموازنة العامة وحوكمتها.

- وتعتمد الموازنة المستجيبة للنوع الإجتماعي بالدرجة الأولى على مدى تفهم واقتناع صانعي السياسات ومتخذي القرارات بطبيعتها وعناصرها؛ فهي باختصار شديد ليست موازنة منفصلة للمرأة، ولكنها موازنة يتم فيها تحديد حجم الموارد التي تخصصها الدولة للإنفاق على البرامج والمشروعات التي تلبي الاحتياجات

الخاصة للنوع إلى جانب المشروعات والبرامج المحايدة، وهي لا تتطلب زيـادة في الإنفاق الحكومي، بل تركز على إعادة توزيع الأولويات.

- وتقـوم الهيئـات الدوليـة مثـل صـندوق الأمم المتحـدة الإنمـائي للمـرأة والبرنـامج الإنمـائي للأمم المتحـدة وغيرهـا بمسـاندة مبـادرات الموازنـات المسـتجيبة للنـوع الإجتماعي في المنطقة العربية وتوفير المساعدات الفنية والماليـة لزيـادة الـوعي بين صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية.

- وقد بدأت المبادرة الخاصة بالموازنات المستجيبة للنوع الإجتمـاعي في مصـر من خلال المجلس القـومي للمـرأة ووزارة الماليـة متمثلـة في وحـدة تكـافؤ الفـرص بمعاونة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM منذ عام 2001.

خطوات تنفيذ المبادرة المصرية:

- البداية كانت عام 2005 عندما بدأت وزارة المالية التفكير في تدريب عدد 34 من العاملين والعاملات بقطاعات الـوزارة ومصـالحها المعنيـة بإعـداد الموازنـة العامـة للدولة من خلال موازنات الـبرامج والأداء المسـتجيبة لاحتياجـات النـوع الاجتمـاعي من خلال الاستعانة بخبرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المجال؛ حيث قامت وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة والمنشأة بالقرار رقم 617 لسـنة 2005 بالاتفاق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمـرأة على تـدريب الفئـة المسـتهدفة

على النـوع الاجتمـاعي وكيفيـة التخطيـط لـه، وكـذلك كيفيـة إعـداد الموازنـات المستجيبة للنوع الإجتماعي.

- التدريب تم تنفيذه على أربع مراحل:

(1) المرحلـة الأولى: لقـاء عـام تعـريفي حضـره 100 من العـاملين والعـاملات بـالوزارة للحديث عن فرص إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولـة ومجالاتـه، من خلال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، واختيار الفئة المستهدفة.

(2) المرحلة الثانية: إجراء دراسة تحليلية على اسـتمارات اسـتبيان تم توزيعهـا على عينـة من العاملين والعاملات بالوزارة (360 عاملاً/ عاملة) لقياس مدى وعيهم ومعرفتهم بالنوع الاجتماعي والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا.

(3) المرحلة الثالثة: إقامة ورش عمل تدريبية للفئة المستهدفة تهدف إلى التعريف بـالنوع الإجتماعي، التخطيـط الاسـتراتيجي المسـتجيب لاحتياجـات المـرأة والرجـل معًـا، وكيفيـه متابعته وتقييمه، وكذلك موازنات البرامج والأداء المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا.

(4) المرحلة الرابعة: تأهيل مدربين لإعداد كـادر مـدرب من العـاملين والعـاملات بـالوزارة على كيفية إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا بـالوزارة والاسـتعانة بهم في تنفيذ مشروع تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة.

مشروع تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة:

- استكمالاً للنجاح الذي حققته وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة من خلال التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاستفادة بخبراتهم الفنية في مجال تنفيذ مبادرات الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، بدأت وزارة المالية المصرية التفكير في تنفيذ مشروع رائد يهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة بعنوان "تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة".

- ويعد مشروع تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة في مصر من أولى المبادرات التي يتم تنفيذها في جمهورية مصر العربية من خلال وزارة المالية المصرية متمثلة في وحدة تكافؤ الفرص، ويجرى تنفيذ المبادرة بالاشتراك مع السفارة الملكية الهولندية كجهة ممولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) كداعم فني للمشروع لما له من خبرات دولية في مساندة مبادرات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المنطقة العربية، وتوفير المساعدات الفنية والمالية لزيادة الوعي بين صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية.

- تقوم وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية بإدارة المشروع الذي بدأ في نوفمبر 2006.

- والهدف العام للمشروع هو إدماج مفهوم الموازنات القائمة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين بشكل متزايد في عملية التخطيط للموازنات، وفي

المراحل الخاصة بمراجعتها وتنفيذها، وذلك من خلال تطوير أسلوب إعداد الموازنة نحو الموازنة المستجيبة للنوع؛ بحيث يتم إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتمكين المرأة.

- كما يهدف المشروع أيضًا إلى إلقاء الضوء على الجوانب التي تحقق تكافؤ الفرص في الموازنة العامة للدولة من حيث العوائد والمصروفات والمزايا التي توفرها الموازنة وتكلفة هذه المزايا، ولتقييم الجوانب المتعلقة بتكافؤ الفرص في كل من قطاع إعداد الموازنة وإدارة البحوث المالية والتنمية الإدارية والأمانة العامة بوزارة المالية.

- إن الفئات المستهدفة من المشروع هي صانعو السياسات بغرض التأثير لإعداد موازنة تطبق مبدأ تكافؤ الفرص، والعاملون بقطاعات وزارة المالية المسئولون عن إعداد الموازنة العامة للدولة (قطاع الموازنة العامة – قطاع موازنة الإدارة المحلية – قطاع الحسابات الختامية وقطاع الحسابات والمديريات المالية) من خلال تدريبهم على إعداد موازنات البرامج والأداء المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا، والقطاعات الخمسة هي: (الصحة، التعليم، القوى العاملة، التموين، التضامن الاجتماعي) كنموذج تجريبي، وكذلك العاملون بقطاع الأمانة العامة وقطاع مكتب الوزير بالوزارة من خلال دعم قدراتهم وتدريبهم على تضمين مبدأ تكافؤ الفرص في الخدمات التي يقدمونها للعاملين بالوزارة.

- وتهدف وحدة تكافؤ الفرص من خلال المشروع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

(1) إعادة النظر في أسلوب إعداد موازنة الدولة بما يحقق إعادة توزيع المنافع والتكاليف؛ بهدف تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في الموازنة العامة للدولة.

(2) إجراء تقييم لتجربة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على موازنات قطاعات الصحة والتعليم والمياه والقوى العاملة.

(3) إدراج مبدأ تكافؤ الفرص في الخدمات التي يقدمها قطاع الأمانة العامة بالوزارة.

(4) اتباع الشفافية عند مناقشة إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها.

(5) تعزيز السياسات وإعداد التوصيات.

النجاحات التي تحققت في إطار تنفيذ المشروع:

1 – دليل تدريبي مرجعي بعنوان "التمويل من أجل تنمية المرأة":

عُقد عدد من الاجتماعات بمشاركة خبراء من معهد التخطيط القومي وخبراء من قطاعي الموازنة العامة وموازنة المحليات بوزارة المالية، بهدف إعداد دليل تدريبي مرجعي يرمي إلى تدريب العاملين بقطاعات الموازنة بوزارة المالية على كيفية إعداد موازنات البرامج والأداء والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا.

لماذا هذا الدليل؟

- هذا الدليل سيسهم بشكل واضح في تصحيح المفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي والموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتبسيطها للعاملين والعاملات المسئولين عن إعداد الموازنة العامة للدولة.

- سيعمل على الارتقاء بقدرات العاملين والعاملات المعنيين بإعداد الموازنات في متابعة هذه الموازنات ومراقبتها وتقييمها على المستويين القومي والمحلى باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي ودعم قدراتهم على صياغة سياسات وتوصيات تسهم في تحقيق فرصٍ متكافئة للمرأة في الموازنة.

- يمثل أداة فعالة تسهم في تدريب العاملين والعاملات على كيفية تحقيق المساواة والإنصاف والعدالة بين الجنسين، وتلبية احتياجاتهم بصفة دائمة في مختلف المشروعات المدرجة بالموازنة العامة للدولة بما يحقق مزيدًا من الكفاءة والشفافية.

- سيسهم في تكوين فريق من الخبراء الوطنيين المدربين على أعلى مستوى في مجال تضمين مفاهيم النوع الاجتماعي في الموازنات بما يمكن من الاستعانة بهم مستقبلا عند تعميم تجربة إعداد موازنات البرامج والأداء والمستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا على جهات الموازنة العامة للدولة كافة.

- يعد أول دليل تدريبي من نوعه ويمثل أداة متطورة لإعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي تضاف إلى قائمة الأدلة التدريبية التي تم إعدادها مسبقًا على مستوى العالم وتهدف إلى كيفية إعداد موازنات البرامج والأداء والمستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا.

- تم إعداد هذا الدليل بالاعتماد على العديد من الأدبيات المختلفة التي تناولت موضوع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وكذلك من الدروس المستفادة والنتائج المستخلصة من خبرات العديد من دول العالم التي قطعت شوطًا كبيرًا في مجال تطبيق أو تنفيذ مبادرات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتجاربها.

لمن يتوجه هذا الدليل؟

- يتوجه هذا الدليل إلى:

(1) العاملين والعاملات بوزارة المالية المعنيين بمتابعة الموازنات ومراجعتها وتقييمها من منظور النوع الاجتماعي، والتركيز على الاحتياجات التي تهم الفئات المهمشة، وإعداد مقترحات تتضمن تكافؤ الفرص بالنسبة إلى المرأة في الموازنة العامة للدولة.

(2) العاملين والعاملات بإدارات التخطيط والموازنة من الوزارات الأخرى المهتمة بتنفيذ المشروع، وتضم وزارات: الصحة، والقوى العاملة، والتربية والتعليم، والموارد المائية والري.

(3) الدول العربية كافة بمنطقة الشرق الأوسط التي تسعى إلى تنفيذ مبادرات الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

2 – أدوات تنفيذ المبادرة المصرية:

- من خلال الاجتماعات التي عقـدت بمشـاركة خـبراء من معهـد التخطيـط القـومي وخبراء الموازنة العامة وموازنة المحليات بوزارة المالية بهدف إعداد دليل تــدريبي مرجعي يسعى إلى تدريب العاملين بقطاعات الموازنة العامة بـوزارة الماليـة على كيفية إعداد الموازنات التي تستجيب لاحتياجات المرأة والرجل معًا.

- وبالاستعانة بالعديد من المراجـع والأدبيـات العالميـة، وباسـتعراض بعض مبـادرات البلدان الأخرى وتجاربها وكذا الأدوات المسـتخدمة من تلـك البلـدان لإدمـاج النـوع الاجتماعي في الموازنة العامة والتي تسهم في التوصل إلى تصـور شـامل لكيفيـة التنفيذ باختيار أنسب الأدوات.

اتفق كل من خـبراء معهـد التخطيـط وخـبراء وزارة الماليـة على أن أنسـب الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في تنفيذ المبادرة المصرية تتمثل في:

(1) التمهيد والتوعية مع كل قطاع من قطاعـات النشـاط الاقتصـادي في أثنـاء مناقشـات إعداد موازنة 2007- 2008/ 2008 - 2009/ 2009- 2010

(2) تحليل الوضع الحالي للمرأة والرجل والولد والبنت في قطاع معين.

(3) تحليل السياسات المالية العامة من منظور النوع الاجتماعي.

(4) مراجعة قانون الموازنة العامة للدولة بما يتفق مع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

(5) تضمين النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(6) تحليل خطوات إعداد الموازنة العامة.

(7) تضمين منشور إعداد الموازنة العامة للدولة الذي يصدر سنويًا بما ينص صراحة على مراعاة النوع الاجتماعي في الموازنة العامة، مع إلزام الجهات المختلفة بتوفير البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

(8) عمل برامج تدريبية مخصصة لأعضاء لجان إعداد الموازنة العامة مع ضمان مشاركة المراقبين والمسئولين الماليين بالجهات المختلفة في البرامج التدريبية، على أن تسبق البرنامج التدريبي فترة إعداد الموازنة العامة.

(9) عقد جلسات مخصصة للبرلمانيين والبرلمانيات عن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

(10) عقد جلسات مخصصة لأعضاء المجالس المحلية بالمحافظات المختلفة عن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

(11) خلق وعى لمنظمات المجتمع المدني بأهمية دمج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة.

(12) تطوير النماذج الحالية (جداول) مصروفات الموازنة العامة موزعة وفقا لأبواب الموازنة بالطريقة التي تكفل عملية تحليل البيانات حسب النوع الاجتماعي.

(13) تحليل جانب الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي ومدى المنافع المتحققة منه.

(14) تحليل أثر الإنفاق الفعلي وقياسة من خلال الاستعانة بالمسوحات الميدانية للمستحقين.

3 – ترجمة كتاب:

"Budgeting for women’s Rights Monitoring Government Budgets for Compliance with CEDAW"

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في إطار تنفيذ المشروع، تمت ترجمة كتاب "إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة – مراقبة الميزانيات الحكومية للتأكد من مسايرتها لاتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييزضد المرأة (سيداو)" وهو يعد من أوائل الكتب المترجمة للعربيـة في منطقـة الشـرق الأوسـط عن كيفيـة إعـداد الموازنـات المسـتجيبة لاحتياجـات المـرأة والرجل معًا.

4 – تعديل منشور إعداد الموازنة العامة للدولة:

تم تضمين منشور إعداد الموازنة العامة للدولـة الـذي يصـدر سـنويًا وتحـدد فيـه الأهـداف الاستراتيجية التي ينبغي السير عليها والعمل على تحقيقها ويوضح القواعد والأسـس الـتي تتعين مراعاتها عند إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك بأن يضاف ضمن المحاور الرئيسـة ما ينص صراحة على مراعـاة النـوع الاجتمـاعي في الموازنـة العامـة، والـذي يـوجب على الجهات المختلفة توفير البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لإدماج منظور النــوع في مشروعات الموازنات، ومراعاة ذلك عند تقدير اعتمادات هذه الموازنـات، وذلـك بتضـمين نص الفقرة خامسًا من الأهداف الاستراتيجية التي ينبغي السير عليها والعمل على تحقيقها لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008/ 2009 بالتعديل الآتى:

"إن تضمين الموازنة العامة للدولة احتياجات الأسرة المصرية من رجل وامرأة وطفل بات أمرًا ضروريًا؛ لتعزيز العدالة الاجتماعية وصون حقوق الطفل، وهو ما يـأتي متفقًـا مـع دور مصر الحضاري والتزامها بـالمواثيق والمعاهـدات الدوليـة الخاصـة بـالمرأة والطفـل، وبمـا يمهد لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي مستقبلاً".

(صفحة 12 من المنشور)

وكذلك يتضمن منشور 2009/ 2010 ما يلي:

"إن تفعيل الموازنة العامة للدولة وتحقيق أهدافها يتطلبان الربط والتكامل بين الجهات المختلفة ووزارة المالية، وإن تحقيق ذلك يتعين أن تلتزم معه الجهات بتطبيق نظم المعلومات الحديثة وميكنة الموازنة العامة إعدادًا ومتابعةً وتنفيذًا.

وعلى الوحدات الحسابية بمختلف الجهات أن تطور من نفسها وتعتمد على الميكنة، وأن يكون للمراقبين الماليين التابعين لوزارة المالية والمختصين بالوحدات الحسابية بالجهات والمسئولين عن الموازنة بها دور أكثر فاعلية في إعداد الموازنة وضبط الأداء المالي والرقابة المالية المشددة، وعلى هؤلاء جميعًا إعداد الموازنة ليس فقط في شكل موازنة الاعتمادات، ولكن أيضًا في شكل موازنة للبرامج والآداء التزامًا بأحكام المادة (4) من قانون الموازنة العامة للدولة، مع إخضاع البيانات التي يتضمنها مشروع الموازنة للتحليل كافة وفقا للنوع الاجتماعي حتى يمكن تقييم وضع كل من الرجل والمرأة، وتقييم الإنفاق العام والهيكلي للوقوف على الإجراءات التي اتخذت لجعل الموازنة قادرة على كفالة تكافؤ الفرص لكل من الرجل والمرأة".

5 – التأثيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة لعام 2008/ 2009:

تم تعديل المادتين (11، 12) بغرض الحفاظ على مخصصات العدالة الاجتماعية وحقوق الطفل بأن تمت إضافة فقرتين إلى المادتين التاليتين:

المادة (11)

".... وعلى الجهات الداخلة في الموازنة العامة مراعاة الالتزام بأية مصروفات متعلقة بالعدالة الاجتماعية وصون حقوق الطفل، وبما يتمشى مع تطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، ولا يجوز النقل منها أو استخدام وفوراتها لتعزيز بنود أخرى إلا بموافقة وزير المالية" "أو من يفوضه"".

المادة (12)

"..... كما تصرف المساعدات (الإعانات) المدرجة للمراكز الخاصة بالمرأة والأسرة والطفولة وغيرها من الجمعيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بموافقة الوزير المختص...."

6 - ملامح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008/ 2009 وبيانها الإحصائي:

- قام قطاع الموازنة العامة للدولة بإيفاد ممثلي وزارة المالية إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للحصول على البيانات الإحصائية الخاصة بالتعداد السكاني الأخير على مستوى المحافظات بالجمهورية، مقسمًا إلى حضر وريف، وموزعًا طبقًا للنوع الاجتماعي وحسب الفئات العمرية.

- تم حصر أعداد العاملين بالجهات كافة الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة طبقًا للنوع (ذكر/ أنثى) موزعة على المجموعات الوظيفية، وكذا موزعة على المستويات الوظيفية؛ وذلك للوصول إلى تصور الهيكل الوظيفي بصفة عامة، وتحديد وضع المرأة في المناصب القيادية الذي سيتم من خلاله تحديد نصيب المرأة من المكافآت والمزايا ومدى حصولها على الأجر دون تمييز ضدها في المكافآت والحوافز، ومدى توفير برامج التدريب وإعادة التدريب والتأهيل لتنمية قدرتها، وكذا مدى إتاحة الفرص لحصولها على المنح الداخلية والخارجية والبعثات والإجازات المستحقة لها وتأكيد مشاركتها في جميع المجالات.

- تم التنسيق مع وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية للحصول على المشروعات المخصصة للمرأة والطفل والتي تم حصرها بخطة السنة المالية 2007/ـ 2008, 2008/ـ 2009 وجارٍ التنسيق لحصر المشروعات المخصصة لكل من الرجل والمرأة والطفل على حدة والمشروعات المشتركة، وفي ضوء هذه البيانات قامت وزارة المالية بإعداد مجلد لملامح تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008/ـ 2009 لبيان مخصصات المرأة في قسم المصروفات مقارنة بإجمالي تقديرات المالية.

- ولا شك أن تضمين البيانات التحليلية (الإحصائية) للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008/ـ 2009 للملامح الرئيسة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي التي يتم توزيعها ومناقشتها بمجلسي الشعب والشورى، كما وأن تضمين التأشيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة 2008/ 2009 مادتين تشيران إلى أهمية الموازنة المستجيبة للنوع التي يتم اعتمادها وإقرارها من مجلس

الشعب وإصدار قانونها من رئيس الجمهورية الأسبق، لهو أكبر دليل على أن وثيقة الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي قد أقرت رسميًا واعترف بها الجميع.

7 – شجرة الحسابات الجديدة:

- وتضمنت الفقرة الرابعة من خطة العام المالي 2007/ـ 2008 أن تعد الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2008/ـ 2009 باستخدام الأكواد والحسابات الجديدة وإعداد منشور وضع الموازنة ونماذجها على هذا الأساس.

- سبق وأن قام قطاع الموازنة العامة للدولة بإنهاء عملية إعداد شجرة الحسابات الجديدة، وتم إعداد دليل حسابات شامل يحتوى على مكونات شجرة الحسابات كافة، حيث روعي فيه أن يشمل الوحدات الحسابية كافة ويتضمن هذا الدليل المكونات التالية :-

(1) مقطع الكود الاقتصادي ويحتوى على كل أبواب الموارد والاستخدامات وفقًا لدليل إحصاءات مالية الحكومة.

(2) مقطع الكود المؤسسي ويشمل الجهات الموازنية والوحدات الحسابية كافة موزعة على جهات الموازنة (الجهاز الإداري – الإدارة المحلية – الهيئات الخدمية).

(3) مقطـع التمويـل ويشـمل مصـادر التمويـل كافـة، سـواء بقـروض أو منح أو حسـابات وصناديق خاصة وغيرها.

(4) مقطع التقسيم الوظيفي ويحتوى على الأنشطة كافة حسب مـا ورد بـدليل إحصـاءات مالية الحكومة وربط تلك الشجرة بالوحدات الحسابية.

- أخذ قطاع الموازنة العامة للدولـة على عاتقـه عمليـة تطـوير هـذه الشـجرة الـتي تحتوى على توليفات الحسابات كافة لتكون لها من المرونـة مـا يـؤدى إلى سـهولة الحصول على البيانـات والمعلومـات التفصـيلية بالشـفافية والإفصـاح، وبمـا يوضـح نصيب المرأة والطفل والأسرة ؛ مما يساعد في النهاية على الوصـول إلى موازنـة مستجيبة للنوع الاجتماعي.

- ولا شك أن توفير البيانات التفصيلية بصورة دقيقـة سـيؤدي إلى رصـد الاعتمـادات التي تخصص وتوزع بين النوع الاجتماعي (المرأة والطفل والأسرة) بصـورة دقيقـة ستساعد في تطبيق الموازنة المستجيبة، ومن ثم نستطيع أن نلخص بعض المزايـا التي ستتحقق من تطبيق شجرة الحسابات في مجـال الموازنـة المسـتجيبة للنـوع الاجتماعي:

1 - تحقيق المرونة: إن تطبيق الشجرة يحقق المرونة المطلوبة لتعديل أو تحديث البيانات التفصيلية التي ستساعد في تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

2 - توفير البيانات التفصيلية لجميع القطاعات مباشرة من خلال الوحدات الحسابية بأنحاء الجمهورية كافة التي تم ربطها إلكترونيًا بالمركز الرئيسي للحاسبات بوزارة المالية من خلال خطوط ربط الكترونية وبرامج ونماذج مالية مفصلة لجميع الأغراض تخدم موازنة البرامج والأداء، وبالتالي إعداد الموازنة المستجيبة للنوع دون اللجوء إلى عمل بيانات خارجية مثل البيانات الخاصة عن الدين العام... الدعم... القروض.. المساهمات.. وحيث ستكون البيانات مبنية على أسس فنية سليمة ومعلومات وبيانات دقيقة.

3 - الحرية في كيفية عرض البيانات التفصيلية سيساعد في عملية إعداد موازنة مستجيبة للنوع مستقبلاً.

8 – تطوير النماذج الحالية (جداول) مصروفات الموازنة العامة:

- قام قطاع الموازنة العامة للدولة وقطاع موازنة الإدارة المحلية بإعداد تصور لشكل نماذج تتضمن بنود الموازنة وأنواعها مقسمه طبقًا للنوع، سواء بتطوير النماذج المستخدمة حاليًا أو باستحداث نماذج إحصائية تعين على إتاحة البيانات التي تيسر الوقوف على عدد المستفيدين من الخدمة.

- تم إعداد تصور لتطوير النماذج الخاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2009/ 2010(الجداول) موزعة وفقًا لأبواب الموازنة بالطريقة التي تكفل تحليل البيانات حسب النوع الاجتماعي.

- وذلك من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بالدعم؛ لإعداد بيان كامل بأعداد المستفيدين من الدعم حسب النوع الاجتماعي على مستوى الدولة، عاملين كانوا بالجهاز الإداري للدولة أو بالهيئات أو بالوحدات الخدمية أو خارج هذه القطاعات لتشمل أفراد المجتمع كافة.

- تم الاستعداد لإجراء التحليلات المالية التي توضح مدى استفادة كل من المرأة والرجل على حدة من الخدمات والمخصصات المالية لكل منهم، في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها، وجرت جدولتها بالطريقة التي تساعد في هذا الغرض.

9 – التطبيق العملي للتدريب على المكاتب والمساندة الفنية

- يمثل التدريب على المكاتب إحدى الآليات التي تستعين بها وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية في تنفيذ مبادرة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، باعتباره إحدى أفضل طرق التدريب وأساليبها التي تسهم في زيادة مهارات العاملين المعنيين بإعداد الموازنة العامة للدولة وتوسيعها لإعداد موازنات البرامج والأداء المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا وزيادة كفايتهم المهنية.

- ولتحقيق هذا الهدف، تستعين الوحدة بعدد من خبراء قطاع الموازنة العامة للدولة وموازنة المحليات بالوزارة لتدريب العاملين بمديريات الصحة والتربية والتعليم والقوى العاملة بمحافظات: القاهرة والجيزة والإسكندرية والفيوم والمنيا، وكذلك بالجهاز الإداري بوزارة الصحة والتربية والتعليم والقوى العاملة والموارد المائية،

وبعض الهيئات الخدمية وتوفير الدعم والمساندة الفنية اللازمين لمساعدتهم في إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي في ضوء التوجه نحو إعداد موازنة البرامج والأداء، وذلك تمشيًا مع القانون رقم 87 لسنة 2005 الخاص بتعديل الموازنة العامة للدولة.

- قام خبراء وزارة المالية باتباع الخطوات الآتية في أثناء تنفيذ التطبيق العملي للتدريب على المكاتب:

- قطاع الموازنة العامة:

(1) تم الاتفاق مع الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة على عمل اجتماعات لمعرفة طرق تطبيق وإعداد موازنات البرامج والأداء المستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معًا، من خلال توفير بيانات مفصلة للجهة عن البرامج وطبيعة النفقة والخدمة وتكلفة هذه الخدمة وتحديد المستفيدين من الخدمة.

(2) جرت مناقشة سبل تطبيق موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي على جميع الأبواب، والتعرف على المعوقات التي يمكن أن تواجه الهيئات عند تطبيقها لموازنة البرامج والأداء وسبل إزالة تلك المعوقات.

(3) وقد قامت كل جهة بوضع البرامج والأنشطة لكل وظيفة من الوظائف أو مهمة من المهام التي تقوم بها طبقًا لهدف تلك الجهة.

- قطاع موازنة الإدارة المحلية:

(1) قيام العاملين بقطاع موازنة المحليات بعمل زيارات ميدانية لمديريات الخدمات الخمس (الصحة - التعليم – القوى العاملة – تموين – والتضامن الاجتماعي) لجميع محافظات الجمهورية وعددها (29 محافظة) المستهدفة بالمشروع؛ لتدريب العاملين بتلك المديريات وتقديم الدعم الفني اللازم لهم؛ حتى يتمكنوا من إعداد موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي وموازنة برامج وأداء طبقًا لنماذج إعداد الموازنة العامة للدولة لعام 2009/ 2010 (المقترح).

(2) تحديد رسالة كل مديرية وهدفها من واقع الاطلاع على الهيكل التنظيمي لها، وقرار إنشائها.

(3) تحديد المستفيدين من الخدمة التي تقدمها كل مديرية (كالتعليم حيث يكون المستفيد هو الطالب - والصحة، حيث يكون المريض أو المتردد للحصول على العلاج هو المستفيد - والقوى العاملة، حيث يكون المتدرب هو المستفيد).

(4) يتم تصنيف المستفيدين حسب الجنس(ذكور/ إناث).

(5) استعراض جميع بنود الموازنة للتعرف على أوجه الإنفاق المخصصة لاعتمادات تلك البنود، وكذلك التعرف إلى المستفيدين من تلك البنود وتقسيمهم حسب الجنس (ذكور/ إناث).

(6) في حالـة صـعوبة التوزيـع السـابق، يتم الاتفـاق على معيـار أو مقيـاس معين يمكن الوصول به لهذا التوزيع.

من المستفيد النهائي من تطبيق الدليل؟

- المجتمع هو المستفيد النهائي لأن دعم المرأة وتمكينها اقتصاديًا يرفع من مستوى معيشتها ومعيشة الأسرة، ومن ثم يزيـد من مشـاركتها في العمـل والإنتـاج ويرفـع من إنتاجيتها بما يضاعف من الدخل القومي ويدعم التنمية البشرية، وكـذلك توفـير فرص متساوية لها في الموازنة القوميـة من حيث العوائـد والمصـروفات والمزايـا التي توفرها الموازنة العامة للدولة.

- التعاون مع المجتمع المدني

تم تنفيذ ثلاثة برامج تدريبية متكاملة ومتكـررة "نحـو موازنـة مسـتجيبة للنـوع الاجتمـاعي" تتراوح مدة كل برنامج من 4 إلى 5 أسابيع لتدريب عـدد 85 موظفًـا من القـائمين بإعـداد وتنفيذ الموازنات بوزارة المالية " قطاعي الموازنة، قطاع الحسابات والمـديريات الماليـة، بعض مديريات الخدمة (صحة، تعليم، قوى عاملة، تضـامن اجتمـاعي، تمـوين) بمحـافظتي القاهرة والجيزة ووزارة الدولة للرياضة خلال عام 2013.

كشف بأعداد السادة العاملين بالقطاعات المختلفة الذين حصلوا

على دورات تدريبية في مجال إعداد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

وموازنة البرامج والأداء

م	القطاعات	العدد
1	الموازنة العامة	121
2	موازنة محليات	102
3	حسابات ختامية	4
4	المديريات المالية	62

5	الهيئات الاقتصادية	5
6	مكتب الوزير	2
الجهـــــــــــات الخارجية		
7	وزارة التربية والتعليم	2
8	موازنة الجامعات	1
9	الهيئة العامة للمستشفيات	1

10	وزارة الصحة والسكان	1
11	وزارة القوى العاملة	1
12	وزارة الدولة للرياضة	46

كشف بأعداد السادة العاملين بقطاع الموازنة العامة الذين قاموا بالتدريب على المكاتب

م	عدد المدربين على المكاتب	عـــــدد المتـــــدربين على المكاتب
1	24	89

كشف بأعداد السادة العاملين بقطاع موازنة الإدارة المحلية والمحافظات بالتدريب على المكاتب

م	عدد المدربين من العاملين في وزارة المالية من الإدارات العامة والمحلية	عدد العاملين بقطاع الموازنة الحاصلين على تدريبات أثناء العمل في 25 محافظة	عدد العاملين بقطاع الموازنة الذين شاركوا في ورش العمل في 25 محافظة
1	63	439	360

تم تدريب عدد (5) مديريات مختلفة بالمشاركة مع الجمعية المصرية للتسويق والتنمية وهي: مديرية الطرق والنقل – مديرية الزراعة – مديرية الطب البيطري – مديرية الإسكان – مديرية الشباب.(المصدر: تقارير وحدة تكافؤ الفرص – وزارة المالية 2015).

الوضع الراهن في مصر:

والذي يتمثل في محدودية الموارد والنهج القائم على الحقوق، والسعي في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة، كذلك الوضع بعد ثورة 25 يناير وثورة 30 يونيو ورؤية ما بعد الثورة.

مرحلة ما بعد الثورة:

تم وضع استراتيجية لإعداد الموازنات الاجتماعية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالتعاون مع جامعة القاهرة على مدى السنوات الخمس المقبلة (2012 – 2017).

- إطلاق نظام التعلم الإلكتروني للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي كمركز معرفي للبلدان الناطقة باللغة العربية.

- مواصلة بناء قدرات العاملين في قطاع الموازنات المحلية في المحافظات المتبقية في القطاعات الخمسة.

- العوائد الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

(1) تحسين الممارسة الديمقراطية من خلال زيادة مشاركة المجتمع.

(2) زيادة الإنفاق الاجتماعي والكفاءة في الإنفاق العام.

(3) رفع مستوى الشفافية في عرض الإنفاق العام ومصادر التمويل.

التحديات:

- التغير المستمر في القيادة السياسية.
- ثقافة المقاومة بين موظفي الحكومة.
- غياب المعرفة والإيمان بالمفاهيم المتصلة بالمساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة.
- مقاومة التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج.

- عدم توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

- عدم وجود "تكلفة الوحدة" لكل قطاع وكيفية حسابها.

- عدم وجود معايير الأداء

الدروس المستفادة:

- يجب وضع سياسات محفزة من أجل التحول من موازنات البنود التقليدية إلى موازنات البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- الإرادة السياسية القوية أمر ضروري لتنفيذ الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- يجب الأخذ بالإصلاحات التشريعية والمالية.

- ضرورة إجراء تحليل دائم للنوع الاجتماعي وربطه بعرض الموازنة العامة للدولة.

- ينبغي أن يكون لواضعي السياسات خبرة بشأن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي حتى يمكنهم تطبيقها عبر برامجهم المختلفة.

تحقيــق التــوازن بين الاســتقرار المــالي والنمــو الاقتصــادي والعدالــة الاجتماعية:

تستهدف سياسات وزارة المالية في ظل الحكومة الانتقالية التأسيسية الحالية ثلاثة محاور أساسية تشمل:

- تنشيط الاقتصاد.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- الضبط المالى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

... ويعتمد ذلك على طرح مبـادرات وأفكـار جديـدة تعمـل على اسـتخدام أفضـل للمـوارد المتاحة وإعادة توزيع الفـوائض الـتي ينتجهـا الاقتصـاد بشـكل أفضـل وأكـثر عدالـة؛ بحيث يستفيد في جانب كبير منهـا ذوو الـدخول المنخفضـة، مـع مراعـاة حمايـة حقـوق الأجيـال القادمة في الثروات الطبيعية.

من أجل ذلك، تم إنشاء وحدة جديدة للعدالة الاقتصـادية بالهيكـل الإداري لـوزارة الماليـة، تكون مهمتها في البداية معالجـة ملفـات تحـديث القطـاع غـير الرسـمي، وبرنـامج الـدعم النقدي، واقتراح وتطبيق سياسات اقتصادية وبـرامج محـددة لمواءمـة السياسـات الماليـة المتبعة مع الاعتبارات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي، فتعمل على الإسراع في صياغة حزمة الحوافز والتيسيرات التي سيتم منحها للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتشجيعها علي الانضمام طواعية لمظلة القطاع الرسمي الذي يضمن لها النمو في إنتاجها وعمالتها وأرباحها.

الأمر الذي يجعل هذين الملفين وثيقي الصلة بالمفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية.

وستشهد اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى تعزيز مناخ الأعمال وإزالة كل عوائق عمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بصفة خاصة إلى جانب تفعيل الحماية الاجتماعية للأسر الأكثر احتياجًا حيث تسعى لصياغة شبكة جديدة للحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل تراعي الوصول إلى المواطنين الأكثر احتياجا إلي جانب التنسيق والتكامل بين البرامج الاجتماعية المطبقة حاليا لتحقيق أقصى استفادة منها مثل برنامج رعاية المرأة المعيلة ونظم التأمينات الاجتماعية والصحية المختلفة.

ومن هذا المنطلق تحرص الحكومة على أهمية إشراك المواطن في صنع القرار، وتسعى وزارة المالية في ترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية كمبدأ أساسي في العلاقة مع المجتمع، وذلك, من خلال توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية أمام مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية، والخبراء، والباحثين، ووسائل الإعلام لإرساء أطر الإفصاح والشفافية وتعزيز القدرة على المساءلة بناءً على معلومات وبيانات منتظمة وموثقة ومحدثة.

(تصريح من وزارة المالية 2013)

الطريق إلي الموازنات المستجيبة لاحتياجات النساء:

إجراء ضد انعدام المساواة

قراءة في موازنة 2015 (حالة مصر)

نيفين عبيد

لماذا الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي؟

تعتبر تجربة مصر في تصميم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي تجربة حديثة، تأسست في عام 2005 بإصدار قرار بإنشاء وحدة للمرأة في وزارة المالية، وجاء الاهتمام الرسمي بتصميم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار تنامي وتصاعد الاهتمام الدولي بضرورة تصميم الموازنات التي تراعي احتياجات النساء. فجاءت توصية البنك الدولي لمصر بضرورة النظر في إعادة المخصصات المالية للموازنة العامة في ضوء تخصيص بنود لتنمية وتحسين أوضاع النساء، وتزامن مع توصية البنك الدولي لمصر، تنامي اهتمام عديد من الجهات الدولية الأخرى كبعض جهات الأمم المتحدة وعلى رأسها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، والذي عمل بشراكة جادة مع المجلس القومي للمرأة في تأسيس إدارات تكافؤ الفرص في عدد من الوزارات، وبدأ تأسيس تلك الإدارات بشكل مبدئي في وزارات التعليم والصحة والنقل والمالية، تنامي لاحقا لباقي الوزارات ([1]).

وتأتي التجربة المصرية في الاهتمام بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي متذيلة عديد من التجارب العربية في المجال نفسه، خاصة تجربة المغرب وتونس في تصميم آليات عمل حكومية تضمن تصميم موازنة عامة في تلك البلدان تراعي احتياجات النساء، فقد سبقتنا المغرب منفردة في مجال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي منذ عام 98، ولها تجربة فريدة وخاصة ارتبطت بوضع سياسات حكومية لإدماج قضايا النساء في عدد من الوزارات الحكومية كالتعليم والعدل.

غير أن الاهتمام الدولي والإقليمي بتصميم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي – وهي تندرج تحت الموازنات التي يطلق عليها "موازنات الحقوق" – لا ينفى ضرورة استبصار المستوى القومي بأهمية هذه الموازنات بالفعل، ودراسة أثرها في تحسين واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للنساء. خاصة أن مساهمة العمالة النسائية في النشاط الاقتصادي الرسمي فقط تصل إلى23,1% إضافة إلى نسبة المشتغلات في قطاع الأعمال غير الرسمي والتي تصل إلى 47,6%، أي أن النساء يشغلن قرابة نصف العمالة في القطاع غير الرسمي، وهو ما يشير إلى ارتفاع مساهمة النساء في الاقتصاد المصري سواء الرسمي أو غير الرسمي ينسب ملحوظة رغم اشتغال نسبة كبيرة منهن في قطاع أعمال غير مرئي أو محسوب، ومن هنا أيضًا تأتي أهمية النظر لتحسن أوضاع العمل والمشاركة المجتمعية للعمالة النسائية بما يترجم هذا الإسهام الكبير لهن في النشاط الاقتصادي في الموازنات العامة إلي موازنات تعيد رسم خدمات ومخصصات أكثر نفاذًا وكفاءة للنساء. وهو ما يمكن التعبير عنه من خلال الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي([2]).

الموازنة وثيقة سياسية في المقام الأول

يجب النظر إلى الموازنة باعتبارها وثيقة سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون توجيهًا لإيرادات الدخل على بنود الإنفاق، أو وقوفًا على معدلات الدين الداخلي والخارجي، وإنما تعكس الموازنة وبشكل أساسي فلسفة صانع السياسة المالية تجاه قضايا التغيير ذات الأولوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تكشف عن نمط تحيزات واضع السياسات تجاه الفئات الاجتماعية الأكثر استفادة من الموازنة، وهو ما تكشف عنه مثلا مصادر الدخل، وبنود الإنفاق، والتدابير المقترحة لسد العجز. وبالتالي فالموازنة إجمالاً تعد وثيقة كاشفة بشكل كبير لانحيازات واضع السياسات في تصعيده للأولويات الاجتماعية والاقتصادية المحددة والمترجمة في عديد من الأرقام ومنها مخصصات الدخل والإنفاق، وتدابير سد العجز، وغيرها.

وبالتالي لا تأتي قراءة الموازنة بمنأى عن القراءة السياسية للحظة الراهنة، فإذا كنا بصدد واقع سياسي جديد ومغاير فسنشهد حتمًا فكرًا خلاقًا يخص سياسات وضع الموازنة، سواء في تصعيد الأولويات الاجتماعية الأكثر إلحاحًا، أو بتصدر دعم سياسات الحماية الاجتماعية أهداف الموازنة، أو وضع رؤية جديدة تحمى المواطنين والمواطنات من تحمل أعباء جديدة في سد الحاجات والخدمات الأساسية، والأهم إتاحة المشاركة الحقيقية للفئات المختلفة من الشعب في وضع الأطر العامة للموازنة، وأولويات إنفاقها، وطرح حلول مبتكرة وعملية في مصادر الدخل أو الإيرادات للموازنة.

وربما في هذا الشأن تحديدًا يكون من الواجب عرض ودراسة تجربة الهند في النهوض بالمشاركة الشعبية في وضع الموازنات. حيث تشغل الهند مساحة قدرها ثلاثة ملايين وربع المليون كيلو متر، يتجاوز تعدادها مليارًا ومائتي مواطن متنوعي النوع واللغة والعقيدة والتوزيع الجغرافي والطبقي، وبرغم ما تتعرض له الهند من أزمات طائفية وطبيقية طاحنة

من وقت لآخر لكنها تعتبر بلدًا متماسكًا بنسبة كبـيرة، وممارسًـا للديمقراطيـة والتشـاركية في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي بمعدلات كبيرة ونادرة، حيث بلغت نسبة المشـاركة الشعبية في الانتخابـات الأخـيرة إلي مـا يزيـد على 66% من النـاخبين المقيـدين بجـداول الانتخاب، ولا تتوقف الجهود عند حد المشاركة السياسية في المناسبات الكبرى، بل هنــاك اهتمامًـا متزايـدًا بحمايـة الممارسـات التشـاركية على مسـتويات أكـثر قاعديـة كالنقابـات والجمعيـات الأهليـة والمؤسسـات التعاونيـة والمجـالس المحليـة والجامعـات والبرلمانـات وغيرهـا تباعـا من حلقـات التمثيـل الشـعبي، وهـو مـا يمكن النـاس بفئـاتهم المختلفـة من التشــاركية في تحديــد الاحتياجــات المختلفــة، وتعــيين التــدخلات المختلفــة لســد تلــك الاحتياجات، فلا وصول لموازنة تشاركيه دون ممارسـة حيويـة للديمقراطيـة على مسـتوى قطاعات فئوية مختلفة، وهو أكثر ما يميز التجربة الهندية[3].

الموازنة حـق دسـتوري رغم افتقـاد النص على الموازنـة المسـتجيبة للنـوع الاجتماعي

كل من دسـتور 2012 والدسـتور المعـدل في 2013 والـذي تم الاسـتفتاء عليـه في ينـاير 2014، كلاهما وضع نصًا يخص الموازنة، يمكن المواطن من حق المعرفة من خلال إلــزام الحكومة بعرض الموازنة قبل 90 يومًا كاملة من بداية العام المالي، وهو ما يـتيح الفرصـة للمشاركة والحوار المجتمعي حولها، كما يتيح الدستور مسـاحة لمجلس النـواب، تجـيز لـه التدخل في بنود الإنفاق وتحديد المصروفات، وإلزام كلا الطرفين سـواء مجلس النـواب أو الحكومة بالشراكة سويا من أجل الوصول إلي موازنة معبرة عن أولويـات النـاس، إضـافة إلى أن المادة رقم (124) بالدستور المعدل الأخير جاءت بمزيـد من التفصـيل فيمـا يخص حماية المواطنين من تحمل مزيد من الأعباء، فجاء من نصها..،

"تشمل الموازنة العامة للدولة كل إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء ويعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يومًا على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها، ويتم التصويت عليها بابًا بابًا، ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلا في قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أي نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة ويحدد القانون السنة المالية وطريقة إعداد الموازنة العامة وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها، وتجب موافقة المجلس على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها أو زائد على تقديراتها وتصدر الموافقة بقانون آخر".

أيضًا حظت قطاعات كالتعليم والصحة والبحث العلمي بدسترة موازناتها، فحسب التعديلات الدستورية الأخيرة، خصص للتعليم 4% من الإنفاق وللصحة 3% على الأقل، على أن تزيد هذه المخصصات تدريجيًا إلى أن تصل إلى المعدلات العالمية ([4]).

ورغم اجتهاد نصوص الدستور في تحديد نسب واضحة من الإنفاق على الحقوق الاجتماعية كالصحة والتعليم، فإننا نفتقد وجود نص دستوري يلزم الدولة بوضع موازنة عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي، قد يسهم هذا الافتقاد إلى بتر الجهود السابقة حول موازنات النوع الاجتماعي لوزارة المالية، ويسقط كل هذه الجهود بما فيها تأسيس وحدات تكافؤ الفرص والتي تأسست خصيصا من أجل رفع حساسية التدخل الحكومي تجاه قضايا النساء من مربع النسيان أو التوظيف في إطار إيجاد تمويل خارجي فقط وليس إرادة سياسية من الدولة تجاه إعادة المخصصات بشكل أفضل لصالح النساء أو دليلاً على وجود رؤية سياسية واقتصادية لتحسين الإسهام الاقتصادي للنساء في عملية التنمية.

وأمام افتقاد النص والإلـزام الدسـتوري لموازنـة مسـتجيبة للنـوع الاجتمـاعي، يصـبح على المنظمات النسوية، والمجموعات الفئوية المنظمة إضافة للنسويات التكنوقراط دور كبـير من المهم إدراكه والقيام به كالقيـام بحملات واسـعة من المناصـرة وكسـب التأييـد لتبـنى الطرق التشاركية في وضع الموازنات المحلية، بمـا يـتيح مجـالا واسـعا لتعبـير النسـاء عن احتياجاتهن المختلفة وضرورة تضمينها في مخصصـات الإنفـاق، الأمـر الـذي يلـزم إحـداث تغيير نوعي عميق في بنية الموازنة العامة، كضـرورة تحويـل الموازنـة العامـة من موازنـة بنود وأنشطة إلى موازنة برامج بأهـداف محـددة، وبالتـالي توضـع مخصصـات الإنفـاق في ضوء أهداف واضحة للموازنـة يمكن تضـمينها لتحسـين أوضـاع النسـاء في مجـال الصـحة وتحديدًا الصحة الإنجابية، بما يشمل الحـد من معـدلات وفيـات الأمهـات، أو التشـجيع على استخدام وسـائل مختلفـة للحـد من الإنجـاب، وتطـوير خـدمات الوحـدات الصـحية، أو في مجـال التعليم للمـرأة، كالعمـل على رفـع معـدلات التعليم الثـانوي للفتيـات، أو الحـد من التسرب من التعليم الأساسي للإناث، أو مواجهة عمالـة الطفلات، أو حمايـة العـاملات في القطاع غير الرسمي، وغيرها من إدماج لقضايا النساء في المخصصـات الرئيسـية للإنفـاق في الموازنة العامة.

قراءة في موازنة 2015

ويمكنا فهم فلسفة موازنـة البنـود الحاليـة بشـكل مبـدئي من خلال رصـد كـل من مصـادر الإيرادات وفي مقابلها بنود الإنفاق، هنـاك زيـادة في إيـرادات الموازنـة الحاليـة بالمقارنـة بسـابقتها تصـل إلى 13.5%، وتـأتي ثلثًـا هـذا النسـبة من الضـرائب، والثلث الأخـير من إيرادات مختلفة، وهو ما يطرح تساؤلاً رئيسيًا حول النظام الضريبي في مصـر القـادر على سد ثلثي هذا الزيادة في ضوء التأخر في فرض الضـريبة على أربـاح المضـارية، أو تقليص

العائد من الضرائب التصاعدية إلى 12%، وهو ما يفرض تخوفًا حقيقيًا حول إمكانية انتهاج سياسات ضريبية تعسفية تزيد من أعباء المواطن.

وفيما يخص بنود الإنفاق، فما زال بند الأجور الأكثر توحشًا في التهام المخصصات حيث يصل إلي 25% من إجمالي المصروفات، كما يخصص لسد الدين 28%، ويخصص للدعم 27%، وهو ما يفيد أن نصيب باقي بنود الإنفاق والمتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية لا يزيد على 20% من المخصصات([5]).

وفيما يلي نظرة عن قرب لثلاثة محاور بموازنة 2015

الصحة:

كان نصيب الصحة في الموازنة العامة قبل دستور 2014 لا يزيد على 1.65%، وحسب مواد دستور 2014 تزيد هذه النسبة بالتدريج لتصل إلي 3% في ثلاث سنوات، قابلة للزيادة لاحقا حتى الوصول إلي المعدلات العالمية، وعلى حسب المتابعات للموازنة الأخيرة، خصص للصحة 1.75% إي ما يقارب زيادة 0.1%، وهو ما يمثل 7% فقط من المطلوب تحقيقه على مدى ثلاث سنوات، وهو ما يطرح بدوره سؤلاً صعبًا حول ماهية رؤية الدولة وآلياتها في تحقيق الزيادة المتدرجة في ثلاث سنوات حسب الدستور([6]).

وطبقاً لمنظمة الصحة العالمية، تحتل مصر المرتبة الـ 166 على العالم من حيث الإنفاق الحكومي على الصحة، طبقًا لـ 8 مؤشرات رئيسية مهمة محددة لقياس مستوى الرعاية

الصحية في الدول حددها الخبراء في منظمة الصحة العالميـة، وهـذه المؤشـرات هي (1) متوسـط العمـر المتوقـع لمواطـني الدولـة، (2) عـدد أسـرة المستشـفيات بالنسـبة لعـدد السكان، (3) عدد الأطباء بالنسـبة لعـدد السـكان، (4) نسـبة وفيـات الأطفـال في السـنة الأولى بعد الولادة، (5) نسبة وفيات النساء لأسباب متعلقة بالحمـل أو الـولادة، (6) نسـبة السكان الذين تتوفر لديهم ميـاه نقيـة، (7) حجم الإنفـاق الحكـومي على الصـحة بالنسـبة لإجمـالي الإنفـاق الحكـومي، (8) نصـيب الفـرد من الإنفـاق الكلي على الرعايـة الصـحية. ويأتي ترتيب مصر بعد 10 دول عربية، حيث يبلغ نصيب الفرد المصـري من الإنفـاق الكلي على الصحة 112 دولارا سنويا. حـتى على مسـتوى مؤشـر عـدد الأسـرة الطبيـة المتاحـة للمواطن المصري، يأتي ترتيب مصر بين الدولة رقم 65، حيث يتوفر 17 سريرًا طبيًا لكل 10.000 مواطن. في حين تزيد هذه النسـبة إلى 124 سـريرًا لكـل 10.000 مـواطن في اليابان مثلاً ([7]).

التعليم:

نصت المادة 27 بالدستور على إلـزام الدولـة بتخصـيص نسـبة لا تقـل عن 7% من النـاتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي على التعليم، بواقـع 4% للتعليم قبـل الجـامعي، و2% للتعليم الجامعي و1% للبحث العلمي، على أن تتصاعد تلك النسب تدريجيًا حتى تتفق مــع المعدلات العالمية.

وعلى حسب رصد أكثر الوزارات من حيث كثافة المـوظفين، تـأتي وزارة التربيـة والتعليم في المرتبـة الأولى، فقـد التهم بنـد الأجـور قرابـة 88% من موازنـة التعليم مـع تخصـيص

12% لتطوير الأبنية التعليمية وإنشاء المدارس وغيرها من تطوير البنية الأساسية للتعليم، وهو تخصيص يتعذر أمامه إحداث إي بداية تدريجية لتجويد الخدمات التعليمية([8]).

الحماية الاجتماعية:

إلى الآن لم تعرف مصر تطبيقًا جادًا لما يسمى بسياسات الحماية الاجتماعية، فلا نستطيع أن نقول أن هناك فهمًا واضحًا لتلك السياسات أو حرصًا على توصيف ما المقصود منها، فلا تزيد تدخلات الدولة عن كونها برامج منفصلة تتبع أجهزة مختلفة كبرامج التأمين الاجتماعي، أو المعاشات، أو التأمين الصحي، وهي برامج تفتقد أي ربط أو تشبيك بين ما نريد تحقيقه مرحليًا وأفضل الطرق المؤهلة لتحقيق تلك الأهداف المرحلية.

وما يزيد الأمر تعقيدًا، هو تنامي الاشتغال في القطاع غير المنظم في مصر، حيث يقدر البعض مساهمة هذا القطاع بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا القطاع الأكبر من العمالة، الذين لا تتوفر عنهم قاعدة بيانات تبين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. فإحدى الدراسات المسحية تقدر مساهمة هذا القطاع في التشغيل بنحو 72% من الداخلين الجدد لسوق العمل بمصر([9]).

وقفة على شفافية الموازنة وفرص المشاركة

في 29 سبتمبر أعلنت وزارة المالية عن البيان التمهيدي لموازنة 2015، في ورشة عمل دعى إليها عدد من ممثلى المجتمع المدني، كما شارك ممثلو البنك الدولي والمنظمة

الدولية للموازنات التشاركية وغيرها من تنظيمات مدنية وأهليـة رقابيـة، وجـاء الإعلان عن البيـان التمهيـدي فيمـا يبـدو في إطـار حـرص وزارة الماليـة على تحسـين أداء المشـاركة والشفافية في الموازنة، وبالرغم من أن نشر موازنة المواطن جاء لثاني عام على التوالي فـإن الورشـة جـاءت في إطـار تكميلي وشـكلى أمـام المنظمـات الرقابيـة الدوليـة، حيث تأخرت وزارة المالية في نشر الموازنة والإعلان عن بنودهـا بالشـفافية المطلوبـة بعـد مـا يزيد على ثلاثة أشهر كاملـة من إقرارهـا، بمـا يجعـل دعوتهـا لمنظمـات المجتمـع المـدني لنقاشها أمرًا زائفًا يخلو من جدوى المشاركة، كما لا يوجد تفسير لنشر الموازنة قبل انتهاء الموعد المحدد للنشر من منظمة الشراكة الدولية للموازنـات سـوى محاولـة من الـوزارة لرفع مرتبة مصر في قياسات الشفافية والمشاركة والتي جاءت بعـد هـذا الجهـد الشـكلي عند مرتبة الدولة رقم 16 من أصل 100 دولة في مؤشـر الشـفافية والشـراكة في وضـع الموازنة، حيث تصنف مصر في مرتبة ضـئيلة من حيث شـفافية الموازنـة والتشـاركية في وضع بنودها اقتصادي(10).

ويرجع هذا الترتيب المتدني لعدم اسـتيفاء مصـر النقـاط المطلوبـة في مراحـل تصـاعدية تمكن المواطن من المشـاركة الحقيقيـة في وضـع الموازنـة ومنهـا شـبهة عـدم دسـتورية الموازنة الحالية، فحسب الدستور يجب عرض الموازنـة على مجلس الشـعب قبـل تسـعة أشهر كاملة من إقرارها، وفي حالة تعثر اتفـاق مجلس النـواب والحكومـة على الموازنـة، يتم العمل بالموازنة القديمة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة، وهو قطعـا مـا لم يتم نظـرًا لتعثر المسار السياسي وتأخر انتخابات مجلس الشعب، وبالتالي جاء إقـرار هـذه الموازنـة إجمالا بعيدا عن الامتثال للدستور وأحكامه.

الأمر الثاني، هو إخفاق الدولة في إدارة حوار مجتمعي حقيقي يخص الموازنة وتفاصيلها، وتوجيه الإيرادات وتحديد أولويات الإنفاق، فالإعلان الأخير في 29 ديسمبر لا يزيد على كونه إعلانًا شكليًا ومؤتمرًا احتفاليًا حضره بعض الأطراف الدولية والمحلية بخصوص نقاش بنود تم تحديدها واعتمادها، كما لا تزال وزارة المالية تنظر للموازنة باعتبارها وثيقة أرقام وإحصاء ونسب، وليس وثيقة أهلية في الأساس تخص حياة الناس اليومية.

وعليه افتقدت حالة موازنة 2015 الامتثال لعديد من مؤشرات شفافية الموازنة حسب المنظمة الدولية للشراكة في وضع الموازنات، فجاءت معدلات المشاركة المجتمعية ضئيلة، والرقابة البرلمانية معدومة، كما جاء مؤشر رقابة الجهاز المركزي والإحصاء على الموازنة وإنفاقها محدودًا.

التجربة المصرية في وضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي

"مضت عقود منذ اعتراف المجتمع الدولي باعتبار المساواة بين الجنسين أحد حقوق الإنسان، وبعد أن ظلت المرأة بعيدة عن تولى المناصب القيادية، وتحصل على أجر أقل من الرجل، وتعيش في أسر عادات وتقاليد تحد من قدراتها على العمل، فهل تقبل الجهات الحكومية بالإنفاق على تضييق الفجوة بين المرأة والرجل وإزالة صور التمييز ضد المرأة؟"

في ضوء تدني أوضاع المشاركة إجمالاً، وتعثر الوزارة في وضع رؤية وفلسفة جديدة للموازنة، تراجعت الوزارة عن حرصها المبدئي لإدماج قضايا النساء والتي كانت لها نحوه خطوات حثيثة من قبل 25 يناير، حيث تم تصميم موازنة 2015 حسب تقاليد كلاسيكية في وضع الموازنة العامة، افتقد في تصميمها أي ملمح من ملامح التشاركية ولو

المحدودة، حيث قامت الحكومة المركزية ككل عام بوضع أولويات الإنفاق في مصر. ويساهم في وضع خططها السياسيون، والوزراء، والإدارات الحكومية المختلفة والإدارات المحلية التي يرغبون في تمويلها ويقومون برفع هذه العروض أو الخطط لوزارة المالية للحصول على الموافقات المطلوبة، وبناء عليه تستجيب وزارة المالية في وضع وتحديد المخصصات الممكنة لكل وزارة على حدة دون تحديد أهداف عامة جامعة لكل وزارات الحكومة، وبالتالي تخرج لنا موازنات دون أهداف عامة أو مؤشرات نجاح أو إخفاق لتحقيق أي أهداف خاصة، وبعيدة عن تدخلات الناس في طرح حلول لحل العجز في ميزان الإيرادات أمام الإنفاق.

أما فيما يتعلق بالموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي فقد أنشئ المجلس القومي للمرأة عام 2000، ويهدف المجلس القومي للمرأة إلى دمج شئون المرأة في خطط وبرامج الأجهزة الحكومية وتأكيد حصولها على حقوقها الدستورية ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ القرار والارتقاء بقدراتها الوظيفية. وبعدها وافقت وزارة المالية في 2001 على تشكيل "وحدة المرأة" لتكون حلقة الاتصال بين المجلس القومي للمرأة ووزارة المالية، بهدف تعزيز فرص المساواة وإتاحة فرص المشاركة الحقيقية في الحياة العامة والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ولإعطاء دفعة كبيرة للجهود المبذولة في مجال النهوض بالمرأة العاملة وتوجيه استراتيجيات قطاعات الدولة المختلفة نحو تعزيز الفرص المتساوية للجنسين في الحصول على العمل والتدريب والترقي للمناصب القيادية وغير ذلك من الحقوق الدستورية بما يحقق المساواة الكاملة.

ومنذ ذلك التاريخ شاركت الوحدة في ورش العمل التي ينظمها المجلس القومي للمرأة بهدف دعم قدرات أعضائها، وكذلك المؤتمرات التي تهدف إلى تمكين المرأة سياسيًا

واقتصاديًا واجتماعيًا. إلا أنه مع الممارسة العملية اتضح أنه لا يمكن القضاء على جميع المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة بدون مساندة حقيقية من الرجال. لذا اتجه المجلس القومي للمرأة إلى إطلاق اسم "وحدة تكافؤ الفرص" على تلك الوحدات بهدف إتاحة مزيد من الفرص المتكافئة بين الجنسين لتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص، وأيضًا للتأكيد على أهمية المشاركة بين الجنسين للنهوض بالمجتمع المصري.

ومن خلال عمل وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية بدأ تنفيذ مشروع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتمثل الهدف الرئيس من مشروع Women In Budgeting WIB والذي أنشئت الوحدة من أجله كخطوة رئيسة في دعم قدرات العاملين بوزارة المالية المعنيين بمتابعة ومراجعة وتقييم الموازنات العامة من منظور النوع الاجتماعي والتركيز على الاحتياجات التي تهم الفئات المهمشة وإعداد مقترحات تتضمن تكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في الموازنة العامة للدولة. وقد دعم المشروع شراكة من جانب الحكومة الهولندية وصندوق الأمم المتحدة للمرأة UNIFEM.

وتتمثل أهم الأهداف التي حددتها الوزارة من إنشاء الوحدة في التالي ([11]):

1 . إقامة الندوات وحلقات النقاش حول الموضوعات والقضايا التي تهم العاملين والعاملات بالوزارة لتفعيل دورهم وتحسين أدائهم.

2 . إقامة ورش العمل للعاملين والعاملات بالوزارة في مختلف النواحي الفنية والإدارية يكون الهدف منها الارتقاء بمستوى أداء العاملين بالوزارة فنيًا وإداريًا ومهاريًا وقياديًا.

3 . ورش عمل في الموازنات التي تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي، من حيث الأداء والتقييم والمتابعة، من خلال تعاون الوحدة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM).

4 . التعاون مع ممثلي الوحدة بالمصالح والقطاعات المختلفة بالوزارة وذلك لتنفيذ خطة وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة، وكذلك للوصول إلى كل العاملين والعاملات وذلك لحل مشاكلهم والقيام بتوعيتهم ثقافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

5 . إصدار النشرات والمجلات لتغطية جميع الموضوعات التي تهم المرأة والعاملين بالوزارة.

6 . إعداد قواعد البيانات عن العاملين بالوزارة والأجهزة التابعة لها وتصنيفهم حسب النوع، وحصر ودراسة للمشكلات التي يتعرض لها أي من العاملين نتيجة التمييز النوعي، واقتراح الحلول لتلك المشكلات وإعداد تقرير عن المشاكل التي تأخذ الطابع العام لعرضها على السيد الوزير.

7 . توثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التي تعكس واقع المرأة العاملة بالوزارة.

8 . وقد شمل التطبيق أربعة قطاعات رئيسة هي: التعليم والصحة والمياه والعمل.

أما المنهجية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف فهي كالتالي:

1 . الاستفادة من الدراسات التي قامت بها الوزارة مثل مراجعة الإنفاق العام، ودراسات برنامج الغذاء العالمي حول دعم للسلع الأساسية.

2 . إعداد توصيات واقعية وعملية تلتزم الحكومة بتنفيذها.

3 . بناء قدرات العاملين والعاملات بالوزارة من خلال التدريب في أماكن العمل وإعادة التوجيه والتدريب.

4 . إجراء حوار بين الحكومة والجهات المعنية بالموازنة العامة من خلال إقامة منتدى عن سياسات موازنة النوع الاجتماعي.

وهناك عديد من التجارب والخبرات الدولية والعربية التي عملت على دمج احتياجات النساء في وضع الموازنات، بل واستطاعت أن تقدم نماذج من الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، حققت نقلات نوعية مهمة على مستوى وضع الموازنات، على المستوى الدولي نتخير عرضًا سريعًا لتجربة البرازيل أو تجربة بورتو أليجري، والتي ظلت تجربة ملهمة لعدد كبير من الدول التي سعت نحو الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، كما سنعرض سريعًا أيضًا تجربة المملكة المغربية والتي تعد الدولة العربية الأولى التي استطاعت تصميم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي من أوائل هذه الألفية.

تجربة البرازيل في وضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ([12])

اهتمت الحكومة البرازيلية في 2003 بوضع موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي، وحددت أن يكون مدخلها هو الاهتمام بالصحة الإنجابية وتحسين الخدمات الصحية المتاحة في مجال النساء والتوليد والتطعيمات وغيرها، وعليه تعمدت الحكومة حينها إجراء خمسة تعديلات جذرية في فلسفة الموازنة البرازيلية لإدماج قضايا الصحة للنساء، وجاءت التعديلات الخمسة بدءًا من الأهداف ووصولاً إلى الاستحقاق...

- إدراج برنامج حول صحة المرأة ضمن الأوليات والأهداف.

- احتساب أثر السياسات المالية على تحسين أوضاع النساء مؤشر فيدرالي متغير في قياس كفاءة الموازنة.

- تعزيز قدرات وزارة الصحة فيما يتعلق بأنشطة الحقوق الإنجابية وصحة المرأة.

- تعيين مخصصات تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة.

- تعزيز الإنفاق على دور الرعاية الصحية والحضانات.

- سن تشريع يتعلق بتحسين خدمات الصحة الإنجابية والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا، والرقابة على كفاءة الحضانات.

المغرب وجندرة الموازنة

في 2002 اعتمدت الحكومة المغربية فكرًا جديدًا يهدف إلي تدعيم القـدرات الوطنيـة في جندرة الموازنات، وعملت من خلال برنامج موجه لتحسين أوضاع النساء والفتيات ويعتمـد المقاربة الجندرية أحد مؤشرات الكفاءة في التخطيط والإنفاق.

وعمدت على تفعيل تدخلاتها في سـتة قطاعـات حكوميـة منهـا وزارات التـدريب المهـنى، والاقتصاد الاجتمـاعي، والصـناعات التقليديـة، ووزارة الشـباب، والتنميـة المحليـة. ومن ثم كثفت الجهود في إجراء مراصد المراقبـة وورش العمـل وتأهيـل البيئـة الوظيفيـة والعامـة للتأهيل لقياس الكفاءة في تحسن أوضاع النسـاء وفقـاً لمؤشـر إدمـاج النـوع الاجتمـاعي. وبالفعل صدر أول تقرير عن الموازنة المرتكزة على النتائج في 2007.

واستطاعت "المغرب" أن تقدم نموذجًا مغايرًا على مستوى تدابير إدماج النوع الاجتمـاعي في وزارة العدل، فجاءت النتائج بحمايـة مدونـة الأسـرة، واعتـاد قـانون الجنسـية الجديـد، وتحسين المنظومة التشريعية فارتفع سن الزواج لـ 18 عامًا، تعقيد قبول تعـدد الزوجـات، وأيضًا ارتفاع معدلات تنصيب النساء في المناصب السياسية والقضائية.

كما حصد القضاء على العنف وتحسين تـدابير المواجهـة جانبًـا من الإنفـاق، حيث تطـورت منظومة الدفاع عن النساء المعنفات سواء على المستوى التشريعي والمسـتوى الخـدمي من حيث حماية بيوت الإيواء للمعنفات، أو انتشار مراكز الاستماع والحماية القانونية.

المعايير الدولية للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، حسب اتفاقية وقف جميع أشكال التمييز ضد المرأة – سيداو اهتمت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقية السيداو بتطبيق بعض التدابير لضمان امتثال الموازنات لمتطلبات الاتفاقية، فعملت اللجنة الدولية لاتفاقية السيداو على التعبير عن تقديرها للدول الأطراف التي اتخذت تدابير نحو جندرة الموازنة كما قدمت توصيات للدول المتعثرة، وعمدت إلى تنسيق ورش لرفع الوعي والدعوة إلى الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، كما خصصت اللجنة المعنية توصية رقم 24 للمادة رقم 12 من الاتفاقية بضرورة تخصيص موازنات مستجيبة لاحتياجات الصحة للنساء تحديدا، وجاءت هذه التدخلات عقب تقرير جمهورية جنوب إفريقيا في 2007، والذي عرض لتجربة جنوب إفريقيا في الدفع بمخصصات الصحة وتوفير الماء النقي للنساء.

وفي أعقاب هذا الاهتمام الدولي بالموازنة المستجيبة لاحتياجات النساء، ظهرت عديد من الاجتهادات البحثية وأدلة التدريب، لرفع كفاءة تصميم جندرة الموازنات، وطرحت اجتهادات حول تطبيق الاتفاقية على سياسات تحصيل الإيرادات وتصميم نظم ضريبية تتناسب وإسهام النساء في الدخل، وتعزيز سياسات الإنفاق على برامج المساواة بين النساء والرجال.

كما جاءت العديد من الأدبيات تقدم نماذج وطرق تعزيز مشاركة النساء والمجتمع المدني في وضع الموازنة وعملية اتخاذ القرارات بداية من مرحلة الإعداد إلى مطالب بسن قوانين تلزم وتحمى مشاركة المواطنين وتحديدا الفئات الأكثر عرضة للتميز، إلى التنفيذ وطرح آفاق اللامركزية في جمع الإيرادات وتحديد أولويات الإنفاق، ووصولاً إلى الرقابة المالية والتقييم الموازنة في ضوء النتائج.

التوصيات الختامية لوضع موازنة مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي.

وفي ضوء الدروس المستفادة من الخبرات الدولية والعربية، واجتهاد علوم الاقتصاد في تحديد معايير للموازنات المتضمنة لاحتياجات الفئات الأكثر فقرًا، يمكنا تحديد توصيات ملحة من أجل الوصول لموازنة مستجيبة لاحتياجات النساء باعتبارها إجراء ملحًا لوقف التمييز، وعدم المساواة بين النساء والرجال ومنها..،

1 . فحص السياسات المالية والموازنة العامة من منظور النوع الاجتماعي من خلال..

أ - بيان أثر المتغيرات المالية من إيرادات وإنفاقات على العدالة النوعية بين النساء والرجال.

ب - تحليل أوجه الصرف من اعتمادات ومصروفات من منظور النوع الاجتماعي.

ج - تحديد انعكاسات الموازنة من نتائج وآثار على مستوى تحسين أوضاع النساء، وهي قياس الموازنة المرتكزة على النتائج.

د - إحداث تغيير في نمط تخصيص الموارد من المخصصات والاعتمادات، ونمط تحصيل الإيرادات بما يساعد على تحسين أحوال المرأة.

2 . الحاجة لتغيير قانون الموازنة العامة للدولة والتوجه نحو تفعيل موازنة الأداء والبرامج بدلاً من موازنة الأبواب والبنود. (وزارة المالية منذ 2003 تقوم بعمل موازنة موازية تتخذ شكل البرامج). كما أنه وفقًا للمبادرة المؤسسة لوحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية (13).

3 . الحاجة لقانون جديد للإدارة المحلية يفسر بشكل واضح مواد الدستور الخاصة بالموازنة المحلية، وتدبير الموارد المالية المحلية، وأن تسن مواد القانون بشكل ينص على أن يتم إعداد الموازنات المحلية بشكل يضمن المشاركة المجتمعية أثناء مرحلة صنع الموازنة المحلية (جلسات استماع محلية – إشراك الفاعلين المحليين مثل: القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عملية تحديد الأولويات، أو تحديد أحد الأنماط التي تمت الإشارة لها مسبقًا، وأن يتم تفعيل ذلك على أرض الواقع).

4 . أن يتم إدماج الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن برامج الإصلاح الإداري على مستوى سواء وزارة أو قطاعًا لضمان قدر من التنسيق في وضع وتنفيذ الموازنات التشاركية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

5 . الحاجة لإصدار قانون يضمن إتاحة المعلومات للمواطن العادي.

المصادر

(1) قرار وزارة المالية رقم (617) لسنة 2005. www.mofa.gov.eg

(2) إحصــاءات رســمية منشــورة بمطبوعــة المجلس القــومي، للمــرأة "هى والــرئيس"،
http://www.conference.ncwegypt.com

(3) زياد بهاء الدين أفكار هنديـة لمشـاكل مصـرية (1، 2). مقـالات في جريـدة الشـروق
http://www.shorouknews.com

(4) دستور جمهورية مصر العربية، دستور 2014

(5) زيـــــاد بهـــــاء الـــــدين، "الموازنـــــة محاولـــــة للفهم" جريـــــدة الشـــــروق
http://www.shorouknews.com

(6) دراســـــة عن موازنـــــة الصـــــحة في الدســـــتور. نقابـــــة الأطبـــــاء
/http://www.ems.org.egorg.eg

(7) الأنفاق المصري على الصحة يحتل المرتبة 166 عالميًا.

(8) http://www.albawabhnews.com/1162810

(9) زيـــــاد بهـــــاء الـــــدين "الموازنـــــة للجميـــــع".. جريـــــدة الشـــــروق
http://www.shorouknews.com

(10) تــأثيرات القطــاع غــير الرســمي على الاقتصــاد المصــري .. مقــالات الأهــرام
http://gateold.ahram.org.eg

(11) مصر تحصل على المرتبة 16 من أصل 100 دولة في مؤشـر الشـفافية للموازنـة – الشـــــــــــــــــــــروق http://www.shorouknews.com/news/view.aspx? cdate=09092015&id=4f266a14-21a2- 42be- 985a-edc25ad3898d

(12) وزارة المالية www.mofa.gov.eg

(13) محمد البنا, دليل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، أحـد الأدلـة المعرفيـة على موقع وزارة المالية، www.mofa.gov.eg

(14) مها خليل، كتيب الطرق التشاركية في وضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتمـاعي، الحقيبة المعرفية حول الإصلاح التشريعي للمحليات، مؤسسة المرأة الجديدة

السياسات العمومية وميزانية النوع الاجتماعي

العلاقة مع العمل المنزلي للنساء

سعاد تريكي

مقدمة

يحتوي هذا العرض على تقديم إطاري ومفاهيمي لموازنة الدولة ولموازنة النوع الاجتماعي وعلاقة سياسات الدولة بالعمل المنزلي، إذ، لا يمكننا طرح إشكالية موازنة النوع الاجتماعي بدون الرجوع إلى الإطار المرجعي ولمفاهيم ميزانية الدولة وهي أساس هذه الإشكالية.

ويتمثل الجزء الأول في تقديم الإطار المرجعي لميزانية الدولة بصفة عامة لأهدافها ووظائفها وتركيبتها باعتبارها أهم آلية لتمرير السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية وباعتبارها أساس موازنة النوع الاجتماعي، ثم نتطرق في الجزء الموالي إلى مفهوم ميزانية النوع الاجتماعي وإلى ما تعنيه وما لا تعنيه هذه الميزانية وإلى تقديم تداعياتها وآثار السياسات العمومية على النوع الاجتماعي على العمل المنزلي للمرأة وعلى التوجه نحو المساواة بين الجنسين باعتبار الآليات التي تعتمدها وباعتبار الفاعلين ممن يهمهم الأمر من سياسيين وفاعلين داخل المجتمع المدني.

ويمكن اعتبار ميزانية النوع الاجتماعي ضمن التزامات الدول التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز والتي يفوق عددها 185 دولة ومن ضمنها أغلبية الدول العربية، حيث أكدت هذه الاتفاقية التزامات الدولة في توخي سياسات عمومية بهدف المساواة والقضاء على التمييز.

وتعد موازنة النوع الاجتماعي من أفضل آليات سياسات الدولة للقضاء على التمييز والتوجه نحو المساواة بين الجنسين. فعلى هذا الأساس انخرطت العشرات من الدول في مبادرات ميزانية النوع الاجتماعي في حين تأخرت أكثر البلدان العربية في اتخاذ هذه المبادرات باستثناء المغرب.

أ - في مفهوم ميزانية الدولة

1 – الإطار المرجعي للميزانية بصفة عامة

- تمثل الميزانية أفضل الآليات لدى الحكومات لبلوغ أهداف التنمية التي رسمتها ولتحقيق توجهاتها في مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الأولويات في السياسات المالية وفي مجهودات الدولة في تمويل السياسات العمومية، ويكون لذلك آثار مباشرة على تداعياتها الاجتماعية وعلى توزيع ثمار التنمية ومدى اعتماد العدل والمساواة بين المواطنين والمواطنات عند هذا التوزيع.

- وحــتى في ظــروف هيمنــة اقتصــاد الســوق فيبقى للدولــة دور مهم من خلال السياسات العمومية عبر توزيع وإعادة توزيع المداخيل عن طريق آليـات الميزانيـة والسياسات الجبائية ومن خلال الاعتمادات العمومية وخدمات الدولة.

- وتجــدر الإشــارة إلى أن كــل هــذه السياســات لتوزيــع وإعــادة توزيــع المــداخيل والثروات، لم تعد محايدة تجاه النوع الاجتماعي ولا الفئات ولا الجهات.

2 – تركيبة الميزانية

تتركب موازنة الدولة من موارد تجمعها بحكم سياســاتها الجبائيــة والماليــة ومن مصــاريف تســتخدمها لتغطيــة مصــاريف الإدارة والتصــرف ولتغطيــة مصــاريف التنميــة والاســتثمار والتجهيز ولتغطيــة خدمــة الــدين. والجــدير بالــذكر أن هــذه السياســات الجبائيــة والتنمويــة وطبيعة هذه الموارد وطريقة توزيع المصاريف لها آثار مختلفة إزاء الرجال والنساء وأحيانــا تمييزية تجاه النساء.

- أما الموارد فمصدرها هي الأداءات المباشــرة (على مــداخيل الأفــراد والشــركات) ونجد أكبر قســط فيهــا على حســاب أداءات الأجــراء وخاصــة الأجــيرات([1])، باعتبــار تفشي التهرب الجبائي للشركات ولأصحاب الأعمال حيث تكون نسبة النساء ضئيلة جدًا.

- وأما الأداءات غير المباشرة وتتمثل في الأتاوى على الاستهلاك والاستيراد، وفي ذلك آثار مختلفة بين النساء والرجال، وذلك حسب اختلاف طبيعة الاستهلاك مثلما تبرزه الدراسات في عدة بلدان، منها تونس) ([2]) – ونجد من الموارد الأخرى القروض الوطنية والخارجية.

- أما بخصوص المصاريف وهي تتمثل في جانب منها في مصاريف التصرف وتشمل الانتدابات والأجور في الوظيفة العمومية، وهي غير متكافئة بين النساء والرجال لا سيما إذا ما اعتبرنا التزايد السريع في عدد الكفاءات النسائية وصاحبات الشهادات العليا([3]) أما بالنسبة لمصاريف التنمية فهي كذلك تخضع لسياسات غير محايدة بحكم خصوصية احتياجات كل من الجنسين حيث، غالبًا ما تغيب تلبية الاحتياجات الخصوصية للنساء باعتبار ازدواجية وظائفهن المهنية والإنجابية وبالنظر لعدم اعتبار القيمة الاقتصادية لعملهن داخل المنزل والذي من شأنه رعاية أفراد العائلة وإعادة إنتاج القوى الحية للأسرة وللنسيج المجتمعي ونجد إلى جانب هذه المصاريف، مصاريف الدولة لدفعات الدين.

3 – مهام ميزانية الدولة

للميزانية ثلاث وظائف:

- مهمة مالية: لضمان الموازنة بين الموارد والمصاريف.

- مهمة اقتصادية لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة باعتبار التوازنات الأساسية.

- مهمة اجتماعية لضمان توزيع المداخيل والتضامن الاجتماعي بطريقة تسعى للحـد من التفاوت بين الفئات والجهات، ويمكن اعتبار ذلك من أهم المداخل الـتي يمكن اعتمادها في ميزانية النوع الاجتماعي للحد من التمييز والفوارق بين الجنسين.

4 - الإطار الماكر واقتصادي للميزانية

- الظرف الاقتصادي الوطني والدولي

- نسبة النمو على الصعيد الدولي، الإقليمي، الوطني

- أوضاع الأسواق العالمية وأسعار المواد الأولية

- الإصلاحات المبرمجة

- الادخار

- الاستثمار

- التضخم المالي

- الظرف الفلاحي

- ميزان المدفوعات والميزان التجاري

- عجز الميزانية

- العجز العمومي

5 - الميزانية والتخطيط

- الميزانية تترجم الخيارات السياسية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة من خلال رصد موارد الميزانية وهي كما رأينا ليست بسياسات محايدة غالبا ما تغيب فيها مقاربة النوع الاجتماعي في التوجهات التالية:

- السياسات والخيارات المتضمنة في إطار المخطط الاقتصادي والاجتماعي جهويًا وقطاعيًا.

- ميزانية الدولة التي تعتمد إطارًا مرجعيًا، استراتيجيًا اقتصاديًا واجتماعيًا.

6 - الإطار القانوني للميزانية

- تقوم الميزانية على نصوص قانونية عادة: الدستور والقانون الإطاري للمالية، تنصيص تقني بحث يخلو من كل إشارة إلى النوع الاجتماعي.

أ- الدستور(على سبيل المثال ينص الدستور([4]) التونسي في الفصل 66 على:

"تقع المصادقة على الموارد والمصاريف طبقا للشروط المرسومة بالقانون الإطاري للمالية".

ب – القانون الإطاري للمالية: مثال تونس، حيث ينص الفصل 1 "أن قانون المالية يقدر ويأمر بصرف مجمل التكاليف والموارد للدولة في إطار أهداف مخططات التنمية واعتبارًا للموازنة الاقتصادية والمالية المحدد من خلال الميزان الاقتصادي.

7 - دورة الميزانية

تعرف هذه الدورة عدة محطات:

1 – التحضير.

2 – المصادقة.

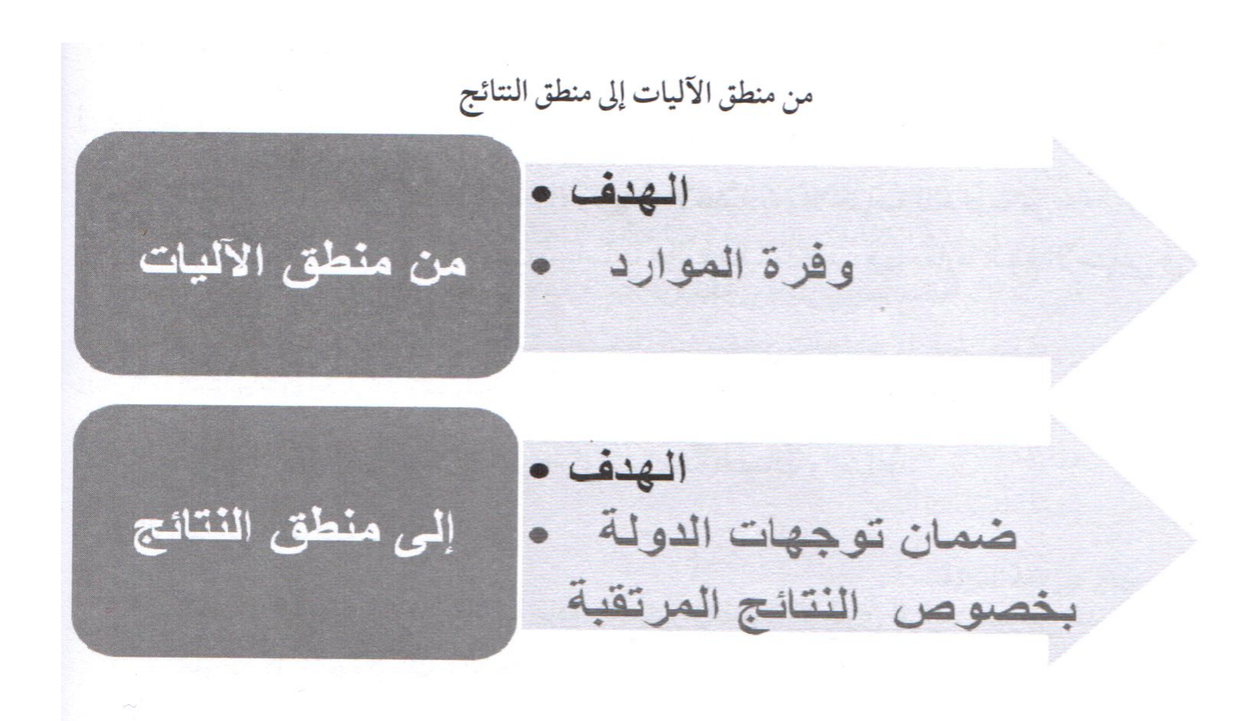
3 – الإنجاز.

4 – مراقبة الإنجاز.

8 - الإصلاحات الحديثة لميزانية الدولة

تشهد عدة بلدان لا سيما من بين الدول المصنعة مسارات إصلاحية في إعداد ميزانيتها في اتجاه الانتقال من منطق الآليات إلى منطق النتائج وذلك من أجل أكثر نجاعة اقتصادية وأكثر عدالة اجتماعية وأفضل حوكمة سياسيًا.

من منطق الآليات إلى منطق النتائج



ب – ميزانية النوع الاجتماعي

9 – ماذا تعني ميزانية النوع الاجتماعي

- هذه الميزانية تأخذ بعين الاعتبار الفوارق والعلاقات الاجتماعية بين النساء والرجال، في مستوي مراحل التحضير والتقديم والإنجاز للميزانية، بغاية أفضل استهداف للموارد ولتوزيعها بمحاولة تصويب السياسات والإستراتيجيات والبرامج على أساس احترام التزامات الدولة بخصوص المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والبشرية.

- تعتمد موازنة النوع الاجتماعي دراسة آثار التوزيع في تجميع المـوارد وفي تبـويب المصاريف باعتبار المساواة بين النساء والرجال، طوال الحياة.

- تسعى الميزانية إلى تلبية الحاجات اليومية والإستراتيجية للنساء وللرجال وللبنـات وللصـبيان لـدى كـل الفئـات. كمـا تـرمي إلى الحـد من عـدم تكـريس المسـاواة الاجتماعية والاقتصادية والعمل على الإنصاف والمساواة.

10 – ماذا لا تعنيه ميزانية النوع الاجتماعي؟

- لا تعني موازنة النوع الاجتماعي، ميزانية خاصة بالنساء من ناحية وأخرى للرجال

- كما لا تعني 50% من الميزانية للنساء و50% للرجال.

- وهي لا تعني زيادة في مصاريف الميزانية بصفة موازية للنساء والرجال.

- ولا تعني التقليص من ميزانية الدولة لفائدة ميزانية النوع الاجتماعي.

- وليست موازنة النوع الاجتماعي محل تنازع الموازنات بين النساء والرجال.

-

- لها بعد سياسي لأن موازنة النوع الاجتماعي تقوم على تحسين الشفافية في السياسات العامة.

- ولها بعد اقتصادي لما لها من نجاعة في استعمال الموارد وبالاعتماد على منطق النتائج وليس منطق الآليات في عملية التصرف في ميزانية الدولة.

- كما لها بعد اجتماعي وآثار اجتماعية بسبب التوجه نحو الحد من الفجوة والفوارق الاجتماعية بين النساء والرجال وبين الفئات وبين الجهات.

12 – ما هي الآليات التي تعتمد في ميزانية النوع الاجتماعي وما هي العلاقة مع العمل المنزلي؟

عدة آليات يمكن اعتمادها نذكر منها بالأساس بعض الآليات المقترحة من طرف دايان إلسن أو د. شارب:

- تساوي الفرص في المصالح العامة كاعتماد المساواة في الانتداب الوظيفي، مما يتطلب تقييمات تخضع لمقاربة النوع الاجتماعي، إلى جانب شروط ومقتضيات وقواعد الشفافية والنجاعة.

- الأخذ بعين الاعتبار التحليل الجندري في المصاريف العامة للموازنة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على جميع الأصعدة وفي جميع المراحل.

- كما يمكن إذا ما اقتضى الأمر وعلى ضوء الدراسات والتقييمات اعتماد آليات وسياسات التمييز الايجابي للتوجه نحو أكثر إنصاف ومساواة بين النساء والرجال وبين الفئات والجهات.

ويتعين تحليل سياسات الدولة في مصاريف الموازنة الموجهة لتلبية متطلبات النساء والوظيفة الإنجابية، كسياسات الصحة الإنجابية وسياسات الدعم والتجهيز للقيام برعاية العائلة، والاعتماد في هذا التحليل على تقديرات وتأثيرات هذه السياسات على الحد من معاناة النساء في انحصار أدوارهن في العمل المنزلي وما ينجم عنه من تبعية للرجل ومن إقصاء من الأدوار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الأخرى في الفضاءات العامة.

وتبرز هنا العلاقة بين متطلبات موازنة النوع الاجتماعي والعمل المنزلي في هذا الإطار بحيث تشترط هذه الموازنة تغطية احتياجات العائلة الصحية والغذائية والدراسية التي أصبحت الدولة تتخلى عن دعمها شيئًا فشيئًا وعن تغطية مصاريفها التي غالبًا ما تفوق قيمتها قيمة الموارد المالية والاقتصادية للعائلة خاصة في العائلات ضعيفة الدخل.

ويتميز المشهد في المنطقة العربية بتخلي الدولة عن دورها في سياسات دعم الأسرة في وظيفتها الإنجابية وفي رعاية سلامة وصحة وتربية أفرادها، مما يلقي على عاتق المرأة دون غيرها، في ظل النمط الأبوي السائد لمجمل الخدمات الجسام في رعاية صحة الأطفال والمسنين في الأسرة وفي توفير مستلزمات الراحة والغذاء في البيت والسهر على متابعة دراستهم، فيما تبين الدراسات والتقييمات على أساس منهجية جداول

الأوقات أن هذه الأعمال المنزلية التي تقوم بها النساء يوميًا ولمدة ساعات عديدة لها قيمة اقتصادية وقد تمكن أهل الاختصاص من قياس حجمها وتحديدها وهي تساوي نسبة مهمة من حجم الناتج الداخلي الخام في العديد من البلدان تتراوح بين 40% و60%، وفي الوقت نفسه لم تتمتع النساء من الموارد سواء كانت موارد مالية أو اقتصادية أو منحًا اجتماعية أو ملكية عقارية أو غير عقارية إلا بالقليل، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن النساء اللاتي تشكل نصف البشرية، وتعمل ثلثي ساعات العمل في العالم، لم يتمتعن إلا بثلث الأجور في العالم وبـ 1% من الملكية.

وقد بادرت بعض البلدان في المنطقة العربية بتقييم وتقدير أوقات العمل حسب مقاربة النوع الاجتماعي باعتماد استبيانات جدول أوقات العمل حسب النوع الاجتماعي لأفراد العائلة، من ضمنها تونس إلى جانب المغرب منذ 1998 ومصر في 2012 حيث قامت عدة مبادرات في تونس بعدة دراسات في المجال منذ 1995 وقد أبرزت دراسة "جدول الأوقات للأسر الريفية والعمل غير المرئي للنساء الريفيات في تونس" (5) أن معدل عدد ساعات عمل المرأة في الريف يفوق بـ 3 ساعات معدل عدد ساعات عمل الرجل الريفي في 1995، كما تم تقدير القيمة المضافة للعمل بدون مقابل في حدود نسبة 16%ـ (6) من حجم الناتج الداخلي الخام لسنة 1995 وتأكدت هذه النتيجة في دراسة(7)ـ 2005 حول أوقات العمل للأسر التونسية في الريف والمدينة بمقاربة النوع الاجتماعي، كما وقع تحديد حجم القيمة المضافة للعمل بدون مقابل في تونس بنسبة 43% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2005.

معدل عدد الساعات للأنشطة اليومية بالنسبة لكل أفراد العائلة الريفية في تونس 1995

نوع الأسر	الزوجة	رئيس العائلة رجل	رئيس العائلة امرأة	ابنة	ابن	قريبة للعائلة	قريب للعائلة
ريفية	9.34	6.25	7.61	5.77	3.27	7.21	3.23
ريفية فلاحية	9.91	7.01	9.6	5.96	3.92	8.23	3.64
ريفية غير فلاحية	8.72	5.35	5.78	5.36	2.02	5.18	1.9

نسب العمل بمقابل والعمل بدون مقابل في العائلة الريفية (دراسة تونس 1995)

قريب للعائلة	قريبة للعائلة	ابن	ابنة	رئيس العائلة امرأة	رئيس العائلة رجل	الزوجة	النشاطات
53%	91%	61%	89%	90%	48%	97%	بدون مقابل مالي
47%	9%	39%	11%	10%	52%	3%	بمقابل مالي
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	المجموع

معدل عدد ساعات للأنشطة اليومية بالنسبة لكل أفراد العائلة الريفية في تونس

قريب للعائلة	قريبة للعائلة	ابن	ابنة	رئيس العائلة امرأة	رئيس العائلة رجل	الزوجة	النشاطات
0.44	0.24	0.23	0.23	0.8	0.58	0.12	نشاط فلاحي بأجر
0.94	0.41	090	0.39	0.69	2.9	0.08	نشاط غير فلاحي بأجر
0.13	0.00	0.15	0.02	0.00	0.49	0.06	نشاط غير فلاحي للحساب

الخاص							
نشاط فلاحي عائلي	0.87	1.13	1.08	0.50	0.66	0.42	0.59
تربية الماشية	0.91	0.49	0.87	0.44	0.64	0.65	0.13
تربية الدواجن	0.39	0.01	0.23	0.05	1.01	0.13	0.18
تحويل مواد فلاحية	0.20	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00

صـــــناعة تقليديـــــة عائلية	0.46	0.18	0.60	0.63	0.03	0.35	0.00
جلب الماء	0.42	0.16	0.71	0.48	0.18	0.34	0.25
جلب الحطب	0.26	0.5	0.07	0.35	0.01	0.12	0.00
تسويق	0.01	0.03	0.04	0.02	0.00	0.00	0.00
التسوق	0.18	0.37	0.02	0.03	0.07	0.04	0.00

تحضـــــير الخبز	0.67	0.04	0.68	0.23	0.01	0.39	0.10
تحضـــــير الغذاء	1.33	0.15	0.93	0.53	0.05	0.92	0.04
تنظيـــــف وتـــــرتيب المنزل	1.99	0.09	1.30	1.51	0.11	0.89	0.17
رعايـــــــة الأطفـــال والمسنين	1.34	0.07	0.28	0.34	0.06	1.24	0.00

نشـاطات أخـــــرى وبناء	0.03	0.21	0.00	0.02	0.16	0.07	0.25
المجموع	9.34	6.25	7.5	5.77	3.27	7.21	3.23

13 – تقرير النوع الاجتماعي(Rapport Genre)

- من أجل التقدم في اتجاه المساواة

تقرير النوع الاجتمـاعي من الآليـات الـتي تقـوم بهـا الحكومـة لإنـارة البرلمـان والمجتمـع المدني حول طريقة استعمال الميزانية من أجل التقدم في اتجـاه المسـاواة كـالبحث في تقديم أهم البرامج لتساوي الفرص وتقـييم قـدرها في الميزانيـة العامـة (تجربـة المغـرب: تقوم وزارة المالية بتقرير النوع الاجتماعي الذي يقع إعداده سنويًا وتقديمه مع الميزانية).

كما يمكن أن يكون تقرير النوع الاجتماعي من الآليات التي يقوم بها المجتمع المدني لإنارة البرلمان والحكومة حول طريقة استعمال الميزانية من أجل التقدم في اتجاه المساواة.

14 – المنشور أو الوثيقة الإطارية(Lettre circulaire - lettre de cadrage)

- وهي مذكرة تصدر عن وزارة المالية في بداية كل دورة للميزانية، تتوجه بها إلى كل مصالح ومؤسسات الحكومة حيث تحدد لكل مؤسسة ومصلحة سقف ميزانيتها.

- نجد حاليًا العديد من محاولات إدماج النوع الاجتماعي في هذا المنشور من أجل حث جميع المصالح الإدارية.

15 – مداخل لميزانية النوع الاجتماعي

- عن طريق وزارات المالية في بعض الدول لإدخال تغييرات في مسار الميزانية، لاسيما اعتبار واعتماد النوع الاجتماعي.

- عن طريق المجتمع المدني بعمليات المناصرة لدى السلطة المحلية والوطنية والبرلمان.

- عن طريق السلطة المحلية، في بعث فضاءات خاصة وجمع الإحصائيات.

- البرلمانات بخلق مجالات تحاور في تقييم ورسم السياسات والشفافية.

- الشركاء في عملية التكامل في إدخال تغييرات من المجتمع مدني والبرلمان، أو مؤسسات الدولة.

16 – أمثلة لمبادرات ميزانية النوع الاجتماعي

- مبادرات مراقبة رصد الميزانية في مجال قانون مناهضة العنف المسلط على النساء.

- بعث أنظمة مراقبة من قبل المجتمع المدني في توجيه المصاريف باعتبار التمييز الإيجابي لصالح النساء لا سيما في مجالي تشغيل النساء ورفع الأمية ورعاية الطفولة..

- مناصرة وتحاور مع أعضاء البرلمان وممثلي السلطة المحلية.

- المنشور الإطاري لوزارة المالية.

- تقرير النوع الاجتماعي.

17 – الأطراف المعنية بإصلاح الميزانية

- الحكومة.

- البرلمان.

- المجتمع المدني.

18 – دور المجتمع المدني في مناصرة ميزانية النوع الاجتماعي

من مشمولات المجتمع المدني والحركة النسائية وضع خطة إستراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة لتتمكن الحكومة من وضع سياسات تناهض التمييز وتكرس مبدأ المساواة وهذا ما تقوم به حاليًا العديد من البلدان ضمن الدول المصنعة والدول الإفريقية وفي شمال إفريقيا انطلقت مبادرة المغرب منذ 2002 وراكمت تجربة مهمة ومتقدمة جدًا، في حين لم تنطلق مبادرة ميزانية النوع الاجتماعي في تونس سوى منذ 2014 عن طريق المجتمع المدني، وذلك رغم التقدم في إنجاز دراسات ميزانية الوقت وتقدير قيمة العمل المنزلي منذ سنة 2000 – وشهدت حاليًا وزارة المرأة مبادرة في اتجاه تأطير وتدريب نائبات ونواب الشعب وإطارات إدارية لميزانية النوع الاجتماعي وفي اتجاه تطوير القانون الإطاري للميزانية بإدماج النوع الاجتماعي

الهوامش:

(1) وعلى سبيل المثال، عندما تكون نسب التأجير أكثر ارتفاعًا عند النساء (مثال تونس 80% من اليد العاملة النسائية من أجيرات، مقابل 70% من اليد العاملة الذكرية من الأجراء).

(2) الاستقلالية الاقتصادية للنساء والمساواة في الإرث- لمجموعة 95 المغاربية للمساواة، تونس 2014.

(3) دراسة المشغلين بالوظيفة العمومية، للمعهد الوطني لإحصاء، تونس 2006 والإحصاء الوطني للسكان 2014.

(4) دستور الجمهورية التونسية، تونس جانفي 2014.

(5) "جدول الأوقات للأسر الريفية والعمل غير المرئي للنساء الريفيات في تونس" سعاد تريكي، مركزا لبحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، تونس 2000.

(6) أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، لسعاد تريكي "الوضع النظري والمفاهيمي وفي المحاسبات الوطنية للنشاط خارج علاقات السوق" كلية العلوم الاقتصادية والسياسية بتونس، 2005.

(7) دراسة جدول الأوقات للأسر التونسية، وزارة المرأة والطفولة، درة محفوظ مع فريق بحث، تونس 2005.

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي:

نموذج المغرب

خديجة الرباح

مقدمة:

كان الفكـر السـائد منـذ سـنوات أن الميزانيـة محايـدة ولا علاقـة لهـا بهـا بالسياسـات ولا بالإنسان، لكن تطور العلوم وخاصة الاجتماعية والاقتصادية أوضح بأن الميزانيـة تـؤثر على حياة الأفراد من نواحي متعددة وبمستويات مختلفة:

التأثير الأول: يرتبط بطريقة توزيع الإنفاق.

التـأثير الثـاني: يرتبـط بتجميـع المـوارد عن طريـق الجبايـات ومختلـف أنـواع الضـرائب والإجراءات والمصاريف الأخرى(مصاريف العلاج – مصـاريف التمـدرس – مصـاريف النقـل والسكن، مصاريف الولوج للعدالة...).

إن للميزانية علاقة مباشرة بكل ما يتعلق بأمور الحياة اليومية والمستقبلية، لذا يجب أن تراعي النوع الاجتماعي وتساهم في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء والقضاء على التمييز والتفاوت.

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي تجمع بين أهداف اجتماعية (الحد على المدى البعيد من الفجوات النوعية والفوارق الاجتماعية) وأهداف اقتصادية (الفعالية في استعمال الموارد) وأهداف سياسية (إرساء ثقافة المساءلة في تدبير المال العام).

لقد تزايدت حملات الترافع والمناصرة من أجل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في بعض البلدان، والحركة النسائية في المغرب وخاصة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، لم تكن بعيدة عن حركة الترافع العالمية بل طالبت بميزانية مستجيبة لمقاربة النوع الاجتماعي، وسنحاول من خلال هذه الورقة توضيح العناصر التالية:

- تعريف الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- أهداف الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مجالات اشتغال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مراحل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- أهم مراحل الترافع من أجل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- الاستراتيجيات التي تم الاشتغال عليها من أجل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- أهم المعيقات التي اعترضت إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية.

- أهم المنجزات المتعلقة بصيرورة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

- ما يجب تحسينه وتطويره من أجل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

1 – تعريف الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي:

إن عملية إعداد الميزانية لا تنحصر في القيام بمجهود من أجل خلق توازن بين الموارد والنفقات فقط، وإنما أصبحت تتوخى كذلك استغلال الموارد المتاحة/ أو تلك التي يجب البحث عنها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والإنصاف لتلبية الاحتياجات الأساسية لعموم المواطنين والمواطنات، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أصبحت الطريقة التي يتم من خلالها إعداد ورسم الميزانية العامة للدولة، هي التي تتحكم بكيفية حصول النساء والرجال على الخدمات والموارد. كما أصبح بالإمكان، ومن خلال سياسة المالية العامة، القضاء على التمييز وعلى التفاوت والنهوض بالمساواة. وهذا

السبب فان العناصر الفاعلة في إعداد الميزانية ستكون مخوَّلة بوضع حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية للنساء في صميم السياسة المالية.

الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي هو أسلوب للتقويم يهدف إلى معرفة إلى أي مدى ساهمت البرامج والاستثمارات التي تقوم بها الوزارات والقطاعات الحكومية المختلفة والجماعات الترابية في تحسين نوعية الحياة للرجال والنساء والأطفال والطفلات والأشخاص في وضعية إعاقة...

كما أنها أداة لتحليل وتقويم إلى أي مدى تم وضع الاحتياجات الأساسية للمستهدفين والمستهدفات من برامج الوزارات والجماعات من رجال ونساء وفتيات في الاعتبار، سواء أثناء التخطيط أو التنفيذ أو التقويم.

2 – أهداف الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي:

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية يشكل جزءًا من مقاربة مندمجة تهدف تحقيق المساواة عبر ترجمة الميزانية إلى سياسات وبرامج هدفها تقوية الديمقراطية التشاركية عن طريق الانفتاح على مختلف الفعاليات المجتمعية والمؤسسات والمصالح وذلك عن طريق:

- التعاقد.

- الشراكة.

- إصلاح المراقبة المالية.

تهدف الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى تحقيق:

- إرساء توازن مالي عام والمحافظة عليه.
- احترام الأولويات الحكومية ضمن سياق برمجة الاعتمادات على المدى المتوسط والبعيد.
- الاستخدام العملي والفعال للموارد المالية المرصودة لتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة.
- برمجة الاعتمادات استنادًا على تحليل النوع الاجتماعي.
- تتبع أثر المداخيل والنفقات على أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي.
- الاستجابة بشكل منصف لاحتياجات الرجال والنساء من مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية.

- إعمال مبدأ التمكين بغرض النهوض بالمساواة بين الجنسين.

- الانتقال من التدبير المتمركز على الوسائل إلى التدبير المعتمد على النتائج.

- العمل على التقييم ومتابعة مدى التزام الدولة والقطاعات الوزارية لاحتياجات ومصالح النوع الاجتماعي.

3 – يتم الاشتغال على الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى:

- الميزانية الوطنية.

- الميزانيات القطاعية.

- تخصيص برنامج في الميزانية القطاعية.

- ميزانية الجماعات الترابية؛(الجهة – الجماعة – العمالة والإقليم).

- المداخيل والمصاريف(les recettes et/ou les dépenses).

وتتم بمبادرة من الأطراف التالية:

* إما الحكومة.

* البرلمان.

* أو من المجتمع المدني. تضافر جهود الجميع من:

* أو الجماعات الترابية.

4 – مراحل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية:

يمر إدماج بعد النوع الاجتماعي في الميزانية بمراحل أساسية، هي كالتالي:

- المرحلة الأولى: التحليل المستجيب للنوع الاجتماعي للسياسات العمومية (حسب القطاعات والجهات) وتحديد الميزانيات المرصودة من أجل تقليص التفاوت القائم بين الجنسين.

- المرحلة الثانية: إعادة صياغة السياسة المالية، بما فيها إعادة تقسيم المداخل والنفقات بما يحقق المساواة بين الرجال والنساء ويحقق الوصول المتساوي للموارد والفوائد والسلطة والتحكم فيها.

- المرحلة الثالثة: إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في صيرورة إعداد الميزانية في مختلف مراحلها.

5 – أهم مراحل صيرورة الترافع من أجل ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى الوطني:

المرحلة 1: من 1993 إلى 2003:

عرفت هذه المرحلة نقاشًا موسعًا ساهمت فيه مختلف مكونات الحركة النسائية حول مختلف القوانين المرتبطة بالحياة الخاصة أو العامة للنساء، ومما ميز تجربة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب هو نقاشها الحاد في موضوع جديد لا تتوفر فيه على معرفة كاملة ومتمكنة منه كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى التي تشتغل عليها.

إن موضوع المالية وتأثيره على إعمال المساواة والقضاء على التمييز لم يكن بالأمر السهل لذا عملت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب انطلاقًا من مرجعيتها الكونية ومن اعتمادها على اتفاقية سيداو على المطالبة بإعمال التوصية 25 من الفقرة السادسة من الاتفاقية، وتتمثل في:

- ألا تتضمن القوانين والسياسات العمومية على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، وإنما تكفل لها الحماية من التمييز والعنف.

- تحسين وضع النساء والنهوض بالمساواة الفعلية (المساواة في القانون والفعل).

- أن تعمل البرامج التي تستهدف النساء، ونظم المداخيل التي تساهم فيها على تغيير العلاقات الاجتماعية والأنماط التي تحول دون تمتع المرأة بالمساواة.

- قيام الحكومة بالعمل على تأمين مشاركة المرأة كمواطنة فعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية، وتمكينها من مطالبة الحكومة بتفسير الطريقة التي يتم بها تحصيل الأموال العامة وإنفاقها.

ومن بين أهم والبرامج التي نظمت، نجد:

- الترافع من أجل إصلاح المالية العمومية.

- الترافع من أجل ربط الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف وللمساواة بالميزانية الوطنية.

- بداية نقاش وطني حول الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وحول ميزانية الوقت.

- الاستفادة من تجارب بلدان أمريكا اللاتينية التي طورت الاشتغال بالميزانية المستجيبة لمقاربة النوع الاجتماعي.

- الاشتغال مع البرلمان من أجل ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

لقد برز الاهتمام بالميزانية من خلال:

صفحات جريدة نساء التي كانت تعتبر لسان الجمعية الديمقراطية لنساء العرب


صفحات جريدة نساء التي كانت تعتبر لسان الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

نساء

• لسان الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب •

• جريدة شهرية •

المديرة المسؤولة : يمينة لمريني الوهابي

الملف الصحفي : 86 / 1 ن
الايداع القانوني : 1985/15
الرقم الدولي : ISSN 0851-1306
العدد : 18 - يناير
الثمن : 1,50 درهم

نصيبنا من ميزانية 1988

صادق مجلس النواب كما هو معلوم في نهاية دورته العادية الأخيرة على قانون المالية لسنة 1988 ، وقد كرس هذا القانون السياسة الحكومية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة منذ سنين ، تحت مراقبة المؤسسات المالية الدولية ، والرامية الى تخلي الدولة المتزايد عن دورها في توجيه الاقتصاد الوطني وتعميق سياسة التقشف وضرب الطاقة الشرائية للطبقات الكادحة .

ان للقرارات التي تضمنها قانون المالية لهذه السنة انعكاسات اجتماعية وخيمة ، ومما لا شك فيه ان النساء يشكلن في اغلبيتهن الساحقة احدى اكثر الفئات تضررا من هذه القرارات .

* ففي ميدان الشغل ، تأكدت القاعدة ...

امام فرص الشغل ، عبر ظروف الازمة ، تكون التضحية اساسا بالنساء ، وذلك وفق ادعاءات مفادها ان المرأة يعيلها ابوها او زوجها .

وأنا في مثال مأساة مكتب التسويق والتصدير مثلا والحيثيات التي احاطت بما عرف بـ « الوقف النسوي » دليلا على ذلك . هذا مع العلم بأن أنصار هذه الادعاءات انفسهم يعرفون حق المعرفة عدم صحتها ومنطقيتها .

* وبالنسبة للاجور ، رفضت الحكومة الزيادة فيها ...

في هذا العدد

* تضامن مع اطفال الحجارة
* م.ت.ت يحقق المساواة في المأساة
* ملاحظات حول عمل المرأة
* تطور الخصوبة عند المغاربيات المهاجرات بفرنسا
* د. القاعي تقييم اولي لحملة التلقيح
* هذه القضية : التنازل او الطلاق !
* ابناء ـ امتناء الاطفال والتمارين المنزلية

تنظيم ندوة دولية حول: الميزانية التشاركية البرلمان والمجتمع المدني: أي آلية للعمل المشترك؟ سنة 2002.

تنظيم ندوة دولية حول : الميزانية التشاركية البرلمان والمجتمع المدني : أي آلية للعمل المشترك؟ سنة 2002 .

إنجاز دارسة توضح تجـارب متعـددة فيمـا يخص الميزانيـة المسـتجيبة للنـوع الاجتماعي:

إنجاز دراسة توضح تجارب متعددة فيما يخص الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي :



المرحلة2: من 2003 إلى 2014

تميزت هذه المرحلة بالانتقال إلى مستوى أكثر حرفية وعوض الاكتفاء بالمطالب العامة والترافع من أجل إعمال اتفاقية سيداو فتمت المطالبة بربط الميزانية بحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية للنساء وذلك من خلال التركيز على:

أن الميزانية هي وثيقة سياسية قبل أن تكون وثيقة مالية، وهي أحد أهم الأسس في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وهي تعكس القيم السائدة التي تحملها الدولة وتوجهاتها خياراتها فيما يخص:

- قيمة المواطنين والمواطنات من منظور الميزانية.

- قيمة العمل الذي يؤديه الرجال والنساء.

- الفئات المعنية التي تريد الميزانية أن تعطيها الأولوية.

- المجالات الأكثر تعثرا المستهدفة من خلال الميزانية.

ولكي تتحـول هـذه الأفكـار من مجـرد مطـالب إلى حقيقـة وآليـات تسـاهم في تقليص الفجوات النوعية تم تدعيمها بالإجراءات الآتية:

- الـترافع من أجـل التـوفر على منظومـة لتجميـع المعطيـات على المسـتوى الوطـني والقطاعي.

- الترافع من أجل قانون تنظيمي للمالية مستجيب للنوع الاجتماعي.

- الترافع من أجل تعديل تبويب الميزانية.

- الترافع من أجل الميزانية المتمركزة حول النتائج.

- الترافع من أجل تقرير النوع الاجتماعي.

- العمل على تقوية قدرات المجتمع المدني من أجل الاهتمام بالميزانية المستجيبة للنـوع الاجتماعي.

- توعية النساء في البرلمان من أجل الاهتمام بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وتتويجًا للعمل الذي قامت به الجمعيـة الديمقراطيـة لنسـاء المغـرب منـذ سـنوات عملت على:

- إحداث مجموعة العمل من أجل ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

6 – أهم الاستراتيجيات التي تم الاشتغال عليها:

6 – أهم الاستراتيجيات التي تم الاشتغال عليها :

إستراتيجية التواصل

إستراتيجية الترافع

إستراتيجية حشد الدعم و التعبئة

إستراتيجية المعرفة

لم يكن عمل الجمعية الديمقراطية للنساء مقتصرًا على الترافع بل عملت على تقوية قدرات الجمعيات العاملة في مجال التنمية الديمقراطية من أجل الاهتمام بالموضوع، كما أنها وظفت مركز تكوين القيادات النسائية التابع للجمعية من أجل ذلك.

طورت الجمعية مجموعة من الأدوات والمصوغات التكوينية لصالح استعمالها كأدوات للبرهنة وللتكوين.

7 – أهم المعيقات التي أبطأت صيرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية:

- ضعف الإرادة السياسية (منطق القيادة – منطق التذبذب – منطق الأولويات – الارتباط بشراكات مع المنظمات المانحة...).

- معيقات مرتبطة بالثقافة المؤسساتية.

- عدم مأسسة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في القانون التنظيمي للمالية.

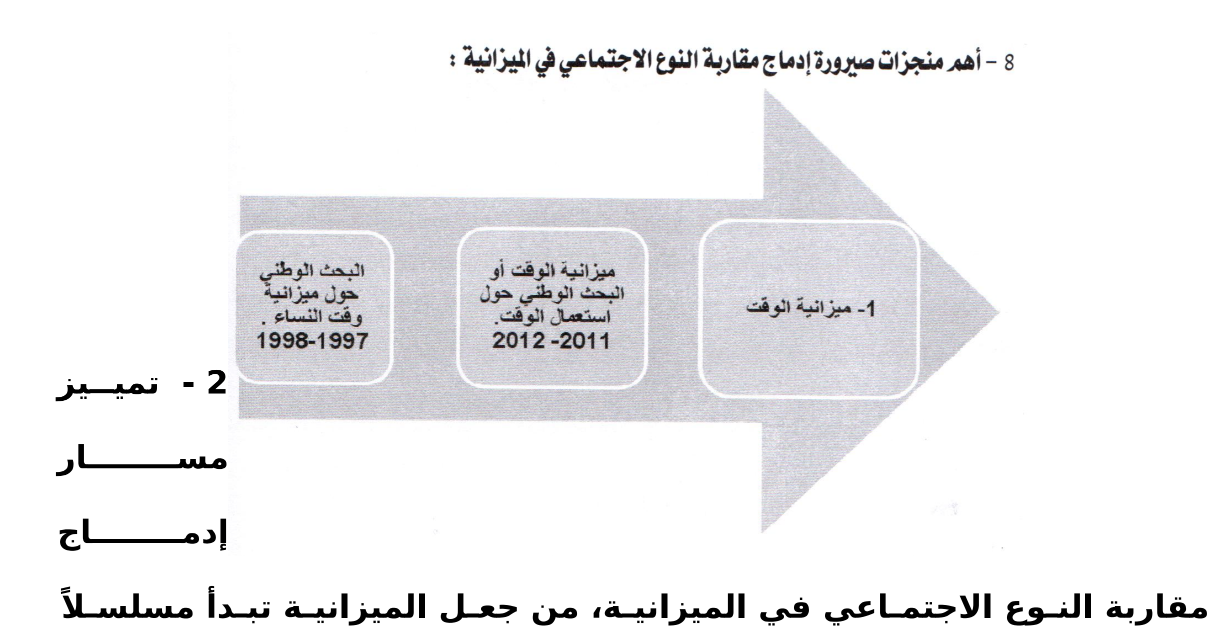
- غياب العلاقة ما بين التخطيط والميزانية (الميزانية محكومة بالسنوية).

- الحرص على الاشتغال بمنطق تفادي العجز والتوازن بين المداخيل والنفقات.

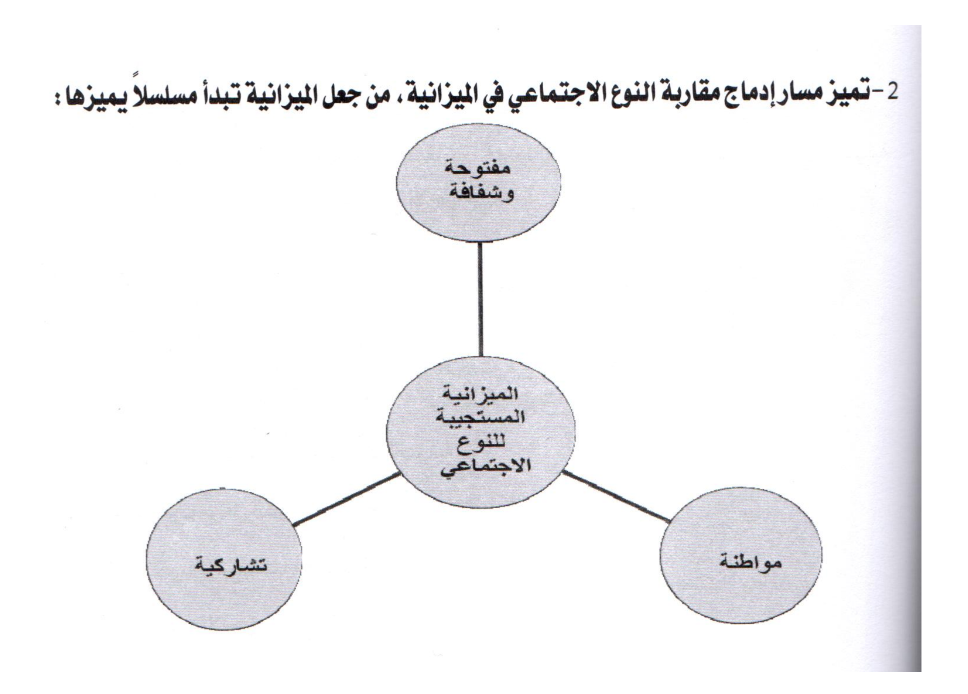
- الحرص على تحقيق التوازن المالي وتحقيـق معـدل نمـو على حسـاب تقليص الفجـوات النوعية.

- صعوبة قراءة الميزانية.

8 – أهم منجزات صيرورة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية:



2 - تميـيز مسـار إدمـاج مقاربة النـوع الاجتمـاعي في الميزانيـة، من جعـل الميزانيـة تبـدأ مسلسـلاً يميزها:



-

إنها ميزانية مفتوحة/ شفافة لأنها بـدأت تعمـل/ تسـاعد على توفـير مختلـف الوثـائق الـتي تمكن من فهم كيفية صرف الموارد والجبايات التي تم استخلاصها. فحسـب التقريـر الـذي أعدتـه الجمعيـة المغربيـة لمحاربـة الرشـوة (ترانسبارانسـي المغـرب)، بمعيّـة مؤسسـة "شراكة الموازنة الدولية ترنسبرانسي" احتلّ المغربُ الرتبة 74 ضمن 102 دولة، بمعـدّل 38 على 100، في حين صنفت الأردن في الرتبة 55، وجاءت تونس في الرتبـة 42، بينمـا احتلّت مصـر الرتبـة 90، بمعـدّل 16 على 100، في حين احتلت قطـر والمملكـة العربيـة السعودية المراتب الأخيرة بـ 0 نقطة.

– إنها ميزانية مواطنـة لأنهـا تمكن من تبسـيط مشـروع قـانون الماليـة ليكـون سـهلا عنـد القراءة ويتمكن الجميع من فهمـه وفهم كيفيـة تنزيـل البرنـامج الحكـومي على المسـتوى المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي.

- إنها ميزانية تشاركية لأن مسلسل إعداد الميزانية سمح بالانفتاح على مختلف مكونات المجتمع وخاصة الجمعيات المهتمة بالموضوع.

3 – من بين الوثائق التي تواكب إعداد قانون المالية:

وثائق ملزمة:

- الكراسة الموازنية (ميزانية التسيير – ميزانية الاستثمار).

- تقارير حول المنجزات والآفاق المستقبلية لكل قطاع وزاري.

- كراسة حول المؤشرات المرقمة إعمالاً للمقاربة الجديدة للميزانية القائمة على منطق النتائج وشمولية الاعتمادات بما في ذلك مؤشرات النوع الاجتماعي.

وثائق إخبارية:

- مذكرة التقديم.

- التقرير المالي والاقتصادي.

- تقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية.

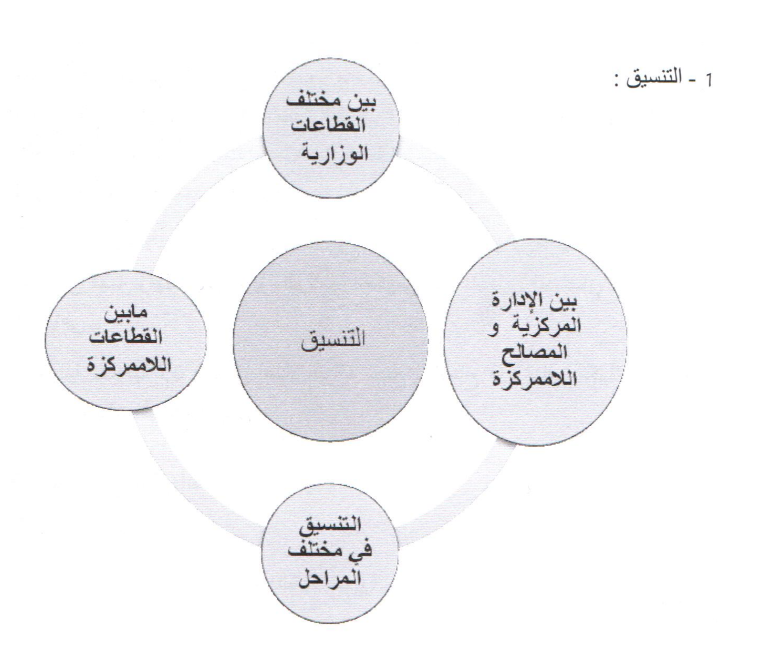
- تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة.

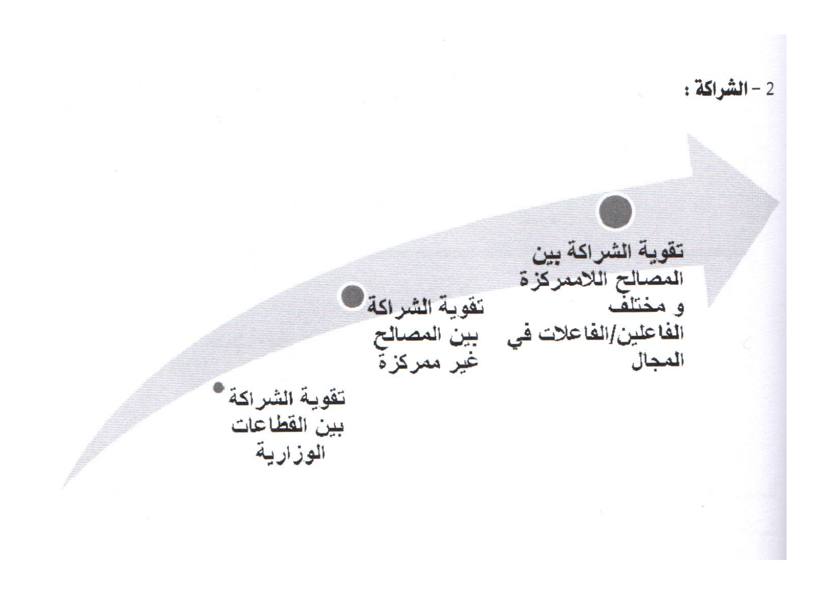
- تقرير النوع الاجتماعي.

9 - ما يجب تحسينه من أجل ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي:

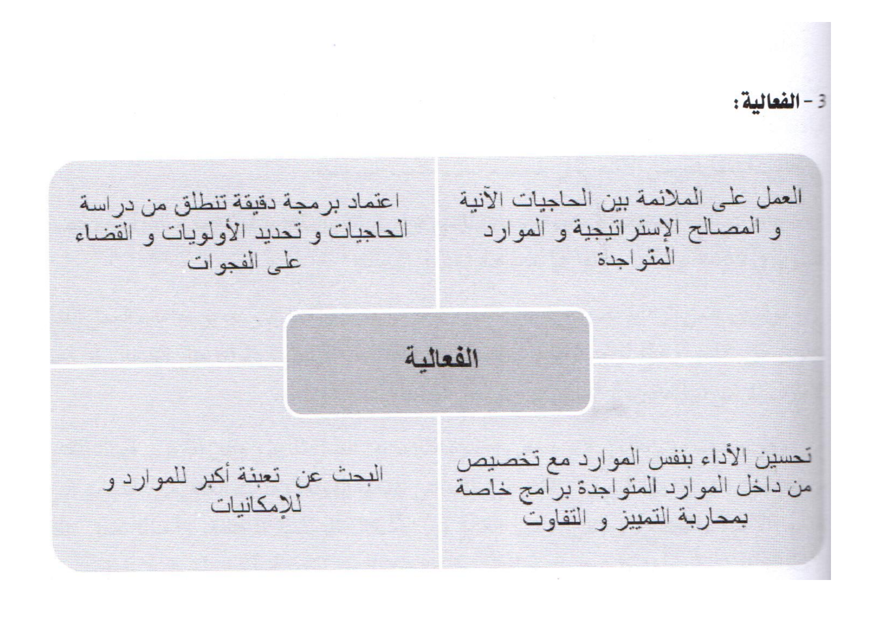
1 - التنسيق:



2 - الشراكة:



3 - الفعالية:



4 - النجاعة:

4 – **النجاعة:**

تبسيط المساطر و إعطاء استقلالية أكبر للمصالح غير ممركزة

+

وضع مؤشرات للتتبع و التقويم و قياس الأثر

←

النجاعة

تكلفة الرعاية

حوار مع المنظرة النسوية نانسي فولبري (*)

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

المذيعة: مرحبًا بكم في متحف المرأة الدولي وهذا البث الرقمي

لإكونوميكا: المرأة والاقتصاد العالمي

نانسي فولبري: شكَّل الكثير من عمل المرأة في البيت ومع الأسرة نوعًا من شبكات الأمان الاجتماعي للجميع. فإذا مرض أحد أفراد الأسرة، تولت زوجته، أو أمه، أو ابنته، أو خالته أو عمته رعايته. وأعتقد أن شبكة الأمان الاجتماعي هذه اعتُبرت حقًا مكتسبًا لأنها غير مرئية نوعًا ما.

المذيعة: تجري نانسي فولبري أبحاثًا في التفاعل بين النظرية النسوية والاقتصاد السياسي، وتركز، بوجهٍ خاص، على رعاية المرأة للآخرين كعمل تقوم به. فولبري حاصلة على زمالة مؤسسة ماك آرثر، فضلاً عن قيامها بتقديم الاستشارات لمكتب الأمم المتحدة للتنمية البشرية، والبنك الدولي، ومنظمات أخرى؛ وذلك إلى جانب قيامها بتدريس الاقتصاد في جامعة ماساشوستس، أمهرست.

حاورت أمينة إكونوميكا، ماسوم موممايا، نانسي فولبري أثناء انعقاد مؤتمر الجمعية الدولية للاقتصاد النسوي في 2009. وبدأت بسؤالها عما تعنيه عبارة "عمل الرعاية".

فولبري: عمل الرعاية مصطلح لم يتفق الجميع تمامًا عما يعنيه. ولكننا نعني به، بوجه عام، العمل الذي ينطوي على تفاعل وجهًا لوجه لرعاية شخص ما – عادةً أحد المرتبطين بالمرأة، مثل الصغار، أو أحد الأقارب المرضى أو المعاقين، أو المسنين الواهنين، أو الضعفاء بشكلٍ أو بآخر.

وهو تصنيف مهم بالفعل لأنه يتخطى الحدود القائمة بين العمل المأجور وغير المأجور. فهناك الكثير من الخدمات التي يقدمها السوق، والكثير من تلك التي تقدمها الدولة، وكذلك الكثير من الخدمات التي تقدمها الأسرة والمجتمع. وبالتالي، فلدينا الكثير من الأشكال المؤسسية المختلفة، وأحيانًا تعمل تلك الأشكال المؤسسية معًا بشكل جيد فتتيح للناس ما يحتاجون إليه، ولكنها في أحيان أخرى لا تفعل. وكما تعلمين، فنحن نعيش في عالم يزداد تعقيدًا، بحيث يصعب بالفعل، في بعض الأحيان، تنسيق الرعاية. لذلك يشعر الكثيرون بأنهم يعملون لساعات طويلة في عملهم المأجور حتى يستطيعوا الوفاء باحتياجات الرعاية لأسرهم، ويصعب عليهم اختصار تلك الساعات لتصبح ساعات عمل مؤقت، وإلا كانت التبعات المادية كبيرة، لذلك لا يستطيعون التحول من عمل لكل الوقت إلى عمل لبعض الوقت.

ومن ناحية أخرى، هناك من يعملون لبعض الوقت رغمًا عنهم، ويودون لو استطاعوا الحصول على وظيفة ثابتة لكل الوقت، ولكن يصعب عليهم الحصول عليها لسبب أو لآخر.

إلى جانب أننا نعيش أسرى للكثير من النظم المؤسسية الصارمة الـتي يصـعب معهـا على النـاس أن يكيفـوا التزامـاتهم بحيث تتـاح لهم فرصـة رعايـة الآخـرين. لـذلك، أعتقـد أن الاقتصاديين عليهم أن يحـاولوا التفكـير في طريقـة لإعـادة تـرتيب بعض تلـك النظم بحيث تتيح للناس مرونة أكبر.

موما‌يا: هل تشعرين بأن طبيعة عمل الرعاية قد تغـيرت بالفعـل في اللحظـات التاريخيـة التي شهدتها الولايات المتحدة مؤخرًا؟

فولبري: من المؤكد أن جانب العـرض في عمـل الرعايـة قـد تقلص كثـيرًا مقارنـةً بجـانب الطلب، الناجم عن واقعٍ تمضي فيه المرأة ساعات أطول في عملها المأجور، فتزداد عليها صعوبة لعب دور الملجأ الأخير في تقديم الرعايـة. أعتقـد أن الكثـير من عمـل المـرأة في المنزل ومع الأسرة كان يمثل شبكة أمان اجتماعي للجميع. فإذا مرض أحد أفراد الأسـرة، تولت زوجته، أو أمه، أو ابنته، أو خالته أو عمته رعايته. وأعتقد أن شبكة الأمان الاجتمـاعي هذه اعتُبرت حقًا مكتسبًا لأنها غير مرئية نوعًـا مـا، نعم هم يرونـه كـذلك بالفعـل. وعنـدما يصبح شيء ما نادرًا أو إشكاليًا، حينها تنتبهين أكثر إليه. أعتقد أن هنـاك وعيًـا متزايـدًا بـأن هذا النوع من العمل كان يؤدي وظيفة حيوية بالفعل. ولكن الوضع أصـبح شـاقًا، فقـد قلت نسبة توافر هذا النوع من العمل عن ذي قبل. لذلك يتعين علينـا أن نمعن النظـر أكـثر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن نحصل منه على ما نحتاج.

موما‌يا: هل حدث تحول في رؤية النـاس لعمـل الرعايـة، من عمـل يسـتطيعون الحصـول عليه مجانًا، أو يركنون إلى الحصول عليه مجانًا، لعمل يضطرون الآن – لعدم توافر الـوقت

لدى من كانت تقدم الرعاية أو تغير النظام داخل الأسرة – إلى التعهيد (لم أجد تعبيرًا أفضل من ذلك) به لآخرين، أو دفع مقابل لأمور كانوا يحصلون عليها مجانًا في السابق؟

فولبري: هناك اعتماد أكبر على شراء خدمات الرعاية بالتأكيد. فمن الواضح أن خدمات رعاية الطفل تتزايد في معظم البلدان، وكذلك خدمات رعاية المسنين، تتزايد هي أيضًا. ولكن خدمات الرعاية تعتبر، من بعض الزوايا، نوعًا من سلع الرفاهية، التي تتزايد مع نمو الاقتصاد.

لذلك، مما أثار انتباهي أننا، رغم إنفاقنا المزيد من الأموال على رعاية الطفل في بلدان مثل الولايات المتحدة، فهناك أيضًا أدلة على أن الأسر نفسها أصبحت تكرس المزيد من الوقت لتلك الرعاية. بعبارة أخرى، يبدو أن الناس - الأسر والمجتمعات – أصبحت تفضل أكثر أن يرعى كلٌ منا الآخر، حتى عندما تتوافر مستويات راقية من الخدمات التي يمكن الحصول عليها من السوق، فتوافر تلك الخدمات في السوق لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص الوقت المكرس لها، بل يساعد فقط، في كثير من الأحيان، على إعادة تنظيم الوقت. أليس كذلك؟

موما يا: والمسئوليات.

فولبري: تجبرك الظروف أن تتركِ الصغار في دار الحضانة في الثامنة صباحًا، حتى يتسنى لك العمل حتى الثالثة مساء. ولكن الكثير من الآباء والأمهات يعيدون تنظيم

برنامجهم اليومي حتى يستطيعوا تعويض هذا الوقت الذي فاتهم في مجالسة الصغار. مرة أخرى، تبرز مسألة المرونة كقضية محورية بالفعل.

مومايا: قلت إنكم كمتخصصين في الاقتصاد، تشعرون أن هناك مساهمة تستطيعون تقديمها، وتتمثل في اقتراح بعض الحلول والترتيبات التي تتيح تيسير عمل الرعاية. هل لك أن تطلعينا على بعض أفكارك في هذا الأمر؟

فولبري: من النقاط المهمة التي أثارتها الكثير من الاقتصاديات النسويات، ودأبن على إثارتها منذ زمن طويل, هي أن الكثير من نظمنا المؤسسية قائمة على نموذج الرجل العائل اقتصاديًا/ والمرأة الراعية لشئون الأسرة. وهو ما يفترض أن هناك شخصًا يعمل 40 ساعة في الأسبوع، ولا يستطيع أن يعمل أقل من ذلك، وشخص آخر، لا يعمل بالمرة، وبالتالي فهو خارج سوق العمل في الوضع الأمثل.

هذا النموذج ترك بصمته على كل مؤسساتنا الاجتماعية، وإلا، فلماذا ينتهي اليوم المدرسي في الثالثة مساء، في حين يعمل معظم الناس حتى الخامسة؟ هذا أثر من آثار زمن سابق، لماذا يأخذ التلاميذ إجازة ثلاثة أشهر في الصيف، بدلاً من تدوير الإجازات على مدار العام حتى يستطيعوا توفيقها مع إجازات الموظفين؟ لماذا لدينا ما يشبه العقوبة على العمل لبعض الوقت، حتى أنك يصعب عليك كثيرًا، في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، أن تعثري على عمل لبعض الوقت يضاهي العمل لكل الوقت من حيث التطور الوظيفي. ليس هناك سبب اقتصادي حقيقي لهذا الوضع، بل هو في واقع الأمر نوع من الكسل المؤسسي بمعنى ما، هو الذي يمثل العقبة الرئيسية. على أني أعتقد أن هذا

الوضـع بـدأ يتغـير، وبشـكل جيـد, ولكنـه دائمًـا مـا يتغـير على نحـو يخلـق بعض التحـديات السياسية.

فإذا نظرت إلى معدلات ارتفاع البطالة الحالية في الولايات المتحـدة، على سـبيل المثـال، سـتجدين أن معـدلات البطالـة ترتفـع بالفعـل، ولكن يتـوازي معهـا أيضًـا تقليص لسـاعات العمل. تلك ظاهرة جديدة تمامًا، فآخر مرة واجهنا فيها ركودًا إقتصادياً لم يكن من الشـائع أن ترى موظفين يمنحون إجازات أو يطلب منهم القيام بإجازات مدفوعـة الأجـر – بعبـارة أخرى إعادة ضبط تقليص ساعات العمل. أعتقد أنه أمر جيد بوجـه عـام، فتقليص سـاعات العمل بنسبة 10% أفضل من إلغاء 10% من الوظائف لأنه يوزع....

مومايا: العبء.

فولبري... العبء بتساوٍ أكبر، ولكن مؤسسات شبكة الأمان الاجتماعي عندنا لم تتكيف مع هذا الوضع، ففي معظم الولايات تستطيعين الحصـول على تـأمين بطالـة إذا تم تسـريحك من العمل، ولكن لا يحـق لـك الحصـول على هـذا التـأمين إذا مـا تم تقليص عـدد سـاعات العمل. في بعض الولايات يحق لك ذلك، ولكن حتى في تلك الولايات لا يعلم الناس بوجود هذا البرنامج، فلا يستعينون به. وهو مثال على عدم التوافق، خاص جدًا بالولايات المتحدة. فالنـاس تحـاول أن تتكيـف على نظـام عمـل أكـثر مرونـة، ولكنهم يصـطدمون بالكسـل البيروقراطي لنظام البطالة.

مومايا: عنـدما تنظـرين إلى الاقتصـادات الـتي تسـعى بحـق للتكيـف مـع هـذا التحـول في النموذج، لتبتعد عن نموذج الرجل العائل الذي يعمل لكل الوقت في قوة العمـل المـأجور/ والمرأة القائمة بالرعاية في البيت، هل ترين بلدانا أو نماذج أخرى تعتبرينها نمـاذج تحتـذى في السياسات، لأنها تنطلق من مسلمات ضمنية مختلفة؟

فولبري: هناك العديد من التحليلات التي قارنت بين سياسـات العمـل الأسـري في أوروبـا ومثيلاتها في الولايات المتحدة. وما يميز العديد من البلـدان في شـمال غـرب أوروبـا على وجه الخصوص، ليس أنهـا تـوفر فقـط خـدمات عامـة أكـثر، مثـل التـأمين الصـحي لجميـع المواطنين ورعاية الطفل للجميع أيضًا، ولكنها توفر كذلك مواعيـد عمـل صـديقة للأسـرة، تشتمل على أمور مثل إجازة رعاية الأسرة مدفوعة الأجـر، وإمكانيـة اختيـار العمـل لبعض الوقت عند مجيئ أبناء. تلك ليست كلها سياسات تحل محل العمل الأسري، فبعضـها يـتيح العمل الأسري، أليس كذلك؟ وهذا أمر محوري بالفعل – إمكانية القيام بالاثنين معًا.

مومايا: كثير من النقاشات إذن، أو على الأقل في ضوء ما سمعت، في الاقتصـاد النسـوي تدور حول تحديد قيمة عمل الرعاية. وقد ذكرت في السابق أن كونـه غـير خاضـع للتقـييم يفرض صعوبة على وضع سياسات متعلقة به أو متابعة تـأثيره. فهـل لـك أن تضـيفي شـيئًا في هذا الأمر؟

فولبري: إليك هذا المثال. فلنفترض أن لديك قلقاً من تكـاليف الرعايـة الصـحية، فـأوعزت للمستشفيات أن تعمل على تقصـير فـترة إقامـة المرضـى فيهـا. وامتثلت المستشـفيات، فبذلت جهودًا حقيقية لإعادة المرضى إلى منازلهم في فترة أقصـر من تلـك الـتي اعتـادت

عليها في السابق، فعاد القائمون على المستشفيات إليك قـائلين. "يـا لـه من إنجـاز، لقـد استطعنا زيادة فاعلية تكاليفنا بنسبة 20% لأننا قلصنا فترة الإقامـة بالمستشـفيات." يبـدو الأمر رائعًا، حتى تدركي أن كثيرًا ممن أرسلوا إلى بيوتهم قبل الأوان لا يسـتطيعون رعايـة أنفسهم.

وبالتالي، يتعين على أحد أفراد الأسرة أن يأخـذ إجـازة من العمـل، أو أن تسـتأجر الأسـرة أحدًا لتوفير تلك الخدمات في البيت. وهو عامل لم يتم أخذه في الاعتبار في معادلة توفير التكاليف. وبالتالي، يبدو ظاهريًا أنك قد أحرزت تقدمًا، ولكن واقع الأمـر يشـي بـأن إعـادة المرضى إلى البيت مبكـرًا، والاضـطرار إلى الاسـتعانة بـالكثير من مقـدمي الرعايـة الـتي تستغرق وقتًا طويلاً من كل منهم، يجعل الأمر برمته أقل فاعلية. لذلك، فقد يكون الأفضل بالفعل أن نتركهم في المستشفى، أليس كـذلك، هـذا إذا أخـذنا - في الاعتبـار – ينتج عن صرفهم مبكرًا.

هذا الأمـر يحـدث كثـيرًا في السياسـات البيئيـة. فقـد تـوفر بعض الشـركات المـال بإلقـاء مخلفاتها في نهر محلي. وإذا لم يكن هناك من يتابع مسـتويات المخلفـات في النهـر، فقـد تبدو النتيجة فعالة، ولكنها من الزاويـة الاجتماعيـة ليسـت كـذلك. الأمـر نفسـه يحـدث مـع الأسـر والمجتمعـات. فـأنت إذا أخـذت المخلفـات وألقيت بهـا في الأسـرة أو المجتمـع، أو فرضت عليهما احتياجات مـا، دون حسـاب لتكلفـة ذلـك، فـأنت بهـذا تشـوهين المحفـزات الإيجابية على نحو، كثيرًا ما يفضي إلى نتائج غير فعالة.

موما يا: هل تناصرين إذن إيجاد نوع من التقدير الكمي، أو التقييم لأنواع معينة من عمل الرعاية داخل الميزانيات؟ أو – أنا أعرف أنه في الاقتصاد النسوي قد بُذل الكثير من الجهد فيما يتعلق بالتقديرات المجمعة مثل الناتج الإجمالي المحلي، وإضافة مكون الرعاية له.

فولبري: حسنًا. هناك أمر محدد نستطيع القيام به، وهو قياس كيفية استخدام الناس لوقتهم. فلدينا في الولايات المتحدة، وكذلك في بلدان أخرى كثيرة، دراسات مسحية دورية حول استخدام الوقت، تجري على عينات تمثيلية، حيث توجه أفراد العينة أسئلة من قبيل "كيف قضيت يوم أمس؟"، فيروي المجيب تفاصيل يومه، فتعرفين من خلال ذلك كم من الوقت أمضى لمساعدة صغاره على الاستعداد للذهاب إلى المدرسة؟ والوقت الذي أمضاه في الطريق إلى المدرسة، وكم من الوقت أمضى للاطمئنان على كبار السن في الأسرة؟ وكم من الوقت قضى في عمل تطوعي في منظمة مجتمعية محلية؟ ورغم أنك تقيسين يومًا واحدًا....

مومايا: فهو يمثل النمط السائد.

فولبري: ذلك إذا كانت العينة التمثيلية تسمح لك بالتوصل إلى تقدير لكم العمل غير المأجور في الاقتصاد ككل. وكثير من العمل المأجور هو إما عمل رعاية تفاعلي مباشر أو دعم لعمل الرعاية، من قبيل إدارة عملية الرعاية، أو نقل من يحتاجون للرعاية إلى مكان تلقيها، أو توفير بعض الخدمات مثل التنظيف أو توفير بيئة صحية تسمح بالقيام بالرعاية.

هذه البيانات متوافرة الآن، وما نحتاج إليه بالفعل هو قيام باحثين بتحليلها، ووضع قيمة تقديرية بالدولار للرعاية غير المأجورة. ثم دراسة كيف تتغير تلك القيمة عندما يحدث، أو لا يحدث، تغير في السياسات، أي تبعات ذلك.

موممايا: هل تعتقدين أن الناس ستُدهش؟ هل تنطوي تلك البيانات على أمور قد تدهش الناس بالفعل، عندما يعرفون عدد الساعات التي يمضونها في أمر ما في مقابل ما يقضونه من وقت في أمر آخر؟

فوليري: أعتقد أن الناس لديها بالفعل إحساس مرتفع ببرامجها اليومية، ولكنهم غير معتادين على التفكير فيها من زاوية الاقتصاد الكلي. لم يعتادوا أن يفكروا في ما قد يحدث إذا ما توقف البعض فجأة عن تقديم عمل الرعاية غير المأجور. كم فرد سيتعين علينا حينها استئجارهم للقيام بهذا العمل لمدة ثماني ساعات يوميًا التعويض هذا الغياب؟ أعتقد أن الناس تبدأ في الاندهاش عندما تنتقل بتفكيرها من التجربة الشخصية إلى الاقتصاد ككل. حينها، يندهشون على ما أعتقد، وهو ما يساعد على إدراك أهمية وجود سياسات اجتماعية جيدة، وسياسات عمل أسري جيدة تتيح تمكين هذا النوع من العمل، وذلك حينما ندرك مدى ضخامته كميًا.

ومن ذلك، على سبيل المثال، أني كنت أعمل مع بعض الزميلات على التوصل إلى صورة كمية أفضل لاقتصاد الرعاية في ماساشوستس. وتوصلنا إلى أنه يوجد نحو 500.000 عامل/ ة مأجور/ ة في ولاية ماساشوستس منخرطين، بشكل أساسي، في تقديم خدمات الرعاية. أي يعملون في الرعاية الصحية، أو رعاية الطفل، أو رعاية المسنين أو في

الخدمات الاجتماعية المرتبطة بتقديم هذه الأنواع من الرعايـة. ولكن إذا قمنـا بجمـع عـدد الساعات التي تُمضى في الرعاية غير المأجورة، وقسمناها على ثمانية، حتى نحصــل على عدد أيام العمل الذي تمثلـه، سـنجد أننـا نحتـاج إلى اسـتئجار أكـثر من ثلاثـة ملايين عامـل للقيام بهذا العمل.

موميايا: هل يعني ذلك أنك قد تؤيدين إدخال تغيير على الميزانية بحيث يتم تخصيص مـوارد لهذا الغرض؟ أم ماذا نفعل الآن وقد عرفنا هذا الرقم؟

فولبري: هذا سؤال جيد. كثير من الناس قد يقفزون إلى الاستنتاج التالي: "هل يعني ذلــك أنك تناصرين دفع أجر على العمل المنزلي؟" ليس هـذا هـو الموضـوع، فنحن لسـنا بصـدد تسليع هذا النوع من العمل أو المطالبة بأن يعامل كأي عمل آخر في السـوق. الفكـرة هي أنه إذا كانت الناس مستعدة، بمحض إرادتها، لتقديم كل هذا الجهد لرعاية بعضــهم البعض، فعلينا أن نحترم ذلك بأن نضمن لهم وجود النظم المؤسسـية الـتي يحتـاجون إليهـا للقيـام بهذا الجهد فعليًا، أليس كذلك؟

موميايا: من قبيل المرونة في مواعيد العمل....

فولبري: نعم. أعتقد أننا يمكن أن ننظـر إلى ميزانيـة الرعايـة لإحـدى الولايـات في صـورة المنحة المساوية. فالناس تقوم بكل هذا العمل، أليس كذلك، يرعون الأطفال، والمسـنين، ومجتمعـاتهم. فلتقم الولايـة، إذن، بتوفـير منحـة مسـاوية في شـكل دعم حكـومي لتلـك الخدمات، فتوفر لهم مثلاً دور حضانة لتسـاعدهم على تنظيم الـوقت والجمـع بين أشـكال

مختلفة من العمل. أو توفر لهم المساعدة التقنية للوفاء بالاحتياجات الطبية لأحد المسنين في الأسرة مثلاً. وإذا تعين تفرغ أحد أفراد الأسرة لتقديم تلك الخدمة في المنزل، فلتكفل له الولاية توفير ممرضة لتقدم له التدريب اللازم والخبرة التقنية التي يحتاج إليها. أليس كذلك؟

هو نوع من مساعدتهم على استخدام هذا الجهد بفاعلية، وجعله أكثر إنتاجية بقدر الإمكان، من أجل تقديم أفضل خدمات ممكنة. هذا هو المعنى الذي يجب من خلاله تحسين التنسيق بين توفير الخدمات الحكومية والعمل الأسري.

موميايا: أدهشني كثيرًا ما قلته عن أن الناس لديها حس شخصي بكيفية تنظيم برنامجهم اليومي، فيعرفون كيف يخصصون وقتًا للكثير من الأمور، كاصطحاب أحد أفراد الأسرة إلى الطبيب، مثلاً، والجلوس في غرفة الانتظار، ثم الذهاب إلى الصيدلية لشراء الأدوية، ثم إعادته إلى البيت، وأمور من هذا القبيل. ولكن عندما يتعلق الأمر بالنظرة الكلية، لا يشعر الناس بحجم التأثير الإجمالي لتلك الجهود. يبدو أن لدينا نوعًا من الثقافة التي يدبر فيها الناس وأسرهم أمورهم دون أن يطلبوا، بالضرورة، شيئًا من الدولة أو الحكومة.

فولبري: ما هي النصيحة التي نستطيع أن نقدمها لهم حول كيفية التأقلم مع الركود الاقتصادي؟ إحدى الاستراتيجيات التي أعتقد أنها مثيرة للاهتمام بحق، هي ما يسمى نوادي الأمان المشترك، وهي استراتيجية اقترحتها وتبنتها كنائس ومنظمات مجتمعية، تقوم على حث الناس على الالتقاء معًا بشكل دوري للتشاور حول المساعدة التي

يستطيع كل منهم أن يقدمها للآخر. قد تكون المساعدة في شكل نصيحة، أو مجـرد البـوح بالمشاكل، ولكنها يمكن أيضًا أن تأخذ شكل المساعدة المتبادلة، فيساعد...

موما يا: تبادل.

فولبري: ... نعم، تبادل الخدمات أو شيء من هـذا القبيـل. بـل يمكن أيضًـا أن يمثـل ذلـك نوعًا من النواة للنشاط على المستوى السياسي، حيث يتيح التفكير في سبل اجتماعنا معًا لتغيير مستوى الوعي السياسي، أو تعبئة دعم أكبر للخدمات الاجتماعية التي نحتاج إليها.

موما يـا: لقـد ضـربتِ مثلاً بالمستشـفيات وإعـادتهم المرضـى لمنـازلهم في فـترة مبكـرة لتقليص التكاليف في مقابل إبقائهم في المستشفيات لفترة أطول. وهنا أتسـاءل، مـا هـو الحافز الذي يدفع المشروعات الخاصة لأن تأخـذ في اعتبارهـا بعض التكـاليف الاجتماعيـة، في حين أن همها الأول هو أن تعكس دفاتر حساباتها المزيد من الأرباح؟

فولبري: ليس هنـاك مـا يحفزهـا على ذلـك، وتلـك نقيصـة كـبرى في النظـام القـائم على السوق تمامًا، حيث يتنـافس الكـل مـع الكـل. لـذلك، فـإذا كـان بإمكانـك تحسـين وضـعك التنافسـي بـالتخلص من بعض التكـاليف، فعليـك أن تفعلي ذلـك – وإلا فقـد تخـرجين من السوق تمامًا. ولهذا السبب تحديدًا يحتاج اقتصـاد السـوق إلى بيئـة تنظيميـة تشـتمل على مدخلات ديمقراطية حقيقيـة في النظـام ككـل، في بنيـة النظـام نفسـها. ومن الواضـح أن الأزمة الاقتصادية قد نبهت الجميع إلى الأهمية المحورية لوجود قواعد منظمة.

وبإمكانك أن تري في أزمة ديون الرهن العقـاري نموذجًـا للمخلفـات السـامة الناجمـة عن عملية التنافس التي دخل فيها الجميع – فقد رأت البنوك أن الكل يفعل ذلك، فلم لا تفعل هي أيضًا. ولكننا لم ندرك أن النظام بأسـره في خطـر إلا عنـدما تـراكمت تلـك المخلفـات ووصلت إلى درجة معينة من السُّمية. نحن هنا أمام الهدف الرئيسي للضوابط الاجتماعيـة، فهي تسعى لفهم المخاطر التي قد تضر بصحة النظام الاقتصادي ككل.

مومايا: أود أن أتعرف على رؤيتك لأسـباب هـذا الكم الهائـل من مقاومـة الضـوابط بوجـه عام، فيبدو أننا ما زلنا نناقش تلك النقطة. فحتى بعد كل ما حدث، ما زال هناك الكثير من التردد في قبولها. ثم ما هي أفضل السبل الواعدة، من وجهة نظرك، فيما يتعلق بممارسة نوع من الضغوط السياسية وإحداث تغيير في النظام، فيها يتعلق بالسطوة الـتي أصـبحت عليها الأسواق وبعض الشركات الخاصة؟

فولبري: إجابتي عن هـذا السـؤال سـتكون على مسـتويين. على المسـتوى الأول، أرى أن مقاومة الضوابط تأتي، بشكل أساسي، ممن تهدد الضوابط مصالحهم الاقتصـادية. فهـؤلاء يفضلون كثيرًا بقاء الوضع على ما هو عليه. فأي إنسـان يحقـق أرباحًـا في ظـل الظـروف الحالية لن يسعد أبدًا بفكرة أن هناك ما يمكن أن يهدد قدرته على الاسـتمرار على مـا هـو عليه، بشكل أو بآخر. هذا إلى جانب أنهم يجيـدون اسـتثمار مـواردهم على نحـو يعظم من نفـوذهم السياسـي. من الواضـح الجلي، إذن، أن الكثـير من المقاومـة لزيـادة الضـوابط المالية، أو البيئية، أو تطوير بدائل لنظم الرعاية الصحية والأسرية، إنما تـأتي من المصـالح الخاصة التي تناهض ما ينجم عن تلك الضوابط من خسائر اقتصادية.

ولكن الواقع يشي أيضًا بالصعوبة البالغة التي تكتنف وضع ضوابط جيدة، وكذلك وضع ضوابط لمن يضعون الضوابط. فوضع ضوابط جيدة ليس من السهولة بمكان. ففي القطاع المالي، على سبيل المثال، لا يتمثل الحل بالضرورة في تعزيز بنك الاحتياطي الفيدرالي، لأنه، ورغم أنه الضابط ظاهريًا؟، إلا أنه، في واقع الأمر، أسير بعض المصالح التي يضع لها الضوابط.

والواقع أيضًا أن الضوابط أصبحت شديدة البيروقراطية وغير فعالة، ومكبلة، وأن عملية التفاوض حولها كثيرًا ما تفضي إلى ما أسميه "تعقيدًا" يمثل في حد ذاته عبئًا ثقيلاً. انظري إلى قانون ضريبة الدخل، مثلاً، وستعرفين لماذا يكره الناس الضرائب.

موماريا: الأمر مربك بالفعل.

فولبري: هو مربك حقًا. انظري إلى التأمين الصحي. التأمين الصحي نفسه شديد التعقيد، حتى يبدو، في كثير من الأحيان، أن تعقيده هذا هو أسوأ ما فيه، وليس كونه لا يغطي الجميع. لذلك ينفض الناس أيديهم منه. وبالتالي، فأنا أعتقد أن هناك مشاكل على علماء الاجتماع أن يرصدوها ويشتبكوا معها. أنا لا أقول إن لدينا كل الإجابات، ولا أننا نستطيع أن نأمر بمزيد من الضوابط فتحضر الضوابط في الحال، لنحل المشكلة. نحتاج إلى ضوابط أكثر ذكاء، وإلى تصميم أفضل للضوابط، وهو ما يمثل، في اعتقادي، تحديًا حقيقيًا لعلم الاجتماع.

ما أعنيه، أنه على المدى القصير، ليس من العسير، سياسيًا، أن نحدد المواضع التي نحتاج فيها إلى زيادة يقظة الضوابط. وبالتالي، فأنا لا أقول إننا يجب أن ننتظر حتى نستطيع أن نلم بالأمر من كل جوانبه كي نستطيع التحرك في اتجاه أفضل.

مومايا: فيما يتعلق بالمجالات التي يمكن ممارسة الضغط فيها، أو توفير نوع من محركات التغيير، هل ترين أن هناك بعض أنواع التدخل القادرة، من وجهة نظرك، على إحداث تأثير فعال أكثر من غيرها؟

فولبري: أتدرين، لا أشعر بوجود مثل تلك المحركات أصلاً. فطيلة الأعوام الثمانية الماضية، كان لدى معظمنا شعور بأننا لن نستطيع أن نفعل الكثير على المستوى الفيدرالي، فركزنا جهودنا على التدخل على المستوى المحلي وعلى مستوى الولاية. الآن نرى انفتاحًا سياسيًا على المستوى الوطني مع إدارة أوباما والكونجرس الديمقراطي، قد يحدث فارقاً، ولكن الأمر يشبه الهرولة على غير هدى، لذلك يصعب التكهن. يصعب تحديد مكمن أفضل محركات التغيير. لذلك، أعتقد أن كلاً منا يجب أن يحدد لنفسه الموضع الذي يمكن أن يكون فيه أكثر فاعلية، حيث ترتفع احتمالات أن يخلق التحالفات السياسية التي نحتاج إليها لصنع التغيير.

مومايا: ذكرت أن بعض نشاطك يرتبط بمحو الأمية الاقتصادية، وأنك تتواصلين مع أناس يعانون من مشكلات يومية. فإذا تقولين لهم فيما يتعلق، أولاً، بكيفية تعاملهم مع أوضاعهم، وثانيًا، كيف يمكن أن يسعوا ليصبحوا جزءًا من عملية التغيير.

فولبري: أنا أسعى لتشجيع الناس على أن يتبصروا بما يتيحه لهم القطاع الحكومي والسياسات الحكومية من سبل عديدة تمكننا مع مشكلات مهمة. أعتقد أن هناك نوعًا من الهجوم الشامل، المحافظ، على فكرة استخدام الدولة أو الميزانية الحكومية كوسيلة لحل المشكلات. يجب أن نتخطى هذا الموقف. فرغم أن هذا ليس هو السبيل الأمثل، بكل تأكيد، ومن أنه يتسم دائمًا ببعض المحدوديات، فإن المشكلات أكثر من أن نستطيع حلها إلا بالعمل معًا، والاستعداد لإنفاق المزيد من المال معًا لمعالجتها.

وهناك، بوجه عام، سوء فهم وسوء تفسير بالعين للضرائب في الولايات المتحدة. فلدى الناس فكرة مؤداها أن الأعباء الضريبية قد تزايدت بمرور الزمن، وأننا وصلنا إلى الحد الأقصى الذي ربما لا يمكن أن نتخطاه لنضيف أعباء ضريبية جديدة. ولكن هذا غير صحيح. فالمستوى العام لمعدل الضريبة ظل ثابتًا إلى حد بعيد. ولكن ما حدث هو أن النظام التصاعدي للضريبة أصبح أقل حضورًا، وبالتالي، أصبح الجانب الأكبر من إجمالي عائدات الضرائب يتم تحصيله ممن لا يستطيعون بالفعل دفع الضرائب. أعتقد أننا نستطيع أن نجعل الضرائب تصاعدية، بدرجة أكبر، علينا أن نفعل ذلك. فمن شأن هذا أن يساعد على تمويل البرامج الاجتماعية التي نحتاج إليها. ولتشجيع الناس على التحرك في هذا الاتجاه، أعتقد أن علينا أن نشرح لهم المكاسب التي ستعود عليهم من توفير تمويل أكثر سخاء للخدمات العامة، ومدى سهولة تغيير نظامنا الضريبي حتى يتحمل الأكثر ثراء أعباء أكبر، وتقل الأعباء على بقية الشعب.

موميا: هل تعتقدين أن مقاومة ذلك أيضًا مما ذكرت من الشركات الخاصة - من يتوقعون الخسارة (لم أجد كلمة أفضل منها) من النظام التصاعدي في الضرائب هم

أصحاب المصلحة في عدم تغيير النظام، وهم في الوقت نفسه، أصحاب نفوذ في صناعة القرار السياسي ووضع السياسات الحكومية؟ أم أن الأمر ليس بهذه البساطة.

فولبري: أعتقد أن هذا جزء كبير من السبب. ولكني أعتقد، أيضًا، أننا وصلنا، بالفعل إلى النقطة التي أصبح فيها الكثير من دافعي الضرائب الأثرياء يعون أنهم سيستفيدون، بشكل شخصي، من دفع ضرائب أعلى، لأننا وصلنا إلى مستوى من الأزمة، من الأزمة الاقتصادية الدولية، التي تتطلب ذلك بالفعل.

بمعنى، أنك لو نظرت إلى مصدر الدعم السياسي الذي يحظى به أوباما، ستجدين أن من يدعمونه من أصحاب الدخول التي تربو على 250.000 دولار سنويًا، أكبر ممن دعموا ماكين من الشريحة نفسها. وأعتقد أنهم فعلوا ذلك لأنهم أدركوا أن هناك أزمة بيئية، الاحتباس الحراري، كما تعلمين، وهذا لا تستطيعين شراء خلاصك منه، فناديك الريفي ليس محصنًا من الاحتباس الحراري، أليس كذلك؟ وأطفالك قد يتعرضون لمخاطر لأن نظام الرعاية الصحية لا يوفر تأمينًا صحيًا للصغار الذين لم يسعدهم الحظ بالالتحاق بوظيفة توفر لهم تلك المزايا. الكثير من تلك المشكلات فاض عن الحد المعقول، حتى أصبح هناك، على ما أعتقد، تحالف سياسي أوسع، ولكن ما زالت هناك، كذلك، هذه الفوبيا من الضرائب والشرائح الأعلى التي نحتاج بالفعل لتحديها.

مومايا: ويبدو أيضًا أن تكلفة استمرار الأمور على ما هي عليه، سواء من الزاوية الاجتماعية أو الزاوية الاقتصادية، أصبحت واضحة، وحتى من قد لا تجتذبهم حجة التكلفة

الاجتماعية هذه، فالحجة الاقتصادية، المتمثلة في عدم الفاعلية والخسارة الناجمة عن استمرار الأوضاع على ما هي عليه، قد تكون مقنعة.

فولبري: هذا ما تفعله الأزمة المالية. أعتقد أنها تجعل الناس تدرك أن الاعتماد تمامًا على نظام الشركات الخاصة غير الخاضع لأي ضوابط محفوف بمخاطر جمة، حتى وإن كان المرء شديد الثراء. هذا الخوف الذي نراه نجم عن تلك الأوضاع. ولذلك أعتقد أن هناك أهمية حقيقية لفهم الناس لما تعنيه الأزمة الاقتصادية، وكيف يمكن تغيير مؤسساتنا الاقتصادية حتى يتحرك كل شيء في الاتجاه الصحيح.

موميايا: أود أن أسمع تعليقك، وقد كانت لك أعمال كثيرة حول الرعاية، على سلسلة الأمومة، ونقصد بهذا التوجه الذي أصبح شائعًا بين الأمهات في الولايات المتحدة الآن، والمتمثل في لجوئهم، عند دخوهم في قوة العمل، إلى استيراد من تقوم بالرعاية من مناطق أخرى في العالم، بعد أن تكون هي الأخرى قد تركت أسرتها وصغارها في رعاية امرأة أخرى، ربما، في الأسرة، قد تكون من المسنات. أود لو أسمع تعليقك على تبعات هذا الوضع ومدى إمكانية استدامته.

فولبيري: إنه مثال كلاسيكي لتقاطع الطبقة والجندر بشكل قوي نوعًا ما. فطالما توافرت إمدادات كبيرة للعمالة الرخيصة للغاية، التي تستطيعين بها استبدال ما كان يجب أن تقومي به أنت، فلن يكون هناك دافع قوي لتوفير الخدمات العامة أو تنسيق ما تقدمه من رعاية. لذلك أذهب إلى القول بأن أحد أكبر الأسباب في عدم تطويرنا لسياسات حكومية أفضل في الولايات المتحدة، هو أن لدينا حدودًا تقبل إلى حد بعيد التسلل عبرها، وهو ما

يمنحنا مزية الحصول على إمدادات ضخمة من العمالة المهاجرة منخفضة التكاليف، وينطبق ذلك تمامًا على أوروبا، أيضًا، خاصة جنوب أوروبا، التي شهدت تدفقًا هائلاً للعمالة المهاجرة من أوروبا الشرقية، كان لها انعكاسات سياسية مهمة. وهنا يسهل علينا رؤية التبعات السياسية لهذا الوضع.

ومن ناحية أخرى، هناك نوع من الصعوبة فيما يتعلق بما ينبغي أن نفعله حيال هذا الوضع، لأني لا أريد أن أخلص من ذلك إلى القول بأن السيطرة الأكثر صرامة على الهجرة هي الحل، فأحد أسباب توافر تلك العمالة النسائية التي تقوم بخدمات الرعاية بأجور زهيدة، هو فقر سوق العمل في بلدانها الأصلية. ولهذا أيضًا أرى أننا نحتاج إلى إمعان النظر في الهيكل المؤسسي الذي يسمح للهجرة أن تلعب دورًا مهمًا في سوق العمل، ولكن مع وجوب ضمان حماية العمالة المهاجرة، بحيث نضمن وجود حد أدنى من المعايير في الوظائف التي ينتقلون إليها، يكفل لهم حقوقهم، وحدًا أدنى من الأجور، ومزايا التأمينات والرعاية الصحية، وألا يكونوا عرضة لاستغلال أصحاب العمل.

نحن، إذن، أمام أمورٍ تتطلب بعض التفكير الدقيق، وكذلك الإرادة السياسية القوية، لمعالجة تلك المشكلات.

موما يا: هل يتطلب الأمر حلاً عابرًا للقوميات، أو إعادة تفكير في فرص العمل، لأن كثيرًا من المهاجرات، كما قلتِ، لا تجدن فرصًا اقتصادية مشابهة في بلدانهن، فليس أمامهن خيار آخر في واقع الأمر. يبدو أنه سباق نحو القاع، أكثر من كونه يتعلق بتلك المشكلة

الأشمل – لا أدري إذا كان يمكن للسياسات أن تعـالج هـذا الأمـر. ولكن، يبـدو أن الجميـع يعاني للقيام بمهام الرعاية.

فولبري: لقد أصبتِ

موميايا: والكل يريدها بتكلفة زهيدة.

فولبري: نعم. تلـك هي المشـكلة الأشـمل للاقتصـاد العـالمي. كنـا نتحـدث منـذ قليـل عن المؤسسات الخاصة، وأن لديها حـافزًا يجعلهـا تتخفـف من بعض التكـاليف وتلقي بهـا على البيئة، لأن ذلك من مصلحتها. الأمر نفسه ينطبـق على الـدول، فبعضـها لديـه الحـافز على الممارسة نفسها. والبنية التحتية للضوابط عندنا، تقوم بأسرها على الدولة القومية، كـذلك فإن المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ليست ديمقراطية إلى حـد بعيـد، وغير فعالة.

لذلك، فربما تكون هذه هي أخطر مشكلة تواجه النظام الاقتصادي العالمي. وأنت ترين ما يجري في مجال البيئة، ومدى صعوبة خلق إجماع دولي حـول انبعاثـات غـاز ثـاني أوكسـيد الكربون، والمعايير الدولية للعمل. إنهـا المشـكلة نفسـها. فهنـاك صـعوبة بالغـة في إقنـاع الدول القوية بالموافقة على اتخاذ تدابير قد تكون في غـير صـالحها، وصـعوبة مماثلـة في حمـل الـدول الأقـل قـوة على الموافقـة على تـدابير تعتقـد أنهـا سـتعزز من أوجـه عـدم المساواة القائمة بالفعـل على المسـتوى الـدولي. ولـذلك، يتطـور المجتمـع الإنسـاني في اتجاهات شديدة التعقيد والتناقض، ولم نتوصل بعد إلى آليـة ضـبط هـذا التطـور أو التـأثير

فيه، وهو ما يخلق بعض المشكلات الخطيرة بالفعل. وبالتالي، فالسؤال الكبير هو: هل نحن من الذكاء، أو سنكون من الذكاء، بحيث نستطيع أن نتوصل إلى سبيل للتعاون الفعال فيما بيننا، بالقدر الذي يتيح لنا تطوير اقتصاد عالمي مستدام؟ آمل أن نكون كذلك! ولكن ذلك غير مضمون بالمرة.

المذيعة: كنتم تستمعون إلى الخبيرة الاقتصادية نانسي فولبري، في حوار مع ماسوم موميا، أمينة إكونوميكا: المرأة والاقتصاد العالمي، في متحف المرأة الدولي بسان فرانسيسكو.

هذا الحديث يأتي ضمن سلسلة من الأحاديث التي أجريت مع خبراء شاركوا في مؤتمر الجمعية الدولية للاقتصاد النسوي في بوسطن، ماساشوستس، سنة 2009.

زوروا موقعنا للتعرف على المزيد من قصص النساء المبهرات. www.imow.org

ونشكركم على حسن الاستماع!.

هوامش

(*) Economica: Women and the Global Economy, 2009. International Museun of Women, www. Inow.org.

النسوية وتحديات عالم ما بعد الحرب الباردة [*]

جين س. جاكى

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

ملخص

على الرغم مما تشهده العديد من بلدان العالم من تزايد المشاركة السياسية للمرأة، فإن تلك المشاركة في السياسات الديمقراطية لم تغير من الإجماع النيوليبرالي المضر بمصالحها. يقف وراء هذا الواقع سببان، ستدرسهما هذه الورقة، وهما: تأثير الحرب الباردة على تشكيل خطاب ما بعد الحرب الباردة المتعلق بالأسواق والدول، والتوجه المعادي للدولة في معظم جوانب النظرية النسوية المعاصرة. لذلك، تنادي هذه الدراسة بإعادة التفكير في تبعات نظريات الاختلاف على الممارسات السياسية النسوية، وتجديد التركيز على قضايا إعادة التوزيع.

الكلمات المفتاحية:

التمثيل السياسي (للمرأة)، الدمقرطة، العولمة، الحرب الباردة، النيوليبرالية، الدولة، نسوية الاختلاف ونسوية المساواة، أمريكا اللاتينية.

في الوقت الذي تبنت فيه الأحزاب السياسية من الأرجنتين إلى فرنسا نظام كوتة المـرأة، وشقت المرأة طرقًا جديدة إلى المناصب الوزارية (رغم أنها نادرًا ما تتولى رئاسـة الجهـاز التنفيذي)، يجدر بنا أن نتذكر أن الدارسين، قبل أقل من عقد، كانوا ينتحبون لأن السياسـة كـانت المعقـل الأخـير لسـلطة الرجـل وأغلب الظن أنهـا سـتظل كـذلك. وتـوالت، بشـكل منتظم، المقـالات الـتي تتحـدث عن النسـاء السياسـيات على مسـتوى العـالم، في الـ "نيويورك تايمز"، من مارتا سابليسي Marta Suplicy "أخصـائية الجنوسـة والماركسـية الثرية" التي انتخبت عمدة لساو باولو (20 نوفمبر 2000) إلى الخطيبـة المفوهـة مـاكيكو تاناكا Makiko Tanaka، التي نافست رئيس الوزراء كويزومي على منصبه ثم أصـبحت بعد ذلك وزيرة خارجيته البارزة (5 أبريل2001) وقد حدث التحول من السخرية من شَغل المرأة للمناصـب السياسـية إلى دعمهـا في الأمـر نفسـه، في العديـد من الجبهـات. فقـد حـددت العديـد من الأحـزاب كوتـة للمـرأة، يمكن أن يكـون لهـا تـأثير كبـير على التمثيـل الرسمي للمرأة وعلى الأجندات التشريعية (Jaquette 1997: Thomas et al. 1998 Swers 2001).

كذلك تزايدت حساسية القيادات المنتخبة للمطالبة بتعيين المزيد من النساء في المناصب الوزارية. بل إن الدراسات المسحية أظهرت أن العديد من النـاخبين، في الـوقت الـراهن، يعتقدون أن المرشحات من النساء أكـثر نزاهـة من الرجـال، بـل وأكـثر قـدرة منهم. فقـد توصل استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب، على سبيل المثال، في سـت مـدن من أمريكـا اللاتينية إلى أن "ستة وستين بالمائة [ممن شملهم الاسـتطلاع] يعتقـدون أن النسـاء أكـثر نزاهة من الرجال، بينما يرى خمسة وثمانون بالمائة منهم أن النساء تجدن صناعة القرار". كذلك رأى اثنان وستون بالمائة أن النساء قد يكن أفضل من الرجال في "تقليص الفقـر"، ورأى لهن الأفضلية في مجال تحسـين التعليم اثنـان وسـبعون بالمائـة، وسـبعة وخمسـون

بالمائة في مكافحة الفساد، وأربعة وستون بالمائة في حماية البيئة، وتسعة وخمسون بالمائة في إدارة الاقتصاد، وثلاثة وخمسون بالمائة في قيادة العلاقات الدبلوماسية"((Women`s Leadership Conference of the Americas 2001 ([1]).

وقد أصبح تحسين وضع النساء السياسي هدفًا لمؤسسات دولية، ومانحين ثنائيين، وبعض المؤسسات ذات الذهنية الدولية مثل فورد وسوروس([2]). فبعد عقدين من سياسات التجميل والتراخي، ثم التركيز على التنمية الاقتصادية للنساء، فعلى حقوق الإنسان، جاء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة في بكين، في 1995، ثم مؤتمر بكين + 5 الافتراضي في سنة 2000، ليجعلا من التمثيل السياسي للمرأة أولوية، بالتوازي مع التحول العالمي نحو الديمقراطية ([3]).

ورغم أن التمثيل الرسمي للنساء يتحسن بالفعل، فإن وتيرة التحسن بطيئة، إذا ما قورنت بالانفجار الذي شهده نشاط المرأة السياسي خلال العقود الثلاثة الماضية. ويعد بروز منظمات المرأة، الذي يوصف بأنه ديمقراطية "من أسفل"، أحد أبرز الظواهر السياسية لأواخر القرن العشرين، ويبدو أنه مستمر بسرعة أكبر في الألفية الجديدة.

على أن تزامن الموجة الثالثة من الدمقرطة مع نمو تسييس المرأة يثير أسئلة مهمة حول كيفية ارتباط كل من هذين التوجهين بالآخر. وتذهب هذه الدراسة إلى أن المحتوى السياسي للموجة الحالية من الدمقرطة ما زالت خاضعة، في تشكيلها، إلى الحرب الباردة، من نواحٍ مهمة. وتتساءل الدراسة لماذا لم تفرز التعبئة السياسية للمرأة تحديًا أكثر حيوية للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية؟ ولا هي تعاملت مع المشاكل الأوسع

المتعلقة بعدم المساواة. وتخلص الدراسة إلى أنه رغم التأثير الإيجـابي لمشـاركة النسـاء، فإن النظرية النسوية الغربية المعاصرة لا تقدم إلا القليل من الدعم الملموس للمـرأة في الجنوب، فضلاً عن فشلها في التعامل مع معظم قضاياها الأساسية، بمـا في ذلـك الحاجـة إلى تجديد الالتزام بإعـادة التوزيـع في المجـال السياسـي، والاعـتراف بالحاجـة لإصـلاح – وكذلك تغيير – الفضاء السياسي([4]).

الحرب الباردة والدمقرطة

لم تنشأ أحدث موجات الدمقرطة لمجرد أن الناس قد سئموا، فجـأة، من العيش في ظـل ديكتاتوريات قمعية. فالديمقراطية لم تصـبح خيـارًا واعـدًا أكـثر من غـيره إلا عنـدما بـدأت الحـرب البـاردة تضـع أوزارهـا، فـبين 1947 و 1989 ومـع احتـدام التنـافس الأيـديولوجي والعسكري بين القوتين العظميين، لم تكن الديمقراطية مصيًرا مرجحًا للدول الضعيفة في "العالم الثالث" المتنافس عليه. وخلص العديد من المراقبين، خطأ، إلى أن الديمقراطية لا يمكن "تصديرها"، لأنها غير ملائمة ثقافيًا للبلدان التي تقع خارج دائرة التقاليد الغربية.

وعلى الرغم من حدوث تقـدم نحـو الديمقراطيـة في جنـوب أوروبـا وأمريكـا اللاتينيـة في أواخر سبعينيات القرن الماضـي وثمانينياتـه، فقـد شـكلت سـنة 1989 تحـولاً حاسـمًا في الرؤى. وأصبح الرأي الصائب حينها أننا صرنا في عصر جديد، وأن نمو الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية – التي تلعب النساء أدوارًا محورية فيها – قـد حسـن كثـيرًا من آفاق حدوث تعاون دولي حقيقي من أجل الوصول إلى حكومـات أكـثر إنسـانية، ومسـاءلة

وديمقراطية. وربما باستثناء الشرق الأوسط، لا ترى إلا قلة اليوم، أن الثقافة السائدة عائق أمام الديمقراطية ([5]).

ولكن الرؤية التي تعتبر 1989 نقطة تحول، تتجاهل حقيقة أن الماضي يشكل الحاضر. فبعد الحرب العالمية الثانية، حاولت أكثر الدول النامية راديكاليةً أن تمزج بين التنمية السريعة والعدالة الاجتماعية اعتمادًا على نماذج اشتراكية ثورية. كذلك فقد أفضت الثورات إلى إعادة اصطفاف على المستوى الخارجي، مع انتقال بلدان من "العالم الحر" إلى الكتلة الشرقية.

وداخل كل كتلة، طالب المنشقون بإصلاحات تقربهم أكثر من النماذج الأيديولوجية للكتلة الأخرى. ففي العالم الغربي، أضفى التهديد الدائم بالثورة، في العديد من البلدان، إلى شرعنة القمع الداخلي واستنفار التدخل الخارجي – الأمريكي في العادة. وعلى الرغم من خطاب الولايات المتحدة الديمقراطي فكثيرًا ما ساندت حكام دكتاتوريين لأنهم أكثر قدرة، في نظرها، على مقاومة "استيلاء الشيوعية" على بلدانهم من الحكام المنتخبين. على أن حفنة من البلدان النامية – مثل الهند، وكوستاريكا، وكولومبيا، وفنزويلا، وجاميكا - استطاعت، في ظل هذه الظروف، أن تحافظ على المؤسسات الديمقراطية. وفي الكتلة الشرقية كذلك، لعبت القوة دورًا، حيث أثبت زعماء مثل كاسترو وماو - تسي - تونج إرادة قوية على قمع شعوبهم، فضلاً عن إرسال الاتحاد السوفييتي قواته لقمع المقاومة في المجر سنة 1956 وتشيكوسلوفاكيا سنة 1968.

في ثمانينيات القرن الماضي أدت "حمى التحول" الـتي بـدأت في جنـوب أوروبـا وأمريكـا اللاتينية ثم امتدت إلى أوروبا الشرقية، وآسيا، وأفريقيـا في تسـعينيات القـرن نفسـه، إلى استبدال الأنظمة السلطوية بديمقراطيات نيابية في العديد من البلدان حول العالم. بيد أن النزاعات العرقية، والفشل في توفير مستويات معقولـة من النمـو الاقتصـادي، واسـتمرار الفساد، وارتفاع مستويات العنف (الذي تراوح من حروب تجار المخـدرات إلى الاختطـاف للحصول على فديـة) قوضـت الـدعم الشـعبي للإصـلاح الـديمقراطي، حـتى أن بضـع دول ارتكست فعادت إلى الحكم الديكتاتوري الصريح ([6]).

تحدث الدمقرطة الآن في بيئة دولية غير طبيعية بالمرة، تهيمن عليها قـوة عظمى واحـدة، بل ونموذج اقتصادي واحد أيضًا. وسواء أكنا، بالفعل، في "نهاية التاريخ" أم لا، فمـع غيـاب منافس حقيقي للرأسمالية الليبرالية، مازلنا نعيش في عصر اقتصـادات "جـانب العـرض". ورغم تقلص الطيف الأيـديولوجي، حيث لم يعـد يُنظـر للماركسـية بوصـفها بـديلاً اقتصـاديًا مجديًا، لم تتحسن الظروف التي أنضجت بلدانا ما للتغير الثوري - تركز القـوة الاقتصـادية واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء – بل وربما ازدادت سـوءًا ([7]). لقـد تحسـن أداء بعض البلدان والمناطق بالفعل، ومنها الصين وأوروبا الشرقية، ولكن معدلات النمـو، في العديـد من البلدان، ما زالت أقل مما كانت عليه قبل إدخال إصلاحات السوق.

إن للاعتقـاد بأنـه "لا بـديل هنـاك" عن نمـوذج الاقتصـاد النيوليـبرالي العديـد من التبعـات. فالسياسة لم تعد تدور حول الفوارق بين الطبقات، محليًا كان ذلك أو عالميًا، بـل أصـبحت مغلفة بالهوية، حيث إن مصطلحات مثل "النزاع العـرقي" و"الإسـلام الراديكـالي" تضـبب الأبعاد الاقتصادية لتلك النزاعات. فالدول التي كـانت تلقى مقاومـة بوصـفها دولاً سـلطوية قمعية، أو تنحى جانبًا بوصفها معوقة للنمو الاقتصـادي، لم تسـتعد مصـداقيتها، بـل ضـربها

الضعف بفعـل بـرامج التكيـف الهيكلي، وحـرمت من لعب دور فعـال في ضـبط الأسـواق، وأصبح ينظـر إليهـا، بشـكل متزايـد، على أنهـا غـير فعالـة، كمـا بـاتت السياسـة، في أعين الكثـيرين ميـدان المحسـوبية والفسـاد. هـذا فضـلاً عن أن الإصـلاحات الراميـة إلى زيـادة الشفافية وحكم القانون تسير بخطوات وئيدة (Rotberg 2002).

ليس لدينا مصطلح جديد نصف به النظام الدولي الحالي. بيد أن وصفه بأنه عصر "مـا بعـد الحرب الباردة" يشير إلى حقيقة أعمق، وهي أنه ليس مجرد العصر التالي لسابقه، بل هو بالأحرى نتاج الحرب الباردة ([8]). بصراحة شديدة، علمتنا الحـرب البـاردة أن الدولـة شـيء سيء، وأن الأسواق والمجتمع المدني أشـياء جيـدة ([9]). وأولئـك الـذين مـا زالـوا يحملـون السلاح من أجل قضية، ينظر إليهم، الآن على نطاق واسع، على أنهم أسرى مـاضٍ "قبلي" أو فجوة زمنية ثورية، مع الاستناد إلى مسلمة مؤداها أنهم سيعودون، في نهايـة المطـاف، إلى أرض الواقـع بفضـل قـوى العولمـة. ولكن هنـاك، في الـوقت نفسـه، دول فاشـلة واقتصادات أفلست، وليس للنظام الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، مسئولية كبيرة عنهـا. ففي أعقاب هجمات 11 سبتمبر، التزمت الإدارة الأمريكية بالحرب على الإرهـاب، ولكنهـا رفضت "مساعدة" الأرجنتين. وفي حين وعدت إدارة بـوش بزيـادة المسـاعدات الخارجيـة لمونتيري، ظل وزير خزانته متشككًا، ولم تتبد إلا القليـل من الإشـارات على وجـود مرونـة في التجـارة، خاصـة تجـارة المنتجـات الزراعيـة الـتي تمثـل معظم الـواردات من النصـف الجنوبي للكوكب.

يقال إن العولمة هي المحرك الأكبر للنظام الدولي الحـالي، بيـد أن هـذا المصـطلح يغطي مجموعة من العمليات المتمايزة، بل والمتناقضة في كثير من الأحيـان، فهي تنطـوي على عناصر إيجابية مثل الإنترنت، التي تتيح للجماعات التواصل والتنسيق عبر الحـدود الدوليـة،

كما تتسم بقبول أوسع لفهم عام لحقوق الإنسان. أما على الجانب السلبي، فقد أصبح الاقتصاد العالمي يقع تحت هيمنة الشركات الضخمة متعددة الجنسيات – ومنظمات المافيا الإجرامية الدولية – التي أصبحت من القوة بحيث تستطيع الإفلات من أي جهود وطنية أو دولية للسيطرة عليها. هذا فضلاً عن أن العولمة أفسدت أنظمة الإنتاج المحلية وأنماط الاستهلاك المحلية، المتمايزة ثقافيًا.

وقد ازدهرت منظمات المرأة في بيئة ما بعد الحرب الباردة، واستفادت من العناصر الإيجابية للعولمة. وغذى نجاحها سلسلة من المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة، والتقدم الذي شهده وضع المعايير الدولية في العديد من المناحي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) (Winslow 1995: Meyer and Prugl 1999). وقد قاومت الجماعات النسائية قولبة العولمة، وقُلن باختلاف التجارب الثقافية وتنوع الرؤى النسائية والنسوية(Basu 1995; Marchand and Parpart 1995)..

ويذهب المنتقدون إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تستغل العمالة، وتفضل، على ما يبدو، العمالة النسائية الأرخص والألين عريكة. ويتشكك الكثيرون في أن أسواقًا "أكثر تحررًا" وأكثر في "ميزاتها المقارنة" سوف تنتج نموًا اقتصاديًا للجميع، وفيما إذا كان النمو هو الخير الأسمى. كذلك ففي عالم ما بعد الحرب الباردة استُبدل بتوازن الرعب عدد هائل من الحروب الصغيرة، التي، وعلى الرغم من عدم اطلاع شعوب الشمال عليها بشكل كامل، تحصد أرواح المدنيين بشكل يومي، وتجبر أعدادًا أكبر على النزوح، فتخلق أعدادًا متزايدة من اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال. وتقدم النساء، طواعيةً في

بعض الأحيان ورغمًا عنهن في معظمها، على الهجرة فيتم استغلالهن كخادمات أو عاهرات (Narayan 1995; Ucarer 1999 MacKie 2001) .

في ظل النيوليبرالية يتم الضغط على الدول لتبني إصلاحات اقتصادية، تحمل تبعات قاسية على النساء، على وجه الخصوص. وأسباب ذلك بسيطة: الهدف الأساسي للتكيف الهيكلي هو تقليص التضخم لتوفير مناخ للاستثمار والنمو، قابل للتوقع. ومع عدم القدرة على جمـع الضرائب بشكل فعال، يتعين على الدولة تقليص الإنفاق الحكومي. وهـو مـا يـؤثر، بشـكل غـير متناسـب، على النسـاء والأطفـال حيث تتقلص الخـدمات الاجتماعيـة والتوظيـف الحكـومي، فضـلاً عن تقليص الإنفـاق على الصـحة والتعليم، مـع مـا لـذلك من آثـار بعيـدة المـدى على نوعيـة الحيـاة وعلى القـدرة التنافسـية للعمالـة، الـتي يتطلبهـا النمـوذج النيوليبرالي نفسه(Elson 1991; Bakker 1994; Cagatay et al. 2000; essays in Marchand and Runyan 2000 and Kelly et al. 2001) ([10]).

إن فتح الاقتصادات أمام التجارة والاستثمار الأجنبي من خلال تقليص التعريفات الجمركية وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولـة، إنمـا كـان القصـد منـه زيـادة الكفـاءة الإنتاجيـة، ولكنه يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى معدلات أعلى من البطالـة، فضـلاً عن أنـه لم يثبت بعد أنه سبيل يعتمـد عليـه لتحقيـق النمـو المسـتدام. وكـذلك في الاقتصـادات الاشـتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، كانت النسـاء هن الأكـثر عرضـه للفصـل قبـل الرجـال. وفي أمريكا اللاتينيـة أدت بطالـة الـذكور إلى دفـع المزيـد من النسـاء إلى سـوق العمـل لإبقـاء الأسرة على قيد الحياة. وعادة مـا تشـغلن وظـائف لا يـرغب فيهـا أحـد، في القطـاع غـير الرسمي، أو بنظام العمل لبعض الوقت، ولا تتمتعن بتأمين اجتماعي أو صحي. ولن تـذهب إلا حفنة صغيرة في أي من المنطقتين إلى القـول بـأن الخصخصـة أدت إلى وضـع أصـول

إنتاجية في أيدي النساء(Aslanbeigui et al. 1994; Williams 1994; Jaquette and Wolchik 1998; True 1999).

أنا لست من أعداء العولمة، فالتحرير الأكبر للتجارة والعلاقات الأوسع، من كل نوع، تعتبر في رأيي، أفضل للعالم وليست أسوأ، ولكن القضية الحقيقية تكمن في كيفية وضع شروط للعولمة، وليس في كيفية إخراجها عن مسارها. هناك "رابحون" و "خاسرون" في العولمة، والجندر ليس العامل الوحيد في تحديد من سيربح ومن سيخسر، اللهم إلا فيما يتعلق بأن حلول السوق تميل جميعًا إلى الجور على المرأة، التي يجب أيضًا أن تتبوأ مسئولية أساسية في العمل الإنتاجي.

بيد أن مشاركة النساء لم توفر الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في تحدي النموذج النيوليبرالي. وما يدهشني حقًا هو أن النسويات لم تعرن اهتمامًا كبيرًا لهذه المسألة ([11]). ولكن هناك استثناء مهم، يتمثل في معارضة الكثير من النسويات للعولمة، والتي تؤدي، عند نجاحها، إلى سياسات حمائية تحمل في طياتها آثاراً يمكن أن تكون مدمرة للعمالة النسائية حول العالم.

ويتمثل أحد أسباب تنحية قضايا الاقتصاد وإعادة التوزيع جانبًا، بكل تأكيد، في انتهاء الحرب الباردة. فقد خرجت الماركسية من المشهد، وحلت محلها ما بعد المادية ([12]). ولم يعد يحلم إلا القليلون في اليمين واليسار، بالعودة إلى رومانسية العنف الثوري أو الأنظمة القمعية والمعادية للديمقراطية. فقد أطرت حلول السوق النقاش السياسي على نحو معادٍ للدولة ولسياسات "الرفاه".

ورغم أن النسويات لم تكن الفئة الوحيدة التي لم تملك الإجابات، فإني أعتقد أن توجهـات النظرية النسوية المعاصرة قد ساهمت أيضًا في تهميش تلك القضايا(Jaquette 2001). ورغم أن النسويات ربما مـا زلن ملتزمـات بأشـكال الديمقراطيـة الـتي "تفكـك التراتبـات الاجتماعية"، كما تـرى آن تيكـنر(Ann Tickner 2001: 24) ، وهنـاك عـدد متزايـد من الأدبيات المفيـدة حـول آثـار العولمـة السـلبية والإيجابيـة، ولكن قليلات منهن تعـترفن بمـا للنسويات من مصلحة في وجود الدولة الفعالة، وليست هناك أمارات ذات بال على تجــدد اهتمام النسويات بسياسات العدالة الاجتماعية، ليس للنساء وحدهن، بل للجميع ([13]).

الآثار الإيجابية لمشاركة النساء

مثلت منظمات المرأة خلال العقود الثلاثة الأخيرة قصة نجاح نسـوية بامتيـاز. وكـان تزايـد أعداد المنظمات غير الحكومية النسـائية - محليـة كـانت أو وطنيـة أو دوليـة – منـذ انعقـاد مـؤتمر الأمم المتحــدة الأول ســنة 1975 مثـيرًا للدهشــة ([14]). وقــد اســتخدمت نســبة المشاركة في مؤتمرات المنظمـات غـير الحكوميـة الموازيـة للاجتماعـات الرسـمية للأمم المتحدة حـول المـرأة، مؤشـرًا تقريبيًـا، في العـادة، لتتبـع نمـو المنظمـات النسـائية. هـذا المؤشر شهد منحنى اسـتثنائيًا، حيث شـاركت 5000 منظمـة في مـؤتمر مكسـيكو سـيتي سـنة 1975، في حين قـدر عـدد المنظمـات المشـاركة في مـؤتمر 1995 بنحـو 25.000 منظمة. على أن هذا النجاح نفسه للمنظمات غير الحكومية أثـار المخـاوف من "مَنْظَمـة" النسوية – أي من تزايد الطابع الاحترافي للمنظمات النسـائية وتزايـد عضـوياتها، وفقـدانها لأساسها الشعبي ولدورها كعنصر فاعل في التغيير(Alvarez 1999: Ghodsee 2001) ([15]).

لقد زادت المرأة من تمثيلها الرسمي، ببطء أكبر نعم ولكن بوتـيرة كبـيرة على أيـة حـال. على أن هـذا الاتجـاه لا يتضـح بجلاء من البيانـات المجمعـة لأن النسـبة الخاصـة بأوروبـا الشرقية وروسيا قد تهاوت بشكل ملحوظ مع حلـول الهيئـات المنتخبـة انتخابًـا حـرًا محـل الهيئـات التشـريعية الشـيوعية (Jaquette and Wolchik 1998: Rueschemeyer 1998). وقد بدأ عـدد من البلـدان، وعـدد أكـبر من الأحـزاب السياسـية، في تجربـة كوتـة المرأة. كما طبقت اثنتا عشرة دولة في أمريكـا اللاتينيـة والعديـد من دول شـرق وجنـوب شرق آسـيا وأفريقيـا قـوانين الكوتـة، وجـربت، كـذلك، الهنـد وبنجلاديش تخصـيص مقاعـد للمرأة في مجالس الحكم المحلي. وأقرت فرنسا قانون "المساواة (Kramer 2000)، وطبقت العديد من الدول الأوروبية الأخرى نظام الكوتة، سواء بموجب القـانون أو بتحـرك طوعي من الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أنه نـادرًا مـا يعـترف بـدور تلـك القـوانين والممارسات، فإن كوتة المرأة تساعدنا في تفسير نجاح البلدان الإسكندنافية في انتخـاب نسبة مرتفعة من النساء في مجالسها التشريعية ([16]).

على أن نظام الكوتة يثير عددًا من القضايا المهمة. فكون هذا النظام يضمن انتخـاب عـددٍ أكبر من النساء يتوقف، إلى حد بعيد، على ما إذا كانت النساء يتبوأن "وضـعًا يـتيح الفـوز" على قوائم الحزب. أما مسألة ما إذا كانت كوتة المرأة تزيد من تمثيلهـا، فهي قضـية أكـثر تعقيدًا. فقد ذهب البعض إلى أن الكوتة تقلص، عمليًا، مشـروعية مشـاركة المـرأة، خاصـةً عنـدما تكـون المرشـحات زوجـات أو أقـارب لساسـة من الرجـال، أو عنـدما تمنح النسـاء مقاعـد مكافـأة على خـدمات الحـزب أو احترامًـا لمكانتـه الاجتماعيـة، ثم يتم اسـتبدالهن بمكرَّمات أخريات في الدورة الانتخابية التالية. وقـد توصـل البـاحثون، بالفعـل، إلى وجـود العديد من المشاكل: استغلال الأحزاب التي يهيمن عليها الرجال للكوتـة، وتهميش النسـاء

في تلك المناصب، واحتمال عدم اهتمام من تُنتخَبن بمشاكل المرأة، وعدم اتفاق النساء دائمًا على القضايا التي تهمهن(Htun 2000; Tremblay and Pelletier 2000).

غير أن النسويات محقات، في هذه المرحلة المبكرة نسبيًا، في الدفاع عن الكوتة، لأنها تتيح سياسية أكبر وتسمح بما أسمته آن فيليبس "سياسة الحضور" (Anne Phillips 1999) . كذلك تدعم هيجي سكجي وبيرت سييم Hege Skjeie and Birte Siim الكوتة استنادًا إلى أن التجربة الاسكندنافية قد أثبتت أن "المشاركة الشعبية وجهود الناشطات المحلية لا تستطيع وحدها حل مشكلة الاستبعاد السياسي" (2000 : 353).

وفي ظل الجدل الدائر حول الكوتة (والعدد الكبير، بالتأكيد، للأحزاب والحكومات الراغبة في تجربتها) يستخدم مناصروها حجج المساواة والاختلاف على حد سواء. فمن الشائع أن نرى دفاعًا عن الكوتة على أساس أحقية المرأة في أن يكون لها "صوت مساوٍ لصوت الرجل"، وكذلك على أساس وجوب تمثيلها حتى تستطيع المساهمة "بوجهات النظر" المختلفة للمرأة، وبأساليبها السياسية ([17]).

وعلى المستوى الدولي، هناك بعض الأدلة الإمبيريقية على أن المرأة تفكر في السياسة بشكل مختلف، وأنها مؤمنة بأنها تستطيع التأثير في الأولويات والمعايير والممارسات السياسية للمجالس التشريعية ومجالس الوزراء التي ظلت، حتى الآن، تحت هيمنة الرجل. وقد نشر الاتحاد البرلماني، مؤخرًا، دراسة مسحية عن المرأة في السياسة، استهدف استكشاف هذه المسألة تحديدًا (Waring et al. 2000) ([18]). كشفت هذه الدراسة عن أن اثنين وثمانين بالمائة ممن شملتهن الدراسة، تعتقدن أن للنساء رؤية

للسياسة مختلفة عن تلك التي للرجل (30)، ونحو ثلاثة أرباعهن يشعرن بأن غياب المـرأة أثـر على محتـوى التشـريعات (106)، في حين رأت من تشـغلن مناصـب تنفيذيـة أن التنافس، وليس الجندر، هو القضية الأساسـية (124). وشـملت التغيـيرات الـتي لـوحظت في المعايير والممارسات التشريعية تهذيب اللغة، واتباع أساليب توفيقية بدرجـة أكـبر في التفـاوض والنقـاش (47 – 51)، وذلـك رغم أن العديـد من السياسـيات أعـربن عن أنهن مازلن تواجهن ثقافة مؤسسية شديدة الذكورية. وذهب هـذا التقريـر إلى أن المـرأة تبحث عن "الحلـول وليس السـلطة"، وأنهـا أظهـرت "اتسـاقًا وإبهـارًا في رؤيتهـا" (32) حـول الأولويات الحكومية الجديدة، ولم يقتصر ذلك على حقوق النساء فقـط، بـل شـمل كـذلك التنمية المستدامة، والقلق على البيئة، وعلى حقوق الضعفاء والمهمشين.

كانت الأحزاب السياسية هي المدخل الرئيسي لثلاثـة أربـاع من شـملتهن الدراسـة، بينمـا ذكر ثلثهن أن الانخراط في المنظمات غير الحكومية كان مدخلهن (81) وأرجـع عـدد أكـبر بقليل منهن اشتغالهن بالسياسة إلى الانخراط في العمل الاجتماعي. وذكرت أكـثر من 32 بالمائـة منهن أنهن تنتمين إلى اليسـار، و31 بالمائـة أنهن من الوسـط، و16 بالمائـة من اليمين (55). وذكـر ثلاثـة أربـاع من شـاركن في الدراسـة أن قـوانين ولـوائح الحـزب تم تعديلها لتضمين المرأة (57)، في حين ما زالت العديدات تشتكين من أن "مقاومة الرجال ما زالت قوية"(59). وقـد أعـربت معظم المشـاركات عن وعيهن بمـا تبذلـه أحـزابهن من جهود خاصة لدفع المرأة، كما أن كثيرات ترين أن النظام الانتخـابي يـؤثر في فـرص نجـاح النساء (91)، غير أن نصفهن كن يشعرن بأن الأحزاب ما زالت معادية للمرأة (55). ودعم ثمانون بالمائة كوتة المرأة، بينما رأى 20 بالمائة فقـط أن أحـزابهن تتخـذ خطـوات لجعـل المرأة في موضع يتيح لها الفوز على قوائم الحزب (67).

وتشي الأدلة، التي تؤكـد أن للمـرأة أولويـات وأسـاليب مختلفـة، بقيمـة وأهميـة نظريـات الاختلاف النسوية. ولكن، بالإضافة إلى القلق من اقتصار ممثلات النساء على التعامـل مـع "قضـايا المـرأة"، فقـد أفـرزت نظريـات الاختلاف النسـوية بعض الأحكـام الـتي يجب، في رأيي، إعادة تقييمها. أحد تلك الأحكام يتمثل في ميل النسويات لتفضـيل المجتمـع المـدني الجديد، المشحون بالنساء وبالمنظمات غير الحكومية النسـائية، في مقابـل الدولـة. فعلى الـرغم من وجـود بعض الاسـتثناءات المهمـة، لكن منظـرات العلاقـات الدوليـة والحركـة الاجتماعية النسوية، تملن إلى وسـم الدولـة بأنهـا قمعيـة يهيمن عليهـا الرجـل، بينمـا يـتيح المجتمع المدني أساسًا مختلفًـا لممارسـة السياسـة ([19])، أو يمكن، حـتى، أن يكـون بـديلاً للدولة نفسها. ولهذه الصورة جاذبية خاصة لدى الباحثين الذين يعملون مع جماعات المرأة في العالم الثالث، كمـا تحظى بـدعم في الشـمال، كـذلك، من منتقـدي الدولـة الليبراليـة، ومتخصصـي العلاقـات الدوليـة الـذين يـرون أن الدولـة سـائرة إلى الانحـدار (eg. Cox 1996).

ويتمثل ثـاني تلـك الأحكـام في رفض نسـوية "المسـاواة" لأنهـا ببسـاطة تحـاكي النمـوذج الذكوري، ورفض "العالمية" لأنها تهمش المختلفين عن العنصر المهيمن (الـبيض، الـذكور) (Young 1998). وتَمثل البديل في الاعتراف بالاختلاف – في الطبقة، والثقافة، والعـرق، والنـوع الاجتمـاعي – والـذهاب إلى أن المواطنـة ينبغي أن تتبـنى من خلال الهويـة (ولكن انظر، ي (Moghadam 1993: Nash 1998

ولكنني أفضل بشدة زيادة التمثيل الوصفي للمرأة، سواء أفـرز نتـائج نسـوية أم لم يفعـل، وأكن احترامًا كبيرًا لمن يعملون على تحقيق ذلك في الديمقراطيات الجديدة والمسـتعادة.

على أن ما يثير قلقي هـو أننـا، ونحن نناقش مـواطن فشـل النسـوية الليبراليـة، سـمحنا، بشكل متزايد، لقضايا أكثر إلحاحًا أن تفلت منا. إلى أي حد كانت انتقادات النسوية مقنعة؟

المجتمع المدني في مقابل الدولة

تنتقد النسويات الدولة على أسس نسوية بحتة، وكذلك على أسس يقتسمنها مع منظـرين ومواطـنين آخـرين من شـتى ألـوان الطيـف الأيـديولوجي. فقـد ذهبن إلى أن الدولـة الديمقراطيـة الليبراليـة لم تكن ليبراليـة ولا ديمقراطيـة، في فشـلها بـالاعتراف بمواطنـة النساء، والعبيد، والأفراد الـذين ليس لهم ممتلكـات. ففي القـرنين الثـامن عشـر والتاسـع عشر اتسع حق الاقتراع ليشمل من قاتلوا في الحروب، مما فتح باب المواطنة أمام أعداد أكبر من الرجال، ولكن ليس من النساء، فساعد، كما يرى البعض، على عسـكرة الدولـة (Hartsock 1989: but see Snyder ;1999)، وفي القـرن العشـرين أكلت سـلطة الدولة نفسها، فأفرزت التطهـير العـرقي والشـمولية، في الجنـاحين، اليسـاري واليمـيني، على حد سواء. بل إن الدول الديمقراطية استطاعت تبرير القمع في الداخل والتـدخل في الخارج باسم الدفاع عن الديمقراطية، مما يشي بأن الديمقراطية وحدها لا تضمن احـترام حقوق الآخرين.

وما أشارت إليه آن فيليبس بـ "فقدان ذاكرة النـوع الاجتمـاعي" لـدى الليبراليـة، رأت فيـه كارول بيتمان نقيصة جوهرية في نظرية العقد الاجتماعي التي تقوم عليها الدولـة. وتتمثـل وجهة نظر بيتمان، المقبولة على نطاق واسع، في أن نظرية العقد الاجتماعي الـتي قـامت

عليها الديمقراطيات الدستورية، تخفي في طياتها "عقـدًا" جنسـيًا مسـبقًا يشـرعن هيمنـة الرجل على المرأة، ويفرق العام عن الخاص (Pateman 1988) ([20]).

لقد تطورت الدولة لليبرالية الكلاسيكية في القـرنين الثـامن عشـر والتاسـع عشـر لتصـبح دولة الرفاه الليبرالية وأعطت المرأة حق التصويت في القرن العشرين. ولكن حق المرأة في التصويت هذا لم ينتج كتلة تصويتية تدافع عن مصـالح المـرأة، واسـتولت دولـة الرفـاه على الأدوار البطريركيـة للأب والـزوج، ومنحت (الفقـيرة والأرملـة) حـدًا أدنى من الـدعم الاقتصـادي، في مقابـل حقهـا في السـيطرة على جسـدها وسـلوكها (Gordon 1990: Sarvasy 1994). وتنتقـد النسـويات، بوجـه عـام، تطـور مفهـوم المواطنـة في الغـرب، وترينه غير مناسب لأنه قائم على التنافس والفرد، وليس على التعاون والمجتمع ([21]).

لقد ثبتت صحة وجهة نظر مـاكس فيـبر، القائلـة بـأن الدولـة لا مندوحـة لهـا عن أن تـزداد بيروقراطيةً حتى تستطيع الاسـتجابة لتزايـد مطـالب النـاخبين. وأشـارت كـاتي فرجسـون Kathy Ferguson، منذ نحو ثلاثة عقـود، إلى أن البيروقراطيـات تراتبيـة، وأنهـا معاديـة هيكليًا للنساء، نظرًا لأنها تستمد قوتها من المعرفة التقنية، ويدعمها إكراه الدولة (1984). على أن المرأة استطاعت، في بعض الحالات، أن تستخدم الدولـة لـدفع أهـداف النسـوية، ويعد "النسوقراطيات" في أستراليا أفضل مثال على ذلك(Eisenstein 1996: Pringle and Watson 1998)، كما نجحت النساء في البرازيل أيضًـا في دفـع الدولـة إلى تبـني أجندة نسوية في ثمانينيات القـرن العشـرين (Alvarez 1990). بيـد أن تجربـة "آليـات" المرأة لم تكن مشجعة على الإطلاق(Stetson and Mazur 1995: Waylen 2000)، حيث كانت المكتسبات قابلـة للارتكـاس، وعـادةً مـا أثبتت البيروقراطيـات مقاومـة كبـيرة للأهداف النسوية (Staudt 1997). وفي أمريكـا اللاتينيـة، جـاءت التجـارب مـع الأنظمـة

القمعيـة، واسـتمرار هيمنـة نخب الرجـال على الأحـزاب السياسـية، وعـدم رغبـة معظم الحكومات في حمل الكنيسـة الكاثوليكيـة، على وجـه الخصـوص، على الـدفاع عن حقـوق المرأة الإنجابية، لتجعل كلها من الاستقلال فضـيلة(Barrig 1994; Beckwith 2000; Yamamoto 2001).

يرى البعض أن الدولة فاعل في العقلانية التكنوقراطية، ويتفقون مع يورجن هابرماس في أن الدولة تتغـول على "عـالم الحيـاة"، لتحـد من فاعليـة الإنسـان ومن المعـنى الـروحي. ويفضل هابرماس، كما هي حال الكثير من النسويات، "المجتمع اللا مركزي" على مجتمــع مركزية الدولة. ويتناقض المثل الأعلى للسياسة عنـد هابرمـاس – بوصـفها حـوارًا مفتوحًـا بين متسـاويين – مـع تسـامح الفتـور وعـدم المسـاواة الـذي تتبنـاه الليبراليـة انظـر/ ي (Habermas 1996; Fraser 1991).

والدولـة، في بعض التـأويلات النسـوية، محـل شـك لأنهـا معسـكرة (Hartsock 1983; Zalewski 1995 Zalewski and Parpart 1998: Enloe 2000) . فقد وصفت جوديث شتايم (Judith Stiehm 1982) الدولة بأنها " جهة ابتزاز بالحماية" حيث يدعي الرجال أن لهم الحق في السيطرة على النساء باسم الدفاع عنهن – من التهديـدات الـتي خلقها الرجال أنفسهم (22).

ويساند تلك الاعتراضات من يرون أن الدولة تسير في طريق الانحدار، وأن النظام الدولي يوشك أن يشهد تغييرات هيكلية ستنافس، في أهميتها، بزوغ الدولـة القوميـة في القـرنين السادس عشر والسـابع عشـر. وبحسـب إحـدى رؤى المسـتقبل ستسـتولي على وظـائف

الدولة، بشكل متزايد، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة لمن يرون في الدولة المصدر الأكبر للعنف والقمع في العالم، سيفتح انهيارها الباب أمام إمكانية نشوء عالم "شبكي"، تتماهى فيه الحدود، ويتسم بالمشاركة الشعبية، وتحكمه معايير دولية مجمع عليها (23).

كذلك كانت الدولة موضع شك من الحركات النسائية التي نهضت لمعارضتها. فعندما تكون الدولة تراتبية، وقمعية، وتكنوقراطية يبدو أن الحركات الاجتماعية تمثل الصفات المقابلة: فهي أفقية البنية، قائمة على التضامن وليس على المصالح الذاتية، وتتخذ من حياة النساء اليومية أساسًا لها. وقد تكون الجماعات النسائية معزولة عن السلطة، ولكنها تتسم بالـ "أصالة"؛ وقد تكون قصيرة العمر، ولكن هذا تحديدًا ما يجعل السيطرة عليها من قِبَل تراتبيات السلطة عسيرًا، لتحقق بذلك مقولة حنا أرندت Hannah Arendt "القوة تأتي إلى الوجود فقط حينما يجتمع الناس معًا بغرض التحرك" وتختفي عندما "يتفرقون لأي سببٍ كان"(1965:ـ 174). لذلك، فعالم يتكون من حركات اجتماعية ومنظمات ذات قواعد شعبية يوحي بإمكانية ما لوجود سياسة لا مركزية، مجمع عليها، عالم "القدرة على" أو "القوة مع" وليس "السلطة على"(Hartsock 1983: 223- 5; Mansbridge 1996: 60- 1)

وبما أن الجماعات النسائية عادةً ما تتشكل للاستجابة لاحتياجات محلية مباشرة، يحتج هذا الفريق بأن تلك الجماعات توسع من حدود الممارسة السياسية، وتحول المشكلات الخاصة إلى مشكلات عامة، معترفةً باعتماد الأفراد كل على الآخر. وكثيرًا ما نُظر إلى "أمهات ميدان مايو" في الأرجنتين على أنهن مثال نموذجي لهذه الفكرة. فبمطالبتهن الجيش في الأرجنتين بأن يعيد أبناءهن الذين اختفوا "أحياء"، ساعدت تلك الأمهات على

التخلص من ديكتاتورية قمعية بتحويلهن المعاناة الخاصة إلى قضية عامة، وبـإعلانهن "نحن أحياء"، "تسامين على السياسة" حيث جعلن الحفاظ على "الحياة الإنسانية الهشة أسـمى من ذرائعيات السـلطة التكنوقراطيـة"Elshtain 1996 ولكن انظـر/ ي Feijoo 1994 (24)

المساواة في مقابل الاختلاف

القول بأن منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون مستقلة، وأنها تمثل أسلوبًا جديـدًا في ممارسة السياسة، فكرة تعززها حجج من نسوية الاختلاف. ففي الولايات المتحـدة، تعمـق فهم المرأة للاختلاف، والذي بدأ مع استبعادها هي نفسها، عندما حـدثت مواجهـات مؤلمـة بين البيض والملونات من النسويات هناك، وتعزز هذا الشعور أكثر لـدى من عملن وعشـن في بلدان العالم الثالث. وهو ما علم النسويات الاحـتراز من التعميمـات عنـد الحـديث عن المرأة وأخذ الاختلاف على محمل الجد.

وتذهب إيريس يونج Iris Young إلى أن مفاهيم "العالمية" و"عدم التحيز" لم تُفض دائمًا إلى دفع العدالـة، بـل دعمت الادعـاءات المنافقـة بالمسـاواة وإعلاء شـأن المجتمـع. وقـد لاحظت أن "الجمهـوريين المـدنيين" اسـتخدموا فكـرة العالميـة، المثاليـة، في الولايـات المتحدة لرفض تعددية جماعات المصالح على أساس أنها "تُخَصخِص" السياسـة وتتجاهـل أي فكـرة عن الصـالح العـام. بيـد أن مفهـوم الصـالح العـام الـذي تنطـوي عليـه العالميـة يفترض، من وجهة نظر يونج، وجود تجانس بين المواطـنين. وادعـاءات النزاهـة المسـتندة إلى العالمية تنكر الأنماط الجارية من التمييز والتعامل مع الجندر على أساس أنها "إقصـاء

عرقي كان صـريحًا في الماضـي فأصـبح التعبـير عنـه الآن ضـمنيًا بدرجـة أكـبر"((Young 1998 : 403- 4.

وقد ضم موقـف يـونج من الليبراليـة تحليـل كـارول باتمـان Carole Pateman للجـذور الجنسانية للدولة الليبرانية، ونقد نانسي هارتسـوك Nancy Hartsock لسـلطة الرجـل، ورؤية كارول جيليجان Carole Gilligan الجندرية للمنطق الأخلاقي. وحسب رؤية يونج، فإن تفضيل العالمي على الخصوصي يعزز التقسيم إلى عام وخـاص، جـاعلاً العـام ميـدان "الفضـيلة الذكوريـة والاسـتقلال" في حين تُقصَـر "المشـاعر، والأحاسـيس والاحتياجـات الجسدية" على الأسرة (Hartsock 1983; 405: 1998). واسـتندت يـونج إلى تحليـل باتمان (1989) للدولة الليبرالية بوصفها كابحًا لـ "شطط" النساء، لتتوصل إلى أن الميدان العام للمواطن "يحقـق الوحـدة والعالميـة فقـط عنـدما يقـوم بتعريـف الفـرد المـدني في مقابل طبائع النساء، التي تشمل "المشاعر، والجنسانية، والولادة، والموت، تلـك الصـفات التي تميز شخصًا عن آخـر بشـكل ملمـوس". ويـذكرنا وصـف يـونج "للمـواطن العـالمي" بوصفه "عقلاً (ذكوريًا) خلوًا من التجسـد والمشـاعر"، وكـذلك موقفهـا القائـل بـأن "عـدم التحير يعني استبعاد خصوصيات البشر"، يذكرنا بوجهة نظر جيليان (الكانتية) التي تـرى أن المنطق الذكوري يخـتزل المشـكلات المعنويـة في "معـادلات رياضـية" ويتجاهـل الاعتمـاد المتبادل بين البشر(1982: 37).

وقد انتقد البعض يونج لجعلها من "الاختلاف" غايـة في حـد ذاتهـا، ونظرتهـا إلى سياسـات الهوية بوصفها مشكلة وليست حلاً. واشـتبكت جـودي دين Jodi Dean مـع منطـق يـونج, فـذهبت إلى أنـه ليس من الضـروري الاختيـار بين الاختلاف والعالميـة، حيث أوضـحت أن السياسات الحوارية تتطلب أن يكون الفضاء الخاص نفسه "منفتحًا وغير محدد، ولا "تمليه

الهوية" (9:ـ 1996). كذلك، فإن الفضـاء العـام "ليس فضـاء مقدسًـا عالميًـا محصـنًا ضـد الخصوصية"، ولا حاجة بنا إلى الاعتقاد بأن الجوانب "الجسدية، والجنسية، والعاطفيـة" من حيواتنـا تفتقـر إلى "الوضـعية العالميـة". فـالولادة والمـوت تجربتـان إنسـانيتان، وليسـتا بتجربتين خاصتين.

وعلى الـرغم من أن التعميم "غـير الناضـج" يمكن أن يخـرس الاختلافـات، فـإن العالميـة كمعيار للعدالـة الخصوصـية. فـالحقوق هي "توقعـات منظمـة لآخـرين معممين" لا تـترجم بشـكل مباشـر إلى سياسـات أو أفعـال. وتحقيـق ذلـك يتطلب القبـول "برؤيـة مشـاعرنا وتجاربنا الأكثر أساسيةً ككائنات مجسدة للمشاعر"، لأن الحقـوق لا يمكن تقريرهـا بشـكل مجرد (Dean 1996: 86- 7 ;انظر/ ي أيضًا Nash 2001)، وترفض دين توصيف العام والخاص بأنهما فضـاءان منقسـمان تمـام الانقسـام يمثلان قيمًـا غـير متوافقـة مـع بعضـها البعض.

بعض النتائج العملية للاختلاف من زاوية السياسة

كان لحجج الاختلاف آثار إيجابية على مصداقية ونجاح النساء في ممارسة السياسة، خاصة في تلك الحالات التي نُظر فيهـا إلى المرشـحات والمعينـات على أنهن أقـل فسـادًا وأكـثر قربًا لروح الجماهير من أقرانهن من الرجال. ولكن قد يكون لـذلك تكلفـة أيضًـا. فماريـان ساور Marian Sawer ترى أن مختلف الحجج المحفزة على انتخاب النساء إنها تجتـذب "الفئات الأكثر تشاؤماً ولا مبالاة" من الناخبين. فالحجج المنطقية المستندة إلى "المنفعة" (النساء يمكن أن تساعدننا على الفوز) وليس على "العدالة" (يحق للنسـاء التمتـع بتمثيـل

متساوٍ) قد تساعد على "تحويل اهتمام الممسكين بالسلطة" إلى قضية انتخاب المزيد من النساء، ولكنها تحذر من أن مطالبات المرأة بالتمثيـل المتسـاوي لا ينبغي أن تتوقـف على مدى قدرتهن على إحداث فارق في عالم السياسة (2000: 377, 363)

وذهبت سكجي وسييم، استنادًا إلى مؤلـف آنـا جوءناسـدونتير(Anna Jo` nasdo `ttir 1991)، إلى أن استخدام حجج الاختلاف للدفع إلى انتخاب وتعيين النساء، في حالة الدول الاسكندنافية، قد عزز من "ميراث قرنين" تحدد فيه موقع المرأة بحسب ما يمكن، وينبغي على "المرأة الصالحة" أن تفعل. وقد أبدت كلتاهما، كما فعلت ساور، قلقًا من أن النســاء إذا ما لم يظهرن أنهن "يمثلن شيئًا مختلفًا عما يـدافع عنـه الرجـال، فقـد يكـون الاسـتنتاج السهل، في هـذه الحالـة، أنـه لا فائـدة من وجـودهن". لـذلك، يجب أن تمثـل المـرأة على أســاس المســاواة، وليس لأنهــا تســتطيع "أن تصــنع فارقًــا"(Jaquette 1990; 6- 2000: 335).

والنتيجة الثانية للاختلاف هي اسـتراتيجية الاسـتقلال. تختلـف النسـويات حـول مـا إذا كـان يجب أن تصبح الدولة "صديقة للمرأة" بدرجة أكبر(Jones 1990))، وبالتـالي، مـا إذا كـان يتعين على الجماعــات النســائية أن تتعــاون مــع الدولــة أو أن تحافــظ على مســافة بين الطرفين؛ وقد أدت ظروف الممارسة السياسية في العديد من البلدان النامية إلى احتــواء الدولة والأحزاب السياسية للجماعات النسائية، لتغير تلـك الجماعـات من أجنـداتها وتفقـد مصداقيتها(Barig 1994; Price 2001; Yamamoto 2001; Ghodsee 2001)

ولا تدافع عن الدولة إلا القليل من النسويات، رغم أنها المؤسسة الاجتماعية الوحيدة الـتي لها من الشرعية، واتساع النطاق، والمصداقية ما يمكنها من تحقيق أيٍ من المصـالح الـتي تسعى إليها النسويات، من الحقوق الإنجابية إلى التمييز الإيجابي أو الاعـتراف بهن، والـذي يوفره الانخراط الحقيقي في المجال العام ([25]).

وحـتى من يتصـورون نظامًـا دوليًـا جديـدًا قائمًـا على المنظمـات غـير الحكوميـة العـابرة للقوميات والمؤسسات الدولية، يتجاهلون حقيقة أن المعايير التي يتم تبنيهـا دوليًـا، تعتمـد في تطبيقها على الدولة.

وفيما تعلق بمسألة الدولة والتوزيع، تحول مصطلح "رفاه" إلى سُبة في الولايات المتحدة، التي تلعب دورًا قياديًا رئيسيًا، على المستويين الأيديولوجي والمـالي في النظـام العـالمي. ولكن نفاد صبر النسويات على الدولة الليبراليـة أوجـد صـعوبة في التصـدي لمن يفضـلون التعامل مع المشكلات الاجتماعية بـ "حلول السوق". أنا، شخصيًا، أدعم جهـود منح المـرأة المزيد من القوة الاقتصادية، بيد أن النفاذ الأكبر للسوق لا يمكن أبدًا أن يحقـق للمـرأة أي شيء قريب حتى من المساواة، حيث إنها تظل مسئولة، بدرجة غـير متناسـبة، عن القيـام على شئون الأسرة.

وعلى الرغم من نجاح نسوية المساواة، نجاحًا حقيقيًا تمامًا، فقد فشلت تلـك النسـوية في تغيير الشروط الأساسية لتلك المعادلة لمعظم النساء. أما نسوية الاختلاف، فقـد أثبتت أن جهودها واعدة في معالجة تلك القضية، عن طريق إعادة تقـييم الرعايـة(Folbre 2001; Rothschild 2001; Clement 1998), رغم أنها ما زال يتعين عليها العثور على سبيل

لجعل الأسواق مستجيبة في هذا الصدد، كما أن هناك خطر إضافة منطق نسوي للتبرير التقليدي للتقسيم الجندري للعمل. على أن العمل من منظور الرعاية أو من منظور "الجندر والتنمية"، يصعب معه تخيل كيف يمكن المضي قدمًا دون إشراك الدولة.

تستطيع الحركات المحلية والشعبية أن تحدث فارقًا في حيوات النساء بالفعل، من الناحية المادية، وكذلك من حيث إحساس النساء بالثقة في النفس والفعالية. ولكن، مع ذلك، يتعين على الجماعات النسائية، في معظم البلدان، أن تعمل عن كثب مع الحكومات وإلا ظلت على الهامش. وعلى الرغم من أن نقل السلطة إلى مستويات أدنى، أي إلى الأجهزة المحلية، عادةً ما ينظر إليه على أنه من مصلحة المرأة لأن المنظمات النسائية عادة ما تعمل في نطاق الحي وتعرف المشكلات المحلية معرفة جيدة، إلا أن هياكل السلطة المحلية قد تكون أيضًا تراتبية، وبطريركية وفاسدة، وحتى قمعية، وتظل هناك، في نهاية المطاف، ضرورة للاعتماد على البيروقراطيات لإنجاز الأمور. وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إليها، فقد أثبتت التجربة مع "آليات المرأة" أنها ليست كلها سلبية (Sawer 1990; Pringle and Watson 1998)، وربما آن الأوان للنظر بشكل ممنهج في إمكانية جعل البيروقراطيات أكثر استجابة، وكيف يتسنى ذلك، بدلاً من التسليم بأنها حالة مستعصية (انظر، ي Cockbum 1991; Staudt 2001).

قد تكون مشكلة البيروقراطيات في البلدان التي تتمتع بتقاليد خدمة مدنية قوية ناجمة عن وجود تناقضات في المجال العام، بقدر ما هي ناجمة عن سياسات إعادة التوزيع بوصفها نقيصة هيكلية في البيروقراطيات نفسها(Cioward and Piven 1998). وفي البلدان التي تتسم بضعف معايير الخدمة المدنية والتي تلعب فيها البيروقراطية دور المصدر الرئيسي للتوظف، يجب معالجة الفساد أولاً قبل أن تستطيع الدولة أن تتصرف

بفاعلية، أو بمشروعية. وهو ما يقتضي دورًا مهمًا لجماعات المجتمـع المـدني. ويكمن هـذا الـدور، تحديـدًا، في قـدرة المنظمـات غـير الحكوميـة على دفـع البيروقراطيـات للإصـلاح، ومراقبة أعمالها وتوفير مساءلة حقيقية، لا في الاكتفاء بدورها كـ "مقدم خـدمات" فقـط (Yamamoto 2001)، وقـد اسـتنتجت سـكجي وسـبيم من التجربـة الاسـكندنافية أن المواطنة الأكثر تضمينًا إنما تنشأ من الدمج بين جهود النشـطاء الاجتمـاعيين "من أسـفل" والانـدماج السياسـي "من أعلى" من خلال الأحـزاب والمؤسسـات السياسـية، وليس في أحدهما دون الآخر (2000: 357). أو بعبارة درود داليروب (Dude Dahlenup 1994)، سيتعين على النسويات "تعلم العيش مع الدولة".

على أن من سخرية القدر أن تؤدي النجاحات التي أحرزتها الحركـات الاجتماعيـة النسـائية مؤخرًا، إلى تعميق الهوة بين النسويات والدولة. فقـد سـاعدت الحركـات الاجتماعيـة على إسقاط أنظمة سلطوية، كما تم الربـط بينهـا وبين الجماعـات المشـابهة في العقليـة عـبر الحدود الوطنية (Keek and Sikkink 1998)، فكما أثبت نموذج الأمهات في الأرجنتين، يشجع نموذج الحركات الاجتماعية في المجتمع المدني على الاعتقـاد بإمكانيـة خلـق عـالم يتحاشـي مزالـق السـلطة الذكوريـة، لأن النسـاء تـدافعن عن حقـوق الإنسـان، والمبـادئ الأخلاقية، وليس عن "المصالح".

ولكن عالمًا من "القدرة على" و"القوة مـع" وبـدون "السـلطة على" ليس سـوى خرافـة. فكمـا أوضـحت حين مانسـبريدج Jane Mansbridge، حـتى عنـدما يتم التوصـل إلى الأهداف عن طريق التواصل الحر والمنفتح، فمن المرجح أن يتطلب تطبيقها إجبـار البعض على التعاون: الديمقراطيات تحتاج إلى الإكراه حتى تستطيع العمل وألا " تُفرط في تحبيذ الوضع القائم" (1996: 47). فبما أن الإجماع لا يتوقع أن يحـدث عنـدما تسـعى جماعـات

في المجتمــع إلى إحــداث تغيــير مجتمعي، يتعين إذن على التقــدميين أن يعتمــدوا على "سلطة الدولة على" من أجل تحقيق "القدرة على". ويجب أن نشير هنا، إلى أن "الإكـراه الديمقراطي" يختلف عن مثيله في الأنظمة السلطوية، لأن الـديمقراطيات تتبـع إجـراءات متفق عليها لضمان تمثيـل كـل وجهـات النظـر. وقـد قبلت مانسـبريدج بوجهـة نظـر يـونج القائلة بأن العالمية الليبرالية يمكن أن تكون إقصائية، واقـترحت اسـتخدام فكـرة تشـارلز بيتز Charles Beitz عن "الإجرائية المركبة" التي تجتذب "التعددية غير القابلة للاختزال للمصالح الضخمة المرتبطة بفكرة النزاهـة السياسـية" لضـمان سـماع كـل الأصـوات ذات الصلة. (1996 :54)

وقـد حـاولت كارينـا بـيريلي (Carina Perelli 1994) أن توضـح سـبب في أن حركـة الأمهات في الأرجنتين لم تمثل نموذجًا ديمقراطيًا واعدًا، فـأرجعت ذلـك إلى أنـه بالإضـافة إلى مشاكل الديمقراطية الداخلية، فإن الحركات الاجتماعية المشابهة لحركـة الأمهـات "لا تضع لنفسها حدودًا" كما تدعي في أغلب الأحيان، بل ترفع مطالب "قصوى" لأن المطالب الأخلاقية غير قابلـة – بـالتعريف – للتفـاوض. قـد يكـون ذلـك مناسـبًا لمظـاهرات حقـوق الإنسان ولكنه لا يمكن أن يتحول إلى أساس للمساومة السياسـية بين مطـالبَين شـرعيين على مـوارد محـدودة. فسياســة النقــاء الأخلاقي ليســت حواريــة، إذ تجــبر، عمليًــا، كــل الجماعات على الظهور بمظهر "غير المتنازل"، على حساب السياسة، وفي نهاية المطاف على حســاب العدالــة. إن إعــادة البنــاء النســوية للسياســة لا يمكن أن تحــدث باســتبدال المطالب الأخلاقية غير القابلة للتفاوض بالمصالح، أو التحول من "سياســة إعــادة التوزيــع" إلى "سياسة الاعتراف" (Fraser 1998)، أو بإحلال المجتمع المدني محل الدولة.

نحو نسوية راديكالية على الطراز القديم

لم ينجح تمثيل المرأة، حتى الآن، في تغيير قواعد اللعبة النيوليبرالية. وقد لاحظت "ساور" أن القضايا المتعلقة بـ "التسعيرة"، مثل المطالبة بزيادة مقابل رعاية الطفل، أو الأجر المتساوي "لا تتوافق مع أجندات العولمة الاقتصادية الحالية" – ولذلك يتم رفضها عادةً من الوهلة الأولى (Sawer 2001: 167). وقد قدمت أمريكا اللاتينية، بالفعل، أدلة مشجعة على تعبئة المرأة سياسيًا وعلى الوعي النسوي(Alvarez 1990; Jaquette 1994: Stephen 1997), ولكن تأثير ذلك على تلك القضايا كان ضعيفًا. وفي بعض الأحيان كان لتمثيل المرأة تأثير، غير مقصود، حيث أضفى الشرعية على حكومات تبنت سياسات الاقتصاد الجزئي النيوليبرالية، ولكنها تجنبت "الجيل الثاني" من الإصلاحات لضمان تحقيق عدالة اجتماعية أكبر. وفي "بيرو"، أعطى الرئيس ألبيرتو فوجيموري دفعة للنساء، ليضفي مسحة ديمقراطية كاذبة على نظامه الذي كان سلطويًا وفاسدًا، رغم انتخابه بشكل ديمقراطي (Blondet 2001). المنظمات غير الحكومية في أمريكا اللاتينية هي "المرأة الصالحة" التي تمنح خدمات الرعاية الحكومية المتداعية مكملات غذائية من مطابخ مشتركة، ومدارس مجتمعية، وخدمات رعاية صحية أولية.

إن ما أبديت من ملاحظات ليس موجهًا للنساء أو الحركات النسائية في أمريكا اللاتينية، أو في أي مكان آخر من العالم الثالث، اللائي تمارس الأغلبية العظمى منهن جهودها ببطولة بالغة في ظل أصعب الظروف، داخل الدولة وخارجها، وأشعر بقلق عميق من أن الحركات النسائية في العالم الأول لا تقدم إلا ما يربو قليلاً عن الدعم المادي. فاليوم، ليس هناك سوى حفنة صغيرة من النسويات اللائي ما زلن متمسكات بالطراز القديم حتى تكتبن عن العدالة الاقتصادية؛ حيث أصبحت السياسة "هوية"، أو "نص" أو "أداء"، و"الراديكالية" أصبحت تعني الانتقال إلى ما هو أبعد من الاهتمامات الاقتصادية "الضيفة". وهاجمت النسويات المؤثرات الدولة الليبرالية، وهجرن عدم التحيز والعالمية بوصفهما من

مفاهيم عصر التنوير التي عفى عليها الزمن، ونحَّين "حديث الحقـوق" جانبًـا بوصـفه أنانيًـا وفرديًا.

لقد فشلت الشماليات – باستثناءات قليلـة – اللائي يكفـل لهن وضـعهن التـأثير في اتجـاه الطاقات النسوية، في إثارة قضـايا إعـادة التوزيـع، سـواء في أوطـانهن أو في الخـارج. أو ربما تملَّكنا اعتقاد بأننا يجب أن نكون جميعًا واقعيات اقتصاديًا، حـتى ونحن نحلم بسياسـة بلا سلطة، أو سـادنا في الشـمال شـعور بالارتيـاح للنمـط الـذي يجـري عليـه حاليًـا توزيـع الموارد العالمية، أو حملنا أنفسنا على الاعتقاد بأن معارضة العولمة تمثل رد فعل كافٍ.

لقد خلقت التطورات الجديدة في النظريـة النسـوية انطباعًـا مريحًـا بأننـا مسـتمرات في المضـي قُـدُمًا. ولكننـا نمعن في إغمـاض أعيننـا عن أوجـه عـدم المسـاواة الـتي تتزايـد، وشبكات الأمن التي تتقلص، ومعاناة الدولة، رغم ديمقراطيتهـا الرسـمية، من الـتراجع في القدرات والشرعية. كان يطلق على النساء اللائي لم تكتشفن بعد النسـوية في البرازيـل، في سبعينيات القرن الماضي، "النائمات". ربما غدونا نحن اليوم من أخذتهن الغفوة.

الهوامش:

(*) "Feminism and the Challenges of the `Post Cold Was" World International Journal of Politicsm, 5: 3 November 2003, p. 331-354.

(1) تربـط بيبـا نـوريس وروناـلـد إنجلهـارت Pippa Norris and Ronald Inglehart (2001) التوجهات الأكثر تقدمية حول المرأة بالمستويات المرتفعة من التحديث ومـا بعـد الحداثة، ولكن ليس في أوروبا الشرقية. أما الشرق الأوسط فيمثل صورة متناقضـة. فقـد كانت النساء ناشطات في الانتفاضة، ودخلت المرأة البرلمان في إيران، ولكن إعادة تأكيد الأدوار التقليدية للجندر أصبح جزءًا من سياسات الأسلمة الأوسع. حول مناقشة لسياسات الهوية والمرأة، انظر/ي Moghadam (1993) and Peterson (1996)

(2) كانت مشاركة المرأة محل تركيز المساعدات الثنائية الـتي قـدمتها الولايـات المتحـدة لتعزيز الدمقرطة. انظر/ي Carothe (1999)

(3) بحلول سنة 2000 كان مؤتمر المرأة العالمي قد أصبح أضـخم من أن يمكن تنظيمـه، لوجيستيًا. لذلك، فعلى الرغم من حضور الكثيرين لفعاليات بكين + 5 في نيويورك، اعتمد الجانب الشعبي العالمي للفعاليات على الإنترنت.

(4) طبقت كولون وآخرون Colone et al (2001) "عدسة الجندر" على الحوكمـة في سلسلة من الدراسات التي قارنت بين أوروبا وآسيا.

(5) أقامت بوروماند وبوروماند Boroumand and Boroumand (2002) حججًا قوية لرفض استخدام الـذرائع الثقافيـة في مسـألة الـديمقراطيات في الشـرق الأوسـط. حـول المرأة والتحرر السياسي في الشرق الأوسط انظر/ ي Brand (1998) .

(6) من المعترف به على نطاق واسع أن العديد من الديمقراطيات النيابية ليست ديمقراطية جدًا، وهو ما أفضى إلى ظهور أدبيات جديدة حول "الأنظمة الهجينة". وتطور مصطلحات من قبيل "شبه ديمقراطية" و "أنظمة سلطوية تنافسية". انظر/ ي Diamond (2002)

(7) حول نقاش عما إذا كانت أوجه عدم المساواة تتزايد أم لا، انظر/ ي Dollar and Kraay (2002) والعديد من التعليقات في مجلة فورن آفيرز Foreign Affairs (July-August 2002). أصبح هناك صراع بين معدلات الزيادة السكانية المرتفعة والأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط، مع احتمال حدوث تبعات سلبية لهذا الأمر على الديمقراطية والنساء.

(8) خلال النصف الأول من الحرب الباردة كان هناك دعم متزايد لبرامج الرفاه في الولايات المتحدة، ربما لمنافسة ادعاءات الاتحاد السوفيتي أنه يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في آن واحد؛ وكانت الحرب على الفقر نموذجًا طموحًا لهذا الادعاء. ولكن منذ أواخر الستينيات تغيرت التوجهات، وأدت سياسة السلاح والزبد التي اتبعتها إدارة الرئيس جونسون إلى التضخم، ثم إلى ريجانوميكس [النظام الاقتصادي الذي اتبعه ريجان] في الولايات المتحدة، وإصلاحات "السوق" خارجها. وفي الولايات المتحدة اليوم، تُرفض المطالبات بإعادة التوزيع بسهولة، ولم تصبح المبالغ الإضافية الضخمة التي يحصل عليها رؤساء مجالس الإدارات وفساد الشركات الكبرى مشكلة إلا بعد أن أضر انهيار إنرون وورلدكوم بالبورصات وهدد تدفق رأس المال الدولي. أما في أمريكا اللاتينية، فرغم سير النخب هناك على خطى الولايات المتحدة معظم سنوات تسعينيات القرن الماضي، فقد كان انتخاب هو جو شافيز، الشعبوي، في فنزويلا، وتهاوي الاقتصاد في

الأرجنتين مؤشرين على أن الإجماع النيوليبرالي ربما يشهد بالفعل تصدعات. كذلك فـرغم محافظة أوروبا واليابان على نموذج "الدولة" بدرجة أقوى، فإن البعض يـرى أن ذلـك كـان على حساب النمو والشفافية.

(9) يطرح برنارد لويس التعريف التالي للمجتمع المدني:

في المعنى الأوسع قبولاً لمصطلح "المجتمع المـدني"، لا تقـف كلمـة "مـدني" في مقابـل السلطة الدينية أو العسكرية، بل في مقابل السلطة كسلطة في حـد ذاتهـا. بهـذا المعـنى يصبح المجتمع المدني هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يقـع بين الأسـرة والدولـة، والـذي تأتي فيه التيارات الرئيسية من الاجتماع، والمبادرة، والتحرك طواعيةً، ويحـددها الـرأي، أو المصلحة، أو خيارات شخصية أخرى، وتتمايز عن – رغم إمكانيـة تأثرهـا بــ - الـولاء الـذي يمليه محل الميلاد، والطاعة التي تفرضها القوة.

ويدرج لويس تحت هذا المسمى: النقابات العمالية، والجمعيات المهنية، والنوادي، والفـرق الرياضـية، وكـذلك الأحـزاب السياسـية والشـركات. على أني أفضـل اسـتبعاد الشـركات والأحزاب السياسية من هذا التصنيف؛ الأولى لدورها الاقتصادي، والثانية لأنـه في الحـالات التي أعرفها بشكل أفضـل (أمريكـا اللاتينيـة والولايـات المتحـدة)، مـيزت المنظمـات غـير الحكومية نفسها بوضوح عن الأحزاب الـتي تعتـبر جـزءًا من الحكم، اللهم إلا إذا كـانت من الصـغر بحيث تفشـل في الحصـول على تمثيـل نيـابي. كـذلك يمـايز منظـرو الحركـات الاجتماعية بين أنفسهم وبين "جماعات المصالح." انظر/ ي (Cohen (1985

(10) تكمن المفارقة في أنه، وكما يشير بول كروجان (Paul Krugman (2001، تفرض الولايـات المتحـدة بـرامج تقشـف "نقـدي" على الاقتصـادات الأضـعف، بينمـا تسـتخدم السياسات الكنزية لتحفيز طلب المستهلك في الداخل.

(11) هناك، بالطبع، استثناءات مهمة لهذا التعميم، ومن بينهـا Runyan (1999). Cook et al. (2000) and Peterson (2002).. وقد تناولت ستينسترا ¸ Stienstra (1999 (2000 العديد من الموضوعات التي تثيرها هذه الدراسة.

(12) على الـرغم من أن آلكسـندر وموهـانتي (Alexander and Mohanty (1997 تريان أن "النسوية الرأسمالية هي تناقض في المصطلح" وأن الديمقراطية النسـوية يجب أن تقـوم على "مبـادئ اشـتراكية"، ومن تعـاطفي مـع موقفهمـا، فـإني أشـك في أن الاشتراكية ستكون هي خارطة المستقبل، حتى إذا فشلت النيوليبرالية.

(13) ومن بين من لا يكتبون للنسوية تحديدًا، ولكنهم دقوا ناقوس الخطر من أنماط عـدم المساواة التي تزداد سوءًا في الولايـات المتحـدة، بـاريرا إهرنـرايش (Barbara (2001 Ehrenreich، وكيفين فيليبس (Kevin Phillips (2001

(14) زاد عدد المنظمات غير الحكومية المتمتعة بوضع المستشـار في الإيكوسـكو من 41 منظمة سنة 1948 إلى 337 سنة 1968 ليصبح 1350 منظمة اليوم، بحسب يـانج Yang (2001). نسبة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية النسائية يماثل تلك النسـبة، على أقـل تقدير انظرا ي في مناقشة ذلك في -110 :Stienstra (2000) and Tickner (2001

(20. وبالنسبة لدور المنظمات غير الحكومية النسائية في المـؤتمرات الدوليـة، انظـر/ ي Meyer and Prugl (1999).

(15) تحتاج الاختلافات الإقليميـة المتعلقـة بعلاقـة المنظمـات غـير الحكوميـة بالحكومـات دراسة أكثر تنظيمًا. ففي شرق آسيا، ينظر إلى المنظمات غير الحكومية، فيما يبــدو، على أنهـا ناجحـة عنـدما تتلقى إعانـات حكوميـة، في حين لا يثمن اسـتقلالها سـوى الجماعـات الهامشية (مقابلات شخصـية في هـونج كـونج وتـايوان 2001). أمـا في الولايـات المتحـدة وأوروبا، فتعتبر المنظمات غير الحكومية "مستقلة"، ولكنها تنافس على العقود الحكوميــة، وتحصل على أكثر من نصف ميزانياتها من الدعم الحكومي. وقد ذكرت يانج أن 66 بالمائة من تمويل المنظمات غير الحكومية الأمريكية، و76 بالمائة من تمويـل مثيلاتهـا الكنديـة، و 85 بالمائة من تمويل المنظمات السويدية، يأتي من حكومات تلـك الـدول (2000:ـ 25). أما في أمريكا اللاتينية، فقد كان استقلال المنظمات غير الحكومية مشكلة كـبرى بالنسـبة للنســويات هنــاك. انظــر/ ي الدراســات الــواردة في (1994) Jaquette، وعن أوروبــا الشرقية انظر/ ي (2001) Ghodsee (2001); Yamamoto.. كذلك تقدم تـرو True (2003) رؤى مقارنة في الموضوع.

(16) تؤثر عدة عوامل، ومنهـا النظم الانتخابيـة (التمثيـل النسـبي، وفـوز الأعلى في عـدد الأصوات، والدوائر متعددة النواب) في نسبة تمثيـل المـرأة وغيرهـا من جماعـات ضـعيفة التمثيل في المجالس النيابية، انظـر/ ي Norris (1993); Rule and Zimmerman (1994)

(17) للاطلاع على ملخص مقتضب وواضح حول حجج المساواة والاختلاف فيما تعلق بمشاركة المرأة السياسية، انظر/ ي (Marian Sawer(2000

(18) أرسل الاستبيان سنة 1998 إلى رؤساء كل البرلمانات، وطلب من كل منهم أن يطلب من عشر نائبات حاليات في البرلمان، أو مرشحات سابقات، أو شاغلات للمنصب سابقًا الإجابة عنه، بحيث يكون إجمالي المجيبات من كل دولة عشر نساء، على ألا تجيب من أي حزب سوى اثنتين فقط، وبذلك جمعت الدراسة إجابات نحو "200 سياسية من 65 دولة".(Waming (et al. 2000: 174- 93

(19) حول مناقشة رصينة لهذا الموضوع، انظر/ ي (Hawkesworth (2001

(20) للاطلاع على نقد لرؤية باتمان لآراء هويز، انظر/ ي (Jaquette (1998 وردها على هذا النقد (Pateman 1998).

(21) تتوازي هذه الانتقادات النسوية لليبرالية مع تمييز كارول جيليجان Carole (Gilligan's (1982 بين " أخلاق الحقوق" و"أخلاق الرعاية". انظر/ ي (Lister (1997 للاطلاع على تحليل نسوي دقيق للمواطنة.

(22) التركيز الحديد على النساء في حفظ السلام وصنع السلام يفتح سبلاً جديدة للتفكير في تلك الموضوعات. انظر/ ي (Tickner (2001: 57- 64

(23) مقاربة إ. ج. ريتشارد فولك E.g. Richard Falk للنظام العالمي، الـذي يمكن أن "يقدم مفاهيم جديدة لعالم أكثر عدلاً قـائم على المجتمـع المـدني العـالمي"، كمـا يصـفها تيكنر (2001: 101).

(24) تصور جين إلشتين Jean Elshtain هذه النقطة بالمقارنة بين التزام "أمهات ميدان مـايو" بحقـوق الإنسـان وبين "حـديث الحقـوق": لم تكن حقـوق الإنسـان عنـدهن وسـيلة للحصول على اسـتحقاقات، بـل سـبيلاً للتعبـير عن حصـانة حقـوقهن الأبديـة في وجـه مـا استلبته منهن حكوماتهن. كانت وسيلة ليقلن "توقفوا!" لا "اعطونا!"" (1996: 141).

(25) رغم أن برينجل وواطسون Pringle and Watson (1998) يذهبان إلى أنه: نظرًا لاعتماد الكثير من الأمور على التوسع في الديمقراطية، فقـد رُفض خطـاب "ضـد الدولـة" هنا، والذي استندت إليه الممارسات الراديكالية في بريطانيـا، ونـرى أن ذلـك صـواب، من أجل تعزيز المبادئ المؤسسة للدولة الليبرالية وإصلاحها ديمقراطيًا.

شكر

كتبت هـذه الدراسـة في الأسـاس للمشـاركة بهـا في مـؤتمر بعنـوان "Gender in International Relations: From Seeing Women and Recognizing Gender to Transforming Policy Research". (الجندر في العلاقات الدولية: من رؤية المرأة والاعتراف بالجندر إلى إدخال تحول على بحوث السياسات). عقد هذا المـؤتمر في مركـز الدراسات الدولية بجامعة جنوب كاليفورنيا في فبراير 2001، وجاء ضمن مشروع مشترك

بين الجامعة وكلية ويلزلي بتمويل من مؤسسة فورد، بهدف تعزيـز الصـلات بين الباحثـات في مجال العلاقات الدولية النسوية، وصناع السياسـات الـدوليين، والناشـطات والنشـطاء الاجتماعيين الدوليين. وقد استفادت الدراسة كثيرًا من تعليقات إيرين تينكر، وجـاكي تـرو، وآن تيكنر، وآبي لوينثال، وجين مانسـبريدج، وماريـان سـاور. أمـا مـا بقي من أخطـاء فأنـا مسئولة عنها.

المراجع:

*Alexander, M. Jacqui and Chandra Talpade Mohanty (ed.), 1997. Feminist Genealogies Colonial Legacies, Democratic futures. New York: Rutgers University Press.

*Alvarez, Sonia. 1990. Engendering Democracy in Barazil : Women's Movements in Transition Politics. Princeton University Press.

*____ 1999. 'Advocating Feminism: The Latin American Feminist NGO ''Boom'' ', International Feminist Journal of Politics 1(2): 181-209.

*Arentd, Hannah. 1965. On Revolution. New York : Viking.

*Aslanbiegui, Nahid, Steven Pressman and Gale Summerfield (eds). 1994. Women in the Age of Economic Transformatrion:mGender Impact of Reforms in Post-Socialist Developing Countries, New York: Routledge.

*Bakker, Isabella (ed,0. 1994. The Strategic Silence: Gender and Economic Policy. London: North-South Institute/Zed Books,

*____ 1997. 'Identity, Interests and Idology: The Gendered Terrain of Global Restructuring' , in Stephen Gill (ed.) Globalization, Democratization and Multilateralism, pp. 127-39 . London: Macmillan.

*Barrig, Maruja. 1994. 'The Difficult Equailibrium between Bread and Roses#; Women's Organizing and Democracy in peru' . in Jane S. Jaquette (ed.) The Women's Movement in Latin America (revised edn), pp. 151-76.

*Boulder, CO: Westview Press. Basu, Amrita (ed.) . 1995. The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective. Boulder, CO: Westview press, 348 International Feminist Journal of Politics .

*Backwith, Karen. 2000. 'Beyond Compare? Women's Movements in Comparative Perspective' ,European Journal of Political Research 37:431-68.

*Benhabib, seyla (ed.), 1996. Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political . Princeton, NJ: Princeton University Press.

*Blondet, Cecilia. 2001. 'The Political Participation of Women in Peru: Lessons Learned. ' Unpublished manuscript. Boroumand, Ladan and Roya Boroumand. 2002. 'Terror, Islam and Democracy' , Journal of Democracy 13(2): 5-20.

*Brand, Laurie A, 1998. Women, the state and Political Liberelization: Middle Estern and North African Experiences. New York: Columbia University Perss.

*Cagatay, Nilufer, Diane Elson and Caren Grown. 1995. 'Special Issue: Gender. Adjustment and Macroeconomies' , World Development 23(11).

*Calome, Delfin, Yoriko Maguro and Tadashi Yamamoto (eds). 2001.A Gender Agenda: Asia-Europe Dialogue. Singapore: Japan Center for International Exchange,

*Carothers, Thomas. 1999, Aiding Democracy Anroad: The :Learning Curve. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

*Clement, Grace. 1998. Care, Autonomy and Justice : Feminism and the Ethic of care Boulder, CO: Westview press.

*Cloward, Richard A . and France fox Piven. 1993. Regulating the poor (2nd revisededn). New York: Vintage.

*Cockburn, Cynthia. 1991. In the Way of Women : Men's Resistance to Sex Equality in Organizations. London: Zed Books.

*Cohen, Jean L. 1985. 'Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements' , Social Research 52(4).

*Cook, Joanne, Jennifer Roberts and Georgina Waylen (eds). 2000. Towards a Gendered Political Economy. Houndsmill, Basingstoke: Macmillan Press.

*Cox, Robert W. 1996. 'Social Forces, State and World Orders: Beyond International Relations Theory' , in Robert W. Cox and Timothy Sinclair (eds) Approaches to World Order, pp. 124-43. Cambridge: Cambridge University Press.

*Dahlerup, Durde. 1994. 'Learning to Live With the State- State, Market, and Civil Society: Women's Need for State International Forum 17(2/3).

*Dean, Jodi. 1996. Solidarity of Strangers: Feminism after Identity Politics. Berkeley, CA: University of California Press.

*Daimond, Larry. 2002. 'Thinking about Hybrid regines' . Journal of Democracy 13(2): 21-35.

*Dollar, David and Aart Kraay. 2002. 'Spreading the Wealth' , Foregin Affairs 81 (1): 120-33.

*Ehrenreich, Barbara. 2001. Nickel and Dimwd: on (not) Getting By in America. New York: Metropolitan Books. Eisenstein, Hester. 1996. Inside Agitators: Australian Femocrats and the State. Philadilphia, PA: Temple University Press.

*Elshtain, Jean bethke. 1996. 'The Mothers of the Disappeared: An Encounter with Antigone's Daughters' , in Pamela Grande Jensen (ed.) Finding a new Feminism:___________ Jane S. Jaquette/feminism and the 'Post-Cold War' world 349 Rethinking the Women question for Liberal Democarcy, pp. 129-48. Lanham, MD: Rowman &Littlefield.

*Elson, Diane. 1991. 'Structural Adjustment: Its effects on Women ' , in Tina Wallace (ed.)changing Prespectives: Writings on Gender and Development Oxford: Oxfam.

*Enole, Cynthia. 2000. Maneuvers: The International Politics of Militarizating women's lives. Berkeley, CA: University of California Press.

*Feijoo, Mari'a del Carmen with Marcela Mari'a Alejandra Nari. 1994. 'Women and Democracy in Argentina' , in Jane S. Jaquette (ed.) The Women's Movement in Latin America (revised edn), pp. 109-30. Boulder, CO:Westview Press.

*Ferguson, Kathy. 1984. Feminist Case against Bureaucracy. Philadelphia, PA: Temple University Press.

*Folbre, Nancy. 2001. The Invisible Heart: Economics and Family Values. New York: The New press.

*Fraser, Nancy. 1991. 'What's Critical about Critical Theory? The Case of Habermas and Gender' , in Mary Lyndon Shanley and Carole Pateman (eds)Feminist Interpretations and Political Theory, pp. 253-76. University Park, PA: Pennsylvania State University Press.

*___ 1998. 'From Redistribution to Recognition?' , in Anne Phillips (ed,). Feminism and Politics, pp. 430-60. Oxford: Oxford Univirsity press. Ghodsee, Kristin. 2001. 'feminism by Design: Emerging Capitalisms, Cultural Feminism and Women's Nongovermental Organizations in Post-Socialist Eastern Europe. ' Unpublished manuscript. Gilligan, Carole. 1982. In a Different Voice. Cambridge, MA: Havard University Press.

*Gordon, Linda. 1990. Women, the State and Welfare. Madison, WI: University of WisconsimPress.

*Grown. Caren, Diane Elson and Nilufer Ctagy. 2000. 'Internation' , Special Issue of World Development 28 (7): 1145-56.

*Habermas, Jurgen. 1996. 'Three Normative Models of Democracy' , in Seyla Benhabib (ed.)Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political, pp. 21-30. Princeton, NJ: Princeton University Press.

*Hartstok, Nancy c. M. 1983. Money, Sex And Power. New York: Longman.

*____ 1989. 'Masculinity, Heroism and the Making of War' , in Adrienne Harris and Ynestra King (eds)Roking the ship of State: Toward a Feminist Peace Politics , pp. 133-52. Boulder, CO: Westview.

*Hawkesworth, Mary E. 2001. 'Democratization: Reflections on Gendered Dislocations in public Sphere' , in Rita Mea Kelly, Jane H. Bayes, Mary e. Hawkesworth and Brightte Young (eds) Gender, Globalization, and Democratization, pp. 223-36. Lanham, MD: Roeman & Littlefield.

*Htun, Mala. 2000. 'Women's political Participation and Policy change in Latin America. ' Unpublished manuscript.

*____ 2003. Sex and the State: Abortion, Divorce and the Family under Latin American Dictatorships and Democracies. Cambridge University Press.

*Jaquette, Jane S. 1990. 'Gender and Justice in Economic Development' , in Ierens Tinker (ed.) Persistent Inequalities: Women and World Development, pp. 54-69. Oxford University Press. 350 International Feminist Journal of Politics ____________________ (ed.). 1994. The Women's Movement in Latin America: Participation and Democracy (revised edn). Boulder, CO: Westview Press.

*____ 1997. 'Women and Power. From Tokenism to Critical Mass' . Foreign Policy 108: 23-37.

*____ 1998. 'Contract and the Coercion: Power and Gender in Leviathan' , in Hilda L. Smith (ed) Women Writers and the Early Nodern British Political Tradition, pp. 200-19. Cambridge: University Press.

*____ 2001. 'Women and Democracy: Regional Differences and Contrasting views' , Journal of Democracy 21(3)111-25.

*Jaquette, Jane S. And Sheron L. Wolchik (eds). 1998. Women and Democracy: Latin America and Central and Eastern Europe . Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

*Jonasdottir, Anna G. 1991. Love, Power and Political Interests: Towards a Theory of Patriarchy in Western Societies. Sweden: University of Orebro.

*Jones, Kathleen. 1990. 'Citizenship in a Women –Friendly Polity' , Signs 15(4): 781-812. Keck, Margaret and Kathryn Sikkink. 1998. Activists beyond Borders. Ithaca, NY: Cornell University Press.

*Kelly, Rita Mae, JaneH. Bayes, Mary E. Hawkesworth and Brigitte Young (eds). 2001. Gender, Globalization and Democratization. Lanham, MD: Rowman&LittleField.

*Kamer, Jane. 2000. 'Liberty, Equality, Sorority. ' New Yorker, 29 May: 112-23. Krugman, Paul. 2001. 'Other Peaple's Money. ' New York Times, 18 July.

*Lewis, Bernard. 2002. What Went Wrong ? Western Impact and Middle Eastern Response. Oxford Univirsity Press.

*Lister, Ruth. 1997. Citizenship: Feminist Perspectives. London: Macmillan.

*Mackie, Vera. 2001. 'The Language of Globalization, Transnationality and Feminism' , International Feminist Journal of Politics 3 (1):180-206.

*Mansbridge, Jane. 1996. 'Using Power/fighting Power: The Polity' in Seyla Benhabib (ed.) Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Politucal, pp. 46-66. Princeton, NJ: Princeton University Press.

*_____ 1998. 'Feminism and Democracy' , in Anne Phillips (ed.)Feminism and Politics, pp. 142-58. Oxford: Oxford University Press.

*Marchand, Marianne H . and Jane L. Parpart (eds). 1995. Feminism, Postmodernism, Development. London: Routledge.

*Marchand, Marianne H. And Anne Sisson Runyan (eds). 2000. Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites and Resistances. London: Routledge.

*Mayer, Mary K. and Elisabeth Purgl (eds). 1999. Gender Politics and Global Governance. Lanham, MD: Rowman& Littlefield.

*Moghadam, Valentina M. (ed.). 1993. Identity Politics and Women: Cultural Reassertions and Feminisms in International Perspective. London: Routledge.

*Naryan, Uma. 1995. 'Towards a Feminist Vision ofn Citizenship' , in Mary Lyndon Shanley and Uma Naryan (eds) Gender Reconstructing Political Theory: Feminist Perspectives, pp.48-67. University Park, PA: Pennsylvania State Press.

*Nash, Kate. 1998. 'Beyond Liberalism: Feminist Theorias of Democracy' , in Vicky Randall and Georgina Waylen (eds)Gender, Politics and the State, pp. 45-57. London: Routledge.

*________ Jane S. Jaquette/Feminism and the ' Post-Cold War' world 351 Norris, Pippa 1993. 'Conclusions' , in Joni Lovenduski and Pippa Norris (eds) Gender and Party Politics . Thousand Oaks , CA: Sage Publications.

*Norris, Pippa and Rounald Inglehart. 2001. 'Women and Democracy: Cultural Obstacles to Equal Representaion' , Journal of Democracy 12 (3): 126-40.

*Pateman, Carole. 1988. The Sexual Contract. Stanford, CA: Stanford University Perss.

*____ 1989. The Disorder of Women: Democracy, Feminism and Political Theory. Stanford, CA: Stanford University Press.

*___ 1998. 'Conclution' , in Hilda L., Smith (ed.) Women Writers and the Early Modern British Political Tradition, pp. 363-82. Cambridge: Cambridge University Press.

*Perelli, Carina. 1994. 'The Uses of Conservativsm: Women and Democratic Politics in Uruguay' in Jane S. Jaquette(ed.) the Women's Movement in Latin America: Paticipation and Democracy (revised edn), pp.131-50. Boulder, CO: Westview Press.

*Peterson, V. Spike. 1996. 'The Politics of Identification in the Context of Globalization', Women's Studies International Forum 19 (1-2): 5-15.

* ....2002. 'Rewriting (Global) Political Economy as Reproductive, Productive, and Virtual (Foucauldian) Economies' , International Feminist Journal of Politics 4 (1): 1-30.

* Phillips, Anne. 1996.Dealing with Ideas: A Politics of Ideas or a Politics of Presence?, in Seyla Benhabib (ed.) Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political, pp.139-52. Princeton, NJ: P Princeton University Press.

* (ed.) 1998 Feminsim and Politics. Oxford: Oxford University Press. Phillips, Kevin. 2001. Wealth and Democracy: A Political History of the American Rich. New York: Broadway Books.

* Pringle, Patricia L. 2001 The three Malinches: Betrayal and Death of an Urban Popular Movement' International Fenniest Journal of Politics 3 (2): 237-62.

* Pringle, Rosemary and Sophie Watson. 1998, Women's Interests and the Poststructuralist State', in Anne Phillips (ed.) Feminism and Politics, pp. 203-23. Oxford: Oxford University Press.

* Rothberg, Robert I. 2002. Failed States in a World of Terror', Foreign Affairs 81 (4): 127-40 Rothschild, Emma, 2001 Economic Sentiments: Adam Smith, Condorcet, and the Enlightenment. Cambridge, MA & London: Harvard University Press.

* Rueschemeyer, Marilyn (ed.), 1998. Women and the Politics of Postcommunist Eastern Europe (revised edn). Armonk, NY: M. E. Sharpe.

* Rule, Wilma and Joseph F. Zimmerman. 1994. Electoral Systems in Comparative Perspective: Their Impact of Women and Minorities. Westport, CT: Greenwood Press.

* Runyan, Anne Sisson. 1999. Women in the Neoliberal Frame in Mary K. Meyer and Elisabeth Prugl (eds) Gender Politics in Global Governance, pp. 210-20. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

* Sarvasy, Wendy. 1994. From Man and Philanthropic Service to Feminist Social Service' Social Politics j (3): 306-25. Sawer, Marian. 1990. Sisters in Suits. Sydney: Allen & Unwin. 352 International Feminist Journal of Politics.

* ....2000. Parliamentary Representation of Women: From Discourses of Justics to Strategies of Accountability'. International Political Science Rewiew 21 (4) Sen Gita. 1996. Gender, Markets and States: A Selective Review and a Research Agenda', World Development 24:821-9.

* Skjeie, Hege and Birte Siim. 2000. Scandinavian Feminist Debaters on Citizenship'. International Political Science Review 21 (4).

* Smith, Hilda L. (ed.) 1998. Women Writers and the Early Modern British Political Tradition. Cambridge: Cambridge University Press.

* Snyder, R. Claire. 1999. Citizen-Soldiers and Manly Warriors: Military Service and Gender in the Civic Republican Tradition. Lanham, MD: Bowman & Littlefield.

* Staudt, Kathleen. 1997. Gender Politics and Bureaucracy ' in Kathleen Staudt (ed.) Women's International Development and Politics The Bureaucratic Mire (revised edn) pp. 3-34 Philadelphia, PA Temple University Press.

* ....2001. Dismantling the Master's House with the master's Tools ? Gender Work in and with Powerful Bureaucracies. Unpublished manuscript.

* Stephen, Lynn. 1997. Women and Social Movements in Latin America: Power from Below. Austin, TX: University of Texas Press.

* Stetson, Dorothy M. And Amy Mazur. 1995 . Comparative State Feminism. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

* Stiehm, Judith. 1982. The protector and the Protected. In Judith Stiehm (ed.) Women and Men's Wars. Elmsford, NY: Pergamon Press.

* Stienstra, Deborah. 1999. Of Roots, Leaves and Trees: Gender, Social Movement and Global Governance' in Mary K. Meyer and Elisabeth Prugl (eds) Gender Politics in Global Governance, pp. 260-72. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

* ....2000. Dancing from Rio to Beijing : Transnation Woman's Organizing and United Nations Conferences' in Marianne H. Marchand and Anne Sisson Runyan (eds) Gender and Global Restructuring: Sightings, Sites and Resistances, pp. 209-24. London: Routledge.

* Swers, Mairian. 2001. Understandding the Policy Impact of Elcted Women' PS: Political Science and Politics 34 (2): 217-20.

* Thomas, Sue, Clyde Wilcox and Susan Morrisy (eds) 1998 Women and Elective Office: Past, Present and Future. Oxford University Press.

* Tickner, J. Ann. 2001 Gendering World Politics, New York: Columba University Press.

* Tremblay, Manon and Re'jean Pelletier. 2000 More Women or More Feminists? Descriptive and Substantive Representations of Women in the 1997 Canadian Federal Elctions' International Political Science Rewview 21 (4).

* True, Jacqui. 1999. Expanding Makets and Marketing Gender: The Integration of Post-Socialist Czech Republic, Rewiw of International Political Economy 6 (3): 360-89.

* ....2003, Gender, Liberalization and Postsocialism : The Czech Republic after Communism. New York : Columbia University Press.

* Ucares, Emek M. 1999. Trafficking in Women: Alternate Migration or Modern Slave Trade? . In Mary K. Meyer and Elisabeth Prugel (eds) Gender Politics in Global Governance, pp. 230-44. Lanham, MD: Bowman & Littlefield.

* .... Jane S. Jaquette/Feminism and the post-cold War' world 353 Waring, Marilyn et al. 2000. Politics: Women's Insight. Geneva: Inter-Parliamentary Union.

* Waylen, Georgina. 2000 Gender and Democratic Politics: A Comparative Nalysis of Consolidation in Argentina and Chile' Journal of Latin American Studies (London) 32: 765-93.

* Williams, Joan C. 1994. Privatization as a Gender Issue' in Alexander and and Skanska (eds) A Fourth Way? , pp. 215-49. NewYork: Routledge.

*Winslow, Anne(ed.). 1995. Women, Politics and the United Nations. Westport, CT: Greenwood. Women's Leadership Conference of the Americas. 2001. Women and Power in the Aericas: A Report Card. Washington , DC: The Inter-American Dialogue.

*Yamamoto, Tadashi and Kim Gould Ashizawa. 2001. Governance and Civil Society in a Global Age. New York : Japan Center for International Exchange.

*Yang, Guanqun. 2001. 'Take Careful Note of the Sizzling World NGO Movement' , International studies(Beijing)6-9.

*Yang, Iris Marion. 19998. 'Polity and Group Difference: A Critique of the Ideal of Universal Citizenship' , in Anne Phillips (ed.). Feminism and Politics, pp. 401-29. Oxford University Press.

*Zalewski, Marysia. 1995. 'Well, What Is the Feminist Perspective on Bosnia?' , International Affairs 71 (2): 339-56.

*zalewski, Marysia. And Jane Parpet (eds). 1998. The 'Man ' Question in Feminism. Boulder, CO: Westview Press. 354 Internati.

العمل المنزلي والأجور والمال

فئة المرأة المعيلة في الرأسمالية المالية (*)

ليزا أدكينز وماريان ديفر

ترجمة: أحمد محمود

ملخص

طبقًا لما قالته مجموعة من المؤلفين والمعلقين المشهورين، أفرز النظام الاجتماعي الاقتصادي ما بعد الفوردي Post Fordist فئة جديدة من العاملات، وهي فئة "المرأة المعيلة". ويطرح هذا المقال هذه الفئة للتمحيص النقدي. ونشير إلى أنه بينما فكرة المرأة المعيلة نفسها مطروحة لكل شكل من أشكال النقد النسوي، فهي بالإضافة إلى ذلك تفرض مواجهة مع عدد من القضايا المهمة للتحليلات النسوية للتغيرات التي طرأت على عمل النساء - مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر - في ما بعد الفوردية المعاصرة التي جرت أمولتها. ونحن نسعى وراء قضيتين معينتين. أولا: التحولات إلى العمل الإنجابي الاجتماعي، بما في ذلك التحولات إلى قياس العمل المنزلي وتقييمه، ثانيا: أمولة الأجور (والقدرات المتغيرة) على وجه الخصوص، والمال بصورة أكثر عمومية. ونشير إلى أنه إذا

كانت التغيرات التي طرأت على عمل النساء لابد من استيعابها وفهمها، فلابد للنظرية النسوية من تجديد تحليلاتها للعمل المنزلي والأجور والمال وإعادة النظر فيها.

مقدمة

يتخذ هذا المقال فئة المرأة المعيلة موضوعا لتحليله. فهذه الفئة تحظى باهتمام متزايد في كل من التعليق الأكاديمي - وخاصة السوسيولوجي - والشعبي (انظر/ ي على سبيل المثال Drago, Black, and Wooden 2005; Warren 2007; Mundy 2012). وفي هذا التعليق يُعزى الاهتمام بفئة العمال هذه إلى قضيتين. أولى هاتين القضيتين هي الزيادة الهائلة المزعومة في أعداد الأسر المعيشية، مهما كان تكوينها، التي تمثل فيها النساء المصدر الرئيسي للدخل المكتسب، وهي الزيادة التي يزعمون أنها مميزة بشكل خاص في الاقتصادات التي سبق تنظيمها (وإن كان بشكل مؤقت) من خلال العقد الاجتماعي الفوردي. وتتعلق القضية الثانية بمجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية المفترض أنها تنبع من الزيادة الهائلة في عدد النساء المعيلات. ولسنا في هذا المقال معنيين بدقائق هذه النقاشات الدائرة (المتناقضة والمملة والمتسمة بالحشو في الغالب)، بل مهتمون بفئة المرأة المعيلة حيث تكشف عن مجموعة من القضايا النقدية المتعلقة بالنساء والعمل في الرأسمالية ما بعد الفوردية المعاصرة التي جرت أمولتها([1]). ومن المؤكد، كما سنبين، أن فكرة المرأة المعيلة نفسها عرضة لكل أنماط النقد النسوي، بشكل خاص لأن المفهوم يميل إلى محو تواريخ عمل المرأة مدفوع الأجر في التكوينات الرأسمالية أو تسطيحها. بل إن فكرة المرأة المعيلة نفسها تتطلب مواجهة مع مجموعة من القضايا المهمة للتحليلات النسوية والفهم النسوي لتحولات عمل النساء - مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر - في الفترة الحالية.

وفي هذا المقـال نطـرح ثلاث قضـايا. أولى هـذه القضـايا (وربمـا أوضـحها) تتعلـق بتفريـغ الإعالة باعتبارها فئة عمال في سـياق التحـولات الجاريـة للعمـل وأسـواق العمـل والحالـة داخل ما بعد الفوردية. وتتعلق القضية الثانية بالتغيرات التي طـرأت على العمـل الإنجـابي الاجتمـاعي. وبـذلك نبحث تشـابك العمـل المـنزلي مـع أداء الأصـول الماليـة في الأسـواق المالية. وأخيرا ندرس التحولات المالية التي طرأت على الأجور المدفوعـة على هيئـة نقـد وبشكل خاص أمولة الأجور. ونشير إلى أن هذه القضايا، وبشكل خاص الأخيرتين منها، من المهم أن تسجلها التسويات في سياق تحليلات عمل النساء - مـدفوع الأجـر وغـير مـدفوع الأجر- في الرأسمالية المعاصرة. بل إننـا نشـير إلى أن سـياق الواقـع المـأمول يتطلب أن تكون النظرية النسوية عرضة لتحليل العمـل المـنزلي والأجـور والمـال من جديـد، بشـكل خاص لأن التحولات المادية التي طرأت على تلك الأنشطة والمـواد لا تتحـدى الافتراضـات التي طالما كان هناك تسليم بها في النظرية النسوية الحالية فحسب، بل كذلك البــديهيات الناشئة المتعلقة بها بعد الفوردية الانكماشية عقب الأزمة، بما في ذلك الـرأي القائـل بـأن الأخيرة تؤدي إلى أزمة العمل الإنجابي الاجتماعي. ولكي نبدأ طرح كيف ولمـاذا تثـير هـذه التحـولات تلـك التحـديات، نتوجـه أولا إلى "المـرأة المعيلـة" وبشـكل خـاص كيـف تتطلب الأخيرة الربط بين خيوط كل أنماط النقد النسوي.

ظهور المرأة المعيلة

طبقا لما قاله عدد من المؤلفين والمعلقين المشهورين، فقد أفرز النظام ما بعد الفــوردي فئة جديدة من المرأة العاملة، وهي "المرأة المعيلة". ولذلك تستكشف "ليزا مانــدي" في كتابها الشهير الذي يحظى بقـدر كبـير من الاهتمـام "الجنس الأغـنى" (2012) مـا تسـميه "الأغلبية الجديـدة من النسـاء المعيلات" وكيـف أن هـذا، في رأيهـا، "يغـير الجنس والحب

والأسرة"(x. 2012). وتقول "ماندي" إنه على مر عقود "أفسح نموذج عائل الأسرة الذكر الطريق لنموذج تعول فيه النساء الأسر بانتظام ويكسبن أكثر من أزواجهن" (2012, 6). وبناء على هذا التغير، تزعم ماندي أن "حوالي 40 بالمائة من الزوجات العاملات الأمريكيات يكسبن الآن أكثر من أزواجهن، وهي نسبة زادت بشكل حاد في هذا البلد وبلدان كثيرة أخرى، حيث دخل المزيد من النساء قوة العمل وبقين ملتزمات تجاهها" (2012, 6)، وهي تعلن أن هذه هي الفترة التي حققت فيها النساء قوة كسبهن، وهو اتجاه تتوقع أن يزداد بشكل خاص، لأنه "على المستوى العالمي يدخل سوق العمل جيل من الشابات أفضل تعليما من الشبان"(2012, 6). وتمضي قائلة: إن هؤلاء الشابات "على استعداد لأن يصبحن جيل النساء الأقوى من الناحية المالية في التاريخ" (2012, 6). وفي الوقت نفسه تعلن سوزان دويل موريس، مدربة تطوير الحياة العملية والقيادة للمديرات المقيمة في المملكة المتحدة إن عدد النساء اللائي يكسبن مبلغًا كبيرًا من مكاسب الأسرة، وإن لم يكن الأغلبية، يزداد عالميا. وهي تزعم أن نساءً أكثر من الرجال "يتخرجن في الجامعة، وتمثل النساء 80% من كل قرارات الاستهلاك وتدرك الشركات الآن أن النساء اللائي في المناصب القيادية العليا يحققن ربحية وحوكمة شركات أفضل، كما يعكسن قاعدتهن الاستهلاكية". وتمضي "دويل موريس" قائلة: إن هذه التحولات "سوف تؤثر على طريقة إدارة النساء المهنيات لحياتهن العملية، وديناميكيات علاقاتهن الشخصية، وكيفية احتفاظ مكان العمل بهذا العدد المتزايد من المواهب النسائية" (Doyle- Morris 2013). وليست أستراليا معفية من هذه الادعاءات. فالواقع أن التغطية الإعلامية الأخيرة لـ "تقرير ناتسم عن الدخل والثروة: الأسرة الحديثة - الشكل المتغير للأسر الأسترالية" (Cassells et al. 2013) ركزت جل اهتمامها على كيف "يجلب عدد أكبر من النساء الأستراليات إلى البيت حصة الأسد من دخل الأسرة" (Wells and Carroll 2013)). وفي تلك التقارير يُعزى ذلك إلى "حصول النساء على قدر أعلى من التعليم" (ر).

هناك عدد من الطرق التي يمكن بها استغلال هذه الادعاءات المغالى فيها، أولا، وربما الأمر الأكثر وضوحا، يمكن أن نشير إلى كيف أن رؤى تحقيق السلطة المالية والاقتصادية التي تتضمن هذه الروايات – وكذلك تلك الخاصة بتقدم الحياة المهنية التنفيذية والبحث عن مصادر جديدة للربح – تعمل بصعوبة مع الأزمة الاقتصادية الحالية. وهي بشكل خاص تعمل على نحو غير مريح، بل وكريه، في وقت تسيطر عليه أزمات الديون السيادية، والركود الحالي، والبطالة المتزايدة، وإجراءات التقشف ذات الصبغة المؤسسية, والديون الشخصية الصعبة، وحالة عدم الاستقرار العامة، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، بما في ذلك التفاوتات بين النساء (انظر/ ي على سبيل المثال، Perrons 2012). وبمقدار بقاء روايات ظهور المرأة المعيلة صامتة بشأن هذه القضايا، يمكننا التساؤل عن كيفية توريطها في علاقات الميزة والإخضاع في الرأسمالية ما بعد الفوردية الانكماشية، وبشكل خاص علاقات الميزة والإخضاع النافذة بين النساء.

ومع ذلك، فإنه إلى جانب الإشارة إلى الصمت بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، يمكننا كذلك إبراز الأسلوب الذي تتجنب بها هذه الروايات، في تعجلها لإنتاج سرد منتصر عن نجاح النساء الاقتصادي والمالي، قضية مهمة أخرى. فهي تتجاهل على وجه التحديد كيف أن الزيادات السريعة في معدلات توظيف النساء وتفكيك نموذج الرجل المعيل تسير جنبا إلى جنب مع قمع الأجور ومستويات المعيشة المتناقصة Fraser 2009))، وكذلك ظروف التوظيف المربوطة بظهور اقتصاد عدم الأمان السياسي Beck 2000)). وهذا الأمر الأخير مشهود على نحو نموذجي في تفكيك عقود ساعات العمل القياسية وإبدالها بعقود – كعقود ساعات العمل الصفرية - التي تقتضي أن يكون العمال مستعدين دوما للعمل؛ أي التي تقتضي حالة دائمة من جاهزية العمل (Adkins 2012). وهذا مشهود كذلك على نحو نموذجي في عدم ضمان عروض التوظيف المعاصرة للبقاء

الاقتصادي(Peck 2001: Wacquant 2010) وأسهم في ظهور ما أسمته جوديث بتلر(2004) الحيـاة غـير المسـتقرة باعتبارهـا حالـة وجـود معممـة؛ أي حيـاة مـوارد الحقـوق الاجتماعية الخاصة بالمواطَنة الديمقراطية غير المضمونة.

ومع أنه يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بها تستبعده تلك الروايات، يمكننا كذلك تحري الادعاءات التي يبدو أن تلك الروايـات تـدعيها فيمـا يتعلـق بحداثـة الإعالـة النسـائية بشكل خاص وكسب مال أكثر بصورة أكثر عموميـة. وعلى سـبيل المثـال يمكن أن نشـير إلى تاريخ طويـل – وإن كـان نخبويًـا – لنشـاط العمـل النسـوي بشـأن الإعالـة النسـائية (Vapnek 2011)، وهو تاريخ يزعزع على أقل تقدير أي ادعاء بأن فكرة الإعالـة النسـائية تختص بها المرحلة الحالية من الرأسمالية. بل إن هيلاري لاند (1980، 62) تتذكر ملاحظة إليانور راثبون (1947) القائمـة على دراسـات عديـدة أجـريت في بريطانيـا قبيـل الحـرب العالمية الأولى وبعدها بأن ثلث النساء في التوظيـف مـدفوع الأجـر كن مسـئولات بشـكل كلي أو جزئي عن إعالة المعالين (انظـر/ ي كـذلك Pateman 1989). ويمكن أن نشـير كذلك إلى أهمية أجور النساء لإعالة الأسر عبر فترات مختلفة من تاريخ الرأســمالية. ومن المهم أن هذا التاريخ شمل الفوردية، وهي الفترة الأساسية لتعبئة نمـوذج الرجـل المعيـل، وأجر الأسرة باعتباره البند الرئيسي في التسوية الكينزية فيما بعد الحرب بين رأس المال والعمل. ومع أن رأس المال راسخ بقـوة، فقـد أضـفى سـمات مثاليـة على نمـاذج الرجـل المعيل والأداء بلا أجر لربة البيت التي تؤدي العمل الإنجـابي الاجتمـاعي (المـنزلي وعمـل الرعاية وغيره من أنـواع وظـائف العمـل الإنجـابي على المسـتوى الاجتمـاعي) في فضـاء منزلي مخصخص، من خلال مجموعة من الآليات الاجتماعية التقنية، فلم تكن تلك المواقـع مشغولة عالميا. بل إن التسوية بين العمـال وأصـحاب العمـل الـتي تمـيز الفورديـة كـانت تسـوية بين العمـال الـذكور المنظَّمين والموحَّدين في نقابـات وأصـحاب العمـل، وكـانت

النتيجة هي أن رجالا كثيرين ونساء كثيرات استُبعدوا لعدم توفر شروطها (Adkins 2005). وهكذا كانت التسوية بين العمل ورأس المال القائم على العقد الجنسي، والمنطوي على حركة مزدوجة من الحرية والإخضاع، كان مجرد جزء من قصة الفوردية.

على وجه التحديد، لم تكن شروط التسوية الكينزية الاستبعادية والمنحازة تعني فحسب أن نساء كثيرات يؤدين عملا مدفوع الأجر داخل الفوردية، بل إن الأجور المكتسبة من هذا العمل ([2]) مهمة لبقاء الأسر وإعاشتها (Morris 1991)، وكذلك لمشروع تغطية تكاليف أسلوب حياة الاستهلاك الضخم (McDowell 1991). وكان الاستهلاك الضخم بدوره مهما للحفاظ على النموذج المثالي للتوظيف الكامل (Land 1980). وعلاوة على ذلك، وعلى نحو مهم لديناميكيات الإنتاج الفوردي، حيث يتطلب النشاط الإنتاجي قوة عاملة تحركها الطاقة الاجتماعية التي تحتاج بالضرورة إلى تجديد، كان العمل المدفوع الذي تؤديه النساء في سياق الفوردية في الغالب كذلك عملا إنجابيا مدفوع الأجر على المستوى الاجتماعي يفعِّل خدمة الكيان القومي والحفاظ عليه. وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، كانت خدمة الرعاية الصحية القومية الموسعة، وهي بند أساسي من بنود دولة الرفاه الفوردية، تعتمد بشدة على عمل الرعاية الاحترافية للنساء، بما في ذلك عمل الرعاية للنساء المجندات بشكل مباشر من المستعمرات والمستعمرات السابقة، بشكل خاص من أجل التمريض والمهن المتصلة بالتمريض (انظر/ ي Doyal, Hunt, and Mellor 1981 Mama 1986) ومع أنه قد أضفت على العمل الإنجابي على المستوى الاجتماعي من كل الأنواع الآن السمة التجارية في أسواق العمل العالمية غير الثابتة على نحو هائل (Ehrenreich and Hochschild 2002) مما ينطوي على أشكال جديدة من استخراج الفائض من الجسد البشري الخلوي بالكامل (Waldby and Cooper 2010)، على الرغم من ذلك فإن العمل الإنجابي الاحترافي الفوردي هذا يؤكد كيف أن عمل النساء

مدفوع الأجر (وإن كان في الغالب يعاني من التفرقة والأجر المنخفض والاستغلال بشكل كبير) لم يكن استثنائيا أو هامشيا في هذا السياق. كما يكشف كيف كانت التسوية الكينزية Keynesian والعمل الإنجابي (سواء أكان مدفوع الأجر أم لا) الذي استولت عليه واستغلته كان ضروريا لطرق عمل اقتصاد الفوردية السياسي وتحطم بطريقة استتباعية على نحو خطير على امتداد عدد من المحاور. وهكذا لم يكن العقد الاجتماعي الفوردي عقدا نوعيا صريحا فحسب، بل أدخل أساليب استبعاد و تقسيم وسعت إلى جانب كونها مترسخة فضاءات النقد الديناميكية (Mohanty 2006).

ما نرمي إليه هنا ليس بالطبع مجرد تأكيد أن النساء كن عاملات بأجر في سياق الفوردية أو إعلان أن هذا العمل، إلى جانب العمل غير مدفوع الأجر، أيد التسوية الكينزية فيما بعد الحرب وكان مهما للاقتصاد السياسي وديناميكية الفوردية. بل ما نرمي إليه هو توضيح أن المبالغة الاحتفائية المحيطة بفئة المرأة المعيلة، وبشكل خاص الوضع الطليعي أو الريادي تقريبا الذي تعزوه هذه المبالغة لإسهامات النساء مدفوعة الأجر للأسر وللاقتصاد السياسي الرأسمالي على نحو أعم، تفرغ تاريخ عمل النساء مدفوع الأجر في إطار التكوينات الرأسمالية المعاصرة من مضمونه. وهي تفعل ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بتواريخ عمل النساء مدفوع الأجر على امتداد محاور الطبقة والعنصر.

هناك كذلك أساليب أخرى للنقد قد نستحضرها فيما يتعلق بفئة المرأة المعيلة. إذ يمكننا على سبيل المثال ملاحظة كيف أن المبالغة المحيطة بهذه الفئة، وخاصةً وضعها للنساء باعتبارهن موهوبات بقدرة اقتصادية، وقدرات اختراع الذات وتوجيه الذات، وقدرة غير محدودة، وتحصيل وإنجاز علمي استثنائي مرجح لا حد له، وقدرة إنفاق استهلاكي مفرطة، تحمل كل سمات وخواص الخطاب ما بعد النسوي. وكما لاحظت أنجيلا ماكروبي (2009)

وآخرون (انظر/ ي على سبيل المثال Whelehan 2000; Gill 2008)، فإنه بينما يعتمد بفاعلية على النسوية ويستعين بها، يقوم هذا الخطاب على افتراض أن مطالب النسوية، وبالأخص المطالب المتعلقة بالمساواة والحرية والاستقلال، قد جرى تلبيتها بالفعل. بل إنه كما تشير ماكروبي فإن ربط القدرة الاقتصادية والمالية والنجاح بالنساء يفترض أن النقد النسوي، بما في ذلك المطالبات بالحقوق الاقتصادية والحريات، لم تعد مطلوبة. وهكذا يغلق الخطاب ما بعد النسوي فضاءً للنقد النسوي، ذلك أنه يموضع بالضرورة النسوية ومطالبها باعتبارها غير متناغمة مع الحاضر؛ فهي مشروع سياسي خاص بالماضي([3]).

في هذا السياق، يمكننا لهذا السبب تحديد موقع المبالغة المحيطة بفئة المرأة المعيلة، وبشكل خاص موقعها الخاص بالنساء باعتبارهن يتحركَن بحرية وبلا قيد عبر الفضاء التعليمي والاقتصادي والمالي وداخله ويراكمن كل أشكال رأس المال من خلال هذه الحركة، باعتبارها على وجه التحديد مثالاً لخطاب ما بعد النسوية. وطبقًا للمبالغة، ليست المرأة المعيلة بحاجة إلى النسوية لأن حقوقها وحرياتها واستقلالها موجود بالكامل، وهو الوجود الذي يموضع مطالب النسوية (وبخاصة مطالب حركة النساء الثانية) على أنها مهجورة وغير ضرورية وتنطوي على مفارقة تاريخية. وبذلك يمكننا إلى حد كبير اعتبار الروايات الشائعة المنتشرة عن المرأة المعيلة على أنها ترمز إلى ثقافة ما بعد النسوية الشائعة.

تفريغ الإعالة باعتبارها فئة عمل

بينما يمكننا - ومعنا الحق إلى حد كبير في ذلك - تشكيل أساليب النقد هذه، على الرغم من ذلك فإن فئة المرأة المعيلة تفتح بعض القضايا المهمة التي لا يمكن غلقها أو احتواؤها بسهولة بواسطة أشكال التحليل النسوي الراسخة. وتتعلق إحدى تلك القضايا بفئة المعيل. وتشير أشكال التحليل النسوي بحق إلى أنه بينما كان العمل النسائي مدفوع الأجر استثناء أثناء الفوردية، فعلى الرغم من ذلك، ومع أنه ليس بالضرورة واقعا مُعاشا، فقد كانت الإعالة وضعا ذكوريًا بالكامل. فهي وضع جُسِّد على أنه ذكري. وعلاوة على ذلك جُعِل هذا الوضع الأخير ممكنا بواسطة عمليات العقد الجنسي وتم من خلالها (Pateman 1988. 1989)، وبناء على الوضع المجسد لفئة المعيل – أي شرطه الخاص بكيان ذي سمات جنسية معينة - فقد كانت فئة يستحيل بالضرورة أن تشغلها النساء. وبذلك، وبغض النظر عن المكاسب أو الأجور أو الدخل أو المكانة المهنية أو الوظيفية، فيما يتعلق هذا الأمر بالقانون العام أو التدخلات السياسية في ظل شروط العقد الجنسي، لم يمكن للنساء أن يقدمن ادعاءات خاصة بوضع المعيل أو أن يعشنه. واعتمادا على أشكال التحليل النسوي الراسخة، يمكننا لذلك نقد فكرة المرأة المعيلة من خلال استحضار هذه الاستحالة. والواقع أن الاعتماد على هذه الأشكال من التحليل لا يمكننا الإشارة إلى الطابع الذي ينطوي على مفارقة تاريخية لفكرة المرأة المعيلة فحسب، بل كذلك إلى التباسها الثقافي باعتبارها فئة.

ومع ذلك فسوف يلغي أسلوب الجدال هذه التحولات الجذرية والجارية للعمل والحياة التي تتسم بها ما بعد الفوردية، بل يدحض حقيقة أن الإجماع الفوردي بين رأس المال والعمل الذي كان فيه النموذج المثالي للمعيل وأجر الأسرة أساسيا تم تفكيكه جذريا فيما بعد الفوردية. وانطوى هذا التفكيك على عدد من الإجراءات، غير أنه من المهم أن تلك الإجراءات تشمل، فيما يتعلق بما يهمنا هنا، إزالة القيود عن أسواق العمل، وانحلال

المساومة الجماعية فيما يتعلق بالأجور، وانتهاء التوظيف مدى الحياة، وتفكيك عقود التوظيف ذات الحقوق وأشكال الإعانات الاجتماعية المتعددة المرتبطة بها، بما في ذلك التأمين من أجل الرعاية الصحية والبطالة وغيرها من المصالح الاجتماعية التي لا تغطي العامل (أو عمال بعينهم على وجه الدقة) فحسب، بل كذلك من يعولهم العمال. والمهم كذلك هو موت تخطيط الدولة المركزي، وتراجع دولة الرفاه والتموين الاجتماعي، وزيادة تطبيق حلول السوق على "المشكلات" التنظيمية(Peck, Theodore and Brenner 2012). وكانت تلك الإجراءات بمثابة وسائل مهمة للتكوين الاجتماعي ما بعد الفوردي الجاري تنفيذه، وهو التكوين الذي قلص إمكانية موقع العائل الذكر. وبذلك فإنه داخل ما بعد الفوردية، أشكال التوظيف المنتظمة والكاملة ما بعد الفوردية (المرتبطة بأجور جُعلت على مستويات ليس لإعالة العامل وحده، بل كذلك الأشخاص المرتبطين بالعامل والأسرة التي يعيشون فيها) حلت محلها أشكال قصيرة الأجل وغير منتظمة من التوظيف، وهي عقود البطالة الجزئية والتوظيف المجردة من الموارد (سواء أكان في هيئة مال أو حقوق اجتماعية قانونية) من أجل التموين الاجتماعي.

الواقع أنه كما لاحظت مجموعة من المعلقين، فإنه داخل ما بعد الفوردية لم يتم تقليص نموذج العائل الذكر والزوجة الأنثى فحسب بل استُبدلت نماذج مثالية جديد وإشكالية على نحو مختلف. على سبيل المثال، في سياق شمال أوروبا، وبشكل خاص في المملكة المتحدة وهولندا، وثقت "جين ليويس" (2001) كيف استُبدلت النماذج المثالية للعائل الذكر والزوجة الأنثى بنموذج أسرة العامل البالغ. وفي حالة الولايات المتحدة، وثقت "ميلندا كوبر" (2012) كيف استُبدلت هذه النماذج المثالية بنموذج الأسرة العاملة. ومن المهم أن هذه النماذج تفترض أن البالغين جميعًا - بغض النظر عن ظروفهم - موجودون في سوق العمل أو ينبغي أن يكونوا موجودين فيها؛ أو إذا لم يكونوا في التوظيف، فإنهم

يبحثون، أو ينبغي أن يسعوا، بنشاط إلى التوظيف (Adkins 2012). ومن المهم من ناحية اهتماماتنا هنا بيان أن هذه النماذج لا تؤكد تحلل النماذج المثالية الخاصة بالعائل الذكر والزوجة الأنثي المعالة فحسب، بل تشير كذلك - من أول وهلة، على نحو يتسم بالمفارقة – إلى كيف أن التكوين الاجتماعي والاقتصادي لما بعد الفوردية يضمن بقاء وضع سوق العمل غير متاح للنساء.

ومع ذلك فإن وضع عدم توافر سوق العمل المعيل للنساء ليست لأن النساء يمكن (أو لا يمكن) أن يكن المصادر الرئيسية للدخل والأجور للأسرة؛ وليس لأن النساء يمكن (أو لا يمكن) أن يكسبن أكثر ممن هم قريبون جدا منهن من الناحية الاجتماعية أو غيرها. فالأمر كذلك لأن الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت وضع سوق العمل المعيل ممكنا في العصر الفوردي غير موجودة فيما بعد الفوردية. وهكذا فإن غياب تموين الدولة وصاحب العمل، وسوق العمل غير الثابتة، وعقود العمل غير القياسية، وتفكيك أجر الأسرة يضمن أن تكون الإعالة كوضع لسوق العمل غير متاحة لكل من الرجال والنساء. وهكذا بينما جعل سباق الفوردية – القائم كما كان على عقد جنسي – فكرة المرأة المعيلة تناقضًا لفظيًا، فإن انقضاء التكوين الاجتماعي الفوردي وظروف ما بعد الفوردية السائدة تضمن أن النساء ما زلن غير قادرات على بلوغ وضع المعيل. ومع ذلك فإن هذا ليس لأن النساء مستبعدات من وضع سوق العمل هذا، أو ما زلن مستبعدات من هذا الوضع، بل لأن هناك تحللا لهذا الوضع. فالواقع أن الترتيبات التي جعلت فئة العامل المعيلة ممكنة قد جرى تفكيكها بشكل جذري. ومهما كانت ظروف العاملات في الرأسمالية ما بعد الفوردية المعاصرة، فمن الخطأ التحليلي تصنيف أي عمال على أنهم نساء معيلات. وذلك لأن مثل هذا التصنيف يصل إلى حد الفشل في فهم التحولات الرئيسية والجارية للعمل وأسواق العمل والأجور والحالة في إطار ما بعد الفوردية.

العمل المنزلي باعتباره موضوعًا للحساب المالي

سوف نعود إلى قضية الأجور، أما الآن فإننا ننتقل إلى قضية أخرى لا تفهمها فكـرة المـرأة المعيلة. ذلك أن وضع عاملات بعينهن ضمن هذه الفئة لم يدرك كيف أن انكشاف التسـوية الكينزية فيما بعد الحرب ينطوي على تفكيك وضع الإعالة الذكورية وأجر الأسرة، كمـا أنـه يستلزم إعادة صياغة لإعادة الإنتاج الاجتماعي وبشكل خاص علاقة إعادة الإنتاج الاجتماعي بعمليات مراكمة رأس المال (انظر Adkins 2009). وهكذا فإن الملمح البارز للإجراءات والوسائل المختلفة المهمة لتجميع تكـوين اجتمـاعي مـا بعـد فـوردي هـو أنهـا عملت على التخلي عن تكـاليف التمـوين الاجتمـاعي وتكـاليف إعـادة الإنتـاج الاجتمـاعي من أصـحاب العمـل ومن الدولـة. وبالتـالي أعيـد توزيـع تكـاليف هـذا التمـوين ومخـاطره عـبر الكيـان الاجتماعي (انظر على سبيل المثال Taylor- Gooby 2004). إحدى نتائج التخلي وإعادة التوزيع هذا لم تكن فقط انكشاف العقد الجنسـي - أي الحفـاظ على قـوة العمـل وإعـادة إنتاجهـا من خلال العمـل المـنزلي الـذي يقـدم الرعايـة والخـدمات في المجـال الخـاص بواسطة النساء - بل وإعادة ترتيب أشكال العمل الحميم. وليس الأمر ببساطة هو أن هـذا العمل يقدم بشكل متزايد في الأسواق التجارية (كما يدعى ويُفـترض في الغـالب)، أو أنـه يجري تسليعه بشكل متزايد، أو أنه بدلا من أن يكون هذا العمل غير مدفوع الأجر هــو الآن مدفوع الأجر. وكذلك ليس الأمر ببساطة، كما يزعمون أحيانا، قضية انتقال هذا العمـل من المجال الخاص إلى المجال العام، أو انتقـال هـذا العمـل من مجـال الفعـل التواصـلي إلى مجال الفعل الذرائعي، وهما انتقالان يضعان هذا العمل خارج التبـادل الـذكري الأنثـوي في المجال الخاص.

بالطبع يمكن وصف إعادة هيكلة عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي فيما بعد الفوردية، إذا وضعت في سجلات معينة، بهذه الطرق جميعا. وهناك ما يزيد كثيرًا عن هذه القضايا وحدها بالنسبة لإعادة الهيكلة هذه. وإحدى هذه القضايا هي أنه أثناء إعادة تنظيم هذا العمل وإعادة توزيعه، تغير شكله. وعلى نحو خاص، فبدلا من أن يكون شكل عمل يسعى فقط لاستكمال الطاقة الاجتماعية أو استبدالها أو استعادتها، أي إعادة الإنتاج الاجتماعي كما عِيش بشكل نموذجي في الفوردية، فإن هذا العمل الآن منظم ويقدَّر لإمكانيته الواعدة (ومن ثم لا سبيل إلى معرفته). وبطبيعة الحال ارتبطت الوعود بعمل إعادة الإنتاج الاجتماعي في العصر الفوردي. ورُبط قبول التكنولوجيات فيما يتعلق بالعمل المنزلي، على سبيل المثال، بوعود حوافز الكفاءة في صورة توفير الوقت. ومع ذلك فقد صبغت هذه الوعود بلغة الإنتاج الفوردي نفسه؛ حيث قيست الكفاءة المتزايدة من ناحية العمل المستخرج والمخرجات المنتجة عبر وحدات الزمن وداخلها. وبالتالي، وعدت هذه الكفاءات المرتبة والمقاسة من ناحية وحدات الزمن بمكافآت، في هذا المثال، توفر الوقت والزمن الضائع الناتج عن العمل المنزلي الشاق. وسواء تحققت أو لم تتحقق، فقد كانت الوعود المرتبطة بعمل إعادة الإنتاج الاجتماعي في العصر الفوردي لهذا السبب وعودًا وليدة المنطق على نحو نموذجي. والواقع أن زمانية هذه الوعود نفسها كانت كذلك وليدة هذا المنطق، حيث عُبِّر عنها من ناحية وحدات الساعة الخارجية القابلة إرجاعها للخلف.

ومع ذلك فالوعود موضع النقاش المتعلقة بالعمل الإنجابي من الناحية الاجتماعية ما بعد الفوردي من نسق مختلف تماما. فليس الأمر هو أن وعودًا بعينها مرتبطة بهذا العمل، أو أن ترتيبات زمانية بعينها ترتب منطق هذه الوعود المتصلة. بل القضية الحالية هي أن عمل إعادة الإنتاج من الناحية الاجتماعية يحظى بالتقدير و"يستحق" قدرته التعهدية في

حد ذاته، من أجل ما يمكن لهذا العمل القيام به. وهذا العمل يتم التعبير عنه بوضوح في قياس العمل الأسري - أي العمل المنزلي - من خلال تكنيكات وأساليب الاقتصاد المالي. وفي هذه المحاولة الأخيرة (Da, Yan, and Yun 2012) التي تقوم على نموذج الإنتاج الأسرى الذي يقترحه الاقتصادي النيوكلاسيكي "جاري بيكر" (1965)، لكنها تنفصل عنه كذلك، يُقاس العمل المنزلي (بما في ذلك العمل الذي يقضى في الطهي والتنظيف والكي) من ناحية العلاقة بتسعير الأصول، بما في ذلك تسعير أصول كالمرافق (على سبيل المثال الماء والكهرباء) وكذلك تسعير الأصول الخاص بالطعام والملابس والمنتجات الاستهلاكية. وفي هذا النموذج يُستخدم ممثل حقيقي للعمل المنزلي. وهذا الممثل الحقيقي هو الاستخدام المنزلي للكهرباء، وهو الممثل الذي اختير لأن "الكهرباء تُستخدَم في معظم الإنتاج المنزلي الحديث ولا يمكن تخزينها بسهولة" (Da, Yan, and Yun 2012, i)([4]). وباستخدام هذا الممثل يستكشف مصممو هذا النموذج إسهام العمل المنزلي في الأداء المالي للأصول من خلال اختبارات عديدة لتسعير الأصول. وتبين الاختبارات الأخيرة لمصممي النموذج أنه "يعمل بشكل جيد" (2012، 4)، وعلى نحو خاص أنه يفسر العائدات على مجموعة من المختارة([5]). وهكذا يؤكد مصممو النموذج الحاجة إلى إثارة موضوع العمل المنزلي والإنتاج المنزلي وقياسه على نحو أكثر عمومية (وهو ما يشمل العمل ورأس المال) لفهم أهميته للنمو الاقتصادي.

ليس هناك بالطبع شيء جديد إلى حد كبير في محاولات قياس وتقييم عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي غير مدفوع الأجر من ناحية العملات وأدوات السوق والمجال العام. وهناك تاريخ طويل من المحاولات لحساب قيمة العمل المنزلي غير مدفوع الأجر من خلال التكنيكات المرتبطة عادة بقياس قيمة العمل غير مدفوع الأجر، بما في ذلك تقديرات مقابل ذلك في صورة أجور من خلال قياسات نشاط إعادة الإنتاج اجتماعيا بوحدات وقت

العمل. ويستحق الأمر تذكر أن هذا تـاريخ تتـداخل فيـه النسـوية بشـكل كبـير (انظـر على سـبيل المثـال Waring 1989). والأمـر المهم في قيـاس وتقـييم عمـل إعـادة الإنتـاج الاجتماعي من ناحية علاقته بتسعير الأصول هو أن العمل المنزلي لا يُقاس باعتبـاره شـكلا من العمل بحال من الأحوال، أو على الأقل لا يجري قياسه على أنه مجموعة من الأنشطة التي لها قيم منفعة وقيم تبادل. والواقع أنه بدلاً من كونه نسقا من الأنشطة الـتي لهـا قيم منفعة وقيم تبادل محتملة، "العمل" المنزلي هنا يجري قياسه وتقييمـه باعتبـاره نسـقا من الأنشطة التي تكمن أهميتها في صلاتها المباشرة بتسعير الأصول، أي معدل عائـد الأصـول في الأسواق المالية. وهكذا فإنه في هذه النماذج تُقاس قيمة الأنشـطة الإنجابيـة اجتماعيًا وتقيَّم من ناحية إسهامها في إعادة إنتاج العمل، أو إعادة إنتاج الكيان الاجتمـاعي، لكن من ناحيـة إسـهامه في ديناميكيـات التمويـل، وبشـكل خـاص أداء أصـول بعينهـا في الأسـواق المالية.

وهناك نقطة مهمة أخرى لفهم تلك الصياغة، وهي أن الأصول موضع النقـاش فيمـا يتعلـق بتلك النماذج هي نفسها مُأَمْوَلة بالكامل. وهكذا، وعلى ما هي عليه في الوقت الراهن من استعداد إلى حـد كبـير، الأربـاح في مرافـق كالمـاء والكهربـاء لا تكمن في ملكيـة الأدوات المالية والبنية التحتية أو في التجارة في تلك الموارد، بـل في الاسـتغلال المـالي من خلال الأدوات المالية للأداء المالي المتوقع لتلك الأصول في المستقبل(Leyshon and Thrift 2007). وكما فصَّل ألن وبرايك (2013) فيما يتعلق بأسواق الماء المنزليـة، فقـد شـملت عملية التوريق هذه "التحـزيم" وبيـع الأسـر المعيشـية باعتبارهـا مصـدر عائـدات حكـر([6]). ويلاحظ ألن وبايك كذلك أن هذه الآليات تمد نطـاق نمـاذج المرافـق المُأَمْوَلـة كالمـاء إلى المجال المنزلي. وبصياغة الروابط المباشرة بين العمـل المـنزلي وأداء الأصـول المورقـة كالماء والكهرباء، يكون الاقتصاديون الماليون ونماذجهم يفعلون ما هو أكـثر بكثـير من مـد

نطاق الأَمْوَلَة إلى المجال المنزلي. وبشكل خاص فإنه بصياغة هذه الروابط، تضع هذه الصياغة أنشطة "العمل" المنزلي كمحرك لأداء الأصول المورقة في الأسواق المالية (وعامل مخاطرة فيها)، وهو الأداء القائم بالتالي على المراهنات، والمراهنات على المراهنات، في المستقبل. وفي هذه النماذج، بدلا من أن يكون موقعا لإعادة الإنتاج الاجتماعي (أو حتى محرك للطلب على المرافق والسلع الاستهلاكية)، يُقاس العمل المنزلي ويقيَّم من أجل دوره في نموذج المراكمة القائم على المضاربة المالية، أي من أجل إمكانيته فيما يتعلق العائدات على الأصول المورقة في أسواق المال. وهكذا فإنه بقيام الاقتصاديين ونماذجهم بهذا يخلصون العمل "المنزلي" من سياقه المباشر ويصيغون أنشطة مثل موضوعات الحساب فيما يتعلق بأسواق المال([7]). ولذلك فإن هذه النماذج لا تشبك أنشطة "العمل" المنزلي في عملية أمولة الاقتصاد المعقدة فحسب، بل كذلك أثناء إنتاج القيمة المالية، وهي العملية ذات التوجه التخميني والتوقعي والمستقبلي. باختصار، هذه النماذج تشبك العمل المنزلي في خلق القيمة المالية التعهدية، بل إنها تقيس هذه الأنشطة وتقيمها من أجل إسهامها في هذا الخلق.

أشار عدد من المعلقين إلى أن إعادة صياغة علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعي شملت روابط جديدة مع هذه الأنشطة وأسواق المال. لكن هذه الملاحظات تمت بشكل حصري تقريبا فيما يتعلق بوظائف إعادة الإنتاج اجتماعيًا التي كانت فيما مضى تقدمها الدولة أو تقدم بالاشتراك معها. وهكذا لوحظ على نطاق واسع أن الخدمات التي كانت الدولة تقدمها من قبل - بما في ذلك خدمات التعليم والصحة – يتم شراؤها الآن من الأسواق المخصخصة بواسطة أفراد مدينين وأسر مدينة، في الغالب من خلال قروض الرهن العقاري المورقة وغيرها من أشكال القروض والائتمان (انظر: Bryan, Martin, and Raffeny 2009 lapavitsas 2009. 2011). والواقع أنه في أعقاب الأزمة المالية

العالمية، وظروف التقشف والركود والاضطرب الاقتصادي الحالي، فقد اقُترِح أن التمـرين الذي يدعمه الدِّين (والانكشاف على المخاطرة الذي يستتبعها) أدى إلى أزمة إعـادة إنتـاج اجتمـاعي (انظـر تـوم 2011)([8]) وهي الأزمـة المشـاركة على نحـو خطـير في أشـكال التفاوت الاجتماعي الاقتصادي الناشئة (انظر Roberts 2013).

ومع ذلك فإنه عند الإشارة إلى تشابك العمل المنزلي في خلق القيمة الماليـة، وعلى نحـو أخص في عوائد الأصول المورقة، يشير التحليل المقدم هنا إلى تعقيد إعادة تشـكل إعـادة الإنتاج الاجتمـاعي وتغيـيره في اللحظـة الحاليـة، وهـو التعقيـد الـذي ليس من السـهل أن تدركه فكرة أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي. وتبرز قضيتان. الأولى هي أن تحليلنا يشــير إلى أن الروابط بين أنشـطة إعـادة الإنتـاج الاجتمـاعي والتمويـل تتجـاوز كثـيرًا تلـك الأنشـطة والوظائف التي ارتبطت من قبل بتموين الدولة وتمتد إلى أنشطة العمل غير مدفوع الأجر داخل الأسر. وعلاوة على ذلك، ينطوي هذا الامتداد على ما هو أكـثر بكثـير من مجـرد فتح الأسرة والفضـاء المـنزلي لنطـاق الأدوات الاجتماعيـة التقنيـة الخاصـة بالأَمْوَلـة كالائتمـان والسندات المورقة والقروض. والأمر كذلك لأن هـذا الامتـداد ينطـوي على صـياغة روابـط مباشرة بين الأصـول المورقـة، والأسـواق الماليـة، والعمـل المـنزلي. أمـا الثانيـة فهي أن تحليلنا يشير إلى أنه بدلا من مجرد تفريغ أنشطة إعادة الإنتاج الاجتماعي والإحلال الصريح لأشكال تموين السوق المخصخصة مكانها، موضع الخلاف في إعادة تشكيل علاقات إعادة الإنتاج الاجتماعي، هو كذلك تغيير لتلك الأنشطة. وهكذا فإنـه في حالـة العمـل المـنزلي لا ينطوي إعادة تشكيله على إبداله بأشـكال تمـوين السـوق والشـراء المـدين فحسـب، بـل كذلك انتقاله من نشاط العمل المرتبط بإنتاج قيم منفعة أو قيم التبـادل إلى مجموعـة من الأنشـطة المتشـابكة في إنتـاج القيم الماليـة. والمهم في هـذا الانتقـال هـو أثـر التمـوين المنزلي غير مدفوع الأجر في عملية الأسواق المالية، بل في صـياغتها على أنهـا جـزء من

هذه العملية. ويمكن حينئذ افتراض أن العمل المنزلي هو نفسه مُأَمْوَل، وهي أَمْوَلة تتضح في النماذج التي تربط هذا العمل بأداء الأصول المورقة في الأسواق المالية.

ما يوضح إعادة التشكيل لعلاقات إعادة الإنتاج الاجتماعي المنزلي وتغييراته ليس فقط أن سياق ما بعد الفوردية قلص إمكانية دور الرجل المعيل، لكن المهم هو أن التكوين الاجتماعي الذي جُعِلت فيه الإعالة فئة من العمل مدفوع الأجر (التكوين الذي وفر فيه العمل المنزلي غير مدفوع الأجر ومدفوع الأجر والخدمة والرعاية وغيرها من أشكال العمل الحميم الطاقة الاجتماعية اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل واستخراج الفائض من ذلك العمل) قد انتهى. بل إن تشابك العمل المنزلي في أداء أصول الأسواق المالية يشير إلى أن الطاقة الاجتماعية المتشابكة في عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي غير مدفوع الأجر – إذا كنا الآن نفهمه على أنه طاقة بحال من الأحوال – ترتبط الآن بتدفقات خلق القيمة التي ليست بالضرورة مربوطة باستخراج الفائض من العمل البشري (مدفوع الأجر). وهكذا، وكما فصل كُتَّاب مثل جريتا كريبنر(2005). معدلات الربح في التمويل في عصر الأَمْوَلة منفصلة بشكل جذري عن التوظيف، أو ربما ينبغي علينا أن نقول بشكل أكثر تحديدًا عن استخراج الفائض من العمال مدفوعي الأجر. بل إن تحليلنا يشير إلى أن دوائر خلق القيمة التي ربما يكون العمل المنزلي متشابكًا فيها ينبغي أن تكون مركز اهتمام كبير للتحليل والاستقصاء النسويين ولا يمكن التعامل معه على أنه أمر مسلم به.

تحول الأجور المدفوعة في شكل نقود

عند إلقاء الضوء على هذه التحولات، ما نصبو إليه ليس مجـرد تأكيـد أن الأدبيـات الخاصـة بالمرأة المعيلة خاطئة أو مضللة فحسب. بل إن ما نصبو إليه هو أن التفكير من خلال هذه الفئة الانشقاقية يفرض مواجهـة صـريحة مـع التغـيرات الـتي طـرأت على العمـل وشـكل العمـل والتفكـير النقـدي فيـه، خاصـة تلـك المتصـلة بعمـل المـرأة في مـا بعـد الفوردية المُأَمْوَلة. غير أن فئة المرأة المعيلـة تتطلب تفكـيرًا نقـديًا ليس فقـط بشـأن فئـة المعيـل والتحولات التي طرأت على أنشـطة إعـادة الإنتـاج الاجتمـاعي، بـل كـذلك بشـأن القضـايا المتعلقة بالمال والمكاسب. وهـذا بشـكل خـاص لأن فئـة المعيـل هـذه بشـكلها الفـوردي عرفتها علاقة محددة بالمكاسب، أو بالأحرى متعلقة بنـوع بعينـه من كسـب الأجـر. وهكـذا وكما حددت "جين ليويس"، كانت الإعالة متعلقة بفكرة "الرجال عليهم المسـئولية الأوليـة للكسب والنساء رعاية الصغار والكبار" (Lewis 2001. 153).

لهذا السبب اقترض نموذج الإعالة الخاص بتسوية ما بعد الحرب توظيفًـا منتظمًـا وكـاملاً للـذكور وتبعيـة للإنـاث، وأن النسـاء "سـوف تتم إعـالتهن في الغـالب من خلال مكاسـب أزواجهن وإسـهاماتهم الاجتماعيـة" (Lewis 2001. 153; emphasis added). وفي النقاشـات المعاصـرة بشـأن المـرأة المعيلـة والأسـر الـتي تعولهـا النسـاء، يُفهم المـال والمكاسب على أنها مهمة لهذه الفئة. ومن ثم فـإن في الأدبيـات السوسـيولوجية، المـرأة المعيلـة تُعـرَّف عـادة بأنهـا شـخص يكسـب مـالا أكـثر من شـريكة في أسـرة من زوجين وباعتبارهـا شخصًـا يسـهم بأغلبيـة الـدخل المكتسـب في الأسـرة المعيشـية أو الأسـرة الصغيرة. وهكذا فإنه في إحدى هذه الروايات السوسـيولوجية، تُعـرَّف إعالـة المـرأة بأنهـا "الأسر التي فيها الأنثي هي كاسب المال الرئيسـي" (Drago. Black. and Wooden 2005. 344) ومع أن هذه التعريفات تبدو في ظاهرها غير إشـكالية، فيمـا يـبرز هـو أنهـا تفهم الأجور والمال على أنها فئات بديهيـة ومسـلَّم بهـا. فهي تفـترض على سـبيل المثـال

الأجور المدفوعة في شكل نقود (بما في ذلك ما يمكن أن تفعله الأجور والمال وما لا يمكنها فعله) تظل كما هي عبر الزمان والمكان، وهو اقتراح يخبرنا علم الاجتماع وفلسفة المال أنه خطأ يتعلق بالنظرية الاجتماعية (انظر على سبيل المثال Simmel 2004 (1907))). إنها تفترض بشكل خاص أن الأجور والمال بما في ذلك أموالهم وقواهم الإنجازية - ظلت كما هي عبر التحول من الفوردية إلى ما بعد الفوردية الأَمْوَلة.

ومع ذلك فإن هذا الافتراض ليس مستدامًا، بالأخص لأنه في إطار الأجور ما بعد الفوردية المدفوعة في شكل نقود مرت بتغيير كبير ما. والصفة البارزة للأجور في عصر ما بعد الفوردية (اعتبارًا من أواخر السبعينيات) كانت - على الأقل قبل الركود الحالي – رفع الإنتاجية والمراكمة الواسعة للثروة بواسطة النخبة الصغيرة. وكما قال ديفيد هارفي مؤخرًا، فقد عشنا ثلاثين عامًا من قمع الأجور" (12ـ 2010) وهو قمع كان يعني بدوره أن دخل الأسرة أصبح راكدًا. ويتصل قمع الأجور إلى حد ما مع التفكيك والكشف اللذين مع سبق ذكرهما للعقد بين العمل المنظم ورأس المال المميز لتسوية ما بعد الحرب، وظهور أسواق العمل غير الثابتة إلى حد كبير وتطبيع أشكال العمل غير الثابتة وتضمنين أشكال التوظيف غير الثابتة وغير المعيارية. وكان القمع والكساد جزءًا فحسب من قصة الأجور فيما بعد الفوردية. ذلك أنه إلى جانب كون الأجور راكدة فقد كانت في الوقت نفسه مأَمْوَلة بالكامل، وكما أن المنازل والقروض العقارية حُوِّلت إلى أصول قابلة للتعامل تعمل ليس بالضرورة لضمان ملكية المنزل أو مكان السكن فحسب، بل تعد بأرباح في المستقبل والوصول إلى أصول أخرى من خلال الوصول إلى المديونية (Allon 2010; Allon and Redden 2011)، فقد مرت الأجور المدفوعة في شكل نقود بتحول مماثل.

على نحو أكثر تحديدًا، في ظروف ما بعد الفوردية تكمن قيمة الأجـور - مهمـا كـانت عليـه من قمع وكساد وعدم ثبات - لا تكمن قيمة الأجور في قيمة المال باعتباره وسيلة التبادل، أو بشـكل أكـثر تحديـدًا في التكـافؤ الكلي المجـرد (كمـا عِيش على نحـو نمـوذجي في الفوردية) فحسب، بل كذلك في قيمة المـال باعتبـاره أصـلاً قـابلاً للتـداول. وهـذا التحـول مُثبَت في كيف أنه في إطار ما بعد الفوردية المُأَمْوَلة وليس مجرد العمل كوسيلة للتبــادل فيمـا يتعلـق بالسـلع (أي من أجـل شـراء السـلع والخـدمات في الـوقت الـراهن)، الأجـور والـدخل يُعْمَلان أو يُرفعـان (وسـيظلان) لضـمان الوصـول إلى المديونيـة في المسـتقبل. وبشكل خاص، الأجـور والمكاسـب تُرفَـع، وسـتظل تُرفَـع، للوصـول إلى الائتمـان الفـردي وغيره من المنتجات المالية، المثبتة بشكل نموذجي بواسطة انفجار صـناعة الائتمـان (بمـا في ذلـك صـناعتا البطاقـة الائتمانيـة واسـعة الانتشـار والقـروض المسـددة من الـراتب الشـهري). وبينمـا حـاول بعض الكُتَّاب مثـل هـارفي (2010) شـرح نمـو صـناعة الائتمـان بالإشارة إلى قمع الأجر، أي باعتبارها نتيجة للفجوة المنتشـرة بين مـا يكسـبه العـالم ومـا يضطر إلى إنفاقه، وهو الشرح الذي لم يدرك التحول الكامل للأجور والمال موضع النقاش في ما بعد الفوردية المُأَمْوَلة.

يشير "كوستاس لاباس فيسـتاس" إلى عنصـر مهم من عناصـر هـذا التحـول (وكـذلك إلى التحولات التي طرأت على شكل العمل) ([9])، حيث يلاحـظ أن أَمْوَلـة أجـور العمـال تتصـل بأشكال جديدة من استخراج الربح (2009, 2011). وهكذا فإنـه بـدلا من أن يكـون ذلـك نتيجة لفائض القيمة الذي يتم الحصول عليه من اسـتغلال قـوة العمـل البشـري، في ظـل ظروف الأَمْوَلة، استطاعت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية استخراج الربح مباشـرة من أجور العمال ودخولهم، وخاصةً في شكل فائدة مستحقة على أشكال الديون الائتمانية المختلفـة. وقـد نضـيف كـذلك أن أَمْوَلـة الأجـور لا تنطـوي على أشـكال اسـتخراج الـربح

الجديدة من الأجور الشخصية فحسب، بل تشمل كذلك التحول إلى مادية الأجور نفسها. وفي الفوردية كان العمال يُعَوَّضون أو يكافأون من خلال الأجور المدفوعة في شكل نقود مقابل استعمال واستغلال و(بالنسبة للبعض) إعادة إنتاج قوة العمل، والمال الذي كان يشكل الأجور التي يتم تشغيلها على أنها وسيلة للتبادل. وفي ما بعد الفوردية المُأَمْوَلة تغيرت خواص شكل المال. وبشكل خاص، وكما لاحظ محللون فطنون للأمْوَلة، أحد ملامح عملية الأمْوَلة هو أن المال لم يعد يعمل وسيطًا أو وسيلة للتبادل، لكنه ظهر موضوعا للتبادل في حد ذاته(Amato, Doria, and Fantacci 2010: Bryan and Rafferty 2007 ; Lash 2010).

هذا التحول الذي طرأ على خواص المال هو المهم لاهتماماتنا هنا، ذلك أن هذا التغير يعني بالضرورة أن مادية الأجور المدفوعة في شكل مال تغيرت في عصر الأمْوَلة، وعلى نحو أكثر تحديدا، الأمر المهم إدراكه في هذا التغير هو أن عمال ما بعد الفوردية المُأَمْوَلة يكافأون الآن من خلال السلعة التي يمكن إعمالها - وإن لم يكن ذلك بالضرورة - وبشكل خاص من خلال الحق (إذا تحقق) في التعامل في إمكانية المال التي لم تتحقق حتى الآن (بما في ذلك الالتزامات والمخاطر) باعتبارها قيمة تبادل. وهكذا عندما يضع العمال الأجور المدفوعة في شكل نقود لتعمل في قروض الرهن العقاري المورقة والقروض والائتمان، فهم بالضرورة يضعون المال لا لكي يعمل كوسيلة للتبادل بل كسلعة، أي كمادة هي قيمة في حد ذاتها. وبهذا المعني، يمكن أن نفهم سمات الأجور المدفوعة في شكل نقود في ما بعد الفوردية المُأَمْولة كي تكون أقرب إلى الأصل المعاصر منها إلى المال باعتباره وسيلة تبادل، خاصة عندما ندرك أن وضع المال ليعمل - أو التعامل في المال كقيمة - ينطوي على التعامل في الإمكانية غير المعروفة للمال باعتباره سلعة، بما في ذلك إمكانية الحصول على المزيد من الأصول([10]).

نشير إلى هذا التحول المـادي إلى أجـور مدفوعـة في شـكل نقـود لابـد أنـه محـوري لأيـة مناقشة للتغيرات في العلاقة بين النساء والأجور، بما في ذلك مسـألة مـا يمكن أن تفعلـه أجور النساء ومكاسبهن في ما بعد الفوردية. وفي النقاشـات المتعلقـة بظهـور مـا يسـمى المرأة المعيلة هناك افتراض واضح بأن الزيادات في المكاسب يساوي الزيـادة في القـوة الاجتماعية، بما في ذلك القدرة على توفـيرـ أشـكال التمـوين (وبخاصـة للأسـرة) من خلال مبادلة المال بالبضائع والسلع والخدمات. ومع ذلـك فمن الواضـح أن هـذه المعادلـة تتخلى تمامًا عن تحول الأجور والمال الذي أوجزناه هنا. بل إن هذا التحول يجعل معادلة أن المال يساوي القوة الاجتماعية - وهو افتراض لا يتم فقط في النقاشات حول المرأة المعيلة بـــل كذلك في النقاشات حول التعافي الاقتصادي - موضع شك جذري. والأمر كذلك لأنه عنـدما يكسب العمال المال ليس كوسيلة للتبادل بل كسلعة، لا يكون هناك ضمان - كما أوضحت الأزمة المالية الأخيرة بالتأكيد - أن الحق في تلك السلعة (وفي التعامل في تلـك السـلعة) يساوي بالضرورة القوة الاجتماعية أو أي نوع من القوة في واقع الأمرـ

خاتمة

في هذا المقال طرحنا فئة المرأة المعيلة للتحقيـق النقـدي. وقلنـا إنـه مـع أن هـذه الفئـة معرضة لكل شكل من أشكال النقد النسوي القائمـة، فمن الضـروري أن تسـتتبع مواجهـة هذه الفكرة التي تنطـوي على التنـاقض مواجهـة مجموعـة من القضـايا النقديـة المتعلقـة بالنساء والعمل في الرأسمالية ما بعد الفوردية المُأَمْوَلة، وأوضح تلـك القضـايا هي تفكـك العائل باعتباره فئة من العمال، وهو التفكك الذي يجعل فكرة المرأة المعيلة غير منطقيـــة وغير مترابطةـ ومع ذلك، فبالإضافة إلى إلقاء الضوء على عدم الترابـط هـذا، أكـدنا كـذلك كيف أنه في سياق ما بعد الفوردية المُأَمْوَلة عمل النساء الإنجـابي من الناحيـة الاجتماعيـة

غير مدفوع الأجر (ومدفوع الأجر) مقحم ومتشـابك وفي دوائـر القيمـة الـتي مـازالت غـير مستكشفة في روايات التحولات إلى هذا العمل الحالية. بل أكدنا كيف أن هذا العمل أصبح موضوعًا للحساب فيما يتعلق بالأسواق الماليـة. ونشـير إلى أن هـذا الأخـير أساسـي على نحو خطير من ناحية تحليل عمل النساء، وبشكل خاص لأنه أفكار العملية المفردة الخاصة بـالإفراغ والأزمـة في إعـادة الإنتـاج الاجتمـاعي. ونضـيف كـذلك أنـه يشـكك في التميـيز الرومانسي الذي غالبًا ما يوضع - صراحةً وضمنًا - بين عمليات الأمْوَلَـة من ناحيـة والعمـل المنزلي والأسري من ناحية أخرى.

أخيرا، عند مواجهة فئة المرأة المعيلة، دُفعنـا بالضـرورة إلى بحث قضـايا الأجـور والمـال. وهنا أكدنا التحولات التي طرأت على خواص المال في سياق الأَمْوَلة، وبشكل خاص ظهور المال باعتباره قيمة في حد ذاته، أي المال باعتباره سـلعة إنتاجيـة واسـعة الانتشـار. وقـد أكـدنا أن هـذا التحـول المـادي لخـواص المـال من المهم بحثـه في أيـة مناقشـة للنسـاء، والمكاسب والأجور، وبشكل خاص في أية مناقشة بما يمكن لأجور النســاء أن تفعلـه أو لا تفعله في ما بعد الفوردية المُأَمولة. ومن المؤكد أن هذا التحول يعقد فكـرة أن كم المـال قياس للقوة الاجتماعية، خاصة عندما يُـدرَك أن الأجـور المدفوعـة في شـكل نقـود تتعلـق بالمكافأة ليس صـراحة بمـادة تعمـل كوسـيلة للتبـادل، بـل بمـادة يمكن إعمـال إمكانيتهـا (ومعها مخاطرها). والواقع أن هذه الإمكانية تعقد ما أسماه زيمل (وانتقده كذلك) "نظريـة عمل النقود" ([1907] 2004، 409)، ليس فقط لأن هذه الإمكانية لا تنتج (ولا يمكنها أن تنتج) خريطة للقوة الاجتماعية، بل لأن هـذه الإمكانيـة منفصـلة عن العمـل المفـترض أنـه يكافأ من خلال الأجور في شكل نقود. وفي ظل هذه التحولات في خواص المـال والأجـور والمكاسب، وكذلك التغيرات التي طرأت على عمل إعادة الإنتاج الاجتمـاعي، من الواضـح

أن هذا الأخير ينبغي أن يكون محوريا لأية دراسة لإعادة تشكيل عمـل النسـاء في مـا بعـد الفوردية المُأَمْوَلة، أي دراسة النوع الاجتماعي والعمل في العصور الحديثة.

الهوامش

(*) Lisa Adkins and Maryanne Deves, "Housework, Wages and Money: The Category of the Female Principal Breadwinner in Financial Capitalism" , Australian Feminist Studies, 2014. Vol. 29, No. 79, 50-66.

(1) شكل من أشكال الرأسمالية تحدث المراكمة فيـه أساسًـا من خلال القنـوات الماليـة. للاطلاع على على مناقشة أكثر تفصيلا، انظر

Krippner (2005). 62 LISA ADKINS AND MARYANNE DEVER

(2) في الغالب، وليس بشكل حصري، من أشكال مختلفة للعمل الصناعي، انظر

Pollert (1981), Cavendish (1982), Westwood (1984)

(3) بهذا المعنى، يمكن فهم الثقافة الشائعة ما بعد النسوية على أنها تسـهم في خلـق مـا أشار إليه سكوت لاش على أنه "الأساس الذي لا أساس له" (2002. 62).

(4) استخدام هذا القياس مهم من ناحيتين. أولاً: استخدام الزمن الحقيقي، البيانات غير التمثيلية تتوافق تماما مع المقاربة الطوبولوجية للاجتماعي(انظر Adkins and Lury 2012)). Secondly (Adkins and Lury 2012). ثانيًا: استخدام قياس شكل للطاقة التي لا يمكن تخزينها - في هذا المثال الكهرباء - لتتبع العمل المنزلي ينطلق من روايات هذا العمل ومقاييسه التي تفترض أنه يشمل قدرة متراكمة مجسدة. انظر كذلك أدكنز (2008).

(5) يستحق الأمر التعود على أن الاقتصاديين ونماذجهم لا يصفون الواقع فحسب، بل يتدخلون في صنع الواقع. بشأن ذلك، انظر ماكينزي ومونيسا وسيو (2011).It is worth rehearsing that economists and their وهكذا تعتمد مقولتنا على الاعتراف بالطابع الإنجازي للاقتصاد في الحاضر المعاصر.

(6) يشير ألن وبرايك إلى أن توريق فواتير المياه المنزلية والتعامل فيها محوري لهذه العملية.

(7) بشأن التشابك والتأطير في صنع الأسواق، انظر Callon, Meadel, and Rabeharìosa (2002)

(8) انظر كذلك (2012) Federici الذي يشير إلى أن الرأسمالية تعزز الأزمة الدائمة في إعادة الإنتاج الاجتماعي، بل إن هذه الأزمة الدائمة أحد أعمدة المراكمة.

(9) تغير شكل العمل المشارك في المديونية يشمل نسبة من العمل المدين به قبل القيام (Deleuze 1992).

(10) بطبيعة الحال، كما أظهرت الأحداث الأخيرة، هذا التعامل ليس غير إشكالي، بالأخص لأنه يعرض الأفراد والأسر لمخاطر هناك حماية قليلة منها.

المراجع

المراجع:

* Adkins, Lisa. 2005. 'The New Economy, Property and Personhood. 'Theory, Culture and Society 22 (1) : 111-130. doi: 10. 1177/0263276405048437.

* Adkins, Lisa. 2008. 'From Retroactivation to Futurity: The End of the Sexual Contract. ' NORA: Nordic Journal of Feminist and Gender Research 16 (3): 182-201. doi: 10.1080/08038740802300954.

* Adkins, Lisa. 2009. 'Feminism after Measure. ' Feminist theory 10 (3): 323-339. doi: 10.1177/1464700109343255.

* Adkins, Lisa. 2012. 'Out of Work or Out of Time: Rethinking Labor after the Financial Crisis. ' South Atlantic Quarterly 111(4): 621-641. Doi : 10. 1215/00382876-1724111.

* Adkins, Lisa, and Celia Lury. 2012. 'Special Measurws and value, edited by Lisa Adkins and Celia Lury, 5-23. Oxford: Blackwell.

* Allen, John , and Michael Pryke. 2013. 'Financialsing Household Water: Thames Water, MEIF, and' Ring-fenced' Politics, '' Cambridge Journal of Regions, Economy and Society 6 (3): 419-439. Doi: 10. 1093/rst010.

* Allon, Fiona. 2010. ''Speculating on Everyday Life: The Cultural Economy of the Quotidian.'' Journal of Communication Inquiry 34 (4): 366-381. Doi: 10.1177/0196859910383015.

* Allon, Fiona, and Guy Redden. 2012 The Global Financial Crisis and the Cultrue of Continual Growth. Journal of Cultural Economy 5 (4): 375-390. Doi: 10.1080/17530350.2012.703143.

* Amato, Massimo, Luigi Doria, and Luca fantacci. 2010 Introduction. In Money and Calculation : Economic and Sociological Perspectives, edited by Massimo Amato, Luigi Doria, and Luca Fantacci, 1-15. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

* Beck, Ulrich. 2000. The Brave New World of Work. Cambridge: Polity.

* Beck, Gary. 1965. A Theory of the Allocation of Time. The Economic Journal 75 http://www.abc.net.au/news/2013-10-24/ more-women-now-breadwinners-report-finds/5041834.

* Beck, Gary. 1965. A Theory of the Allocation of Time. The Economic Journal 75 (299): 493-517. Doi: 10.2307/2228949.

* Brown, Racheal. 2013 Women now Breadwinner in 25pc of Households Post NATSEM Report Finds. ABC News Online. October 24. http://www.abc.net.au/news/2013-10-24/ more-women-now-breadwinners-report-finds/5041834.

* Bryan, Dick, Randy Martin, and Mike Rafferty. 2009. Financialization and Marx: Giving Labor and Capital a Financial Makeover. Rewiew of Radical Political Economics 41 (4): 458-472. Doi: 10.1177/0486613409341368.

* Bryan, Dick, and Michael Rafferty. 2010 A Time and Place for Every thing: Foundations of Commodity Money. In Money and Calculation: Economic and Sociological Perspectives, edited by Massimo Amato, Luigi Doria and Luca Fantacci, 101-121 . Basingstoke : Palgrave Macmillan .

*Butler, Judith. 2004. Precarious Life . London : Verso . Callon , Michel, Cecile Meadel, and Vololona Rebehariosa . 2002 . ''The Economy of Qualities . '' Economy and Spciety 31 (2) : 194-217 . doi : 10 . 1080/03085140220123126 .

* Cassells , Rebecca , Matthew Toohy , Marcia Keegan , and Itisita Mohanty . 2013 . Modern Family : The Changing Shape of Australian Families . AMP . NATSEM Incom and Wealth Repot Issue 34 , October .

* Da, Zhi, Wei Yanm and Hayong Yun, 2012 Household Production and Asset Prices http://www3.ndedu/zda/Houseehold.pdf.

*Deleuze, Gilles, 1992. 1992 Postscript on the Societies of Control. October 59:7.

* Doyal, Lesley, Geoff Hunt, and Jenny Mellor. 1981. Your Life in Their Hand: Migrant Workers in the National Health Service. Critical Social Policy 1 (2): 54-71. Doi:10.1177/026101838100 100206.

* Doyle-Morris, Suzanne. 2013. Career Strategies for Savvy Professional Women. Accessed May 25. www.femalebreadwinners.com.

* Drago, Robert, David Black, and Mark Wooden. 2005. Female Breadwinner Families: Their Existence, Persistence and Sources. Journal of Sociology 41 (4): 343-362. Doi: 10.1177/1440783305058465.

* Ehrenreich, Barbara, and Arlie Russell Hochshild, eds. 2002. Global Woman: Nannies, Maids and Sex Workers in the New Economy. London: Granta.

* Federici, Siliva. 2012 Revolution at Point Zero: Housework, Reproduction, and Feminist Struggle. Oakland: PM Press.

* Fraser, Nancy. 2009. Feminism, Capitalism and the Cunning of History. New Left Review 65: 97-117.

* Gill, Rosalind. 2008. Culture and Subjectivity in Neoliberal and Postfeminist Times Subjectivity 25 (1): 432-445. Doi: 10.1057/sub.2008.28.

*Harvey, David . 2010 . The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism . London : Prime Books .

*Krippner , Greta. 2005 . '' The Financialization of the American Economy . '' Socio-Economic Review 3 (2) : 173-208 . doi : 10 . 1093/SER/mwi008 .

*Land, Hilary . 1980 . '' The Family Wage . '' Feminist Review 6 (1) : 55-77 . doi : 10 . 1057/fr.1980.19.

*Lapavitsas , Costas . 2009 . '' Financialised Capitalism : Crisis and Financial Expropriation . '

' Historical Materialism 17 (2) : 117-148 . doi : 10.1163/156920609X436153.

*Lapavitsas , Costas . 2011. '' Theorizing Financialization . '' Work , Employment and Society 25 (4) : 611-626 . doi: 10.1177/0950017011419708.

*Lash . Scotte . 2002 . Critique of Information . London : Sage .

*Lash , Scotte . 2007 . '' Capitalism and Metaphysics . '' Theory , Culture and Society 24 (5): 1-26 . doi : 10.1177/0263266407081281.

*Leyshon , Andrew , and Nigel Thrift . 2007 . '' The Capitalization of almost Everything : The Future of Finance Capitalism . '' Theory , Culture and Society 24 (7-8): 97-115 . doi: 10.1177/026327640 7084699 .

* Lewis , Jane . 2001 . '' The Decline of the Male Breadwinnwr Model : The Implications for Work and Care . '' Social Politics 8 (2) : 152-170. doi : 10.1093/sp/8.2.152.

* Mackenzie , Donald , Fabian Muniesa , and Lucia Siu , eds . 20011 . Do Economists Make Markets ? On the Performstivity of Economics . Princeton Univirsity press .

* Mama , Amina . 1986 . '' Black Women and the Economic Crisis . '' In Waged Work : A Reader , edited by The Feminist Review Collective , 186-202 . London : Virago .

* McDowell . Linda . 1991 . '' Life without Father and Ford : The New Gender Order of Post-Fordism . '' Transactions of the Institute of British Geographers 16 : 400-421 . doi: 10.2307/623027.

*McRobbie , Angela. 2009 . the Aftermath of Eeminism : Gender , Culture and Social change . London : Sage .

*Mohanty , Chandra Talpade . 2006 . Feminism without Borders : Decolonizaing Theory , Practicing Solidarity . Durham : duke University Press .

*Morris , Lydia . 1991 . The Workings of the Household . Cambridge : Polity .

*Mundy , Liza . 2012 . The Richer Sex : How the New Majority of female Breadwinners Is Transforming Sex , Love , and Famliy . New York : Simon & Schuster .

* Pateman , Carole . 1988 . The Sexual Contract . Cambridge : Polity .

* Pateman , Carole . 1989 . The Disorder of Women : Democracy , Feminism and political Theory . Cambridge : Polity .

* Peck , Jamie . 2001 . Workfare States . New York : Guildford Press .

* Peck , Jamie , Nik Theodore , and Neil Brenner . 2012 . '' Neoliberalism Resurgent ? Market Rule afterthe Great Recession . '' South Atlantic Quartely 111 (2) : 265-288 . doi : 10.1215/00382876-1548212 .

* Perrons , Diane . 2012 . '' Global Financial Crisis , Earnings Inwqualities and Gender . Towards a more Sustainable Model of Development . '' Comparative Sociology 11 (2) : 202-226 . doi :10.1163/156913312X631298 .

* pollert , Anna . 1981 . Girls , wives , Factory Lives . London : Macmillan .

* Rathbone , Eleanor . 1947 . The Disinherited Family . London : Allen and Unwin .

* Roberts , Adrienne . 2013 . '' Financing Social Reprouduction : The Gendered Relations of Debt and Mortgage Finance in Twenty-frist-centutry America . '' new Political Economy 18 (1) : 21-42 . doi: 10.1080/13563467 . 2012 .662951 .

* Simmel , Georg . {1907} 2004 . The Philosophy of Mony / Translated by Tom Bottomore and David frisby . London : Routledge .

* Taylor-Gooby , Peter . 2004 . '' New Risks and Social Change . '' In New Welfare , edited by Peter Taylor-Gooby , 1-28 . Oxford : Oxford University Press .

* Thorne , Barrie . 2011 . '' the Crisis of Care ,'' In At the Heart of Work and Family : Engaging the Ideas of Arile Hochschild . edited by Anita Ilta Garey and Karen V . Hansen , 149-160 .

*New Brunswick : Rutgers University Press .

*Vapnek , Lara . 2011 . Breadwinners : Working Women and Economic Independence , 1865-1920 . Champaign : University of Illinois Press .

* Wacquant , Loic . 2010 . '' Crafting the Neoliberal State : Workfare , Prisonfare and Social Insecurity . '' sociological Forum 25 (2) : 197-220 . doi : 10.1111/j.1573-7861.2010.01173.x.

* waldby , Catherine , and Melinda Cooper . 2010 . '' From Reproductive Work t Regenerative Labour : The Female Body and the Stem Cell Industries . '' Feminist Theory 11 (1): 3-22 . doi : 10.1177/1464700109355210.

* Waring , Marilyn . 1989 . If Women Counted : A New Feminist Economics . London : Macmillan .

*Warren , Tracey . 2007 . '' Conceptualizing Breadwinning Work . '' Work Employment and Society 21 (2) : 317-336 . doi : 10.1177/0950017007076642 .

* Wells , Rachel , and Lucy Carroll . 2013 . '' Women Bringing Home the Bacon in more Households . '' Sydeny Morning Herald October 23 . http://www.smh.com.au/national/women/bringinghome- the-becon-in-more-households-20131022-2vze8.html.

* Westwood , Sallie . 1984 . All Day Every Day . London : Pluto Press .

* Whelehan , Imelda . 2000 . Overloaded : Popular Culture and the Future of Feminism . London : Women's Press .

ليزا ادكينز استاذه كرسي بي اتش بي بيلتون لعلم الاجتماع بجامعه نيو كاسل بأستراليا لها اعمال منشوره علي نطاق واسع في مجالات النظريه الاجتماعيه والنظريه النسويه وعلم اجتماع الاقتصاد
وتركز ابحاثها الاخيره علي اعاده هيكله العمل والتغيرات التي طرأت علي علاقه الاقتصاد – المجتمع في رأسماليه ما بعد الفورديه . وظهرت مطبوعات من هذه الابحاث في

South Atlantic Quarterly , Feminist Theory and NORA : Nordic Journal of Feminist and Gender Research .

وأسهمت مؤخرا كذلك في نقاشات تتعلق بإعاده بناء علم الاجتماع من خلال الكتابين

Whats Measure and Value (2012; co- و the Empirical ? (2009; co-edited with Celia Lury) edited with Celia Lury .

وهي كذلك منظم شبكه الابحاث الدوليه

New Times : transforming Feminist Political Economies .

ماريان ديفر أستاذه مشاركه في مدرسه الانسانيات والعلوم الاجتماعيه بجامعه نيو كاسل بأستراليا . وكانت من قبل مديره مركز دراسات النساء وأبحاث النوع الاجتماعي في جامعه موناش ورئيس
جمعيه دراسات النساء والنوع الاجتماعي الاستراليه في الفتره من 2006 الي 2010 .
وتشمل اهتمامات ابحاثها الدراسات الارشيفيه والتاريخ الادبي والثقافي النسوي . وتشمل مطبواتها الاخيره كتاب

المشاركه في تأليفه . ونشرت كذلك نقاشات في دراسات النساء والتوع الاجتمـاعي وعن النساء والعمل والتعليم العالي . وافتتحت في عام 2014 مركز ابحاث الانسانيات / زمالـه معهد النـوع الاجتمـاعي في الجامعـه القوميـه الاسـتراليه . وهي منظمـه مشـاركه لشـبكه ابحاث الارشيف المستقبليه .

عرض كتب

النساء، العمل، العنف واللحظة النيوليبرالية (*)

إعداد: نانديني ديو

ترجمه: سهى رافت

من "ماثور" إلى "مانوراما": مقاومة العنف ضد النساء في الهند

الكاتبتان: كالبانا كانابايران وريتو منون

From Mathura to Manorama: resisting violence against women in india, Kalpana Kannabiran and Ritu Menon, New Delhi, Women Unlimited and ICES, 2007, vip 201 pp., ISBN 81- 88965- 35- 9

النساء والتنظيمات العمالية في آسيا: التنوع والحكم الذاتي والناشطية

تحرير: كاى برودبنت وميشيل فورد

Women and labour organizing in Asia: diversity, autonomy and activism, Kaye Broadbent and Michele Ford, Abingdon, Routledge, 2008, xviip 174 pp., ISBN 978- 0- 415- 41315- 2

العمل والعولمة والدولة: العاملون والنساء والمهاجرون في مواجهة النيوليبرالية

تحرير: ديداس بانيرجي وميشيل جولدفيلد

Labour, globalization and the state: workers, women and migrants confront neoliberalism, Debdas Banerjee and Michael Goldfield, Abingdon, Routledge, 2007, Xivp 263 pp., ISBN 978- 0- 415- 44923- 6

إن أحد الجديدة النيوليبرالية التي تثير الدهشة هي تحويلها للسياسات التقدمية بعيدًا عن تنظيمات العمل والاتجاه نحو الحملات التي تقودها المنظمات غير الحكومية ضد الإيذاء الاجتماعي. إن القراءات في مجالي تاريخ العمل وتاريخ النسوية معاً تشير إلى النقاش الذي يدور حول سياسات المقاومة الجديدة والتي تحتاج إلى لغة جديدة تجمع ما بين تحليلات نسوية واسعة وإستراتيجيات تنظيمات عمل قاعدية.

كلمات مفتاحية: السياسات النسوية، النيوليبرالية، العنـف، الائتلافـات، المنظمـات غـير الحكومية، والاتحادات

النيوليبرالية هي خيط يربط بين تلك الكتب الثلاثة معًا. فقد تم وضع قضايا تنظيم العمل وأحوال التوظيف والتنظيمات النسوية في الهند وآسيا، وما هو أبعد من ذلك في سياق ذي شكل خاص من أشكال العولمة. وعولمة النيوليبرالية تؤثر بالطبع على العلاقات والظروف المحيطة بالإنتاج ولكنها أيضًا تعمل على تشكيل احتمالات لسياسات تقدمية. وهناك عدة أنواع من نظم التوظيف وأنواع خاصة من الاتحادات والتنظيمات النسوية وأجندات خاصة وشبكات عابرة للحدود وعلاقات خاصة بين المجتمع المدني والدولة التي تحابيها المؤسسات الاقتصادية النيوليبرالية والمثل السياسية في العقيدة العالمية. إذًا، ما هي النيوليبرالية وكيف أصبحت بهذه القوة؟

تعتبر النيوليبرالية شكلاً من أشكال التطور لمجموعة مكونة من 10 سياسات اقتصادية لقبها البنك الدولى بـ "إجماع واشنطن", وقد قام جون ويليامسون (John Williamson 2002) باختيار هذا الاسم في نهاية الثمانينيات ويركز على احتياج الحكومة لممارسة استخدام نظام "الاقتصاد الكلى واقتصاد الأسواق والانفتاح على العالم (على الأقل فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر(2)ـ FDI) والافتراضات التي دعمت هذا الإجماع الذي أقامه البنك الدولى مع صندوق النقد الدولي هو مدسوس على حكومات مختلفة كجزء من برامج التكيف الهيكلى structural adjustment programs (SAPs) بحيث تقوم التجارة العالمية الحرة مع دولة محدودة محليًا بخلق الظروف المثلى للنمو الاقتصادي والتنمية. فمن البداية كان هناك انتقاد لهذه الأنواع من الوصفات والفروض ومنذ أوائل التسعينيات رأى معظم النقاد اليساريين إجماع واشنطن والنيوليبرالية كأيدلوجيتين متزامنتين قد صنعتهما الولايات المتحدة الأمريكية لعولمة الرأسمالية الأمريكية والأنظمة الثقافية المرتبطة بها. (Steger and Roy 2010, x).

واليوم تم فهم النيوليبرالية بشكل أوسع من فهم الوصفات الأولية للاقتصاد الكلى التابعة لإجماع واشنطن والذي يحتوى على شكل سياسي أمثل وهو دولة غير مسيسة ومواطن يتحول إلى مستهلك ومجتمع مدنى ممزق. حتى مع ظهور الانتقادات الأكاديمية والتي أيدتها اعتراضات عامة على مدار 20 سنة كانت هناك دول قد توافقت على تبنى النيوليبرالية بكل الطرق باعتبارها الاقتصاد الأمثل حتى الدول التي تصرح بالتزامها بالمثل الاشتراكية والماركسية مثل الصين والهند. وقد جادل البعض أن هذه العدوى هي نتيجة لترويج نشط لتابعي رجل الاقتصاد ميلتون فريدمان Milton Friedman وكذلك طبقة الكبار من رجال الأعمال الذين يستفيدون من هذه السياسات (Harvey 2007: Klein 2007). من الأجدر أن نشير إلى أن النيوليبرالية ليست مجموعة من السياسات وليست مجرد أيديولوجية تعصب للأسواق ولكن يجوز فهمها على أنها خطاب الحاكمة (Larner 2000). وهذا الفهم ثلاثي الأبعاد يلفت الانتباه إلى الطرق التي تعيد بها النيوليبرالية بناء الاقتصاد والدولة والحياة الاجتماعية.

وقد أدت النيوليبرالية إلى الكثير من التحولات، وتلك التحولات التي تم التركيز عليها في الكتب التي يتم عرضها هنا هي الدافع لخلق مرونة في سوق العمل والخصخصة ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي وتقليص الخدمات الاجتماعية والاهتمام بالمجال العام العالمي أكثر من المحلى. وتأثير معظم هذه السياسات واضح نسبيًا - فيتم إجبار العاملين على احتمال وطأة التذبذبات في الأسواق وهي المخاطر التي كانت الشركات أو المجتمعات تتحملها من قبل وأصبح يتحملها الفرد العامل. ويتضح هذا أكثر حينما تتم رؤية عالم الأعمال من خلال عدسة جندرية وهي تيمة تم نقاشها في كتاب العمل والعولمة والدولة الذي أعده دبداس بانجرى وميشيل جولدفيلد Debdas Banerjee and Michael Goldfield، ومقال راكي سيجال Rakhi Sehgal "الدولة والسوق والأمور

المنزليـة" يوضـح الاعتمـاد المتزايـد على التعاقـد من البـاطن وفرضـية أن إعـادة الإنتـاج الاجتماعي سيأخذ مكانه داخـل المـنزل. وهـذا يعـنى أن النسـاء هن المسـئولات عن إدارة الأزمات الخاصة بالصحة المتردية وتوفـير القـوت والمـأوى وإدارة مشـاكل التذبـذبات في الطلب على السلع الاستهلاكية وكذلك تلبيـة التطـورات التكنولوجيـة، كـل ذلـك في داخـل حـدود المـنزل. أمـا في مقـال تصـنيع غـير منظم، عمـل مـرن و"الطريـق المنخفض" "Unarganized manufacturing, flexible labour and the Low road" فقد ناقشت ساتياكى روى Satyaki Roy أن المنافسة حول تقاضي الأجور المنخفضة تحـدث في الريـف والحضـر وتنتهى بوجـود "قـوة عاملـة نسـائية عرضـية وغـير رسـمية"(239) بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن رؤية هذا على أنه نتيجة غير مقصودة لأهداف كبرى لسياسـات اقتصادية. "فسياسات الدول لتحرير الاقتصاد وتشجيع التصدير وتحفيز فـرص العمـل تؤيـد العمل غير الرسمي وتعتبره نوعًا من أنواع التنميـة"(245) ويمكن إضـافة مـا تم ذكـره في الكتاب نفسه وهو التدخل المهم للكاتبة س. م. ناسيم.S.M Naseem التي أضافت عبارات: "الهجرة الخارجية والاستعانة بمصادر خارجية والنمو الاقتصادي في جنـوب آسـيا" وقول الكاتبة جاياتي جوش Jayati Ghosh في مقالها "غير الرسمي والهجـرة والنسـاء: هي اتجاهات حديثة في آسيا". وكلتاهما ناقشت اعتماد الدول الأسيوية على حوالات نقدية ترسلها قوة عاملة نسائية غير رسمية متزايـدة لتمـوين التنميـة ودعم احتيـاطي النقـد من العملة الصعبة من خلال سياسة متعمدة لتشجيع الهجرة الدوليـة بـدون توفـير أي خـدمات لحماية العاملات. ومؤلفًـا كتـاب النسـاء وتنظيم العمـل في آسـيا Kaye Broadbent و Michele Ford كاى برودبنت وميشيل فورد يؤكدان ويزيدان في توضيح صـور من هـذه النتائج التي ظهرت في بلاد متفرقة في آسيا.

وما هو غير معلوم على نطاق واسع ولكنه أيضًا مرتبط منطقيًا بما سبق هو التأثيرات السياسية التي أحدثتها عولمة الليبرالية الجديدة وبخاصة أثرها على أجندات ومسارات الحركات الاجتماعية التقدمية واتحادات العمال. والسؤال الحيوي الذي يجب طرحه هو: ما هي أشكال العدل الاجتماعي التي يتم الاستماع إليها؟ وهناك مجادلة حديثة في أمريكا تطرح طريقة واحدة للتفكير في كيفية قيام النيوليبرالية بتشكيل قضايا السياسة التقدمية. وفي معارضة ضد عدم المساواة والظلم في نظام الرأسمالية والتي تقوم مؤسسات التعليم العالى بتشريعها وخدمة أغراضها يجادل البعض ضد محاولات الجامعة لتنويع أعضاء هيئة التدريس بطريقة بسيطة. "فالجامعة التي لا تستبعد الأجناس من ذوي البشرة الملونة ولكنها تستبعد الذين لا يملكون المال هي جامعة ليست عادلة. فهي جامعة قد رفضت الظلم الناتج عن العنصرية ولكنها تقبل الظلم الناتج عن الرأسمالية الجامحة وهي النيوليبرالية" (Benn- Michaels 2008, 33). والجدال يدور حول المجهودات المرئية التي تبذل من أجل التنويع في الحرم الجامعي، أما الحروب الخفية في المجتمع الأمريكي لتحقيق المساواة فقد تم إسكاتها. فبتعيين بعض الملونين في الجامعات الكبرى استطاع الإداريون الإدعاء بأنهم يحاربون من أجل إقامة العدل في الجامعة وفي الوقت نفسه يقومون بتحويل الأساتذة الجامعيين إلى العمل بعض الوقت أو يستدعون عمالة مؤقتة من معاوني أعضاء هيئة التدريس. فالحديث عن العنصرية هو طريقة لعدم الحديث عن الرأسمالية. فقد استشهد بن مايكلز Benn- Michaels بباحث يتبني الفكر السياسي الأسود حيث يؤكد ريد أن "انتصار النيوليبرالية" يكمن في فكرة وهي: "أن عدم المساواة التي تنتج فقط عن تعامل غير مستحب والذي يؤدي إلى عقوبات سلبية وترتبط بمسميات مثل العنصرية يجوز أن يكون شكلاً من أشكال الظلم" (Reed 2009) كما جاء ص (Benn- Michaels 2011, 3). وربما يستطيع بعض الناشطين الحديث بصراحة من أجل

ملء تيارات الهواء بادعاءات مختلفة عما له علاقة بالتحولات الجذرية التي جاءت بها الجوانب الاقتصادية الخاصة بعولمة النيوليبرالية.

إن قراءة هذه الكتب الثلاثة معًا تطرح قصة مشابهة عن الطريقة التي أصبح بها العنف ضد النساء قضية من المقبول الالتفاف حولها وهي وسيلة لصرف الأنظار عن تواطؤ الدولة ورأس المال لتمزيق حقوق العمال – رجالاً ونساءً. فالعنف ضد النساء هو مشكلة حقيقية مثل مشكلة العنصرية ومن الضروري مخاطبتها. ولكني أؤمن بأن هناك سؤالاً يستحق أن يتم طرحه وهو: لماذا تتفق الدولة والمنظمات الدولية على بحث المشكلة في وقت محدد؟ إن كالبانا كانابايران وريتو منون اللتين قامتا بتأليف كتاب "ماثورا" إلى "مانوراما" تطرحان أمثلة للإجابة: 1) أحد الأسباب يأتي من الأصوات المتباينة في داخل الحركة النسائية في الهند، كما توضح الكاتبتان في قولهما:

"في داخل الحركة نفسها لا يوجد خيطٌ واحدٌ يربط بعضها ببعض ولا تحليلٌ لنظرية ولا موقف سياسى.. وبرغم هذا، هناك اتفاق ضئيل يدور حول العقود الثلاثة الماضية التي أمضتها الحركة النسائية المستقلة في رفض أي تبريرات للعنف ضد النساء وكذلك إدراك الحركة لتعقيد مجالات العنف.. كأدوات تراكمية ومتداخلة للقوة الذكورية".(5 – 6)

العنف ضد النساء هو شيء تتفق عليه الناشاطات من جميع الأطياف في المراكز النسوية – اليسارية والليبرالية. والحركات التي تم اتخاذها لتخفيف المشكلة تلقى الضوء أكثر، كما كتبت كانابيران وهي:

"توفير الموارد من مأوى وخدمات قانونية والبحث في أسباب النواقص وتوعية المسئولين في القضاء والبوليس والمجتمعات

لحساسية عملهم حول وضد العنف وعمل حملات لتحقيق العدالة في بعض الحالات، غالبًا ما تكون غير ناجحة، وكذلك عمل حملات لتعديل التشريعات ثم يتضح أنه غالبًا القانون المعدل قد تم عمله (ليقف على رأسه) هي من ثوابت مقاومتنا. والانتقادات التي تخرج من داخل الحركة، فحواها أن هذه التدخلات هي مجرد مسكنات ولا تستطيع أن تحدث تحولات جذرية في التجارب الحياتية للنساء مع العنف الهيكلي وعدم المساواة والتي هي ليست غير مبررة" (127- 128).

وما ينطبق على الحركة النسائية في الهند ينطبق على العالم كله. ففي السبعينيات كانت الحركة النسائية العالمية تركز على طرح الأسئلة عن التنمية الاقتصادية والدور الذي تلعبه النساء وفي التسعينيات كانت قضية العقد هي العنف ضد النساء. وهذا العقد الأخير قد شهد تصاعدًا في العنف الجنسي كقضية الحركة العالمية (Joachim 2007). وقد ذكرت كانابيران ومنون أن الحالة الهندية وفي أماكن أخرى أيضًا 1) في بداية الثمانينيات قامت المجموعات النسائية بعمل نظرية للقواعد الذكورية في نظام العدالة الجنائية وسعت إلى إصلاح قانوني كوسيلة لتوفير علاج فعال وإنصاف للنساء"(34) وتذكر الكاتبتان أيضًا أن الوسيلة الأساسية التي تم استخدامها لتحويل الخاص إلى عام هي أن تجلب بالعنف داخل المنزل إلى ساحة القضاء ولكن سرعان ما أصبحت "للأسف وسيلة غير مناسبة، وبدرجة كبيرة استراتيجية غير فعالة"(9) وقد بدأت نقطة التقاء العالم حول العنف ضد النساء في لحظة ما في بداية التسعينيات عندما كانت الليبرالية الجديدة في قمة قوتها وكان المجتمع المدني يبدو ضعيفًا لا يستطيع المقاومة.

وبتأمل النجاحات التي تحققت بخلق حساسية تجاه قضية العنف ضد النساء، تقول كانابيران إن التحولات في الخطاب العام والرسمي في لحظات تاريخية معينة يمثل الالتقاء بين عدة قوى، وليس من أدناها الحوار النسوى النقدي مع الدول والحكومات والمجتمعات"(155). ولكن بالإضافة إلى العمل الصادق للناشطات من النساء فإن قضية

العنف ضد النساء هي قضية عدالة اجتماعيـة مفيـدة تصـرف انتبـاه النسـويات عن قضـايا عدم المساواة والتي تـزداد حـدة مـع لحظـة النيوليبراليـة. إن تصـاعد العنـف ضـد النسـاء كقضية تلتف حولها تنظيمات النسويات قـد تيسـرت بسـبب سـبب ظهـور خطـاب قـانونى دولى تبنته المنظمات غير الحكومية المتكاثرة حـول العـالم، "فعلى مـدى الخمس عشـرة سنة الماضية وجدت مجموعـات النسـاء في الهنـد أن عمـل حملات ضـد العنـف من خلال الاتفاقيات الدولية هي الطريقة التي تسـهم في فتح المجـال الخـاص أمـام التـدقيق العـام والقانون العام بطرق أكثر فاعلية" وبحسب رأي "كانابيران" في الفصل الوحيد الذي كتبته منفردة "العمل القضائي والتشريعي"(44) فإن الفرقعة الـتي قـامت بهـا المنظمـات غـير الحكومية التي أصبحت منتديات للدعوة التقدمية وتقديم الخدمات وأصبحت أيضًا بديلاً عن الاتحادات في كثير من الأحوال حقق ما يسـمى بعـدم التسـييس العميـق (Chandhoke 2003) فـإذا كـانت النيوليبراليـة أيديولوجيـة تسـعى إلى الفرديـة والاسـتقلال المجتمعي، فمقاومتها يجب أن تجتمع حول إعادة تعريف للمجتمع. وفي ظـل التـوتر التـاريخي مـا بين الفكر الماركسي والنسوية، هل يجوز هذا؟

قالت كاثرين ماكينون (1982) إن "الماركسـية والنسـوية همـا نظريتـان للقـوة وتوزيعهـا" ولكن أنصار كل نظرية منهما يتهم الآخر بالتقصير في تقـديم مـا هـو أساسـي – العمـل أو الجنســانية (517) وهي تســتمر في الجــدل بقولهــا إن النســوية هي الخاتمــة النهائيــة للماركسية ونهاية المطاف النقدي لأنها تجعل عملية رفع الوعى محورية بالنسـبة للتطـبيق العملي(MacKinnon 1982, 544) ، وفي كتاب النساء و تنظيم العمل في آسيا: التنوع الاستقلال والنشاط والذي قامت بإعداده "كاى برودبنت" و "ميشيل فورد" بعض دراسـات حالة، والتي تقترح معاني لما هو عملي اليوم، فهما تقولان في المقدمة:

إن أصحاب الأعمال والدولة والثقافات الذكورية يقسمون الطبقة العاملة بحسب الحالة الوظيفية والجندر والعرق والديانة. ما نفهمه من الفصول القادمة هو أن النساء يقاومن هذه النبضات بطرق كثيرة مبتكرة لديها القدرة على عمل تأثير تحول نحو مسارات حركات الطبقة العاملة في كل آسيا"(12)

إن إنشاء اتحادات للنساء فقط أو فروع للاتحادات في كوريا والهند وتايلاند واليابان قد خلق المساحة لإعادة التفكير في الحدود ما بين الخاص والعام وفي وضع "العامل" وكذلك في استراتيجيات تنظيم العمل. على سبيل المثال، في كوريا تحملت النساء العاملات الضغوط الناجمة عن الأزمة الاقتصادية في آسيا وهن من تم الاستغناء عنهن بشكل جماعي لحفظ الوظائف "للرجال الذين يتكسبون العيش" كما وصفوا في فصل "كوريا: النساء، نشاط العمل وتنظيم الاستقلال" للكاتبتين كيونج – هي موون وكاى برودبنت Kyoung- Hee Moon and Kaye Broadbent. قد شهدت كوريا واليابان تبديل عقود عمل (كل الوقت) للنساء بعقود عمل مؤقتة ومحدودة مما جعل هؤلاء النساء غير مؤهلات للعضوية في كثير من الاتحادات. وكرد فعل لهذا، بدأت اتحادات النساء في تنظيم ما سمى "كل الوقت، بعض الوقت والعاملات العاطلات" - وهي تيمة تمت مناقشتها في فصل برودبنت "اليابان: النساء العاملات وتنظيم الاستقلال" وبتوسيع وتمديد الدوائر التي تعمل الاتحادات على خدمتها تم رفض سياسات التقسيم والاستبعاد التي يمارسها أصحاب الأعمال من خلال استهداف النساء والتعامل معهن وكأنهن عمالة يمكن الاستغناء عنها.

وبالأخص في الهند، قد عملت اتحادات النساء على استهداف القطاع غير الرسمي أو النساء اللاتي يعملن في مجالات غير تقليدية. وقالت إليزابث هيل في مقالها جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص ومنظمة الاستقلال، أن هذا قد أدى في الهند إلى إعادة تقييم بالجملة للحدود ما بين الخاص والعام. وهي تقول أيضًا إن، "اتحاد النساء يفهم أن ما

يحـدث في المجـال الخـاص في المـنزل يـؤثر على قـدراتهن على المشـاركة في المجـال العام، وأن الأحوال السائدة لإعادة الإنتاج تعمل على تشكيل القدرات الإنتاجية...." (124-125) أضـافت أنـدرو بـراون وسـوالاك شـايتاويب في الفصـل المسـمى "تايلانـد: النسـاء والمساحات لتقرير منظمة العمـل" إن مجموعـة وحـدة النسـاء العـاملات (WWUG) قـد عملت في الجبهة الأمامية في عدد من الحملات التي كان لها الأثر على محـو الحـدود بين الاقتصاد وقضايا اجتماعية وسياسية أوسع والـتي سـعت الدولـة من أجـل بقائهـا من خلال قـانون علاقـات العمـل ((LRA 1975) (106 فالتقسـيم بين الإنتـاج وإعـادة الإنتـاج يُعـد تقسيمًا مصطنعًا. فالنيوليبرالية تدفع نحو العمل غير الرسـمى وتشـجع العمـل من البـاطن مع الأفراد من النساء واللاتي تشاركن في الإنتاج وإعادة الإنتـاج في داخـل الفضـاء نفسـه وهو المنزل، وهذه تعد من المفارقات التي ساهمت في انهيـار هـذا التقسـيم. وهـدم هـذه التقسيمات بين البيت والعمـل أو الإنتـاج وإعـادة الإنتـاج يفتح الطريـق ويـدفع إلى الأمـام، حيث يعمل على المصالحة ما بين أجنـدات حركـة الاتحـاد والحركـة النسـوية. فعلى سـبيل المثال في "أشكال بديلـة للاعـتراض" نصـف ريتـو مينـون Ritu Menon حملـة السـكك الحديدية والتي عملت من خلالها مجموعات النساء مـع اتحـادات تجـارة السـكك الحديديـة وهيئات حقوق الإنسان ومع مرور الوقت سوف تعمل تلك الهيئـات معًـا نحـو رؤيـة العنـف ضد النساء مثل قضية العمل والقضـية العامـة. وبمعـنى آخـر فقـد تمت إعـادة بنـاء إطـار العنف ضد النساء لكي تكون قضية تهدد الإنتاج الاقتصادي بالقدر نفسه الذي يجعلها قضية من قضايا حقوق الإنسان أو من قضايا النساء.

والليبرالية الجديدة تعارض قـوى المنافسـة العالميـة غـير الفرديـة وتعمـل ضـد التفـاعلات المحلية والتفاعلات وجهًا لوجه في المصـنع أو الحي. إلا أن مقاومتهـا سـيحتاج إلى صـلات دولية وعالمية تتمتع بالقدر نفسه من القـوة مثـل الرأسـمالية الدوليـة نفسـها. وهنـا توجـد

أخبار سارة. فقد كان التأييد الدولي حاسمًا مع عددٍ من الحملات التي تؤيد مشاركة النساء في أنشطة الاتحاد بالإضافة إلى العمل على تضـخيم أصـوات هـؤلاء النسـاء من العـاملات حـتى تعتلى المسـرح المحلي والعـالمي. وقـد قـامت الاتحـادات الدوليـة بـدفع الجهـات والشركات الآسيوية لتكون أكثر انفتاحًا تجاه قضايا النساء، وقد اسـتطاع تحقيـق ذلـك من خلال تمويل المبادرات الجندرية وباستخدام شـبكات عمـل مـع المنظمـات غـير الحكوميـة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد كان ذلك هـو الوضـع في تايلانـد وأندونيسـيا وماليزيـا وبنجلاديش. وخصوصًـا في حالـة أندونيسـيا كمـا وصـفتها ميشيل فورد في مقال "أندونيسيا: تنظيم منفصل داخل الإتحـادات". وكـذلك ماليزيـا الـتي قامت فيكي كرينيس بوصفها في مقال "ماليزيا: النساء، نشـاط العمـل والاتحـادات". وهي توضح أنه لولا الضغوط القويـة الـتي مارسـتها فيـدراليات الاتحـاد الـدولى على الاتحـادات المحلية لما رحبت الأخيرة بقضايا النساء. وفورد هي أكـثر تفـاؤلاً بشـأن التـأثيرات طويلـة المدى لهذا النـوع من "المعونـة – المشـروطة" من كريـنيس الـتي وجـدت أن القليـل من المسئولين الذكور في الاتحادات قد أستوعبوا وقاموا بتطبيق التدريبات الجندرية.

وكل كتاب من هذه الكتب قام بسرد حكاية عن ناشطين يعملون من أجل تحسـين مباشـر لأحوال العاملين وكذلك تحسين أحوال النسـاء في المجتمعـات. والكتب تحكى حكايـة عن القـوى الـتي تبـدو أنهـا لا تقـاوم عن العولمـة النيوليبراليـة الـتي تعيـد عمـل الاقتصـادات والسياسات حـول العـالم. وفي ضـوء هـذا نسـتطيع أن نـرى أن مجهـودات الاتحـادات في المسـاومة في حـدود ضـيقة على أحـوال المصـانع أو الحملات النسـوية القانونيـة لحمايـة الضحايا من العنف المنزلى تبـدو غـير مناسـبة لمواجهـة التحـديات المطروحـة. ومـع ذلـك فالتقريب بين الاثنين معًا لإطلاق حركة ترفض الحدود المصطنعة بين العامل وغير العامل، أو المنتج والذي يعيد الإنتـاج، العـالمي والمحلى هـو أمـر من الممكن تحقيقـه. ليس فقـط

ممكن بل إنه يحدث بالفعل. ومع توثيق ذلك التحديات واستراتيجيات المقاومة وتعدد التجارب المحلية لهذه اللحظة النيوليبرالية، قامت هذه الكتب بإضافة قيمة لفهمنا للنسوية ونشاط العمل والتدفقات العالمية للرأسمالية والعمل والنيوليبرالية من حيث الفكرة والسياسات وكذلك السياسات التقدمية القادمة.

الهوامش:

(*) Namdimi Deo. "Women, Work And he Neoliberd Coment" Contemporo 54 South Asia vol. 19 No. 4, December 2011, 465- 470.

المراجع

Contemporary South Asia Vol . 19 , No . 4 , December 20011, 465-470

ISSN 0958 – 4935 Print/ISSN 1469-364X online 2011 Taylor & Francis
http://dx.doi.org/10.1080/09584935.2011.622037 http://www.tandfonline.com

والكتاب يحتوي علي فصول قامت بتحلايلاها الكاتبتان (2)

Menon و Kannabiran

. وفصول اخري قامت بتحريرها واحده منها فقط

* Benn-Michaels , Walter . 2008 . The trouble with faculty diversity . American Academic 4 , no . 1: 33-44 .

* Chandhoke , Nerra . 2003 . The Conceeits of Civil socirty . New Delhi : Oxford University Perss .

* Harvey , David . 2007 . Neoliberalism as creative destruction . The Annas of the American Academy of Political and social Sciences 610 : 21-44 .

* Joachim , Jutta . 2007 . Agenda setting , the UN , and NGOs . Washington DC ; Georgetown University Press .

* Klien , Naomi . 2007 . The shock doctrine . London : Penguin .

* Larner , Wendy . 2000 . Neo-liberalism : Policy , ideology , governmentality . Studies in Political Economy 63 : 5-25 .

* MacKinnon , Catherine . 1982 . Feminism , Marxism , method , and the state : An agenda for theory . Signs 7 , no . 3 : 515-44 .

* Reed , Adolph . 2009 . The '' Color Line '' then and now . In Renewing Black intellectual history , ed . Adolph reed and Kenneth Warren , Boulder : Paradigm Publishers , quoted in Walter Benn-Michaels . ' The Trouble with Diversifying the Faculty ' Liberal Education 97 , n0 . 1: 3 .

* steger , Manfred and ravi Roy . 2010 . Neoliberalism : A very short introduction . Oxford : Oxford University Press .

* Williamson , John . 2002 . Did the Washington consensus fail / CSIS . In Washington DC . http:// www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?researchid1/4488(accessed July5,2011).

المعاهدات الدولية الخاصة بالعمل

وموقف الدول العربية منها

ريم الجابي

السياق العام للاتفاقيات الدولية

تحاول هذه الورقة أن تعرض، بشكل موجز، أهم القوانين والمعاهدات الدولية الـتي وقعت عليها الدول العربية، وخاصة تلك المعاهدات المتعلقة بتحقيق المساواة للنسـاء في مكـان العمل، بما في ذلك الحق في العمل، مساواة الأجور، التأمينات الاجتماعية، حقوق المــرأة العاملة – العمل الليلي، الأعمال الشاقة- ، حقوق الأم العاملة – إجازة الأمومة، الرضـاعة- التقاعد... وكيف تم ربطها بمواد في القوانين الوطنية، متطرقين إلى التميـيز الـذي تعـاني منه بعض الفئات كالعمالة المنزلية والزراعة.

تتالت الاتفاقيات التي تدعو إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مختلف الحقوق([1])، وعقدت العديد من المؤتمرات الدولية للمرأة تُوِّجِتْ باتفاقية خاصة بالمرأة، أُقِرِّت عام 1979، ودخلت حيِّز التنفيذ عام 1981، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

وكـانت منظمـة العمـل الدوليـة السـباقة في الـدعوة إلى المسـاواة وعـدم التميـيز، فهي ملتزمة منذ تأسيسها، عام 1919، بتعزيز حقوق جميع النساء والرجال في العمل والتوصّل إلى المساواة بينهما وهو الأمر الكفيل بتحقيق العمل اللائق للرجال والنسـاء من حيث هـو هدف محوري للمنظمة. علمًا بأن جميع الالتفقات الدولية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأنها ترفض بصورة مبدئية جميع أشكال التمييز ومن بينها التميـيز على الاتفاقيـات على أسـاس الجنس.

اتفاقيات منظمة العمل الدولية

التزمت منظمة العمل الدولية منذ نشأتها عـام 1919 بنظـام من المعـايير الدوليـة للعمـل يهدف إلى تعزيز فرض النساء والرجال للحصول على عمل لائق ومنتج؛ في ظروف تتسم بالحرية والمساواة والأمن والكرامة.

وتستند المقاربة إلى مهام منظمة العمل الدوليـة في مجـال المسـاواة بين الجنسـين كمـا ذُكـرت في اتفاقيـات العمـل الدوليـة ذات الصـلة وفي الكثـير من قـرارات مـؤتمر العمـل الدولي وهو الهيئة الأعلى لصنع القرار في المنظمة.

فمنذ عام 1919، كانت من أوائـل الاتفاقيـات الصـادرة عن منظمـة العمـل الدوليـة همـا: الاتفاقية بشـأن حمايـة الأمومـة، (الاتفاقيـة رقم 3، لعـام 1919)، والاتفاقيـة بشـأن عمـل المرأة ليلا (الاتفاقية رقم 4، لعام 1919)،

وقد أصدرت المنظمة حتى الآن 189 اتفاقية (انظر الملحق 1) لعشرين معيارًا، ثاني اتفاقيات أساسية Fundamental Conventions تمثل أربعة معايير([2]) ويعتبر التصديق على الاتفاقيات الأساسية حدا أدنى لالتزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية للعمل، وهي:

المعيار	الاتفاقية
حرية التجمع	اتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم، 1948 (رقم 87) اتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1948 (رقم 98)
إلغاء العمل الجبري	اتفاقية العمل الإجباري، 1930 (رقم 29) اتفاقية إلغاء العمل الإجباري، 1957 (رقم 105)

القضاء على عمل الطفل	اتفاقية الحد الأدنى للعمر، 1973 (رقم 138) اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)
القضاء على التمييز	اتفاقية الأجر المتساوي، 1951 (رقم 100) اتفاقية التمييز(التشغيل والمهنة)، 1958 (رقم 111)

اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي ترسخ المساواة في عالم العمل

الاتفاقية رقم 100 "المساواة في الأجور" 1951

توصية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قمة متساوية 1951

كانت أول اتفاقية دولية تنص على أهمية (تشجع كل دولة عضو) كفالة تطبيق مبدأ مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية. من أجل تعزيز المساواة في الفرص والمعاملة للنساء العاملات اعتمده مؤتمر العمل الدولى 1951، وبدأ نفاذها عام 1953

المادة 1: في مفهوم هذه الاتفاقية: (أ) يشمل تعبير "أجـر" الأجـر أو المـرتب العـادي، الأساس أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى، التي يدفعها صاحب العمل للعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقدًا أو عينًا، مقابل استخدامه لـه،(ب) تشـير عبـارة "مسـاواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية" إلى معـدلات الأجـور المحـددة دون تمييز قائم على الجنس،

المادة 2: (1) تشجع كل دولة عضو، بوسـائل تتلاءم مـع الأسـاليب السـائدة في تحديـد معدلات الأجور، على كفالة تطبيق مبدأ مساواة العمال والعـاملات في الأجـر عن عمـل ذي قيمة متساوية على جميع العاملين، وأن تضـمن تطـبيق هـذا المبـدأ في حـدود عـدم تعارضه مع تلك الأساليب.

اتفاقية رقم 111، التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 11 سنة 1958

توصية التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 11 سنة 1958

تعرف المادة (1) من اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 11 لسـنة 1958 التميـيز باعتباره:

"أي تفريق أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، ويكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في الاستخدام أو المهنة". وتسمح المادة بإدراج أسباب إضافية بعد التشاور مع المنظمات الوطنية للعمال ولأصحاب العمل.

ويتأكد هذا التعريف بالمادة 5 من الاتفاقية نفسها التي تنص على: 1) لا تعتبر التدابير الخاصة للحماية أو للمساعدة التي تنص عليها اتفاقيات أو توصيات أخرى اعتمدها مؤتمر العمل الدولي من قبيل التمييز؛ 2) يجوز لأي دولة عضو بعد التشاور مع ممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إن وجدت، ألا تعتبر من قبيل التمييز تدابير خاصة لأشخاص يعترف عمومًا بأنهم في حاجة إلى حماية أو مساعدة خاصة لأسباب مثل: الجنس أو السن أو العجز أو المسئوليات العائلية أو المستوى الاجتماعي أو الثقافي.

يتضمن التمييز حسب الاتفاقية رقم 111:

- أي تفريق يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي، ويكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في الاستخدام أو المهنة.
- أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل آخر يكون من شأنه إبطال أو إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة في الاستخدام أو المهنة تحدده الدولة

العضـو المعنيـة بعـد التشـاور مـع ممثلي منظمـات أصـحاب العمـل ومنظمـات العمال، وهيئات مختصة.

- لا يعتبر التفريق أو التفضيل على أساس مؤهلات يقتضـيها شـغل وظيفـة معينـة من قبيل التمييز.

الاتفاقية رقم 156 "العمال ذوو المسئوليات العائلية" 1981

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية الهادفة إلى ضمان المسـاواة في الفرص والمعاملة للعمال من الجنسين، خاصةً أن اتفاقيـة منـع التميـيز (رقم 111) لا تغطي صراحةً التمييزات المبنية على أساس المسئوليات العائلية.

الهـدف من الاتفاقيـة: (1) إيجـاد مسـاواة فعليـة في الفـرص والمعاملـة بين العمـال من الجنسين. (2) تمكين الأشخاص ذوي المسـئوليّات العائليـة الـذين يعملـون أو يرغبـون في العمل من ممارسة حقّهم في ذلك دون أن يتعرّضوا للتمييز، وبقدر الإمكـان، دون تعـارض بين مسئوليّات العمل والمسئوليات العائلية.

تتضمن المسئوليات الأسرية للعمال مسئوليات تتعلق بـ: (1) أطفالهم الذين يعولونهم.(2) أعضاء آخرين في أسرتهم المباشرة يحتاجون بصورة واضحة إلى رعايتهم أو إعالتهم.

التدابير المطلوب اتخاذها: (1) تمكين العمّال ذوي المسئوليّات العائلية من ممارسة حقّهم في حرية اختيار عملهم، (2) أخذ احتياجاتهم في الحسبان عند تحرير أحكام وشروط الاستخدام وفي الضمان الاجتماعي، وعند التخطيط من أجل الجماعة المحلية، (3) تنمية أو تعزيز خدمات المجتمع المحلي، العامة أو الخاصة، مثل رعاية الطفل والخدمات والتسهيلات التي توفر للأسرة؛ (4) تمكين العمّال ذوي المسئوليات العائلية من أن يغدوا ويظلّوا مندمجين في القوى العاملة، ومن الانضمام مرّة أخرى إلى القوى العاملة بعد غياب عنها بسبب هذه المسئوليّات، بما في ذلك عبر تدابير في مجال التوجيه والتدريب المهنيين.

الاتفاقية رقم 183 "حماية الأمومة" 2000

لطالما كانت إجراءات حماية الأمومة من الاهتمامات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وقد تم تبني أول اتفاقية (رقم 3) بهذا الشأن منذ السنة الأولى لتكوينها عام 1919. وقد تم مراجعة هذه الاتفاقية لأول مرة بالاتفاقية (رقم 103) عام 1952. فالهدف المشترك من هاتين الاتفاقيتين: الحق في إجازة أمومة تساوي أثني عشر أسبوعًا مع استحقاق الإعانات المالية والرعاية الطبية. كما تمت مراجعة هذه الاتفاقية للمرة الثانية بالاتفاقية (رقم 183) عام 2000، حيث تعتبر هذه الاتفاقية أكثر معايير العمل الدولية حداثةً بشأن حماية الأمومة. ولا تزال الاتفاقيتان 3 و 103 ساريتين في بعض البلاد.

تشير ديباجة الاتفاقية إلى عدد من المواثيق الدولية وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وإعلان ومنهاج عمل بكين، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن مساواة المرأة العاملة في الفرص والمعاملة 1975.

تعالج الاتفاقية مسألة حماية الأمومة بشكل شامل وتتضمن أحكامًا تتخطى نطاق تشريع الضمان الاجتماعي الذي كانت الاتفاقية 102 تركز عليه بشكل حصري.. وتؤكد الاتفاقية اعتماد الدول المصدقة عليها تدابير لضمان ألا تشكل الأمومة سببًا للتمييز في الاستخدام أو فرص الحصول على عمل.

نطاق تطبيق الاتفاقية: تنطبق هذه الاتفاقية على المرأة العاملة في مجال الصناعة والتجارة والأعمال غير الصناعية والزراعية بما في ذلك صاحبات الأجور والعاملات في المنازل أو الخادمات في المنازل الخاصة، والاستثناء الوحيد هو المشاريع العائلية.

مدة إجازة الأمومة: (1) يجب ألا تقل فترة إجازة الأمومة عن أربعة عشر أسبوعًا،(2) تشمل إجازة الأمومة فترة إجازة إلزامية بعد ولادة الطفل مدتها ستة أسابيع.(3) تمدد فترة إجازة ما قبل الولادة بفترة مساوية للفترة الفاصلة بين التاريخ المفترض للولادة وتاريخها الفعلي، دون تخفيض فترة أي إجازة إلزامية بعد الولادة.(4) تمنح إجازة قبل فترة إجازة الأمومة أو بعدها إذا لزم الأمر لاعتبارات طبية.

الإعانات المالية والرعاية: (1) بالرغم من غياب المرأة عن عملها أثناء إجازة الأمومة فإنها تحصل على الإعانات الكافية لتغطية الاحتياجات الصحية الكاملة لها ولطفلها وفقًا

لمستوى معيشي ملائم. (2) يحق للمرأة أيضًا التردد إلى الطبيب أو إلى القابلة القانونية المعتمدة بدون رسوم.(3) تستحق المرأة التي تتغيب عن العمل بسبب الولادة إعانات نقدية تؤمن لها الحفاظ على صحتها وصحة طفلها والحصول على مستوى معيشي مناسب. (4) يجب ألا تقل الإعانة عن ثلثي دخل المرأة.

الحماية في مجال الاستخدام ومنع التمييز: (1) يجب على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة لضمان ألا تشكل الأمومة سببًا للتمييز في الاستخدام، بما في ذلك فرص الحصول على العمل. (2) يحظّر على صاحب العمل أن ينهي استخدام أي امرأة أثناء فترة الحمل أو فترة إجازة الولادة أو خلال الفترة التي تعقب عودتها إلى العمل إلا إذا كان لأسباب لا تتعلق بالحمل أو الولادة أو الرضاعة.(3) يتعين عند عودة المرأة لعملها أن تعود إلى الوظيفة نفسها أو وظيفة مماثلة لها بنفس الأجر.

الرضاعة: (1) يسمح للمرأة بإرضاع طفلها مرتين خلال دوام عملها، مدة كل مرة نصف ساعة، ولا تقطع هذه الساعة من أجرها بل تحتسب على أنها ساعة عمل عادية. (2) تختار المرأة بين الحصول على استراحة واحدة أو أكثر خلال دوام العمل وبين تقليل عدد ساعات العمل للسماح لها بإرضاع طفلها. (3) لابد من توفير المرافق الخاصة بالرضاعة والعناية اليومية بالمولود من حيث التجهيزات والأساليب الصحية وتوفير العاملين بها.

حماية المرأة أثناء الحمل وأثناء فترة الرضاعة: (1) يجب على الدول المصدقة أن تتخذ إجراءات تضمن عدم تعريض المرأة الحامل أو المرأة المرضعة للضرر أو للقيام بأعمال قد تكون ضارة بصحتها أو صحة طفلها. (2) يحظر العمل الليلي والعمل الإضافي على

المرأة الحامل أو المرضعة ويجب أن تُمنع المرأة أثناء الحمل وخلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر بعد الولادة من القيام بأي عمل يعتبر ضارًا بصحتها أو صحة طفلها. (3) يحق للمرأة التي تقوم بأي عمل ضار أن تبدل هذا العمل دون أن تفقد شيئًا من أجرها كما يجوز ذلك للمرأة التي تقدم شهادة طبية تقول بأن تبديل هذا العمل ضروري لصحتها وصحة طفلها.

الاتفاقية رقم 171 بشأن العمل الليلي 1990

في العام الأول لتأسيسها أصدرت منظمة العمل الدولية 6 اتفاقيات من بينها الاتفاقية رقم 4 بشأن عمل المرأة ليلا، وقد تمت مراجعتها عام 1948 لتصدر الاتفاقية رقم 89 لعام 1948، وأهم ما أشارت إليه الاتفاقية هو أنه: "لا يجوز تشغيل النساء، أيا كانت أعمارهن، ليلا في أي منشأة صناعية عامة كانت أو خاصة، أو في أي من فروعها، وتستثنى من ذلك المنشآت التي لا يستخدم فيها سوى أفراد من نفس الأسرة، وتشير الاتفاقية رقم 171 "العمل الليلي" 1990 ([3]) إلى أحكام اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية المتعلقة بعمل المرأة ليلا، وبوجه خاص أحكام اتفاقية العمل ليلاً (المرأة) (مراجعة) 1948.

الاتفاقية رقم 177 بشأن العمل في المنزل 1996

تهدف الاتفاقية إلى تحسين وضع العمال في المنزل وتحقيق المساواة في المعاملة بين العمال في المنزل وغيرهم من العمال بالأجر، حيث تشمل عبارة "العمل في المنزل" عملاً يؤدى: في منزل العامل أو في أماكن أخرى يختارها، خلاف مكان عمل صاحب

العمل؛ مقابل أجر؛ ويؤدي إلى ناتج أو خدمة وفقًا لمواصفات صاحب العمل، بصرف النظر عن الجهة التي تقدم المعدات والمواد أو سائر المدخلات المستخدمة.

مجالات تطبيق مساواة العمال في المنزل بغيرهم من العمال بالأجر: (1) حق العمال في المنزل في إنشاء المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها والمشاركة في أنشطة هذه المنظمات، (2) الحماية من التمييز في الاستخدام والمهنة، (3) الحماية في مجال السلامة والصحة المهنيّتين، (4) الأجور، (5) الحماية القانونية في مجال الضمان الاجتماعي، (6) الحصول على التدريب، (7) الحد الأدنى لسن القبول في الاستخدام أو العمل، (8) حماية الأمومة.

الاتفاقية رقم 189 "العمل اللائق للعمال المنزليين" 2011

تنص الاتفاقية على أن العمال المنزليين الذين يرعون الأسر ويعتنون بالبيوت يجب أن يتمتعوا بنفس حقوق العمل الأساسية المتاحة لبقية العمال:

أي ساعات عمل معقولة، وفترة راحة أسبوعية لمدة 24 ساعة متتالية على الأقل، وحدًا مفروضًا على الدفع العيني، ومعلومات واضحة عن شروط الاستخدام وظروفه، إلى جانب احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

حيث تشير الاتفاقية إلى.... "أن العمل المنزلي لا يزال منتقص القيمة ومحجوبًا، وأن النساء والفتيات هنّ اللواتي يضطلعن به بصورة أساسية، والكثيرات منهن من المهاجرات

أو من أفراد مجتمعات محرومة، وهن معرضات على وجه الخصوص للتمييز فيما يتعلق بظروف الاستخدام والعمل ولغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان,...

ووفق المادة (3) – 1. تتخذ الدولة عضو تدابيرت نضمن على نحو فعّال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع العمال المنزليين، كما هو وارد في هذه الاتفاقية.

2 . تتخذ الدولة العضو، لصالح العمال المنزليين، التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لاحترام وتعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ألا وهي: (أ) الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛ (ب) القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي؛ (ج) القضاء الفعلي على عمل الأطفال؛ و(د) القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

مصادقة مصر على اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي ترسخ المساواة في عالم العمل

صادقت مصر على اتفاقية مساواة العمال والعاملات في الأجر رقم 100 (ما عدا البحرين وعُمان وقطر) وعلى اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 111، ولم تصادق أي دولة على اتفاقية العمل الليلي 171 (13 دولة موقعة)؛ ووحده اليمن صادق على اتفاقية العمال ذوي المسئوليات العائلية رقم 156 (43 دولة موقعة)، في حين لم تصادق سوى المغرب (13 إبريل 2011) على اتفاقية حماية الأمومة رقم 183 (29 دولة موقعة). ولم توقع أي من الدول العربية على اتفاقية العمل في المنزل رقم 177 (10 دول موقعة)،

كما لم توقع أي منها على اتفاقيـة العمـل اللائـق للعمـال المنزلـيين رقم 189 (14 دولـة موقعة) التي دخلت حيز التنفيذ عام 2012. ولم يصادق سوى الأردن وليبيا وموريتانيا على عدد من بنود اتفاقية الضمان الاجتماعي 102 (50 دولة موقعة).

التفاعل بين الآليات المختلفة

تفاعلت منظمة العمل الدولية مـع العديـد من الاتفاقيـات والوثـائق الدوليـة. فبعـد صـدور اتفاقية القضاء على جميـع أشـكال التميـيز ضـد النسـاء عـام 1979، تبـني مـؤتمر العمـل الـدولي (يونيـو 1981) الاتفاقيـة رقم 156 "العمـال ذوو المسـئوليات العائليـة" 1981، وتمثل ديباجة الاتفاقية نموذجًا واضحًا لهذا التأثير، حيث تقـول إن المـؤتمر العـام لمنظمـة العمل الدولية: "... وإذ يـذكر بـأن اتفاقيـة عـدم التميـيز في الاسـتخدام والمهنـة 1958 لا تغطي التميـيزات المبنيـة على المسـئوليات العائليـة، ويـرى ضـرورة وضـع معـايير بهـذا الشأن،.... وإذ يشـير إلى نصـوص توصـية الاسـتخدام "المـرأة ذات المسـئوليات العائليـة(1965) ويضع في اعتباره التغيرات التي طرأت بعدها،...., وإذ يشير إلى أن الأمم المتحدة ووكالات متخصصة أخرى اعتمدت أيضًا صكوكًا بشأن المساواة في الفرص والمعاملـة بين الرجال والنساء، ويذكر بوجه خاص الفقرة الرابعة عشرة من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضـد النسـاء الـتي توضـح أن الـدول الأطـراف "تدرك أن هنـاك حاجـة إلى تحـول في الـدور التقليـدي للرجـال ولـدور النسـاء كـذلك في المجتمع وفي الأسرة لتحقيق المساواة التامة بين الرجال والنساء ([4]).

بعض جيوب التمييز المتبقية

- التميـيز في القـوانين بين الأم العاملـة في القطـاع الرسـمي والأم العاملـة في القطاع الخاص من حيث الاستحقاقات المالية خلال إجازة رعاية الطفل، ففي عدد من القوانين نجد أن إجازة الأمومة في القطاع الخـاص تكـون بـدون أجـر، أو بـأجر أدنى، أو أن إجازة الأمومة الممنوحة أقل.

- وأيضًا التمييز بين القطـاع العـام والقطـاع الخـاص في نظـام التأمينـات/ التغطيـة الاجتماعية، حيث إن النظام مغيب/ غير مطبق في القطاع الخاص.

- والتمييز بين العاملين في قطاع الزراعة/ الفلاحة والعاملـة بخدمـة المنـازل، حيث إن هذه الفئات غير مشمولة في نظام التأمينات، ذلك لأن الفئتين المذكورتين غـير مشمولتين بأحكام قانون العمل، التمييز في سن التقاعد بين الرجل والمـرأة الـتي يراها البعض بأنها ميزة وتمييز إيجابي لصالح المـرأة إلا أنـه فعليًـا تحـد من فرصـها المهنية وحصولها على مناصب أعلى في الوقت الذي تكون واجباتها الأسرية أقل.

الإجراءات الواجب اتخاذها لجعـل الأنظمـة القانونيـة الوطنيـة متجانسـة مـع الالتزامات الدولية

- إطلاق حوارات وطنية، أو تفعيل ما هو قائم منهـا، لبلـورة مفـاهيم قانونيـة قـادرة على الموائمة بين التشريعات الوطنية والدولية وتجـاوز المفـاهيم المغلوطـة حـول قضايا التمييز وبيـان أهميتهـا القصـوى لناحيـة التنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية في الإقليم.

- أن يتم إنشاء سلطة متخصصة، أو تفعيل ما هو قائم منها، لمتابعة وتنفيذ الاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها وضمان جعل القوانين الوطنية متجانسة مع الالتزامات الدولية.

- التشبيك بين النقابات والجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني ودعم الناشطين والناشطات لممارسة الضغوط الضرورية في كل دولة حتى توقع على الاتفاقيات الخاصة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتلتزم بها وترتقي بتشريعاتها إلى المعايير الدولية المنصفة.

- توظيف الموارد المالية طبقًا للالتزامات المبرمة بين المؤسسات.

- وجوب نشر كل القوانين المتعلقة بالموضوع، وطنية كانت أم دولية.

الإصلاحات القانونية المطلوبة

- تشريع قوانين فعالة للضمان الاجتماعي للأمومة ورعاية الأطفال، مبنية على مضامين اتفاقية حماية الأمومة آخذة في عين الاعتبار مظلة منصفة للضمان الاجتماعي.

- أن تتمتع المـرأة العاملـة بحقـوق قانونيـة خاصـة بهـا وبشـكل متسـاوٍ، سـواء في القطـاع الخـاص أو العـام والتنصـيص على ذلـك صـراحة في تشـريعات العمـل والمسائل الأخرى ذات العلاقة وإيجاد الآليات الفعالة للتطبيق والرقابة.

- مراجعة وتعديل جميع التشريعات الوطنية التي لا تنصـف النسـاء، وإيجـاد المـوارد اللازمة لتعظيم الإنفاق الاجتماعي العام لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر فقرًا في المجتمع، ومن بينهم النساء.

- الاستفادة من التطبيقات الناجحة في بعض الدول، فعلى سبيل المثال:

بعض التطبيقات الناجحة في الدول العربية التي ممكن الاستفادة منها

- هنالك تمييز إيجابي بالنسبة إلى المرأة الموظفـة في المملكـة السـعودية، حيث يحق لها عندما لم تعد خاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية الحصول على معاشها كاملاً متى بلغت 55 عامًا.

- كما تم إصدار دليل عن معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطط لزيادة الثقافة القانونيـة وتخفيـف

الأعباء المالية والتكاليف على النساء المتقاضيات.

- وقامت الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية بإدماج الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية CEDAW ضمن المناهج التعليمية المعتمدة في الجامعات وبالأخص معاهد الإعلام والحقوق والقضاء وإنشاء شبكة بين المعينين.

- اعتمد الأردن في عام 2010 برنامج تأمين الأمومة المقترح من منظمة العمل الدولية والذي ينقل المسئولية عن تمويل رواتب المرأة أثناء إجازة الأمومة من أصحاب العمل إلى التأمينات الاجتماعية. وتعمل المنظمة في الأردن أيضًا على إصلاح نظام المعاشات التقاعدية وبناء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

- وأجرت المنظمة مراجعة تناولت تقديم الرعاية الصحية الشاملة في لبنان من خلال دراسة لخيارات السياسات، ومسح للأسر اللبنانية، وتقرير شامل يقدم دراسة تكاليف يمكن أن تأخذها الهيئات المكونة الثلاثية بعين الاعتبار.

- وفي البحرين والكويت وسلطنة عُمان، جمعت منظمة العمل الدولية وأنتجت ونشرت بيانات قابلة للمقارنة دوليًا من خلال استعلام الضمان الاجتماعي.

الإجراءات الإضافية الأخرى،

- إنشاء معهد للدرسات القضائية والقانونية يختص بتنظيم برامج للمحامين والقضاة والعاملين في المجال القانوني والقضائي لزيادة الوعي بحقـوق المـرأة وقضـاياها، ولبحث المعـايير الدوليـة لحقـوق الإنسـان ومبـدأ المسـاواة بين الرجـل والمـرأة ودراسة المعوقات التي توجهها المرأة في وصولها للقضاء على التمييز،

- وتعزيز البحوث وبناء القدرات في مجـال القضـايا المتعلقـة بالإنصـاف في الأجـور وحماية الأمومة، ومقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل.

- التشـبيك والاسـتفادة من الهيئـات الدوليـة الـتي تتنـاول حـق النسـاء في العمـل، واستخلاص الدروس والطرق الناجعة. وأن تتاح هذه المـوارد لكـل أطـراف الحـوار الاجتماعي للتعلم منها وتطـوير مشـاركة النسـاء في الحيـاة العامـة بشـكل فعـال، وفي جميع مستويات القرار سواء على صـعيد المؤسسـات الحكوميـة أو منظمـات أصحاب العمل أو المنظمات النقابية العمالية.

النتائج المتوقعة

- أن يطرأ تحديث شامل وتكيف للتشـريعات الـتي تقـف حـائلا دون حصـول النسـاء على حقوق متساوية مع الرجال وبناء على الواقع الجديد الذي يحكم مجتمعنا.

- أن تنسجم القوانين المحلية للبلدان العربية مع القوانين والمعاهدات الدولية، بحيث يتم التخلص من الثغرات المتبقية التي تحول دون استفادة النساء من فرص متساوية في الحقوق والواجبات.

- أن تتم إعادة النظر في الدور التقليدي للنساء والرجال عبر تعزيز دور المؤسسات القانونية والمجتمعية المعنية ببناء قدرات فئات مختلفة في المجتمع حول الدور "الإنتاجي" الجديد للنساء ومتطلباته.

الخاتمة

عندما اعتمدت منظمة الأمم المتحدة الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان للنساء بصفة خاصة، كان الهدف حماية كرامة المرأة وضمان حقوقها الإنسانية في مجتمع قادر على التقدم والنمو بمشاركة جميع عناصره. إلا أن هذه الاتفاقيات لقيت عدة عراقيل من قبل الدول العربية التي اعتبرتها نصوصًا عالمية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الثقافة والحضارة العربية الإسلامية، مما دفع بعض المنظمات المحلية إلى إصدار مواثيق إقليمية خاصة معتمدة على الثقافة والتقاليد الخاصة بالجهة فظهر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ومشروع الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان، والمشروع العربي لحقوق الإنسان التي حددت الحقوق التي من المفروض أن يتمتع بها الإنسان، حيث تم بناء هذه الحقوق على تراكم التجارب الحضارية التي تحقق المساواة بين النساء والرجال في المجالات كافة.

الهوامش:

(1) في عام 1945 اعتُمِد ميثاقًا للأمم المتحدة كأول معاهدة دولية تشير، في عبارات محددة، إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق. حيث أشارت المادة 1 من الميثاق إلى "تحقيق التعاون الدولي... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"؛ وفي عام 1952 تم اعتماد اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وفي العام 1957 اتفاقية منح الجنسية للمرأة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري 1965، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام 1990؛

(2) "المعايير" standards مفهومٌ أوسع من الاتفاقيات التي تأتي تحت مصطلح "الأدوات" instruments، فالمعايير تمثل إطارًا يضم الاتفاقيات، بحيث يضم كل معيار عددًا من الاتفاقيات. تتمتع المعايير بسبب عموميتها وانطباقها تقريبًا على كل زمان ومكان بنسبة أكبر من الثبات والإطلاق الذي يأتي لكونها ببساطة هي معايير حقوق الإنسان، بينما تواصل الاتفاقيات والتوصيات التغير والتبدل والحذف والإضافة كونها أكثر تفصيلاً وتعيينًا لواقع عمل معين في زمن معين يوجد 20 معيارا من أهمها: حرية العمل ومكافحة العمل القسري، المساواة ومكافحة التمييز، السلامة والصحة المهنية في العمل، الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، سياسة التشغيل وتوفير العمل اللائق، حماية حقوق العمال المهاجرين، حق العمل للمعوقين، الحوار الاجتماعي والثلاثية، الحد الأدنى للسن

في العمل ومكافحة عمالة الأطفال، الإرشاد المهني والتدريب، سياسة الأجور، حماية الأمومة، ساعات العمل، التفتيش العمالي.

* برغم أن هذه الاتفاقية تتناول العمل الليلي عمومًا، إلا أنها تشير بشكل مفصل إلى الوضع الخاص للعاملات الحوامل اللاتي يعملن ليلاً

(4) http://www.ile.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:CIS56

المصطلحات الرئيسية المستخدمة في المعاهدات الدولية

المعاهدة Treaty اتفاق استراتيجي يعقد بين دولتين أو أكثر وتأتي بالدرجة الأولى في الأهمية لأنها تنطوي على مصالح دولية ورغبة قوية في الالتزام بها، بينما الاتفاقية Convention أقل أهمية من المعاهدة بشكل عام مع أن بعض الوثائق الدولية لم تميز بينهما وتتناول القضايا الفنية كالشئون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية، أو تسوية نزاع أو بيان الحقوق، أو تتضمن مبادئ وقواعد دولية عامة، تتعهد الدول الموقعة عليها باحترامها مثل اتفاقيات لاهاي وجنيف المتعددة. أما الاتفاق Agreement فيتم بين دولتين على موضوع له صفة قانونية ملزمة، ويأتي بالدرجة الثالثة بعد المعاهدة والاتفاقية.

البروتوكول protocol، هو مجموعة الإجـراءات والاسـتعدادات المتخـذة إثـر التوقيـع على معاهـدة مـا، تمهيـدًا للتصـديق عليهـا دون اسـتبعاد بعض التعـديلات المتعلقـة بـالخطوات الإجرائية، وترتيبه الرابع بعد المصطلحات الثلاثة المتقدمة.

الانضمام membership هو فعل موافقة دولـة مـا لم توقـع على معاهـدة مـا بـأن تصـبح طرفًا في تلك المعاهـدة عـبر إيـداعها "مسـتند أو وثيقـة الانضـمام". وللانضـمام المفعـول نفسه الذي يترتب على التصديق أو القبول أو الموافقة.

الإقرارdeclaration هو فعل أو إجراء رسمي تصوغ الأطراف المتفاوضـة بموجبـه شـكل المعاهدة ومضمونها. ويتم إقرار المعاهدة عبر فعلٍ أو تصرفٍ محدد يعبر عن إرادة الـدول والمنظمات الدولية المشـاركة في المفاوضـات الخاصـة بالمعاهـدة، كالتصـويت على نص المعاهدة، أو توقيعها. ويمكن أيضًا أن يكون الإقرار آلية تسـتخدم لتحديـد شـكل ومضـمون التعديلات المقترحة على معاهدة ما، أو اللوائح والقوانين الخاصة بتلك المعاهدة.

الإعلان التفسيري هو إعلان من جانب دولة ما يتعلق بفهمها الخاص لمسـألة مـا لمعاهـدة. وبخلاف التحفظات، إن الإعلانات تقتصر على توضيح موقـف دولـة مـا، ولا تقصـد اسـتبعاد المفعول القانوني للمعاهدة أو تعديله.

سريان مفعول المعاهدة in force هو التـاريخ الـذي تصـبح فيـه المعاهـدة ملزمـة قانونيًّا لأطرافها. وتحدد أحكام المعاهدة موعد دخولها حيز التنفيذ.

التصديق والقبول والموافقة مصطلحات تشير إلى الفعل أو الإجراء المتخذ على المستوى الدولي، والذي تؤكد الدولة من خلاله موافقتها على أن تكون ملزمة بمعاهدة ما.

التحفظ reservation هو بيان تصدره دولة ما بقصد استبعاد أو تغيير المفعول القانوني لبعض أحكام معاهدة ما عند تطبيقها على الدولة صاحبة التحفظ.

التوقيع النهائي أو القطعي (توقيع لا يخضع للتصديق) يحصل التوقيع النهائي عندما تعبر دولة ما عن موافقتها على أن تكون ملزمة بمعاهدة ما عبر توقيعها، ومن دون الحاجة إلى تصديقها أو قبولها أو الموافقة عليها. ويمكن للدولة توقيع معاهدة ما توقيعا نهائيا أو قطعيا فقط في حال إجازة المعاهدة المعنية ذلك التوقيع. ويسمح عدد من المعاهدات المودعة لدى الأمين العام للأمم المتحدة بالتوقيع النهائي.

التوقيع البسيط (توقيع يخضع للتصديق) ينطبق التوقيع البسيط على معظم المعاهدات المتعددة الأطراف. وهذا يعني أنه عندما توقع دولة ما على معاهدة ما يخضع توقيعها للتصديق أو القبول أو الموافقة. ولا تُعتبر الدولة موافقة على أن تكون ملزمة بالمعاهدة إلا بعد أن تصدقها أو تقبلها أو تقرها.

المراجع

- الملف القانوني للبلدان العربية، 2014 (مسودة)، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية

http://www.arabhumanrights.org/resources/definitions.aspx

NORMLEX information system on international Labour standards; Ratification of ILO Conventions; Ratification by County

CEDAW: signatures to and Ratifications of the optional protocol

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/protocol/sigop.htm

- مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

- http://www.cihlhr.org/home/2010-05-12-22-51-25/2010-04-03-23-37-05/200-05-11-08-03-34.html

- مـؤتمرات الأمم المتحـدة الخاصـة بالنسـاء، بعـد بكين: القيـام بعمـل من أجـل المساواة، والتنمية، والسلام

- http://www.imow.org/wpp/stories/viewStory?language=ar&storyId=1873

- الصـكوك الدوليـة لحقـوق الإنسـان؛ المجلـد الثـاني؛ تجميـع للتعليقـات العامـة والتوصيات العامة التي اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان؛

(HRI/ GEN/ 1/ Rev.9 (Vol II) 27 May 2008

- جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان

- http://www1/umn/edu/humanrts/arabic

- كتاب مواثيق حقوق الإنسان

site/iugaza.edu.ps/bboshmaq/files/

- كتاب – مواثيق - حقوق الإنسان. doc

- وثائق الأمم المتحدة

http://www.un.org/depts/dh1/dhlara/resguida/resins/htm

- المرأة العربية والاتفاقيات الإقليمية والدولية "وعد"

http://www.waadniw.org/pages/global/ilo-1/index.html

- ورقة عمل حول الحماية القانونية للمرأة في تشريعات العمل العربية، دراسة للواقع والمأمول في ضوء معايير العمل الدولية والعربية؛ الورشة الأولى لمؤتمر قضايا المرأة وتحديات العصر: "نحو وثيقة عربية لحقوق المرأة"، ورشة الحقوق الاقتصادية للمرأة العربية، المنامة - مملكة البحرين 20 – 21 نوفمبر 2013، إعداد الدكتور/ عبد الباسط عبد المحسن، المستشار القانوني لسعادة وزير العمل بمملكة البحرين

ورقة موقف عن أهداف التنمية المستدامة

وأجندة تطوير ما بعد 2015

المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي

10 مارس 2015

ترجمة: أحمد محمود

مقدمة

يناقش المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي أهداف التنمية المستدامة في صياغتها التي حددها وفصلها تقرير مجموعة العمل المفتوحة للجمعية العامة لأهداف التنمية المستدامة ([1]). ويعترف المرصد بعمل المجموعة الذي بدأ في مارس من عام 2013 وبالجهود والتعليقات المقدمة من قبل المجتمع المدني والمجموعات النسائية على امتداد عملية إعداد هذا التقرير. فقد كان المرصد يتابع هذه المناقشات ويقدم ورقة الموقف هذه ([2]) عن أهداف التنمية المستدامة اعتمادا على عمل جماعات المجتمع المدني الأخرى، وخاصةً عمل المجموعة النسوية الرئيسية ([2]).

لقد فشلت أهداف التنمية المستدامة، في التأكيد بطريقة ملموسة على بعد حقوق الإنسان ومحاسبة الدول على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها وتحقيقها في إطار أجندة التنمية. وينبغي أن يكون نظام حقوق الإنسان، ومقاييسه ومعاييره الراسخة وآلية مراقبته، موضوعة بشكل حازم في قلب أهداف التنمية المستدامة، بحيث تدفع بأجندة للتنمية المتأصلة في الحقوق والناس الذين تزعم أنها ملتزمة تجاههم. وهذا لم يتم بشكل واضح. وتبرز هذه الورقة مخاوف المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، كما تدعو مجددًا إلى إدماج منظور حقوق الإنسان ومقاربة المساواة الجوهرية في التنمية.

يناقش القسم الأول من الورقة أربع مناطق اهتمام عريضة:

(1) تكرس أهداف التنمية المستدامة نموذجا اقتصاديا استنفد دوره وأثبت عجزه عن معالجة عدم المساواة الهيكلية على نحو مناسب.

(2) تفتقر أهداف التنمية المستدامة إلى مقاربة تركز بشكل صريح على الحقوق أو البشر.

(3) ليس هناك اعتراف باستمرار عدم مساواة النساء، وبالحاجة لتضمين تحليل يقوم على حقوق النساء في أهداف التنمية المستدامة.

(4) ليس هناك تأكيد كاف على المعايير والمبادئ الدولية الموجودة والمقرة في نظام حقوق الإنسان الدولي. وبشكل خاص لا تدمج أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل مبدأ المساواة الجوهرية التي تعد جزءا لا يتجزأ من القضاء على عدم مساواة النساء.

القسم الثاني من هذه الورقة يبين القيمة المضافة لدمج إطار حقوق الإنسان والالتزامات التي توجبها المعاهدات الدولية في أهداف التنمية المستدامة. وهنا يتم التأكيد على الأبعاد الرئيسية لحقوق الإنسان والمساواة الجوهرية مثل ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة، والتقاطع، ومبدأ مسئولية الدولة، وعدم التراجع، والمساواة كحق ونتيجة، باعتبار هذه الأمور كلها عناصر مهمة ينبغي أن تقوم عليها أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية. ويركز القسم الأخير على أهمية المؤشرات المرتكزة على حقوق الإنسان والمساواة الجوهرية، ويقدم كنموذج مؤشرات للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

أ – تأملات عامة بشأن أهداف التنمية المستدامة

يود المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي تناول بعض أوجه القلق العامة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ وفي المقدمة منها عدم الانتباه لكيفية تأثير هذه الوثيقة، بشكلها الحالي، على حقوق النساء والتزامات الدول في أجندة التنمية. فالنموذج الاقتصادي القائمة عليه، واللغة المستخدمة داخل الوثيقة يحددان نبرة مختلفة جدا للأجندة تؤثر ضمنيًا على الاعتراف بالحقوق وممارستها.

1 – لم تحدث أهداف التنمية المستدامة انفصالاً حاسمًا عن الموقف الاقتصادي السائد والنموذج الاقتصادي الذي أتم دورته، ويواجه الآن كل أنواع الكوابح التي هي في الوقت ذاته اقتصادية وبيئية وإيكولوجية واجتماعية سياسية.

التمدين والتركيز المفرط على مستويات النمو الاقتصادي وليس على مضمونه، وانعدام إعادة التأهيل المناسب للمحرومين والمهمشين في عملية النمو، والخصخصة والاستغلال المفرط للمعادن والأرض والموارد المائية، أدت إلى قدر كبير من نفاد الموارد الطبيعية وأسهمت في نمو وتنمية غير مستدامين. ويرتبط كل هذا أيضًا بفشل نموذج النمو التقليدي في إدراك أن السلوك الاقتصادي يتم داخل سياق اجتماعى وبشكل خاص الدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي والعنصر والطبقة والطائفة والقومية في تحديد النتائج الاقتصادية الحقيقية.

ولا يعالج النموذج الاقتصادي الحالي عدم المساواة الهيكلية بين البلدان وداخل كل منها على نحو ملائم، وبينما تعترف الأهداف بهذه التفاوتات بشكل محدود للغاية؛ ليس هناك اعتراف صريح بالبُني أو طبقات التمييز التاريخية أو التمييز الناجم عن تأثير العديد من العوامل المتقاطعة، كما أنها لا تتضمن فكرة المساواة الجوهرية. كما أن التفكك وعدم اتساق العبارات في صياغة الأهداف يقوض على نحو أكبر ترابط الحقوق، ناهيك عن الحلول المطلوبة من أجل تحقيقها. ولا تتضمن الوثيقة أو تعترف بوجود "الأوضاع المتميزة" لبعض البلدان على بلدان أخرى - في المقام الأول الشمال العالمي الثري على الجنوب العالمي النامي.

المطلب الذي تنادي به الحركات المجتمعية والشعبية يتعلق بنموذج تنمية جديد لا يقوم على النمو الاقتصادي وحده، وليس مؤشره متوسط إجمالي الناتج المحلي الذي يخفي حقيقة أن نصف الاقتصاد ليس نقديا كذلك. فعلى سبيل المثال، يغفل الفهم السائد بُعد النوع الاجتماعي، ويتجاهل أنشطة أساسية تجري خارج الأسواق والدور الذي تقوم به النساء فيها، كرعاية الأسرة والعمل التطوعي وتربية الأطفال ورعاية المسنين وجزء كبير من إنتاج الطعام ورعاية المحاصيل.

في مراجعة أهداف التنمية الألفية اعتُرف بأن "عمل الرعاية، مدفوع الأجر، وغير مدفوع الأجر, وخدمات الرعاية" مهمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية وأنه لو لم يُغَيَّر تقسيم العمل النوعي الحالي ويُعْتَرَف بمسئولية تقديم الرعاية المشتركة، فلن يتحسن تمتع النساء بحقوقهن كثيرا "([4]). وأكد المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان أن "الرعاية تدعم النمو الاقتصادي والقدرة الإنتاجية والتنمية الاجتماعية والرفاه والتماسك الاجتماعي" وأن هناك عقبة أمام خروج النساء وأسرهن من الفقر([5]). وعلى الرغم من الاعتراف به في الهدف 5، فلا يبدو أن الهدف المؤهل "للاعتراف بـ وتقييم" ([6]) الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر وتعزيز المسئولية المشتركة يمضي إلى الحد الكافي لفهم جوهر التزام الدولة بموجب اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء لـ "ضمان.. الاعتراف بالمسئولية المشتركة للرجال والنساء" ([7]) والقضاء على الصور النمطية والممارسات أو السياسات المتصلة بها في التعليم والتوظيف.

ومن ثم فلا بد من دمج هذه الرؤى في عملية النمو نفسها وفي العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع، وليس إجراء تغييرات عشوائية وتجميلية تترك الاتجاه السائد بشأن النمو الاقتصادي نفسه دون مساءلة.

2 – عدم وجود مقاربة واضحة "ترتكز على الحقوق أو البشر" لصياغة الأهداف والغايات. وسوف يسمح ذلك بتضمين الاقتصاد/ الأرباح باعتبارها أهم معيار لمؤشر النجاح في التنمية.

الأهداف والغايات الحالية غامضة وعريضة - الأمر الذي يسمح بمقاربات متعددة للتأويل. فإذا لم يكن إطار التأويل قائما على أساس "يرتكز على الحقوق أو البشر" فسيكون هناك خطر تأويل ما يشكل التنمية المستدامة بشكل أساسي من خلال عدسة اقتصادية. الاقتصار على المقاربة الاقتصادية وحدها، يجعل "الربح/ لأعمال" هو التوجه الأساسي للتنمية المستدامة، وقد تكون إحدى نتائج هذا التوجه تزايد دور القطاع الخاص دون ضوابط، في المقام الأول قطاع الأعمال والشركات متعددة الجنسيات، والشركات العابرة للقوميات؛ وعدم التأكيد على حقوق البشر والمجتمعات ومصالحهم. وما نراه بالفعل يبين ارتباط التشوهات بتوسع الشركات الكبرى.

- مدى الزيادة في ثروة الشركات ونفوذها وتأثيرها ومسئوليتها على مدى العقود القليلة الماضية تدل عليه حقيقة أن أكثر من نصف الاقتصادات الكبري في العالم شركات وليست دولاً([8]).

- وبالتالي، بينما اتسعت حقوق الشركات والمستثمرين بشكل كبير على امتداد الجيل السابق، فقد أثبتت الحكومات أنها أقل قدرة من أي وقت مضى على وضع التشريعات والإجراءات التنظيمية للحماية من التأثيرات الضارة للشركات([9]).

- في كثير من البلدان النامية، غالبا مـا يـؤدي التنـافس على الاسـتثمار الـدولي إلى سـباق نحـو القـاع، إذ يـرجح أن يجتـذب من لـديهم أقـل قـدر من التنظيم معظم الاستثمار([10]).

تشير اللغة والغموض في الهدف 2 ([11]) وغاياته إلى ميل قوي نحو تعزيز اقتصـاد السـوق الحرة دون تدابير لحماية معايير حقوق الإنسان الدولية. فعلى سبيل المثال، الهدفان 2 أ و 2 ب ([12]) محاولة واضحة للسماح للأعمال/ الشـركات بـأن تفـرض على الـدول المجـالات التي ينبغي فيها السماح للقطاع الخاص بالعمل بحجة تعزيز التعاون الدولي.

والعبـارات من قبيـل "القضـاء على الجـوع وضـمان قـدرة النـاس أجمعين على الوصـول" والإشارات إلى "الطعام المغذي والكـافي على مـدار العـام" (الهـدف 2-1) ([13]) يمكن تفسيرها على أنها تسمح بقدر أكبر من استخدام منتجات الطعام المعدلة وراثيـا حـتى وإن كانت لا تزال هناك دعوات إلى مزيد من الأبحاث على الآثار السلبية المحتملـة على صـحة الإنسان والبيئة. وبالمثل فإنه في استهداف "مضاعفة الإنتاجية الزراعية" (الهدف 2-3) ([14]) و"تنفيذ ممارسات زراعية مرنة" (الهـدف 2-4) ([15]) قـد يشـير ذلـك إلى أن البـذور المعدلة وراثيا هي الأكثر مرونة والأعلى إنتاجا. والأدلة الحالية لـدعم هـذه الفكـرة تقـدمها أبحاث أو دراسات تمولها الشركات الكبرى. وما يثير القلـق كـذلك الاعتمـاد المتزايـد على صناعة المكملات الغذائية كي "تحل محل" الفواكه والخضراوات الطازجـة النـادرة بسـبب إعادة تطوير الأراضي الزراعي إلى فضاءات تجارية وفقدان الطرق التقليدية الـتي تضـمن التغذية في الطعام.

لا تخفف الأهداف كذلك المخاوف المتعلقة بتسجيل الشركات براءات اختراع للنباتات التي كانت المجتمعات المحلية في الماضي تنتجها من أجـل الـدواء. وحينـذاك تجـد المجتمعـات المحلية أن الطريقة الوحيدة لاستخدام معرفتها القديمـة هي إعـادة شـراء حـق اسـتخدام هذه المعرفة من الشركات. ومازالت اتفاقية منظمة التجارة العالمية تريبس ([16]) (اتفاقيـة بشأن حقوق الملكيـة الفكريـة المتصـلة بالتجـارة) موضـع خلاف في هـذا الشـأن بالنسـبة للكثير من البلدان النامية.

وهناك كذلك غموض في إطار المحاسبة الذي سوف ُيستخدَم المراقبـة شـروط اتفاقيـات الاستثمار/ التجارة. على سبيل المثال، ليسـت هنـاك في الـوقت الـراهن معلومـات كافيـة بشأن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي التي سيكون لها أثر هائل في كثير من البلــدان في آسيا والمحيط الهادي.

تنعكس آثار هذه الفجوات في الحوكمة العالمية على سـبيل المثـال في انتشـار اسـتحواز المصالح الأجنبية على مساحات الأراضي الكبيرة من أجل إنتاج الغذاء التي غالبا مـا تسـفر عن الطرد الإجباري لمزارعي المسـاحات الصـغيرة بتعـويض قليـل أو بـدون تعـويض ([17]). ولاحظ المقرر الخاص بالحق في الغـذاء كيـف تخلـق هـذه التطـويرات أحاديـة المحصـول وكبيرة الحجم "تغيرا شاملاً في استخدام الأراضي والحصول عليها" بينمـا الشـركات الـتي تصدر هذه المحاصيل دوليا هي المستفيد الرئيسي من الإضرار بمستخدمي الأراضي ([18]).

وتقيد هذه الممارسة بشدة الحق في الطعام، حيث إن البيئة الـتي يعتمـدون عليهـا يجـري تعديلها من أجل استخدامها لغرض آخر وتخضع لتقييد شديد، ناهيك عن أن ذلك يــؤدى إلى تدهورها ولذلك تهدد قدرتهم على "إنتاج الغذاء وحيازته"([19]).

تشير المقاربة الجديدة لأهداف التنميـة المسـتدامة إلى البشـر باعتبـارهم "المسـتفيدين"، حيث تعرض الناس لاحتمـال أن يكونـوا متلقين سـلبيين، وليس فـاعلين نشـطين لهم حـق صياغة أجندة التنمية ومنع التراجع عن الحقوق التنموية.

ليس هناك كذلك إقرار كافٍ بالسياقات المختلفة التي يجد داخلها الرجال والنساء أنفسهم - النسـاء المسـنات، والنسـاء في منـاطق الصـراعات، والنسـاء ذوات الإعاقـة، والنسـاء الأصليات، إلخ. ومن ثم فليسـت أهـداف التنميـة المسـتدامة متدرجـة على نحـو كـاف كي تعكس المشاركة المهمة هذه المجموعات، وهو ما يعد في حد ذاته مخالفا للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ([20]).

3 – أشـير إلى النسـاء في الوثيقـة لكن بلا اعـتراف واضـح بعـدم مسـاواة النساء والحاجة إلى تحليل قائم على حقوق النسـاء. وأسـفر هـذا عن تأمـل ضعيف وعدم دمج حقوق النساء في أهداف التنمية المستدامة. Articulate

مع أن هناك هدفا منفـردا للمسـاواة النوعيـة ([21])، فـإن الـدعوة العامـة للقضـاء على كـل أشـكال التميـيز ضـد النسـاء (الهـدف 5- 1)([22]) لا تكفى في غيـاب إطـار شـامل لحقـوق الإنسان يعزز كل أهداف التنميـة المسـتدامة. ولا يمكن تحقيـق المسـاواة إلا إذا نُظِـر إلى

حقوقهن الإنسانية على أنها كلية ومترابطة، وإلا إذا تم الاقرار بأنه لا يمكن الفصل بين حقوق النساء في المجالين العام والخاص. وعلى الرغم من ذكر النساء في الأهداف، فإن التعبيرات المستخدمة لا تعكس منظورًا نوعيًا، فغياب السلطة أحد أكبر موانع تحقيق مساواة النساء، لكنه لم يُبحث أو يُشار إليه في أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، ليس هناك اعتراف بأن النساء، وخاصةً النساء الريفيات المشتغلات بالزراعة، نادرا ما يوجدن في الفضاءات التي تتخذ فيها قرارات بشأن أراضيهن ومصدر رزقهن. وبدون الاعتراف بالأسباب الأصلية كالنظام الأبوي السائد، وكذلك الممارسات الثقافية والتقليدية التي تؤبد إخضاع النساء، ستكون الفرصة ضعيفة لأن تؤدى أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان تغيير ذي مغزى لحياة النساء سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الخاصة.

يتطلب القضاء على التمييز ضد النساء كما هو مطلوب في الهدف 5- 1 اهتمامًا خاصًا بالسياقات المتباينة لحياة النساء. ففي البلدان النامية، يعني البعد النوعي للأمن الغذائي والتغذية أن هناك أدوارًا محددة للنساء والرجال في تأمين الطعام داخل أسرهم ومجتمعاتهم - فالرجال يزرعون المحاصيل بينما النساء عادة ما يكن مسئولات عن زراعة الغذاء وإعداده وتربية الماشية لاستهلاك الأسرة ([23]). فدور النساء محوري في تأمين الغذاء، والتنوع الغذائي، وصحة الأطفال؛ حيث تكشف الأبحاث أنه في حالة الأمهات اللاتي يدرن ميزانية الأسرة يزيد معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة 20%. ([24]). وآثار التفاوتات النوعية في هذا الصدد عديدة ويمتد تأثيرها إلى جوانب عديدة من حياة النساء.

أظهرت الدراسات في غانا أن النساء المزارعات - بسبب الحصول غير المأمون على الأراضي – يملن إلى تربيح الأراضي الزراعية لفترات أقصر من المزارعين الرجال مما

يقلـل المحصـول ويـؤثر بشـكل فعـال على كميـة الغـذاء المتاحـة للاسـتهلاك العـائلي. وللممارسات الأبوية، كأن لا تأكل النساء والفتيات إلا بعد انتهاء أفـراد الأسـرة الـذكور من تناول طعامهم، آثار مباشرة على بلوغ النساء مستويات مناسبة من التغذيـة. ويسـهم هـذا الشكل من "التمييز الغذائي" في سوء التغذية المزمن واعتلال الصحة ([25]) وما لم يُعتَـرَف بذلك على أنه أحـد الهمـوم، فسـوف يسـتمر في تقـويض السياسـات أو الـبرامج الخاصـة بصحة النساء. وتبين الإحصاءات أن معاناة النساء من سوء التغذية ضـعف معانـاة الرجـال وأن عدد وفيات الفتيات ضعف وفيات الفتيان ([26]). كمـا أن النسـاء الحوامـل والمرضـعات كذلك أكثر عرضة لسوء التغذية، وهو ما سوف ينعكس على الأطفال الرضع، مـع انخفـاض معدلات المواليد واحتمالات الوفيات الأعلى.

تواجه النساء أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز تكرس حرمانهن الاقتصادي وتهميشـهن الاجتمـاعي والسياسـي على نحـو أكـبر. ومـازال دورهن كمقـدمات رعايـة أساسـيات في سـياقات الحرمـان من حقـوق الأرض، وانعـدام الحصـول على عمـل لائـق أو الحمايـة الاجتماعية أو الرعاية الصحية أو التعليم وكذلك أشكال الصراع المختلفة، تـدفع الكثـير من النساء أكثر نحو الاقتصاد غـير الرسـمي أو الهجـرة حيث يكن عرضـة للاسـتغلال والعنـف. ولابد من فهم هذه الأبعاد والرؤى النوعية ودمجها في كل الأهداف والغايات.

4 – ليس هناك تأكيـد كـاف على المعـايير والمبـادئ الدوليـة القائمـة داخـل النظام الدولي لحقوق الإنسان. وبشكل خاص فيما يتصـل باتفاقيـة القضـاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، لا تعكس أهداف التنميـة المسـتدامة أي تقدير، أو محاولـة لـدمج مبـدأ المسـاواة الجوهريـة الـذي يعـد أمـرًا أساسـيًا للقضاء على عدم المساواة.

كـان يمكن للهـدف 5 وهـو الوحيـد عن المسـاواة النوعيـة أن يعكس موقفًـا أقـوى وأكـثر تصـميمًا بكثـير بشـأن القضـاء على التميـيز مسـتمدًا من مبـادئ عـدم التميـيز والمسـاواة الجوهرية في اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء. caveat

يثير الهدفان الفرعيان 5- 4 ([27]) و 5- أ ([28]) الكثير من القلق، إذ يقران ضمنيًا بأمر محل نقاش وانتقاد ألا وهو النسبية الثقافية من خلال استخدام عبـارات مثـل: "مـا هـو مناسـب على الصعيد الوطني" و"بمـا يتفـق مـع القـوانين الوطنيـة" على الـترتيب. وبالمثـل يشـير الهدف 5- ج ([29]) إلى السياسات السليمة والتشـريع القابـل للتنفيـذ "وهي صـياغة شـديدة الغموض، كمـا يمكن تأويلهـا بحيث تسـمح بتحاشـي تبـني بعض القـوانين وتنفيـذها بسـبب الممارسات الثقافية وانعدام الموارد. المادة 5 (أ) من اتفاقيـة القضـاء على كـل أشـكال التمييز ضد النساء لها موقف واضح بشأن التزام الدولة بـ "تعـديل أنمـاط سـلوك الرجـال والنساء الاجتماعية والثقافية،... والقضاء على التحيز والممارسات العرفية وغيرها القائمـة على فكرة دونيـة أي من الجنسـين أو تفوقـه أو الأدوار المقولبـة للرجـال والنسـاء". فقـد وُصِفت قولية النساء كأمهات وربات بيوت والتي تقيد مسـاهمتهن في الحيـاة العامـة بأنهـا "الممارسات الثقافية الضارة الأكثر انتشارًا عالميًا؛ وقـد أسـفرت مـع الممارسـات الأبويـة الأخرى عن عجز النساء عن امتلاك الأراضي والأمـوال أو التحكم فيهـا، وعن تحـررهن من العنـف، إلخ ([30]). وموقفنـا هـو أن القـانون المحلي لا يمكن اسـتخدامه أبـدًا لتـبرير فشـل الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها الدولية([31]). وما لم تعترف أهداف التنميـة المسـتدامة بهـذه الحـواجز الـتي تحـول دون حصـول النسـاء على "حقـوق متسـاوية في المـوارد الاقتصادية، وكذلك ملكية الأراضـي والتحكم فيهـا وغيرهـا من أشـكال المِلكيـة والخـدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية" وتعمـل على التغلب عليهـا (الهـدف 5- أ)، فلن يتغـير الكثير على الأرض بالنسبة للنساء.

من المهم توضيح الفرق بين استخدام مفهومي المساواة والإنصاف ([32]). فالمساواة معيار قانوني وحق إنساني وتقوم على مبـدأ المسـاواة الجوهريـة في اتفاقيـة القضـاء على كـل أشكال التمييز ضد النساء، والدولة ملزمة بتحقيق ما هو أكثر من مجرد المساواة الشكلية فعلى الدولة ضـمان التحقيـق العملي وضـمان المسـاواة الفعليـة لكـل النسـاء والفتيـات. "ينبغي أن يؤخــذ في الحســبان – في ظــل ظــروف محــددة - الاختلافــات البيولوجيــة والاجتماعية وتلك التي تشكلها الثقافة السائدة بين النساء والرجال، وما يـترتب عليهـا من إجحــاف، وسـوف يتطلب الأمـر معاملـة غـير متطابقـة للرجـال والنسـاء لمعالجـة تلـك الاختلافات والاجحافات"([33]).

من ناحية أخرى، الإنصاف "ليس مفهوما مرتبطا بحقـوق الإنسـان" وهـو "هـدف اجتمـاعي مراوغ يسمح للحكومات بتقديم أنـواع من المـبررات عنـدما تعجـز"([34]). وهـو يظـل "ذاتيـا وتقديريا وعشوائيا" و "هشًا كسياسة إذا استُخدِم كمفهـوم قـائم بذاتـه دون ربطـه بوسـيلة لتحقيق هدف المساواة. "([35])وقد تبنى برنامج عمل بيجين مفهوم المساواة عن وعي بهذا الاختلاف والأثر السلبي المحتمل لمصطلح الإنصاف على حقوق النساء "([36]).

ومن ثم، يثير الهدف 4([37]) المخاوف بتبنيـه لغـة التعليم "الشـامل والمنصـف". ويبـدو أن استخدام مصطلح "إنصاف" في صـياغة هـدف التعليم الابتـدائي والثـانوي المجـاني عـالي الجـودة للفتيـات والفتيـان (الهـدف 4-ـ 1)([38]) يكفـل الحـق في التعليم للجميـع. وعنـدما يُخصخص التعليم العالي وتضطر الأسر إلى الاختيار، فغالبا ما تكون الفتيات هن من يجـري التمييز ضدهن بسبب التنميط والمعتقدات الثقافية. الواقـع أن اللغـة المسـتخدمة في هـذا الهدف تفتقر إلى الفهم العميق لأثر هذه المواقف النمطية والبيئة الاجتماعيـة فيمـا يتعلـق بحصول النساء والفتيـات على التعليم. والهـدف الـداعي إلى زيـادة المعلمين المـؤهلين لا

ينتهز الفرصة للدعوة إلى زيادة عدد المعلمات المؤهلات (الهدف 4- ج) ([39]) - وهو أمر يمسك بلب الموضوع فبدون فهم عميق لمسألة المساواة الجوهرية لا يتم الانتباه لمعالجة العوائق الخفية التي تحول دون تعليم الفتيات. فالكثير من الفتيات محرومات من الالتحاق بالمدرسة لأن أسرهن لا تريد أن يقوم الذكور بتعليمهن. لا يكفى الاعلان عن بناء المدارس وفتحها للجميع إذا كانت الفتيات تمنعن من الالتحاق بها بسبب العوائق الاجتماعية أو الثقافية. المساواة الجوهرية تتطلب اتخاذ إجراءات لضمان التغلب على أية عوائق اجتماعية كانت أم ثقافية أم اقتصادية لتحقيق المساواة في النتائج. وتعتبر اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء أن الدول الأطراف ملزمة بتبني إجراءات خاصة مؤقتة وتنفيذها إذا وُجد أنها ضرورية ومناسبة لتسريع هدف المساواة الجوهرية سواء بشكل عام أو بخصوص أهداف محددة ([40]). وهذا الالتزام لم يُشر إليه في أهداف التنمية المستدامة.

لابد من ربط أهداف التنمية المستدامة بشكل أقوى بالتزامات الدول بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، وخاصة قانون حقوق الإنسان. تلك الآليات تضع بالفعل إطارا لالتزام الدول ومحاسبتها، بما في ذلك العلاقة بأعمال الفاعلين الخاصين (الأطراف غير الحكومية كالشركات متعددة الجنسية وغيرها). وقد أوضحت اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء أن هذا الالتزام يمتد إلى أعمال الشركات الوطنية العاملة خارج أرض الوطن ([41])، وينبغي لذلك أن يمتد بوضوح إلى شبكات الإنتاج والقيمة المعولمة ويغطي الاتجاهات الحالية الخاصة بحراك العمال ومواقع الإنتاج.

ب . **القيمة المضافة لدمج إطار حقوق الإنسان والتزامات المعاهدات في أهداف التنمية المستدامة لتحقيق هدف المساواة الجوهرية.**

يدعو المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي إلى تأكيـد ودمج أشـد قـوة لإطار حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة كي لا تتكرر الإخفاقات وأوجه القصـور الـتي حـدثت مـع أهـداف التنميـة للألفيـة. "لم تكن أهـداف التنميـة للألفيـة متجـذرة في استراتيجية تنموية متماسكة، وقد أدى ذلك في حالات كثـيرة إلى سـعى البلـدان لمحاولـة تحقيق أهداف تنمية الألفية ضمن مجموعة من السياسـات الليبراليـة الجديـدة المتشـددة، بما في ذلك إلغاء القواعد المنظمة وتحريـر أسـواق رأس المـال وأسـواق العمـل وتقليص دور الدولة. وهو ما أدى لتقليص قدرة الحكومات فيما يتعلق بالسياسات، وإمكانية إخضـاع الأطراف المستقلة للحوكمة الاقتصادية وملاحقتهم([42]).

ينبغي أن تقوم أهداف التنميـة المسـتدامة على إطـار جديـد يـدمج السياسـات الاقتصـادية الكلية والمساواة النوعية وحقوق الإنسان. ويمكن إنجاز هذا كأفضل ما يكون عندما تسعى الحكومات بنشاط إلى تحقيق حقوق الإنسان كما يطالب بها إعلان الألفية وإعلانات حقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليهـا الـدول بالفعـل، ويشـمل ذلـك التفكير في معايير قانونية حول التزامات الدول والمحتوى المعياري للحقوق المتضمنة في أهـداف التنميـة المسـتدامة كـالحق في التعليم والغـذاء، وربطهـا مـع القواعـد القانونيـة المشابهة المقرة عبر الهيئات المسئولة عن تطبيق معاهـدات حقـوق الإنسـان. وينبغي أن يتم تضمين التوقعات المتعلقة بمسئولية الحكومات في عملية التقـارير الحكوميـة لهيئـات المعاهدات المختلفة بما يمكن من ترسيخ المحاسبية.

وينبغي إدماج التوقعات بخصوص مسئولية الحكومات في هذا الصـدد في صـلب المعاهـدة الذي يعلن عن العمليات، وبذلك يمكن ترسيخ المحاسبة.

جوانب إطار حقوق الإنسان

ما يلي بعض الجوانب والأبعاد الرئيسية لإطار حقوق الإنسان التي ينبغي أن تؤثر على خطاب التنمية الحالي:

يضع شروطا لابد من تلبيتها كي يحيا البشر جميعا حياة كريمة، ويبرز مفهوم الحقوق باعتبارها مترابطة ولا تنفصل عن بعضها، وعبر معاهدات حقوق الإنسان المتنامية، يتم التعامل مع البشر بتنوعهم. ومن ثم توفر حقوق الإنسان رؤية موجهة شاملة للتنمية الموجهة للبشر. ولذلك يطالب إطار حقوق الإنسان بالعالمية في التمتع بالحقوق. وهو يحول دون كل أشكال التحيز الثقافية أو الدينية أو العرقية أو النوعية، أو احتمال عدم الاعتراف بحقوق بعض المجموعات أو حتى بعض الحقوق. فعندما لا يتم تصنيف العاملات بالخدمة المنزلية كعمالات، وبالتالي لا تكون لهن حماية في قانون العمل، ولا تطبق عليهن سياسات الحد الأدنى للأجور، وعندما لا يكون من حق العمال المهاجرين الحصول على مساعدات قانونية وبالتالي لا يحصلون على التعويضات، وعندما تحدث استثناءات في تطبيق ضمانات المساواة القانونية بما يسمح بالتمييز ضد أفراد بعينهم بسبب توجههم الجنسي أو هويتهم نوعية؛ حينئذ لا يكون هذا كله امتثالا لمبادئ حقوق الإنسان. حقوق الإنسان تعلو على النسبية الثقافية وأهواء التقدير التي يمكن أن يتلاعب بها من هم في السلطة[43].

ومن ثم فهي تتضمن مبدأ التصدى والمساءلة لكل أشكال انتهاكات حقوق الإنسـان حيثمـا وقعت. وهي ليست إطارا هو في حد ذاته أقرب إلى سياق ثقافي من غيره - بل هو إطـار للتصدي للظلم وتصحيحه لمصلحة كل البشر.

- وباسـتخدام لغـة التنميـة، مقاربـة حقـوق الإنسـان سـوف تعـزز المبـادرات الـتي تسـتجيب لاحتياجـات الأشـد تهميشًـا. ويتطلب هـذا نظامًـا قيميًـا في المؤسسـات الرسمية وسياسة عامة حساسة لالتزامات الحكومة تجاه من هم في حاجة ماسـة. وبدون ذلك يكون موقف المسئولين عن الموازنات هو "وضع التدابير للحفاظ على الانضباط المالي نيابة عن دافعي الضرائب"([44]). وما سنحصـل عليـه الاسـتحقاقات القائمة على منطق السوق والتي لا يمكن لكثير من الجماعات المحرومة الحصول عليها"([45]). والأمر الأساسي بالنسبة لحقوق الإنسان هو مبدأ وحق المساواة وعدم التمييز. وأية أجندة للتنمية لابد أن تهـدف إلى الوصـول إلى الجميـع دون اسـتثناء - ليس باعتبارهم مجرد منتفعين فحسب وإنما باعتبارهم عوامل تغيـير ولهم قـدرتهم الذاتية المستقلة على تحديد الأجندة والاختيارات المفيدة لهم والمطالبة بحقوقهم([46]).

- يعالج إطار حقوق الإنسان أشكال التمييز المتقاطعـة ويعـترف بالعقبـات الهيكليـة التي تحول دون التمتع بالحقوق. ولا يتأثر البشر كلهم بتلك العقبات بشكل متساوٍ - فالبعض يتمتع بأوضاع مميزة إلى حد مـا بينمـا يجـد آخـرون أنفسـهم في دورة من عدم التمكين تعزز فيها أبعاد الاستبعاد المختلفة بعضها البعض (على سـبيل المثـال الفقـر والتحـيز الجنسـي والعنصـرية). ويوضـح إطـار حقـوق الإنسـان أنـه لا يكفي

تخفيف طبقة من هذه الطبقات فحسب؛ بل لابد - انطلاقًا من روح عدم قابلية حقوق الإنسان للتقسيم – من معالجة الأبعاد التمييزية معًا.

- من خلال متابعة لجان المعاهدات، والمراجعة الدورية الشاملة، وغيرهما من الآليات، يؤكد إطار حقوق الإنسان الدولى أن تحقيق حقوق الإنسان عملية معقدة ومحددة بالسياق الذي تجري فيه، وتتطلب التزامًا طويل المدى. وبدلا من وضع أهداف قصيرة المدى طموحة ولكن غامضة، يخلق إطار حقوق الإنسان إجراءات المتابعة التي تساعد – على نحو بنَّاء ونقدي – كل دولة على تنفيذ التزاماتها. في هذه العملية تؤخذ معايير حقوق الإنسان العالمية مأخذ الجد باعتبارها التزامات للدول كافة، لكن في الوقت نفسه يقدَّم الإرشاد محدد السياق لتنفيذ التحقيق التدريجي للحقوق في ظل ظروف شديدة الاختلاف.

- يقوم إطار حقوق الإنسان على مبدأ مسئولية الدولة، باعتبارها ضامنًا مباشرًا وميسرًا غير مباشر للتمتع بالحقوق (في الأمور التي يطبق فيها مبدأ "العناية الواجبة"). فالدولة مسئولة أيضًا عن ضمان تحقيق الأطراف الخاصة لالتزاماتها نحو حماية حقوق الناس. وبالإضافة إلى ذلك تعترف بأهمية الفاعلية الذاتية في عملية تحقيق الحقوق، ومن ثم ويؤخذ نشاط المجتمع المدني مأخذ الجد باعتباره مكونًا مهما من مكوَّنات عملية تحقيق الحقوق؛ إذ لا يُنظر إلى البشر فقط على أنهم وحدات مفردة "تتلقى" الحقوق من الدولة، وإنما كقوى اجتماعية جماعية لديها إمكانية المطالبة بالحقوق وخلق ألفة ثقافية عميقة مع حقوق الإنسان.

- أخيرا، يقدم إطار حقوق الإنسان رؤية لتقدم كل الحقوق الإنسانية فهو يتضمن فكرة عدم الارتداد(أي عدم التراجع عن المستويات التي تحققت).

لابد من معالجة استبعاد النساء كمجموعة محددة من خلال الاستخدام الاستراتيجي لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء.

مازال التمييز القائم على النوع الاجتماعي، ضد النساء وغيرهن من أفراد غير ذي هوية نوعية غيرية بحتة، يضرب بجذوره عميقًا في الكثير من مجالات الحياة وفي كل المجتمعات في أنحاء العالم. ولا تعالج أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 هذا الشكل الأساسي من الاستبعاد القائم على مبدأ التقدير المفرط للرجال والتفوق الممنوح في الغالب للمعايير والرؤى المرتبطة بالذكور. ولذا يمكن لأجندة التنمية الاستفادة من دمج مفهوم المساواة الجوهرية كما وضعته لجنة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء.

توضح اتفاقية حقوق النساء ثلاثة مبادئ: القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، والمساواة بين الرجال والنساء، وإلزام الدول بالعمل على تحقيق هذه الأهداف. والمساواة الجوهرية في هذا السياق هي فكرة المساواة باعتبارها حقًا وباعتبارها نتيجة. وعليه تطلب لجنة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء من الدول اتخاذ إجراءات شاملة ودائمة (وليست معزولة أو لمرة واحدة) لضمان أن كل النساء يتمتعن بالحقوق والحرية على أساس المساواة مع الرجال.

بناء على ممارستها الممتدة لعقود، حددت لجنة اتفاقيـة القضـاء على كـل أشـكال التميـيز ضد النساء أبعاد المساواة الجوهرية التالية:

- أولاً: لابد أن تتجاوز الدولة مجرد الإعلان عن المعاملة المتساوية، بل عليها الالتزام بـالتمكين والإنفـاذ من خلال الوسـائل المناسـبة، وبالتـالي ضـمان التحقيـق العملي للمساواة الجوهرية للرجال والنساء في كل مجالات الحياة. على سـبيل المثـال، لا يمكن للدولة الاستقرار في وضع أرست فيه مسـاواة قانونيـة بينمـا مـازال التميـيز مستمرًا في واقع الأمر من خلال الأشكال غير المباشرة التي تظل غير معترف بها ومن ثم لا يتم التصدي لها. وتتحمل النساء وغـيرهن من الجماعـات المحرومـة أثـر التمييز القديم أو التاريخي، ولابد من كسر دائـرة الحرمـان المترتبـة على ذلـك من خلال الإجراءات التصحيحية وتوفير الظروف المُمَكِّنـة وغيرهـا من أشـكال التـدابير الخاصة المؤقتة لإعادة التوزيع للتعجيل بإنجاز المساواة الفعلية.

- ثانيًا: بما أن كل المجتمعات تتسم بـالتمركز الـذكوري، فـإن الـدول ملزمـة كـذلك بمعالجة الهياكل التمييزية الأساسية، مثل: التصورات النمطية حـول دونيـة النسـاء، أو التمثيل المفرط للرجال في المناصب العليـا (كمـا في التعليم أو صـنع القـرار). ومهمتهم كذلك تغيير البيئة المعادية للمساواة النوعية إلى "بيئة مُمكِّنة" تتمتع فيهـا النساء بحقوقهن.

- ثالثًا: حيثما يكون للنساء والرجال حاجات متباينة، كما في مجال الصحـة الإنجابيـة، لابد من معالجة حاجات النساء بشكل مناسب وبطريقة تكـون فيهـا رفاهـة النسـاء

هي الهدف الأعم. وهذه المعالجة المناسبة لا يجب فهمها على أنها "إضافية"، بل كشرط لابد من وجوده كي يستمتع نصف البشرية بحقوقه.

- رابعًا: تستحق النساء المتأثرات بأشكال التمييز المتعددة المستويات - سواء كن يشكلن غالبية أو حتى أقلية السكان – إقرار الدولة بما لهن من حاجات متعددة والعمل على تلبيتها.

- خامسًا: لابد أن تمارس النساء المساواة ويتمتعن بها في كل المجالات العامة والخاصة بما في ذلك مجال الأسرة.

- سادسًا: بما أن النوع الاجتماعي بنية اجتماعية تؤسس تراتبية ليس بين الرجال والنساء فحسب، بل تستبعد كذلك من لا يتطابق مع النظام ثنائي الأقطاب، تركز المساواة الجوهرية كذلك على القضاء على التمييز القائم على المعيار الغيري البحت.

هدف المساواة القائمة بذاتها: ما يجب تحقيقه

لتعزيز دمج حقوق الإنسان والمساواة في كل الأهداف، يتعين أن يلعب الهدف 5 الخاص بالمساواة دورًا مهما في تعزيز الموقف الرافض لأي درجة من التسامح مع التمييز، وتعزيز اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء ومبدئها الخاص بالمساواة الجوهرية، والحقوق في المجالين العام والخاص باعتبارها غير قابلة للتقسيم، والقضاء

على الظروف التي تدعم التميـيز كالتنميـط، وخلـق تعـاطف ثقـافي مـع مسـاواة النسـاء، وتطبيق تدابير خاصة مؤقتة لمواجهة أثـر التميـيز القـديم/ التـاريخي وتعبئـة النسـاء لإبـراز حقوقهن والمطالبة بها.

أهمية خطاب الحقوق للنساء وتحدياته

ربما يغطي خطاب الحقوق على الحاجة إلى التغيير الاجتماعي إذا نوقشت الحقوق بشـكل مجرد باعتبارها واجبات الدولة ودون كشف السـياقات الـتي تُمـارَس فيهـا الحقـوق. فكـل الحقوق تمارَس داخل علاقات، وبذلك تخلق المطالبـة بـالحقوق تناقضـات اجتماعيـة. وفي ظل عملية إصدار الأحكام الحالية، ربما ترسخ المطالبة بالحقوق العلاقات غير المتسـاوية؛ فنظام العدالة الجنائية نفسه عدائي، وقوانين الأسرة الدينية تخضع النسـاء للرجـال وتـبرر الادعاءات الثقافية حرمـان النسـاء من حقـوقهن الاقتصـادية، ولا يتم التصـدي للعنـف ضـد النساء بشكل مناسب.

ومـع ذلـك، تمـدنا الحقـوق بــ "بمفـردات لصـياغة الظلم الاجتمـاعي والسياسـي" وتوطـد المطالبة بالحقوق إنسانية النساء. خطاب الحقوق مفيـد لكنـه لابـد أن يعـترف بالتفاوتـات النوعيـة للسـلطة، وليس افـتراض أن النـاس جميعـا سـواء ويتمتعـون بالمسـاواة، ويـدرك أخطار المواقف الحيادية. ومن ثم لابـد أن تشـمل مقاربـة حقـوق الإنسـان تعبئـة أصـحاب الحقوق لمعرفة حقوقهم وخلق الوعي فيهم بمشروعية حقوقهم وكذلك بناء قــدرتهم على المشاركة في تحديد الأجندة الوطنية الخاصة ببلدانهم.

ج . بعض المقترحات لدمج مقاربة حقوق الإنسان في تنفيذ أهدافها([47])

"موضوع عملكم هنا، "الإحصائيات والتنمية وحقوق الإنسـان" أمـر لا يقـل عن السـعي من أجل علم للكرامة الإنسانية. وهذا مسعى حيوي. وعندما يكون الهدف هو المعاناة الإنسانية وقضية حقوق الإنسان، لا تكفى البلاغة للمهمة المطروحـة علينـا. فنحن نحتـاج إلى منـاهج رصينة، وتقنيات دقيقة، وآليات فعالة لإنجاز هذا العمل " ماري روبنسون" ([48]).

تفتقر أهداف التنمية المستدامة في صياغتها الحالية إلى الواقعية والتركيز، الأمر الذي يثير القلق فيما يتعلق بقابليتها للتنفيـذ. ولابـد من ربـط محتـوى الأهـداف وتطبيقهـا في الواقـع بالمحتوى المعياري للحق الذي تتناوله وترسيخه في إطار لحقوق الإنسان يضمن التحقيــق العملي، ليس على الــورق فحســب وإنمــا في الواقــع. ومن المحتمــل أن يــؤدى غمــوض الأهداف والغايات إلى نتائج ضعيفة وغير مرغـوب فيهـا، خاصـةً إذا نُظِـر إليهـا بمعـزل عن بعضها البعض ودون اعتبار كافٍ للتشابكات وتعدد الطبقات داخل كل منها.

المؤشرات أداة ضـرورية لقيـاس مـدى التقـدم في تحقيـق الأهـداف القائمـة على مبـادئ حقوق الإنسان ومقاييسها المعياريـة. ولالتقـاط مـا هـو مطلـوب أن تحققـه الأهـداف وفي النهايـة الغايـات بحـق، لابـد أولا أن تعكس المؤشـرات جـوهر حقـوق الإنسـان ومقاربـة المساواة الجوهريـة. ولـذلك فـالغرض من المؤشـرات هـو قيـاس تمتـع أصـحاب الحقـوق بالحقوق بناء على فهم مضمون الحقوق. هنـاك مؤشـرات كميـة تعكس حجم الأشـخاص – ومدى تنوعهم - الذين يتمتعون بحقوقهم. كما أن هناك مؤشرات كيفية تعكس مدى توافق تلك الحقوق مع معايير وأعراف حقوق الإنسان. ولابد أن تتضمن تلك المؤشرات ما يعكس

النتائج في كل حالة، وأن تقوم مؤشرات النتائج على معايير حقوق الإنسان كما هـو محـدد في المواد ذات الصلة في الاتفاقيات المختلفة، وخاصـة اتفاقيـة القضـاء على كـل أشـكال التمييز ضد النساء، والتعليقات العامة للجان.

ثانيا: لابد من تحديد مؤشرات لتقدير مدى تقدم من تقـع عليهم مسـئولية تطـبيق الحقـوق في الوفـاء بالتزامـاتهم الخاصـة بحقـوق الإنسـان، أي مؤشـرات تعكس "كـل الإجـراءات المناسبة" الواجب اتخاذها لضمان النتائج الإيجابيـة. "لابـد أن يكـون هنـاك إطـار مفـاهيمي يكشف الصلة بين الوسائل والتدابير السياسية من ناحية النتائج المرغوبة، من ناحية أخرى المعرفة بالعلاقة بين النتـائج المرغوبـة ومحـدداتها على قـدر كبـير من الأهميـة في تحديـد المؤشرات التي تساعد على تعزيز تطبيق حقوق الإنسان، وليس الاكتفاء بتحديد مؤشرات لقياس حالة تحقيقها فحسب." ([49]) أي أن هناك احتياجًا لمجموعة من المؤشرات ([50]).

يقترح هذا القسم إطارًا لتحديد مجموعة من المؤشرات. وبعد ذلك يحدد بعض المؤشـرات الأساسية للهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسـنة وتعزيـز الزراعة المستدامة كتوضيح للإطار ومجموعة المؤشرات المتعلقة بالهدف.

الإطار: مجموعة المؤشرات

أ – التقدم الذي حققه من تقع عليهم الواجبات ويبين التعهد

بالوفاء بالتزام حقوق الإنسان (فيما يتعلق بحقوق بعينها)

هذه المؤشرات تساعد في التقـاط مـدى قبـول، ورغبـة والـتزام الدولـة باتخـاذ التـدابير المتوافقة مع التزامات حقوق الإنسان كما جاءت في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية

- القوانين والسياسات:(الأطر التنظيمية): كيفية.

- الهياكل: المؤسسات والبُنى التحتيـة/ الأفـراد ذوو الصـلة (كميـة) وفاعليـة هـذه التسهيلات والخدمات (كيفية).

- العملية: جهود الدولة لتحقيق النتائج مثل:

- التـدريب: المضـمون (كيفي)، وحجم النشـاط ومجالـه (كمي) مثـل الأعـداد المدربـة، والإجـراءات المتخـذة للمتابعـة وجمـع المـادة، وكيفيـة تنظيم القطـاع الخاص، والإجراءات التصحيحية، وتخصيص الميزانية، إلخ.

- استراتيجيات: تصحيح البيئة السـائدة وخلـق الظـروف المُمَكَّنـة، تـدابير معالجـة

أسباب التمييز/ تحديد أوجه عدم المساواة في السياق المحدد، وتحديد الظروف التي تدعم ثقافة التمييز والتنميط المتضمن فيها. إجراء البحوث لوضع خط أساس (لمتابعة التقدم فيما بعد). ما هي نقطة البداية بالنسبة للنساء.

ب – مؤشرات النتائج

التمتع بالحقوق: الأدلة (الكمية والكيفية) على التمتع بـ/ ممارسة الحقوق الإنسانية للنساء على أساس الجنس والمساواة والعوامل الأخرى كالعرقية إلخ. (التمتع الفعلي بالحقوق).

الاتجاهات: النتائج على مدى فترة من الزمن. لابد أن تكون هناك أدلة على الجهد المستمر وانسجام المقاربة والنتائج.(التحقيق التقدمي للحقوق).

نموذج توضيحي لمؤشرات الهدف 2: القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.

استهلال:

النساء لسن مجموعة متجانسة وينبغي رؤية كل المؤشرات من منظور التقاطعية. (تداخل تأثير عدد من العوامل).

أ – التقدم الذي حققه من تقع عليهم الواجبات يبين الالتزام بتلبية التزامات حقوق الإنسان

البرامج/ العملية	البُنى	القوانين والسياسات
• هل هناك إجراء تمحيص برلماني يعطي معلومات عن الطريقة التي تؤثر بها اتفاقيات التجارة الدولية على الأمن الغذائي؟ • ما هي البرامج الموجودة لتدريب النساء وضمان	• هل العاملون في الإدارات الحكومية ذات الصلة مناسبون من حيث الإعداد والتدريب المناسب بما يضمن الحق في الغذاء، والحق في برامج الأراضي، والحفاظ على الزراعة المحلية، والقضاء على التمييز ضد النساء في هذا	• هل هناك ضمان قانوني للحق في الغذاء؟ • ما هي القوانين، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الدولية، التي سوف تضمن أن الناس جميعا بمن فيهم النساء سيحصلون على الأمن الغذائي

مشاركتهن في الزراعة التي تنفذ إجراءات خاصة مؤقتة؟ • ما هي الأراضي الموجودة من أجل مشاركة النساء في تدريبات تكنولوجيا الغذاء وأبحاثها التي تنفذ إجراءات خاصة مؤقتة؟ ما الإجراءات والخطط الموجودة من أجل جمع البيانات التي يقسمها الجنس وغيره من العوامل كالعرقية، إلخ، ومن أجل مراقبة الأغراض وترسيخ الاتجاهات؟	المجال وتنظيم الممارسات التجارية لمصلحة الشعب؟ • هل هناك بُنى تحتية مناسبة لكي تصل النساء إلى السوق وتجني الأرباح من السوق الحرة وسلسلة قيمة المنتجات؟ • هل هناك تمثيل للنساء في أجهزة وضع السياسات ذات الصلة بالقرارات المتعلقة بالأرض وإنتاج الغذاء والحصول على الغذاء وفي إتفاقيات	والتغذية المحسنة؟ • إلى أي مدى يشمل الإطار القانوني والسياسي النساء باعتبارهن مجموعة قادرة على الحصول على الغذاء وليس مجرد مستفيدات من الرعاية الاجتماعية؟ • هل هناك قوانين للتكليف بإجراءات خاصة مؤقتة للنساء عند الحصول على الأرض، وكذلك الغذاء وبالنسبة للتدريب في الأساليب الزراعية

<table dir="rtl">
<tr>
<td>• هل هناك مشروعات ائتمانية وبرامج لمحو الأمية القانونية من أجل النساء؟

• هل هناك تدريبات قضائية وقانونية جيدة من أجل التحسس (مثل قضية براءة الاختراع)؟

• هل هناك برامج مجتمعية لاستثارة حساسية الناس بشأن أثر براءات الاختراع واتفاقيات التجارة؟</td>
<td>التجارة؟

• ما هو الإجراء التنسيقي بين وكالات الدولة؟

• هل هناك آلية شكاوي لمعالجة الممارسات التمييزية في مجال إنتاج الغذاء وتسويق الغذاء والحصول عليه</td>
<td>وتكنولوجيا الغذاء والحصول على القروض الائتمانية؟

• ما هي سياسة الدولة بشأن الاستحواذ على الأرض وهل تؤثر على النساء سلبا (مثل انتزاع الأراضي)؟

• إذا كانت هناك عادات وممارسات تمنع حصول النساء على حقوقهن المتكافئة في الغذاء والتغذية، هل هناك سياسات للدولة لمعالجة تلك</td>
</tr>
</table>

• هـــل خُصصـــت ميزانيــات مناســبة لضــمان المنظــور النــــــــــوعي والمســـاواتي في بـــرامج من أجـــل القضــــــــاء على الجوع؟		الممارسات الثقافية الضارة؟ • إلى أي حد تعــترف السياسات/ القوانين الخاصة بممارســات الزراعـــة بإســـهام النســــــاء وتحمي المعرفة في زراعــة المحاصيل الغذائية؟ • هــل قــانون حريــة معلومــات للرجــال والنســاء من أجـــل الحصــــــول على المعلومـــات فيمـــا يتعلـــق باتفاقيـــات التجارة؟ • هـــل هنـــاك أيـــة

		سياســـة كي تتمكن النساء من الوصـول إلى السـوق وجـني الأربـاح من السـوق الحرة؟ • مـا هي السياسـات الــتي جــرى تبنيهــا لمنــع التميــيز ضــد النســاء باعتبــارهن مزارعــــــــــات في الوصــــــــــول إلى السوق؟ • هـل هنـاك قـوانين وسياســات تتعلــق بالممارســــــــــات الفاسدة التي سـوق تحول دون اسـتغلال النســاء والرجــال

		فيما يتعلق بالحصول على الغذاء؟ • ما هي القوانين والسياسات التي تقيد إعطاء براءة اختراع للمعرفة التي تستخدمها النساء من أجل الأمن الغذائي؟

ب . مؤشرات النتائج:

- ما هي الإحصائيات حول ملكية/ حيازة النساء للأراضي؟

- هل تمارس النساء عمليًا الحقوق المتعلقة بالأرض؟ هل هناك تفاوتات في القانون مقابل الواقع/ الممارسة الفعلية؟

- هل تلجأ النساء للمحاكم لتأكيد حقوقهن المتعلقة بالأرض؟

- هل هناك أحكام قضائية مؤيدة لحقوق النساء في الحصول على الأراضي؟

- ما هو الوضع فيما يتعلق بحصول النساء والفتيات على الغذاء وما هو وضعهن الغذائي مقارنة بالرجال؟

- ما هي الإحصائيات فيما يتعلق بأمراض التغذية المتصلة بين النساء والفتيات؟

- هل تبين البيانات تراجع الممارسات الضارة التي تحرم النساء من حقهن في الغذاء؟

- هل تبين البيانات الاتجاهات المتعلقة بكل ما سبق؟

خاتمة

إذا كان لأهداف التنمية المستدامة وأجندة تنمية ما بعد 2015 أن تقود البشرية إلى المستقبل الذي نريده، فهي تحتاج تجاوز الحديث عن أنها تتمركز حول الناس، وأن يكون هناك تعهد واضح وحازم من خلال إبراز إطار لحقوق الإنسان ومبدأ المساواة الجوهرية وغرسه في أهدافها وغاياتها. وهذا جانب مهم ولا يمكن تركه للتنفيذ أو التأويل على

المستوى الوطـني. إذ لابـد من رؤيـة معـايير ومقـاييس حقـوق الإنسـان الدوليـة في قلب أهداف التنمية المستدامة، حيث توفر إطارا يتم داخله فهم الأهداف والغايات وتحقيقها.

الملحق 1 قائمة المشاركات

مجموعة الخبيرات المجتمعات بشأن حقوق إنسان النساء والمساواة وأجندة ما بعد 2015 للتنمية المستدامة 29- 31 يناير 2015.

1	آمال عبد الهادي	عضوة مؤسسـة بمؤسسـة المـرأة الجديـدة بمصـر وحاليـا عضـوة مجلس المرصـد الـدولي لحقـوق النسـاء في آسـيا والمحيط الهادي
2	سيسيليانج	باحثة مستقلة وعضوة هيئة تنمية نساء بينانج بماليزيا
3	إليانور كوندا	مؤسســة مشــاركة وأول مــديرة تنفيذيــة لمكتب النســاء القانوني بالفلبين

4	أيفي جوشيا	المديرة التنفيذية السابقة لمؤسسة مساعدة النساء بماليزيا
5	لي هووك أون	رئيسة قسم دراسات التنمية بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملايا بماليزيا
6	نوريدا إندوت	الأستاذة المشاركة والمديرة بمركز أبحاث تنمية النساء بجامعة سينز بماليزيا وحاليًا عضوة مجلس المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي
7	سافيتري جونيسيكيري	الأستاذة المتفرغة والنائبة السابقة لمستشار جامعة كولومبو بسريلانكا. العضوة السابقة في لجنة اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء
8	شانتي دايريام	العضوة السابقة في لجنة اتفاقية القضاء على كل أشكال

التمييز ضد النساء. المديرة المؤسسة والعضوة الحالية بمجلس المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي.		
اقتصادية بمعهد التنمية الإنسانية بالهند	شيبرا نيجام	9
مديرة برنامج أخوات في الإسلام بماليزيا	سوري كيمبي	10
أستاذة مشاركة بقسم السياسة والعلاقات الدولية بجامعة فلوريدا الدولية بالولايات المتحدة.	سوزان سوينجل	11
باحثة وعضوة جمعية عمل كل النساء بماليزيا	تان بينج هوي	12
عضوة هيئة المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا	تاشيا بترسون	13

		والمحيط الهادي سابقا. عضوة اللجنة التنفيذية ومجموعة الدفاع بمنظمة مساعدة النساء
14	فيريسيلا بواردرومو	المديرة التنفيذية السابقة بحركة حقوق نساء فيجي بفيجي
هيئة العاملين في المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي		
15	أودري لي	مديرة برامج
16	أمار جارجال دافجاييف	مسئولة برامج
17	عايشة سن	مسئولة برامج

	تشودري	
18	دوروثي بنجامين	مسئولة برامج
19	سانيو آووري	مسئولة برامج
20	شانتي أوبريتي	مسئولة برامج
21	ثريا زين الدين	مسئولة برامج

الهوامش:

(1) UN General Assembly, Report of the Open Working Group of the General Assembly on Sustainable Development Goals. A/ 68/ 970, 12 August 2014

(2) وضعت ورقة الموقف هذا في اجتماع مجموعة خبراء المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي بشأن حقوق إنسان النساء والمساواة وأجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 وقد حضرته أربع عشرة خبيرة في مجال حقوق الإنسان والتنمية وعضوات هيئة المرصد الدولي لحقوق النساء في آسيا والمحيط الهادي وعقد في الفترة من 29 إلى 31 يناير 2015 (ارجع إلى الملحق 1). وقد يسرت الاجتماع شانتي دايريام ونسقته تاشيا بيترسون. وأنجزت الورقة إسهامات أساسية من البروفيسور سوزان سوينجل وشيبرا نيجام ودوراثي بنجامين ومدخلات إضافية من البروفيسور سافيتري جونسيكيري وإليانور كوندا.

(3) Women’s Major Group’s vision and priorities for the Sustainable Development Goals. March 2014 and Women's Major Group. Women’s "8 Red Flags" following the conclusion of the Open Working Group on Sustainable Development Goals (SDGs). 21 July 2014.

(4) Commission on the Status of Women, Challenges and achievements in the implementation of the Millenium Development Goals for women and girls: Agreed Conclusions. 25 March 2014.

(5) Magdalena Sepúlveda Carmona, Unpaid care work, poverty and women’s human rights: challenges and opportunities for the post-2015 agenda.

الورقة مقدمة في اجتماع مجموعة الخبيرات بشأن القيود السياسية والهيكلية في سبيل تحقيق أهداف تنمية الألفية للنساء والفتيات في أكتوبر 2013

(6) الهدف 5: تحقيق المساواة النوعية وتمكين كل النساء والفتيات. 5- 4: الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرهما من خلال تقديم الخدمات العامة والبنية التحية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المسئولية المشتركة داخل الأسرة والعائلة باعتبارها مناسبة من الناحية القومية.

7 انجليزي

(8) Morel , Cynthia , Right to Development : A path to securing more effective remedies ? In Busness and human Rights in Southeast Asia : Risk and the Regulatory Turn , Routledge , 2015

(9) Carlos Lopez Hurtado , Business and Human Rights : Toward the development of an International Law Framework . In Business and Human rights : A Complex Relationship (magazine of the Due Process of Law Foundation) , 4 Sptember 2011, p.8

(10) E.E Daschbach , 2007 in Morel , Cynthia Right to Development : A Path to securing more effective remedies ? In Business and Human Rights in Southheats Asia : Risk and the Regulatory Turn , Regulatory Turn , Routledge , 2015

(11) الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتحقيـق الأمن الغـذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. واختارت هذه الورقـة نقـد أقسـام بعينهـا من الهدف 2 لبيان غياب مقاربة ترتكز على الحقوق أو الناس للأهداف والغايات.

(12) الهدف 2ب من أهداف التنمية المستدامة: تصحيح ومنع القيود التجارية والتشـوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلـك من خلال القضـاء المـوازي على كـل أشـكال دعم الصادرات الزراعية وكل إجراءات التصدير ذات الأثر المسـاوي، بـالتوافق مـع تكليـف جولة تنمية الدوحة، 2 ج: تبني إجراءات لضـمان العمـل الصـحيح لأسـواق السـلع الغذائيـة ومشتقاتها وتيسير الوصول السهل إلى معلومات السوق، بما في ذلك احتياطيـات الغـذاء، للمساعدة في الحد من تقلب أسعار الغذاء الشديدة.

(13) الهدف 2-ـ 1 من أهداف التنمية المستدامة: بحلول عام 2030 القضـاء على الجـوع لضمان حصول الناس جميعا، وبشكل خاص الفقـراء والـذين في أوضـاع معرضـة للخطـر، بمن فيهم الأطفال الرضع، على التغذية الآمنة والغذاء الكافي على مدار العام.

(14) الهـدف 2-ـ 3 من أهـداف التنميـة المسـتدامة: بحلـول 2030، مضـاعفة الإنتاجيـة الزراعيـة ودخـول منتجي الغـذاء الصـغار، بشـكل خـاص النسـاء والشـعوب الأصـلية والمزارعـون العـائليون والرعـاة والصـيادون، من خلال الحصـول الآمن والمتسـاوي على الأراضي وغيرها من الموارد والمدخلات الإنتاجية والمعرفـة والخـدمات الماليـة والأسـواق وفرص إضافة القيمة والتوظيف غير الزراعي.

(15) الهدف من 2ـ 4 أهداف التنمية المستدامة: بحلول 2030 ضمان أنظمة إنتاج الغذاء المستدامة وتنفيذ الممارسات الزراعية المرنة التي تزيد القدرة الإنتاجية والإنتاج، وتساعد على الحفاظ على الأقاليم البيئية وتعزز القدرة على التكيف مع التغير المناخي والطقس المتطرف والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسن نوعية الأرض والتربة باطراد.

(16) Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (Trips)

(17) Olivier de Schutter , Report of the special rapporteur on the right to food , 11 August 2010 , UN Dc A/65/281, Paragraphs 6-9

(18) 17 Olivier de Schutter , 23 May 2012. Available at http://www.srfood.org/en/south-east-asia-agrofuel-un-rights-experts-raise-alarm-on-land-development-mega-projects

(19) السابق.

(20) الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: تشجيع المجتمعات المسالمة والشاملة على التنمية المستدامة وتوفير القدرة على الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كل المستويات.

(21) الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: تحقيق المساواة النوعية وتمكين النساء والفتيات جميعا.

(22) الهدف 5- 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على كل أشكل التميز ضد النساء والفتيات في كل مكان.

(23) FAO on food security. Available at http://www.fao.org/gender/gender-home/gender programme/genderfood/en

(24) السابق .

(25) السابق.

(26) السابق.

(27) الهدف 4- 5 من أهداف التنمية المستدامة: الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرهما من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتشجيع المسئولية المشتركة داخل الأسرة والعائلة باعتبارها مناسبة من الناحية القومية.

(28) الهدف 5 -1: إجراء إصلاحات لإعطاء النساء حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك الوصول إلى ملكية الأراضي والتحكم في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية بما يتفق مع القوانين القومية.

(29) الهدف 5- ج: تبني وتعزيز السياسات السليمة والتشريع القابل للتنفيذ من أجل تعزيز المساواة النوعية وتمكين النساء والفتيات على كل المستويات.

(30) Raday , Francis , Gender and democratic citizenship : the impact of CEDAW , Oxford Journals Law , International Journal of Constitutional Law , Vol 10 , Issue 2 , pp 502-530

(31) Vienna Convention on the Law of Treaties , Articles 26 and 27 . CEDAW General Recommendation No . 28 on the core oblighations of States parties under Article 2 of the Convention on the Elimination of All Froms of Discrimination against Women

(32) من بين الإشارات إلى المساواة في أهداف التنمية المستدامة الهدف 4 الذي يدعو إلى ضمان التعليم الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم طوال الحياة للجميع، وينص الهدف 6ـ 1 على أن تحقق الدول بحلول 2030 الحصول الشامل والمتكافئ على ماء الشرب المتاح للجميع

(33) Shanthi Dairiam , Equality for Women , june 2014

(34) Aldafacio and Martha Morgan , Equity or Equality for Women ? Understanding CEDAW's equality Principles , IWRAW Asia Pacific Occassional Paper Series , No . 14 .

(35) Shathi Dairiam , Equity or Equality for Women , June 2014 .

(36) السابق. أثناء المناقشات البينحكومية عندما وضعت مسودة برنامج عمل بيجين في 1994/ـ 1995، أيد الكثير من القوى المحافظة إلى استخدام مصطلح إنصاف وقاومت مصطلح مساواة. فقد رأى هؤلاء أن الرجال والنساء لا يمكن تقديرهم بالتساوي.. وطالبوا

باستخدام مصطلح إنصاف لأنهم يرون أن هذا المصطلح يبرر الموارد والسلطة الأكبر التي يتم ليها لمصلحة الرجال على أساس "مسئولياتهم التي أوجدها ولا سبيل لتغييرها" باعتبارهم المعيلين والقادة.

(37) الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد الشامل والمتكافئ وتعزيز فرص التعلم طول العمر للجميع.

(38) الهدف 4-ـ 1 من أهداف التنمية المستدامة: بحلول عام 2030 ضمان أن كل الفتيات والفتيان يكملون التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمتكافئ والجيد الذي يؤدي إلى نتائج تعلم مناسبة وفعالة.

(39) الهدف 4- ج من أهداف التنمية المستدامة: بحلول عام 2030 زيادة بمقدار [س] بالمائة للمعروض من المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي من أجل تدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل تنمية والدول النامية التي على هيئة جزر صغيرة.

(40) CEDAW Gender Recommendation No . 25 no article 4 , Paragraph 1 , of the Convention on the Elimination of All Froms of Discrimination againt Women , on temporary special measures

(41) CEDAW Gender Recommendation No . 28 0n the core obligations of States Parties under Article 2 of the Convention on the Elimination of All Froms of Discrimination against Women . انظر كذلك Human Rights Committe's General Comment No . 31 and the Commitee on Economic , Social and Cultural Rights' General Comment No . 14 and 33

(42) Balakrishnan , Radhika and Diane Elson . 2012 . The Post-2015 Development Framework and the Realization of Women's Rights and Social Justice . Cited in The Integration of Gender and Human rights into the Post-2015 Development Framework Report , p.4. Center for Women's Global Leadership . Rutgers University . March 2013

(43) Shanthi Dairiam , The Post- 2015 Development Agenda and The Human Rights Dimension . Presentation at an event of the Chirs of the Treaty Bodies , orgainised by the Open Society Institute , 23 May 2013 . New York

(44) Norton , Andy and Elson , Daine , What's behind the budget ? Politics , rights and accountability in the budget process . Overseas Development Institute , London . 2002

(45) السابق

(46) Shanthi Dairiam . 23 May 2013 . Op. Cite

(47) هذا الجزء مستمد الي حد كبير من

OHCHR , Human Rights Indicators : A Guide to Measurement and Implementation , 2012

(48) المفوضـة السـامية لحقـوق الإنسـان بـالأمم المتحـدة (1997-ـ 2002) في كلمتهـا بمـؤتمر الاتحـاد الـدولي للإحصـاء عن "الإحصـاء والتنميـة وحقـوق الإنسـان" في مونـترو بسويسرا في سبتمبر 2000 مقتبس في

OHCHR, Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation, 2012

(49) OHCHR, Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation, 2012

(50) غياب المؤشرات التي تربط كل إجراءات التنفيذ المناسبة بمعرفـة مـا هي محـددات نتائج حقوق الإنسان الإيجابية ربما يكون العيب في تنفيـذ أهـداف تنميـة الألفيـة. ولابـد من تحاشي ذلك في تنفيذ أجندة تنمية ما بعد 2015.

المشاركات والمشاركون:

* أحمد محمود: مترجم

* آيات عبد المعطى: استشارية مستقلة، عملت كمديرة لوحدة الفرص المتساوية بوزارة المالية المصرية.

* خديجة الرباح: استشارية دولية مستقلة وخبيرة مغربية في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

* ريم الجابي: خبيرة دولية في مجالي النوع الاجتماعي والتنمية.

* زينب خير: المديرة التنفيذية لجمعية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

* سعاد التريكي: أستاذة الاقتصاد بجامعة تونس وخبيرة في شئون النساء.

* سلوى العنترى: خبيرة اقتصادية وباحثة وكاتبة في الشئون الاقتصادية.

* سهى رأفت: أستاذة الأدب الأمريكي بجامعة حلوان وعميدة اللغات والترجمة بجامعة أكتوبر للعلوم والآداب.

* شهرت العالم: مترجمة.

* عبد المولي إسماعيل: باحث في مجال البيئة والتنمية الزراعية (قضايا الفلاحين والمسئلة الزراعية).

* عثمان مصطفى عثمان: مترجم

* عنان الشهاوى: مترجم

* غادة برسوم: مدرسة بقسم السياسة العامة والإدارة بكلية شئون العولمة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

* ليبوهانج لييبولو فيكو: ناشطة وباحثة ومفكرة وعاملة في مجال التنمية.

* منجية الهادفي: باحثة/ استشارية وناشطة نسوية من تونس.

* منى عزت: مديرة برنامج "المرأة والعمل" بمؤسسة المرأة الجديدة.

* نبقين عبيد: مديرة برنامج المشاركة السياسية بمؤسسة المرأة الجديدة.

* نعمات كوكو محمد: باحثة في قضايا التنمية والديمقراطية والمشاركة السياسية وقضايا النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان عامة والمرأة خاصة.

* هانية الشلقامي: أستاذة مساعدة بمركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.